



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه  
صلى  
عليه  
وآله  
وسلم

www.

www.

www.

www.

Ghaemiyeh

.com

.org

.net

.ir

# الفقه

مؤسسة الفقهاء المسلمين  
الشيعة عهدي الحسيني الشريف الرازي  
تبريز - إيران

كتاب الطهارة



دار العلوم  
تبريز - إيران

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الفقه: موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى

كاتب:

آيت الله سيد محمد حسينى شيرازى

نشرت فى الطباعة:

موسسه الفكر الاسلامى

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

|    |   |
|----|---|
| ٥  | الفهرس  |
| ١٠ | موسوعه استدلاليه فى الفقه الاسلامى المجلد ٥           |
| ١٠ | اشاره   |
| ١٠ | اشاره   |
| ١٤ | كتاب الطهاره  |
| ١٤ | اشاره   |
| ١٦ | فصل فى تنجيس المتنجسات ٦٨_٧                           |
| ١٦ | اشاره   |
| ٣٤ | مسأله ١: الشك فى رطوبه المتلقى                        |
| ٣٦ | مسأله ٢: فى كفايه زوال العين                          |
| ٣٨ | مسأله ٣: فى المناط فى الجمود                          |
| ٤١ | مسأله ٤: فى المناط فى السرايه                         |
| ٤٢ | مسأله ٥: فى المناط فى السرايه و عدمها                 |
| ٤٤ | مسأله ٦: فى النخاع يخرج من الأنف                      |
| ٤٥ | مسأله ٧: فى الثوب الملطخ بالتراب النجس                |
| ٤٧ | مسأله ٨: فى التأثر بالنجاسه فى المتنجس                |
| ٤٩ | مسأله ٩: فى المتنجس لا يتنجس                          |
| ٥٥ | مسأله ١٠: فى الأثر فى العلم الإجمالى                  |
| ٥٨ | مسأله ١١: فى تنجيس المتنجس                            |
| ٧٤ | مسأله ١٢: فى التنجس بالملاقاه                         |
| ٧٦ | مسأله ١٣: فى عدم تنجيس الملاقاه فى الباطن             |
| ٧٩ | فصل فى اشتراط إزاله النجاسه عن البدن فى الصلاه ٢٣٢_٦٩ |
| ٧٩ | اشاره   |
| ٩٩ | مسأله ١: فى وجوب إزاله النجاسه عن السجده              |

- مسألة ٢: فى وجوب إزاله النجاسه عن المساجد ..... ١٠١
- مسألة ٣: فى أن الإزاله واجب كفايى - ..... ١١٩
- مسألة ٤: فى التزام بين الصلاه و بين إزاله النجاسه ..... ١٢١
- مسألة ٥: فى وجوب إتمام الصلاه مع العلم بالنجاسه ..... ١٢٧
- مسألة ٦: فى عدم جواز تنجيس المكان النجس ثانيًا ..... ١٣٣
- مسألة ٧: فى جواز فصل ما يتوقف عليه تطهير المسجد ..... ١٣٤
- مسألة ٨: لو تنجس حصير المسجد ..... ١٣٩
- مسألة ٩: فى توقف تطهير المسجد على تخريبه ..... ١٤٠
- مسألة ١٠ : فى المسجد الخراب كالمسجد المعمور ..... ١٤١
- مسألة ١١ : فى توقف التطهير على تنجيس بعض المواضع ..... ١٤٩
- مسألة ١٢ : فى بذل المال لتطهير المسجد ..... ١٥١
- مسألة ١٣ : فى تغيير عنوان المسجد ..... ١٥٢
- مسألة ١٤ : فى الجنب وتطهير المسجد ..... ١٥٧
- مسألة ١٥ : فى تنجيس معابد اليهود والنصارى ..... ١٦١
- مسألة ١٦ : فى تنجيس ملحقات المسجد ..... ١٦٨
- مسألة ١٧ : فى العلم الإجمالى بنجاسه أحد المسجدين ..... ١٧١
- مسألة ١٨ : فى المسجد الخاص والعام ..... ١٧٢
- مسألة ١٩ : فى إعلام الغير عند عدم التمكن من الإزاله ..... ١٧٥
- مسألة ٢٠ : المشاهد كالمساجد ..... ١٧٧
- مسألة ٢١ : فى وجوب إزاله النجاسه عن ورق المصحف ..... ١٨٤
- مسألة ٢٢ : فى حرمه كتابه القرآن بالحبر النجس ..... ١٨٩
- مسألة ٢٣ : فى عدم جواز إعطاء القرآن بيد الكافر ..... ١٩١
- مسألة ٢٤ : فى حرمه وضع القرآن على النجاسه ..... ١٩٣
- مسألة ٢٥ : فى وجوب إزاله النجاسه عن التربه الحسينيه ..... ١٩٤
- مسألة ٢٦ : فيما لو وقع ورق القرآن فى الخلاء ..... ٢٠٠
- مسألة ٢٧ : فى تنجيس مصحف الغير ..... ٢٠١

- مسألة ٢٨ : فى أن تطهير المصحف كفاى ..... ٢٠٣
- مسألة ٢٩ : فى تطهير مصحف الغير دون إذنه ..... ٢٠٦
- مسألة ٣٠ : فى إزالة النجاسة عن المأكول ..... ٢٠٩
- مسألة ٣١ : فى الانتفاع بالأعيان النجسه ..... ٢١١
- مسألة ٣٢ : فى جعل الغير يأكل النجس أو يستعمله ..... ٢٢٠
- مسألة ٣٣ : فى سقى الأعيان النجسه للأطفال ..... ٢٢٨
- مسألة ٣٤ : فى إعلام الغير بالنجاسه ..... ٢٣٧
- مسألة ٣٥ : فى تنجيس الاستعاره ..... ٢٤١
- فصل فى الصلاه فى النجس ٢٣٣\_٤١٨ ..... ٢٤٢
- اشاره ..... ٢٤٢
- مسألة ١: ناسى الحكم كجاهله ..... ٢٧٧
- مسألة ٢: فى حكم الجهل بالنجاسه ..... ٢٧٨
- مسألة ٣: فى الجهل بالموضوع ..... ٢٨٤
- مسألة ٤: فى انحصار الثوب فى النجس ..... ٢٨٥
- مسألة ٥: فيما لو كان عنده ثوبان يعلم بنجاسه أحدهما ..... ٢٩٤
- مسألة ٦: فى الثوبين المشتهين ..... ٣٠١
- مسألة ٧: فيما لو كان أطراف الشبهه ثلاثه ..... ٣٠٣
- مسألة ٨: فى نجاسه البدن والثوب ووجود الماء لأحدهما ..... ٣٠٦
- مسألة ٩: موارد عدم سقوط الميسور فى تطهير البدن ..... ٣٠٨
- مسألة ١٠ : فى الدوران بين رفع الخبث والحدث ..... ٣١١
- مسألة ١١ : فى الإتمام والإعاده لو صلى مع النجاسه اضطرارًا ..... ٣١٣
- مسألة ١٢ : فى المضطر إذا سجد على المحل النجس ..... ٣١٥
- مسألة ١٣ : فى عدم وجوب إعاده ما لو صلى على الموضع النجس ..... ٣١٦
- فصل ما يعفى عنه فى الصلاه ٣٠٩\_٤١٧ ..... ٣١٨
- الأول: دم الجروح و القروح ..... ٣١٨
- دم الجروح و القروح ..... ٣١٨

- مسأله ١: فى القيح المتنجس الخارج مع دم الجرح ..... ٣٢٩
- مسأله ٢: فى وجوب غسل الجسد المتلوث ..... ٣٣١
- مسأله ٣: فى دم البواسير ..... ٣٣٢
- مسأله ٤: فى دم الرعاف ..... ٣٣٤
- مسأله ٥: فى غسل الثوب من دم القروح والجروح ..... ٣٣٦
- مسأله ٦: فى غسل الثوب مع الشك ..... ٣٣٧
- مسأله ٧: فى تعدديه دم القروح والجروح ..... ٣٣٩
- الثانى: الدم الأقل من الدرهم ..... ٣٤٠
- الدم الأقل من الدرهم ..... ٣٤٠
- مسأله ١: لو تفشى الدم من أحد طرفى الثوب ..... ٣٤٥
- مسأله ٢: لو وصلت الرطوبه من الخارج الى الدم الأقل ..... ٣٤٨
- مسأله ٣: فى دم المشكوك ..... ٣٧٠
- مسأله ٤: فى المتنجس بالدم ..... ٣٧٤
- مسأله ٥: فى إزاله عين الدم الأقل ..... ٣٧٥
- مسأله ٦: فى الدم القليل إذا وقع عليه دم آخر ..... ٣٧٧
- مسأله ٧: فى الدم الغليظ ..... ٣٧٨
- مسأله ٨: فى وقوع نجاسه أخرى على الدم ..... ٣٧٩
- الثالث: ما لا تتم فيه الصلاه ..... ٣٨٠
- الرابع: المحمول المتنجس ..... ٣٩٤
- المحمول المتنجس ..... ٣٩٤
- مسأله ١: فى الخيط المتنجس الذى خيط به الجرح ..... ٤٠٤
- الخامس: ثوب المريبه ..... ٤٠٧
- ثوب المريبه ..... ٤٠٧
- مسأله ١: فى إلحاق بدن المريبه بالثوب ..... ٤٢١
- مسأله ٢: فى إلحاق المربى بالمريبه ..... ٤٢٢
- السادس: فى نجاسه البدن والثوب اضطرارًا ..... ٤٢٥



فصل فى المطهرات ٤١٩\_٤٤٣ ..... ٤٢٨

اشاره ..... ٤٢٨

الأول: الماء ..... ٤٢٩

الماء ..... ٤٢٩

مسأله ١: المدار فى التطهير زوال عين النجاسه ..... ٤٤٤

مسأله ٢: كيفيه اشتراط طهاره الماء وإطلاقه ..... ٤٤٧

مسأله ٣: فى غسله الاستنجاء ..... ٤٥٢

المحتويات ..... ٤٥٣

تعريف مركز ..... ٤٦٢

سرشناسه : حسینی شیرازی، محمد

عنوان و نام پدید آور : الفقه : موسوعه استدلالیه فی الفقه الاسلامی / المؤلف محمد الحسینی الشیرازی

مشخصات نشر : [قم] : موسسه الفکر الاسلامی، ۱۴۰۷ق. = - ۱۳۶۶.

شابک : ۴۰۰۰ ریال (هر جلد)

یادداشت : افست از روی چاپ: لبنان، دارالعلوم

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع : اخلاق اسلامی

موضوع : مستحب (فقه) -- احادیث

موضوع : مسلمانان -- آداب و رسوم -- احادیث

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵ ح ۵ ف ۷۶ ۱۳۷۰

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۷۰-۵۵۱۵

ص: ۱



الفقه

موسوعه استدلالیه فی الفقه الإسلامی

آیه الله العظمی

السید محمد الحسینی الشیرازی

دام ظلّه

کتاب الطهاره

الجزء الرابع

دار العلوم

بیروت \_ لبنان

ص: ۳

الطبعة الثانية

١٤٠٧ هـ \_ ١٩٨٧ م

مُنقَّحه ومصَّحَّحه مع تخريج المصادر

دار العلوم \_ طباعه. نشر. توزيع.

بيروت \_ لبنان. ص.ب ٦٠٨٠ / ١١٤ شوران

ص: ٤

## كتاب الطهاره

### اشاره

كتاب الطهاره

الجزء الرابع

ص: ٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاه والسلام على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، واللعنه الدائمه على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

ص: ٦

فى كيفيه تنجس المتنجسات: يشترط فى تنجس الملاقى للنجس أو المتنجس أن يكون فيهما أو فى أحدهما رطوبه مسريه، فإذا كانا جافين لم ينجس،

{فصل}

{فى كيفيه تنجس المتنجسات: يشترط فى تنجس الملاقى للنجس أو المتنجس، أن يكون فيهما أو فى أحدهما رطوبه مسريه، فإذا كانا جافين لم ينجس} بلا- إشكال ولا- خلاف فى الجمله، بل دعاوى الإجماع عليه مستفيضه، وإنما قلنا فى الجمله للاختلاف فى تنجس ملاقى الميتة وإن كان يابساً، ويدل على الحكم متواتر الروايات:

كروايه العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل بال فى موضع ليس فيه ماء فمسح ذكره بحجر، وقد عرق ذكره وفخذه. قال: «يغسل ذكره وفخذه»، وسألته



عَمَّن مسح ذكره بيده ثم عرقت يده فأصاب ثوبه، يغسل ثوبه؟ قال (عليه السلام): «لا»<sup>(١)</sup>.

قال فى المستند: (ونفى الغسل فى الجزء الأخير غير ضار، لأن السؤال عن مسح الذكر ونجاسته لم يذكر)<sup>(٢)</sup>.

أقول: ويحتمل أن المراد أنه لم يعلم أن موضع المسح هو الذى عرق ولاقى.

وعن الحكم بن حكيم قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): إني أغدوا إلى السوق فأحتاج إلى البول وليس عندي ماء، ثم أتمسح وأنتشف يدي، ثم أمسحهما بالحائط وبالأرض، ثم أحكّ جسدي بعد ذلك؟ قال (عليه السلام): «لا بأس»<sup>(٣)</sup>.

وفى خبره الآخر المروى فى الكافى والتهذيب قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): أبول فلا أصيب الماء، وقد أصاب يدي شىء من البول، فأمسحه بالحائط أو التراب، ثم تعرق يدي فأمسح وجهي أو بعض جسدي أو يصيب ثوبي؟ قال (عليه السلام): «لا بأس به»<sup>(٤)</sup>.

ص: ٨

---

١- التهذيب: ج ١ ص ٤٢١ الباب ٢٢ فى تطهير البدن ح ٦.

٢- المستند: ج ١ ص ٤١ سطر ١٧.

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٦ الباب ٢٦ من أبواب النجاسات ح ١٣.

٤- الكافى: ج ٣ ص ٥٥ باب البول يصيب الثوب ح ٤. التهذيب ج ١ ص ٢٥٠ الباب ١٢ فى تطهير الثياب و... ح ٧.

وعن علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: وسألته عن الرجل يمشى في العذرة وهي يابسه فتصيب ثوبه ورجليه، هل يصلح له أن يدخل المسجد فيصلى ولا يغسل ما أصابه؟ قال: «إذا كان يابساً فلا بأس» (١).

وعن علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: «سألته عن الرجل يمرّ بالمكان فيه العذرة، فتهبُّ الريح فتسفي عليه من العذرة، فيصيب ثوبه ورأسه، يصلى فيه قبل أن يغسله؟ قال (عليه السلام): «نعم ينفضه ويصلى فلا بأس» (٢).

وعن علي بن جعفر عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن المكان يغتسل فيه من الجنابه أو يبال فيه، أيصلح أن يفرش؟ فقال: «نعم إذا كان جافاً» (٣).

وعن الدعائم قال: (ورخصوا) عليهم السلام) في مس النجاسه اليابسه الثوب والجسد، إذا لم يعلق بهما شيء منها كالعذرة اليابسه، والكلب والخنزير والميته) (٤).

ص: ٩

- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٥ الباب ٢٦ من أبواب النجاسات ح ٨.
- ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٦ الباب ٢٦ من أبواب النجاسات ح ١٢.
- ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٦ الباب ٢٦ من أبواب النجاسات ح ١١.
- ٤- دعائم الإسلام: ج ١ في ذكر طهارات الأبدان... ص ١١٧.

وفى روايه على بن جعفر عن أخيه: «فإن نمت عليه \_ أى على الفراش الذى يصيبه الاحتلام \_ وأنت رطب الجسد فاغسل ما أصاب من جسدك»<sup>(١)</sup>.

وفى روايه أبى بصير قال (عليه السلام): «وإن كان الشتاء فلا- بأس \_ أى بالنوم فى الثوب الذى أجنب فيه \_ ما لم يعرق فيه»<sup>(٢)</sup>.

وفى روايه على بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يقع ثوبه على حمار ميت، هل يصلح له الصلاة فيه قبل أن يغسله؟ قال: «ليس عليه غسله وليصل فيه ولا بأس»<sup>(٣)</sup>.

وفى روايه ابن مسلم أن أبا جعفر (عليه السلام) وطىء على عذره يابسه فأصاب ثوبه. فلما أخبره قال (عليه السلام): «أليس هى يابسه؟» فقال: بلى. فقال (عليه السلام): «لا بأس»<sup>(٤)</sup>.

وفى موقوف ابن بكير: «كل شىء يابس زكى»<sup>(٥)</sup> إلى غيرها من الروايات الكثيره والتى فى جملة منها النضح مما يدل على عدم النجاسه.

ص: ١٠

- 
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٥ الباب ٢٦ من أبواب النجاسات ح ٩.
  - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٩ الباب ٢٧ من أبواب النجاسات ح ١٠.
  - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٥ الباب ٢٦ من أبواب النجاسات ح ٥.
  - ٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٦ الباب ٢٦ من أبواب النجاسات ح ١٤.
  - ٥- الوسائل: ج ١ ص ٢٤٨ الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلو ح ٥.

وتدل عليه أيضا الروايات الواردة في باب جواز الصلاة على الموضع النجس مع عدم التعدي كما رواه عمار قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الباريه يبل قصبها بماء قدر، هل تجوز الصلاة عليها؟ فقال: «إذا جففت فلا بأس بالصلاة عليها» (١).

ومثله روايات على بن جعفر (عليه السلام) المتعدده وغيرها.

ثم إنه إنما قيد الرطوبه بالمسريه لأن الرطوبه غير المسريه لا توجب النجاسه، إجماعاً محكياً في كلامهم، ولانسباق الذهن إلى أن منشأ التنجس هو وصول شيء من الملاقى إلى ما يلاقيه، فلا يكفي صرف النداو به بلا سرايه من أحدهما إلى الآخر، بالإضافة إلى اعتبار الرطوبه في صحيحه البقباق، ومن المعلوم أن النداو به غير المسريه لا تسمى بالرطوبه، ولو شك في أصل الرطوبه أو كونها مسريه فالأصل الطهاره.

ثم لا يخفى أن المنتجس كالنجس إجماعاً إلا من نادر، وتدل عليه المتواتره من الأخبار الداله على تنجس القليل بإدخال يد أو إصبع قدره فيه الشامله لصوره بقاء العين فيها وعدمه، والداله على وجوب غسل اللحم إذا وقعت فاره أو قطره مسكر في القدر، إلى غيرها من الروايات.

ص: ١١

---

١- الفقيه: ج ١ ص ١٥٨ الباب ٣٨ في المواضع التي تجوز فيها الصلاة ح ١٥.

وإن كان ملاقياً للميته،

ثم إن المراد بالرطوبة المسريه ليست الرطوبة اصطلاحاً، بل تشمل مثل الدهن والعسل فإن اتصالهما بنجس، أو اتصال طاهر بهما، وهما نجسان يكفى فى التنجس. نعم لا يشمل مثل الفلزات المذابه والزبيق، أما شمول الحكم للأول فلمكان الروايات الوارده فى باب وقوع النجس فى الزيت والعسل وأنهما إن كانا ذاتيين لا ينتفع بهما فى الاستعمال، وأما عدم شمول الحكم للثانى فلعدم الدليل على النجاسه بذلك، ولا يشمله دليل النجاسه مع الرطوبة.

ثم لا يخفى أن عدوى الأمراض المعدية، كالوباء والجذام والبرص، ليست من النجاسه فى شىء، وإن وجب التعقيم بالماء وغير الماء عند العدوى، مما يسمى فى العرف الحاضر تطهيراً، فإنه تطهير بالمعنى اللغوى، أو الاصطلاح الخاص، لا بالمعنى الشرعى للتطهير.

وكيف كان فإذا كانا جافين لم ينجس {وإن كان ملاقياً للميته} كما تقدم الكلام فيه فى الميته، ويدل عليه بالخصوص: ما رواه على بن جعفر عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يقع ثوبه على حمار ميت، هل تصلح له الصلاه فيه قبل أن يغسل؟ قال (عليه السلام): «ليس عليه غسله وليصل فيه ولا بأس» (١).

ص: ١٢

---

١- التهذيب: ج ١ ص ٢٧٦ الباب ١٢ فى تطهير الثياب وغيرها من النجاسات ح ١٠٠.

لكن الأحوط غسل ملاقى ميت الإنسان قبل الغسل، وإن كانا جافين.

وكذا لا ينجس إذا كان فيهما أو فى أحدهما رطوبه غير مسريه

وفى روايته الأخرى، عن الرجل وقع ثوبه على كلب ميت؟ قال (عليه السلام): «ينضح به بالماء ويصلى فيه ولا بأس» (١١).

{لكن الأحوط غسل ملاقى ميت الإنسان قبل الغسل، وإن كانا جافين} لمكان جملة من الروايات التى سبقت الإشارة إليها فإنه قد تحقق علميا أن الإنسان إذا مات سلطت عليه الجراثيم الصغيره، وهى التى تكون سببا فى فساده، وهذه الجراثيم تعدى.

ولعل عدم وجوب الغسل فى الجفاف، وإن كان معديا، للتسهيل فإنه ليس فى الدين حرج، أو خففه العدوى فى حاله الجفاف، وكذا يعلل عدم الغسل فى الحيوان، والإنسان بعد الغسل، إلى غير ذلك.

{وكذا لا ينجس إذا كان فيهما أو فى أحدهما رطوبه غير مسريه} كما صرح به غير واحد لعدم إطلاق الرطوبه عرفا على ذلك، فيصدق عليه الجفاف بالإضافة إلى مفهوم صحيحه البقباق المتقدمه.

وما رواه على بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال:

ص: ١٣

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٥ الباب ٢٦ من أبواب النجاسات ح ٧.

ثم إن كان الملاقى للنجس أو المتنجس مائعاً تنجس كله،

سألته عن رجل مرَّ بمكان قد رشَّ فيه خمر قد شربته الأرض وبقي نداوته أيصلى فيه؟ قال (عليه السلام): «إن أصاب مكاناً غيره فليصل فيه، وإن لم يصب فليصل ولا بأس»<sup>(١)</sup>.

فإن ظاهرها الكراهه، ولعلها لمعرضيتها للسرايه، فالأراضى النديه نداوه قليله التى تسرى الرطوبه منها إلى الإنسان، أو المتاع الموضوع عليها، لا توجب النجاسه، وكذلك جدران المساجد التى تكون مجاوره لمثل الكنيف والبالوعه، مما توجب النداوه، لا يوجب ذلك نجاسته، إلى غير ذلك من الأمثله التى لا تكون الرطوبه مسريه فيها، كما خرج بذلك الجواهر والمستند والمستمسك تبعاً للعلامه الطباطبائى فى منظومه.

{ثم إن كان الملاقى للنجس أو المتنجس مائعاً تنجس كله} بلا خلاف ولا إشكال، بل عليه دعاوى الإجماع.

وذلك لإطلاقات النصوص المتواتره، كالمروى عن ابن أبى نصر قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل يدخل يده فى الإناء وهى قدره؟ قال: «يكفى الإناء»<sup>(٢)</sup>.

وعن سماعه فى حديث قال (عليه السلام): «وإن كانت

ص: ١٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٥ الباب ٨ من أبواب النجاسات ح ٧.

٢- الوسائل: ج ١ ص ١١٤ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ٧.

أصابته جنبابه، فأدخل يده في الماء، فلا بأس به إن لم يكن أصاب يده شيء من المنى، وإن كان أصاب يده، فأدخل يده في الماء، قبل أن يفرغ على كفيّه، فليهرق الماء كله» ((١)).

وعن علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن الدجاجة والحمامه وأشباههما، تطأ العذره ثم تدخل في الماء، يتوضا منه للصلاه؟ قال (عليه السلام): «لا، إلا أن يكون الماء كثيراً، قدر كَرٍّ من ماء» ((٢)).

وعن علي بن جعفر أيضاً عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن رجل رعف وهو يتوضأ، فتقطر قطره في إنائه، هل يصلح الوضوء منه؟ قال: «لا» ((٣)).

وفي روايه أبي بصير: «ولا يشرب من سؤر الكلب، إلا أن يكون حوضاً كبيراً يستقى منه» ((٤)).

وعن زراره عن أبي جعفر (عليه السلام): «إذا وقعت الفأره في السمن فماتت فيه، فإن كان جامداً فألقها وما يليها، وكل ما

ص: ١٥

---

١- التهذيب: ج ١ ص ٣٨ الباب ٣ في آداب الأحداث الموجهه للطهاره ح ٤١.

٢- الوسائل: ج ١ ص ١١٥ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ١٣.

٣- الوسائل: ج ١ ص ١١٢ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ١.

٤- الوسائل: ج ١ ص ١٦٣ الباب ١ من أبواب الأستار ح ٧، والاستبصار: ج ١ ص ٢٠ الباب ٩ في أبواب المياه ح ٦.



بقي وإن كان ذائباً فلا تأكله واستصبح به، والزيت مثل ذلك» (١).

إلى غيرها من الروايات الكثيره.

نعم فى شمول الروايات للملاقى بوسائط إشكال، لعدم إطلاق لها من هذا الحىث، ولا إجماع على ذلك، بل أفتى بعض بعدم النجاسه.

ولا- فرق فى تنجس الماء أو المائع بالملاقاه، بين أن يرى الإنسان أثر السرايه، كما إذا قطر الدم فرأى الإنسان انتشار الحمرة فى الماء، أو لم ير أثر السرايه، بل وإن رأى عدم الأثر، كما إذا كانت القطره غليظه والهواء بارد فلم تنتشر الحمرة، بل بقى الماء صافياً، وذلك لإطلاق النص والفتوى بالنجاسه بالملاقاه، فالمائع ينتجس بالملاقاه كله {كالماء القليل المطلق والمضاف مطلقاً} قليلاً كان أو كثيراً، إلا أنه قد تقدم الإشكال فى تنجس المضاف الكثير جداً، بالملاقاه لعدم إطلاق فى النصوص \_ بل الظاهر منها المضاف فى مثل القدر، حتى القدر الكبير \_ بل ولا فى الفتاوى.

نعم صرح بالإطلاق جماعه من الفقهاء، لكن لا يصل ذلك إلى حدّ الإجماع وإن ادعاه مصباح الهدايه، ولذا أشكل فى الإطلاق المستمسك وتبعه بعض آخر.

ص: ١٦

والدهن المائع ونحوه من المايعات.

نعم لا- ينجس العالى بملاقاه السافل، إذا كان جارياً من العالى، بل لا ينجس السافل بملاقاه العالى إذا كان جارياً من السافل، كالفواره من غير فرق فى ذلك بين الماء وغيره من المايعات،

{والدهن المائع ونحوه من المايعات} الأخر.

ثم إنه إذا تلاقى الشىء الرطب بشىء جاف، وكان هناك مانع عن السرايه، إما لشده حراره الشىء الجاف، كالحديد المحماه مما يمنع سرايه الرطوبه إليها، أو لأجل سرعه الانفصال، بحيث لم يكن الاتصال بقدر سرايه الرطوبه، لم يتنجس الطاهر بالنجس، كما إذا كان هناك ماء عاصم متصل بالنجس كما إذا لاقى الثوب النجس \_ تحت الماء \_ الجسم، بحيث لم يمنع الثوب من غمر الماء للجسم، لم ينجس كما هو واضح الوجه.

{نعم لا- ينجس العالى بملاقاه السافل، إذا كان جارياً من العالى} كما تقدم وجهه {بل لا ينجس السافل بملاقاه العالى، إذا كان جارياً من السافل} بقوه {كالفواره من غير فرق فى ذلك بين الماء وغيره من المايعات} لعدم شمول أدله النجاسه لذلك، كما تقدم بيانه وللإجماع وللأدله الداله على صب الماء على النجس، فإنه إذا كان ذلك موجباً لنجاسه العالى لم يطهر السافل وحيث إن الوجه فى عدم التنجس قوه الدفع من العالى، فهم منه بالمناط ما إذا كانت قوه الدفع من السافل، أو من جانب إلى جانب آخر.

ص: ١٧

وإن كان الملقى جامدا اختصت النجاسه بموضع الملاقاه

والظاهر أن الرشح في التسريحي حكمه كذلك، فلا يتنجس العالى بالسافل، كما أن الرشح إذا كان بالعكس لم يتنجس السافل بالعالى.

{وإن كان الملقى} للنجس الرطب {جامداً اختصت النجاسه بموضع الملاقاه} نصاً وإجماعاً، ولعدم شمول أدله النجاسه له، إذ ليس هناك ما يوجب صدق الملاقاه للجزء الملقى للجزء النجس، أو للشئء النجس، فإذا فرضنا أن الفأره الميته اتصلت بجزء من الدهن اليابس ولم تكن لكليهما رطوبه حتى ينجس جزء من الدهن، وإن كانت الفأره رطبه تنجس الجزء الملقى لها، دون الجزء الملقى لهذا الجزء الملقى للميته، لعدم صدق ملاقاه النجس عرفاً، وإن كانت هناك ملاقاه واقعاً، وقد تقدم صحيح زواره الدال على ذلك.

وعن الحلبي عن الصادق (عليه السلام) عن الفأره والدابه تقع في الطعام والشراب فتموت فيه؟ فقال (عليه السلام): «إن كان سمناً أو عسلاً أو زيتاً، فإنه ربما يكون بعض هذا وإن كان الشتاء فانزع ما حوله وكُله، وإن كان الصيف فارفعه حتى تسرح به» (١).

ومثله موثق أبي بصير الوارد في السمن والزيت (٢).

ص: ١٨

١- التهذيب: ج ٩ ص ٨٦ الباب ٢ في الذبائح والأطعمه ح ٩٦.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٦ الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به ح ٣.

سواء كان يابساً كالثوب اليابس، إذا لاقى النجاسة جزءاً منه، أو رطباً كما في الثوب المرطوب، أو الأرض المرطوبه، فإنه إذا وصلت النجاسة إلى جزء من الأرض أو الثوب لا- يتنجس ما يتصل به وإن كان فيه رطوبه مسريه، بل النجاسة مختصه بموضع الملاقاه ومن هذا القبيل الدهن والذبس الجامدين

وخبر إسماعيل الوارد في السمن والزيت والعسل (١)، إلى غيرها (٢).

{سواء كان} الملقى الذى يتنجس {يابساً كالثوب اليابس، إذا لاقى النجاسة جزءاً منه} فإن موضع الملاقاه يتنجس دون سائر الثوب {أو رطباً كما في الثوب المرطوب أو الأرض المرطوبه} وكذا البدن المرطوب وغيره {فإنه إذا وصلت النجاسة إلى جزء من الأرض أو الثوب، لا- يتنجس ما يتصل به وإن كان فيه رطوبه مسريه، بل النجاسة مختصه بموضع الملاقاه} فإن الأدله لا تشمل مثل ذلك، والرطوبه لضعفها لا تصلح للسرايه، ولضروره أنه إذا وقعت قطره بول على أرض فسيحه مبتله لا تنجس كل الأرض بذلك، ولأدله نجاسه أطراف النجس الجامد فقط في السمن والعسل والزيت مع وجود الرطوبه في الكل {ومن هذا القبيل الدهن والذبس الجامدين}

ص: ١٩

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٦ الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به ح ٥.

٢- مثل صحيح الأعرج وغيره، فراجع الوسائل: ج ١٦ ص ٣٧٥ الباب ٤٣ من أبواب الأطمعه والأشربه ح ٥.

نعم لو انفصل ذلك الجزء المجاور ثم اتصل تنجس موضع الملاقاه منه،

فإنهما لا يسميان رطبين لكن حكمهما حكم الرطب.

{نعم لو انفصل ذلك الجزء المجاور} للنجس الذى تنجس به {ثم اتصل تنجس موضع الملاقاه منه} والفارق العرف، فإنهم يحكمون على السطح الطاهر بملاقاه النجس إذا انفصل ثم اتصل، ولا- يحكمون على السطح الطاهر بملاقاه النجس فى حال الاتصال، وأشكل على ذلك المستمسك بقوله: (لكن قد يشكل الحكم فيما لو كانت الرطوبه التى على الجسم قليله، فإن صدق التلاقى عرفاً بينها وبين رطوبه الجزء الموصول بعد الانفصال غير ظاهر، لكونها فى نظر العرف بمنزله العرض)<sup>(١)</sup>. انتهى.

لكن ما ذكره المصنف هو موضوع لتسالم الذين وجدتهم من المعلقين كالساده ابن العم والبروجردى والجمال والاصطهباناتى والشيخ الأملى.

ويمكن أن يقال: إنه لا- دليل على نجاسه موضع الملاقاه، حتى إذا كانت الرطوبه كثيره، إذ لا- عموم فى أدله الملاقاه، بحيث يشمل مثل المقام، كما لا يشمل عموم الأدله ما إذا كان النجس رطباً والباقي يابساً فإنه سواء بقى على حاله أو رفع النجس ثم وضع لم يؤثر ذلك فى نجاسه الموضع اليابس، وإن صدق أنه لاقى النجس

ص: ٢٠

---

١- المستمسك: ج ١ ص ٤٧٠.

فالإتصال قبل الملاقاه لا يؤثر فى النجاسه والسرايه، بخلاف الإتصال بعد الملاقاه، وعلى ما ذكر فالبطيخ والخيار ونحوهما مما فيه رطوبه مسريه، إذا لاقت النجاسه جزءً منها، لا- تتنجس البقيه، بل يكفى غسل موضع الملاقاه، إلا إذا انفصل بعد الملاقاه ثم اتصل.

الرطب، فإذا فرضنا أن ابتلت الأرض بالمطر، ثم تنجس مقدار آجره ورفعنا تلك الآجره، ثم وضعناها كان الآجره المجاوره لها باقيه على الطهاره، والعرف يستبعد أن يكون وضع آجره جنب آجره من عشره آلاف آجر سبباً فى نجاسه الكل، إذا كانت أحدها نجسه، كما يستبعد نجاسه الأرض المبتله بمجرد أن قطره من البول وقعت على آجره منها، ولو شك كان الاستصحاب محكماً، فالقول بعدم التنجس أقرب، وإن كان الاحتياط يقتضى ما ذكره المصنف.

وكيف كان {ف\_} على ما ذكره المصنف {الإتصال قبل الملاقاه لا يؤثر فى النجاسه والسرايه، بخلاف الإتصال بعد الملاقاه} فإذا كانت الآجرتان متصلتين ولاقت إحداهما النجاسه لا- تتنجس الأخرى، بخلاف ما إذا كانتا منفصلتين، ولاقت إحداهما النجاسه ثم اتصلتا، تنجست الثانيه {وعلى ما ذكر فالبطيخ والخيار ونحوهما، مما فيه رطوبه مسريه، إذا لاقت النجاسه جزءً منها لا تتنجس البقيه، بل يكفى غسل موضع الملاقاه إلا إذا انفصل بعد الملاقاه ثم اتصل} هذا ثم إن فى إطلاق كلام المصنف إشكال آخر، وهو أن لازم ما ذكره نجاسه ملايين الآجره بواسطه قطره بول إذا أوصلنا بعضها

ببعض، مع أن الأدله لا- تكفى فى الدلاله على نجاسه الملاقى بوسائط فإن ظاهرها نجاسه الملاقى للنجس مباشره أو لملاقى النجس بواسطه واحده، فإن أدله ذلك عباره عن الروايات الداله على صب الماء وغسل الإناء، كصحيحه البقباق(١١) الداله على وجوب غسل اللحم، إذا وقعت فأره أو قطره مسكر فى القدر.

وعلى غسل الثوب من استعمال البئر المنتن، كصحيحه ابن عمار(٢).

أو غسل كل ما أصابه الماء الذى ماتت فيه فاره، كموثقه الساباطى(٣).

أو على أنه إذا خرج خنزير من ماء فسال منه الماء فى الطريق ووضعت الرجل عليه ترتفع نجاستها بالمشى على الأرض، كروايه المعلى(٤).

أو على غسل الفخذين إذا عرق الذكر بعد تمسحه من البول. كصحيحه العيص(٥).

ص: ٢٢

- 
- ١- فى المستند: ج ١ ص ٤١ سطر ١٤ عن البقباق، وفى التهذيب: ج ٩ ص ٨٦ الباب ٢ ح ١٠٠ عن السكونى. وانظر المستدرک: ج ١ ص ١٦٨ الباب ٥٢ من أبواب النجاسات ح ٩.
  - ٢- الاستبصار: ج ١ ص ٣٠ الباب ١٧ فى تغير ماء البئر ح ١.
  - ٣- التهذيب: ج ١ ص ٤١٨ الباب ٢١ فى المياہ وأحكامها ح ٤١.
  - ٤- الكافى: ج ٣ ص ٣٩ باب الرجل يطأ العذره ح ٥.
  - ٥- التهذيب: ج ١ ص ٤٢١ الباب ٢٢ تطهير البدن والثياب ح ٦.

أو على إعادته الصلاة إذا مسح كفه من البول ومسها بدهن فمسح بها بعض الأعضاء، ثم توضأ وصلّى، كصحيحه ابن مهزيار(١).

أو على عدم تنجس الثوب الواقع في ماء الاستنجاء معللاً له بأن الماء أكثر من ذلك، إلى غيرها، وهي لا تدل على أكثر من نجاسة الملاقى أو ملاقى الملاقى.

بل قال في المستند: (في كل مورد لم يشمله الأخبار وتحقق فيه بخصوصه الخلاف أو لم يتحقق فيه الإجماع لا يمكن الحكم بالتنجيس، ومنه الملاقى لغسالته على القول بنجاستها، ومنه أحد المتجاورين الملاقين اللذين ينجس أحدهما فلا ينجس الآخر وإن كانا رطيين، ما لم يكونا أو أحدهما مائعا ولا- يصدق على الرطوبة المائع، أو الماء القليل حتى يشملها أدله نجاستها بالملاقاه)(٢). انتهى.

بل يمكن أن يستدل على عدم نجاسة ملاقى الملاقى، بجمله من الروايات كروايه العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل بال في موضع ليس فيه ماء فمسح ذكره بحجر وقد عرق ذكره وفخذاه؟ قال: «يغسل ذكره وفخذه». وسألته عن مسح ذكره بيده، ثم عرقت يده فأصاب ثوبه يغسل ثوبه؟

ص: ٢٣

---

١- التهذيب: ج ١ ص ٤٢٦ الباب ٢٢ في تطهير البدن والثياب ح ٢٨.

٢- المستند: ج ١ ص ٤١ سطر ٢٥.



قال: «لا» (١).

وعن حكم بن حكيم الصيرفي قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أبول فلا أصيب الماء وقد أصاب يدي شيء من البول فأمسحه بالحناء أو التراب، ثم تعرق يدي فأمسح وجهي أو بعض جسدي أو يصيب ثوبي؟ قال: «لا بأس به» (٢).

وسأتي تفصيل الكلام في ذلك في مسأله أن المتنجس منجس أم لا؟

ص: ٢٤

- 
- ١- التهذيب: ج ١ ص ٤٢١ الباب ٢٢ في تطهير البدن والثياب ح ٦.
  - ٢- الكافي: ج ٣ ص ٥٥ باب البول يصيب الثوب ح ٤.

## مسأله ١: الشك فى رطوبه المتلاقى

(مسأله \_ ١): إذا شك فى رطوبه أحد المتلاقيين، أو علم وجودها وشك فى سرايتها، لم يحكم بالنجاسه، وأما إذا علم سبق وجود المسريه، وشك فى بقائها فالأحوط الاجتناب،

(مسأله \_ ١): {إذا شك فى رطوبه أحد المتلاقيين، أو علم وجودها وشك فى سرايتها لم يحكم بالنجاسه} لأصالة عدم الرطوبه إذا شك فيها وقد كانت مسبوقه بالعدم، أما إذا كانت مسبوقه بالوجود فالمسأله داخله فى الفرع الثانى، وكذلك الأصل عدم السرايه إذا شك مع علمه بالرطوبه، كما إذا كان الاتصال فى لحظه قصيره بحيث يشك فى السرايه.

أما أصل الطهاره فهو محكوم كما أنه إذا شك فى الملاقاه بأن رأى تنن الجيفه مثلاً فى الماء، وشك فى أنها من المجاوره أو الملاقاه، فالأصل عدم الملاقاه، عند من يشترط فى النجاسه الملاقاه.

{وأما إذا علم سبق وجود} الرطوبه {المسريه وشك فى بقائها} حال الملاقاه، كما إذا نشر الثوب الرطب على الجبل، ثم رآه وقد وقع على الأرض النجسه، ولا يعلم هل أنه وقع حال رطوبته المسريه حتى يكون الثوب نجساً، أو وقع حال جفاف الرطوبه، أو حال عدم سرايتها حتى يكون الثوب طاهراً {فالأحوط الاجتناب} لأصالة بقاء الرطوبه المسريه.

إن قلت: الأصل مثبت لأن مجرد بقاء الرطوبه المسريه لا يوجب

وإن كان الحكم بعدم النجاسه لا يخلو عن وجه.

التنجس ما لم تثبت السرايه وهي مشكوك فيها.

قلت: أولاً: الواسطه بين المستصحب والنجاسه خفيه، لأن العرف لا يرى هذه الواسطه، بل يرى أن النجاسه من آثار الملاقاه مع الرطوبه، بدون توجهه إلى السرايه وتأثر الملاقى بالملاقاه.

وثانياً: الموضوع مركب من الملاقاه مع الرطوبه المسريه، فإذا تحقق الموضوع تحقق الحكم وهو النجاسه، والموضوع يثبت أحد جزئيه وهو الملاقاه بالوجدان، ويثبت الجزء الآخر وهو الرطوبه المسريه بالأصل.

{وإن كان الحكم بعدم النجاسه لا يخلو عن وجه} بل قال بعض الفقهاء إنه قوى إذ لا نسلم خفاء الواسطه، أو لا نسلم جريان الأصل، وإن كانت الواسطه خفيه، والموضوع ليس مركباً بل مقيداً بالسرايه، كما يستفاد من الشريعه، والسرايه مشكوك فيها، فالأصل الطهاره، ولهذا أوجه.

(مسأله ٢ \_ ٢): الذباب الواقع على النجس الرطب، إذا وقع على ثوب أو بدن شخص، وإن كان فيهما رطوبه مسريه، لا- يحكم بنجاسته إذا لم يعلم مصاحبه لعين النجس،

(مسأله ٢ \_ ٢): {الذباب الواقع على النجس الرطب، إذا وقع على ثوب أو بدن شخص، وإن كان فيهما رطوبه مسريه لا يحكم بنجاسته} لاستصحاب طهاره الثوب {إذا} شك فى أنه هل حمل النجاسه أم لا، بأن {لم يعلم مصاحبه لعين النجس} أما إذا علم بعدم حملة للنجاسه أو علم بحمله للنجاسه، فلا إشكال فى الطهاره فى الأول، والنجاسه فى الثانى، وكذا الحكم فى الذباب الواقع على المتنجس الرطب.

ولعل المراد من المتن أعم من النجس والمتنجس، فإن كل واحد منهما يطلق عرفاً على الآخر.

وتدل على ذلك بالإضافة إلى الاستصحاب، وظهور الاتفاق، جملة من الروايات، كالمروى عن على بن جعفر (عليه السلام) عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن الدود يقع من الكنيف على الثوب أىصلى فيه؟ قال: «لا- بأس إلا- أن ترى فيه أثراً فتغسله» ((١)).

وفى روايته الأخرى عنه (عليه السلام) قال: سألته عن الفأره والدجاجه والحمام وأشباهاها تطأ العذره ثم تطأ الثوب أىغسل؟ قال:

ص: ٢٧

ومجرد وقوعه لا يستلزم نجاسه رجله، لاحتمال كونها مما لا تقبلها، وعلى فرضه فزوال العين يكفي في طهاره الحيوانات.

«إن كان استبان من أثره شيء فاعسله، وإلا فلا بأس» (١).

ونحوه مضمرة على بن محمد (٢). وتدل على الحكم أيضا الروايات الواردة فيما يخرج من البطن مثل حب القرع والديدان فراجع (٣).

وفى نظري أن أحد الأئمة (عليهم السلام) ذكر ما مضمونه أنه لا بأس بالذباب يقع من الكنيف على الثياب، رأيت الخبر في مستدرک الوسائل منذ زمان بعيد (٤).

{ومجرد وقوعه} على النجاسه {لا- يستلزم نجاسه رجله، لاحتمال كونها مما لا تقبلها} فلا يعلم بالتلوث أصلاً، وذلك كما أن بعض طيور الماء لا يقبل ريشه الرطوبه {وعلى فرضه فزوال العين يكفي في طهاره الحيوانات} كما يأتي في العاشر من المطهرات إن شاء تعالى، بل الغالب أن تجف الرطوبه حال طيرانه لقله الرطوبه المستصحبه مع رجله.

ص: ٢٨

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٤ الباب ٣٧ من أبواب النجاسات ح ٣.

٢- قرب الإسناد: ص ٨٩.

٣- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٦٨ الباب ٤٩ من أبواب النجاسات والأواني ح ١.

٤- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ١٦٤ الباب ٢٩ من أبواب النجاسات والأواني ح ١.

(مسألة \_ ٣): إذا وقع بعر الفأر في الدهن أو الدبس الجامدين، يكفي إلقاء وإلقاء ما حوله ولا يجب الاجتناب عن البقيه، وكذا إذا مشى الكلب على الطين، فإنه لا يحكم بنجاسه غير موضع رجله إلا إذا كان وحلاً.

(مسألة \_ ٣): {إذا وقع بعر الفأر في الدهن أو الدبس الجامدين، يكفي إلقاء وإلقاء ما حوله} كما تقدم، بل لا يحتاج إلى إلقاء ما حوله إذا كان البعر يابساً والجمود كان بحيث لا تسرى رطوبه منه إليه، ولو شك في رطوبه البعر، كان الأصل العدم {ولا يجب الاجتناب عن البقيه} إذ لا وجه له بعد تخصيص \_ النص والإجماع \_ النجاسه بموضع الملاقاه.

{وكذا إذا مشى الكلب على الطين، فإنه لا يحكم بنجاسه غير موضع رجله، إلا إذا كان وحلاً} مائناً فيكون حاله حال سائر المائعات في نجاسه الكل بنجاسه طرف منه.

ثم إنه لا تستبعد طهاره الوحل والطين إذا جفّ، ومشى الناس عليهما مما سبب انتقال أجزاء من التراب من هنا إلى هناك وهكذا، وذلك لاستفاده ذلك عرفاً من قوله (عليه السلام): «الأرض يطهر بعضها بعضاً»<sup>(١)</sup>، فإن اللسان في كل من روايات الماء، وروايات الأرض واحد، فإذا كان في الأول معناه تطهر الماء، كان في الثاني

ص: ٢٩

والمناطق في الجمود والميعان، أنه لو أخذ منه شيء فإن بقي مكانه خالياً حين الأخذ \_ وإن امتلأ بعد ذلك \_ فهو جامد، وإن لم يبق خالياً أصلاً، فهو مائع.

معناه تطهر الأرض، بل يحتمل أن يكون الحكم كذلك في الوحل والطين، والذي يؤيد المطلب أن الأرض من المطهرات لنجاسه النعل ونحوها، فكيف لا تكون مطهره لنجاسه نفسها، وعليه فلا فرق بين نجاسه الكلب وسائر النجاسات. والله العالم.

{والمناطق في الجمود والميعان، أنه لو أخذ منه شيء فإن بقي مكانه خالياً حين الأخذ، وإن امتلأ بعد ذلك} امتلاءً تدريجياً {فهو جامد، وإن لم يبق خالياً أصلاً} بل امتلاءً فوراً {فهو مائع} وفي المستمسك بعد إشكاله في معيار المصنف قال: (بل الظاهر من المائع لغيره وعرفاً، ما اقتضى بطبعه استواء سطحه، وإن لم يحصل إلا بعد حين، والجامد بخلافه)(1). انتهى.

وجمله من الفقهاء أحالوا الموضوع إلى العرف بعد أن أخذ الجمود والذوبان معياراً في صحيح زراره المتقدم.

أقول: الظاهر من الأدلة المرتبطة بالمقام أن المعيار في عدم النجاسه عدم السرايه عرفاً، وفي النجاسه السرايه، إذ لا خصوصيه للجمود والذوبان \_ كما في صحيح زراره للسمن والعسل في جانب، والزيت في جانب آخر في صحيح معاويه وسعيد وموثقه

ص: ٣٠

سماعه، وللشئاء والصيف كما فى صحیح الحلبي \_ إلا من جهه السرايه وعدم السرايه عرفاً.

وإذا شك فى السرايه وعدمها، فربما يقال إن الأصل النجاسه لأن ملاقى النجس نجس إلا ما خرج من الجامد، فإذا شك فى تحقق موضوع الاستثناء كان اللازم الرجوع إلى المستثنى منه.

لكن الظاهر وفاقاً لمصباح الهدى، كون المرجع أصل الطهاره بالنسبه إلى غير موضع الملاقاه، فيكون ما شك فى ميعانه بحكم الجامد بوسيله الأصل.

ص: ٣١



## مسأله ٤: فى المناط فى السرايه

(مسأله \_ ٤): إذا لاقت النجاسه جزءً من البدن المتعرق لا تسرى إلى سائر أجزائه إلا مع جريان العرق.

(مسأله \_ ٤): {إذا لاقت النجاسه جزءً من البدن المتعرق لا تسرى إلى سائر أجزائه} لما تقدم من عدم نجاسه كل الأرض المبتله بواسطه وصول النجاسه إلى جزء منها {إلا- مع جريان العرق} المتنجس، لكن اللانزم تقييد ذلك بما تقدم من عدم تعدد الواسطه، وإلا ففى النجاسه إشكال بل منع.

ص: ٣٢

(مسأله \_ ٥): إذا وضع إبريق مملوء ماءً على الأرض النجسه، وكان فى أسفله ثقب يخرج منه الماء، فإن كان لا يقف تحته بل ينفذ فى الأرض أو يجرى عليها فلا يتنجس ما فى الإبريق من الماء، وإن وقف الماء بحيث يصدق اتحاده مع ما فى الإبريق بسبب الثقب تنجس.

(مسأله \_ ٥): {إذا وضع إبريق مملوء ماءً على أرض النجسه، وكان فى أسفله ثقب يخرج منه الماء فإن كان لا يقف تحته بل ينفذ فى الأرض أو يجرى عليها فلا ينجس ما فى الإبريق من الماء} للتدافع من العالى إلى السافل مع عدم صدق الوحده، فىكون حاله حال الماء المنصب من العالى إلى السافل.

ولا يستشكل بأنه مثل إناء ماء تنجس من تحته، حيث إن التدافع موجود مع ذلك ينجس العالى بملاقاه السافل، وذلك لصدق الوحده فى الإناء دون الإبريق وما تحته، فالفرق بين ما إذا كان للإبريق كعب وبين غيره، بعدم النجاسه فى الأول، والنجاسه فى الثانى، لا وجه له، كما أنه لا وجه للفرق بين ما إذا كان سمك الإبريق ضخماً أو رقيقاً. {وإن وقف الماء بحيث يصدق اتحاده مع ما فى الإبريق بسبب الثقب} من دون قوه الدفع {تنجس} إذ مع الاتحاد يكون مثل ماء الإناء الواحد.

لكن ذلك لا يكون إلا مع سعه الثقبه، وإلا فمع ضيقها يمنع الاتصال عرفاً كما أشار إليه المستمسك، وإنما قيدنا ذلك بكونه من دون قوه الدفع لأنه إذا كان مع قوه الدفع كان مثل الفواره.

وهكذا الكوز والكأس والحب ونحوها.

ثم إنه لو شك في النجاسة كان الأصل عدمها {وهكذا الكوز والكأس والحب ونحوها} كالتقريبه.

ص: ٣٤

## مسأله ٦: فى النخاع ىخرج من الأنف

(مسأله \_ ٦): إذا خرجت من أنفه نخاعه غليظه وكان عليها نقطه من الدم لم يحكم بنجاسه ما عدا محله من سائر أجزائها فإذا شك فى ملاقاه تلك النقطه لظاهر الأنف لا يجب غسله، وكذا الحال فى البلغم الخارج من الحلق.

(مسأله \_ ٦): {إذا خرجت من أنفه نخاعه غليظه وكان عليها نقطه من الدم لم يحكم بنجاسه ما عدا محله من سائر أجزائها} لأن حال ذلك حال ما يقع فى الدهن والعسل وما أشبهه، ولذا لا يشترط أن تكون النخامه غليظه جداً، بل يكفى أن يكون حالها حال الجامد على التعريف الذى ذكرناه هناك.

{فإذا شك فى ملاقاه تلك النقطه لظاهر الأنف لا يجب غسله، وكذا الحال فى البلغم الخارج من الحلق} ولو شك فى الجمود فقد تقدم أن الأصل عدم النجاسه، والحال فى البصاق الغليظ حالهما، وكذا فى القيح الخارج من الجرح، والوسخ الخارج من الأذن.

## مسأله ٧: فى الثوب المملطخ بالتراب النجس

(مسأله \_ ٧): الثوب أو الفراش المملطخ بالتراب النجس يكفيه نفضه ولا يجب غسله، ولا يضر احتمال بقاء شىء منه بعد العلم بزوال القدر المتيقن.

(مسأله \_ ٧): {الثوب أو الفراش} أو سواهما {المملطخ بالتراب النجس} أو سائر النجاسات اليابسه {يكفيه نفضه ولا يجب غسله} فى معاملته معامله الطاهر بلا إشكال ولا خلاف.

وتدل عليه مضافاً إلى ما تقدم من عدم النجاسه مع الجفاف روايه على بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام): سألته عن الرجل يمر بالمكان فيه العذره، فتهب الريح فتسفى عليه من العذره فيصيب ثوبه ورأسه يصلى فيه قبل أن يغسله؟ قال (عليه السلام): «نعم ينفسه ويصلى فلا بأس»<sup>(١)</sup>.

{ولا يضر احتمال بقاء شىء منه بعد العلم بزوال القدر المتيقن} فإن ما علم وجوده قد زال، وما شك فى وجوده الأصل عدمه.

نعم إذا شك فى زوال ما علم، كان الأصل بقاؤه، سواء كان الشك لقله النفض أو لنداوه الثوب، مما احتمال التصاق بعض الأجزاء به، أو لغير ذلك، ولو تبين بعد النفض والصلاه فى الثوب بقاء شىء منه لم يضر لصحه الصلاه مع النجاسه المجهوله.

ص: ٣٦

نعم لو سرى ذلك إلى وضوئه، مما أبطل الوضوء بطلت الصلاة، ثم الظاهر أن النفض المتعارف كافٍ، وإن احتمل البقاء، لأنه من الوسوسة المنهى عنها، ولو شك في كون الأجزاء الواقعة عليه نجسه أم لا كان الأصل الطهاره.

ص: ٣٧

(مسأله \_ ٨): لا- يكفى مجرد الميعان فى التنجس، بل يعتبر أن يكون مما يقبل التأثر، وبعباره أخرى يعتبر وجود الرطوبه فى أحد المتلاقيين فالزبيق إذا وضع فى ظرف نجس لا رطوبه له لا ينجس، وإن كان مايعاً، وكذا إذا أذيب الذهب أو غيره من الفلزات فى بوتقه نجسه، أو صب بعد الذوب فى ظرف نجس لا ينجس إلاّ مع رطوبه الظرف، أو وصول رطوبه نجسه إليه من الخارج.

(مسأله \_ ٨): {لا يكفى مجرد الميعان فى التنجس، بل يعتبر أن يكون مما يقبل التأثر، وبعباره أخرى يعتبر وجود الرطوبه { أى ما ينتقل من أحد المتلاقيين إلى الآخر، ولو لم يسم رطوبه، كما فى السمن والعسل والزيت والنفط والقار والمومياء وما أشبه } فى أحد المتلاقيين} وذلك لما تقدم من الدليل على عدم التنجس، إذا كان الطرفان جافين، من النص والإجماع والاعتبار {فالزبيق إذا وضع فى ظرف نجس لا رطوبه له، لا ينجس وإن كان مايعاً، وكذا إذا أذيب الذهب أو غيره من الفلزات فى بوتقه نجسه، أو صب بعد الذوب فى ظرف نجس لا- ينجس} لأصالة عدم النجاسه {إلا- مع رطوبه الظرف أو وصول رطوبه نجسه إليه من الخارج} وحينئذ يتنجس السطح الملاقى للرطوبه لا غير، لكن هنا إذا كانت الرطوبه مؤثره أما إذا كانت حراره المذاب بحيث توجب تجفيف الرطوبه قبل الالتصاق لم يتنجس، كما أشرنا إليه سابقاً.

وإذا شك فى وصول الرطوبه كان الأصل العدم، ولذا لا يلزم

تطهير ما يؤخذ من أيدي الكفار من الحلّى والسبائك، وإن ظن ملامستهم لها برطوبه، وإذا تنجس الذائب يصعب تطهيره ظاهراً  
وباطناً، بل ربما تعذر لعدم العلم بوصول الماء إلى المواضع التي تنجست.

ص: ٣٩



(مسأله ٩ \_): المتنفس لا يتنفس ثانياً ولو بنجاسه أخرى،

(مسأله ٩ \_): {المتنفس لا يتنفس ثانياً ولو بنجاسه أخرى} فكيف بما إذا امتد وصول النجاسه إليه، كما إذا صب عليه البول لعده ثوان، فإن البول المصبوب فى الثانيه الثانيه لا يوجب نجاسه جديده.

ولا يفرق فى النجاسه الأخرى أن تكون من نوع النجاسه الأولى كالبول، وكان البول من الإنسان، أو من إنسان وهره مثلاً، أو كانت من غير ذلك النوع كبول ودم.

قال فى المستند: (بالإجماع، وفى المدارك: وبه قطع الأصحاب، ولا أعلم فى ذلك مخالفاً، وفى الذخيره: لا أعلم مصرحاً بخلافهم، وفى اللوامع: والظاهر وفاقهم عليه وهو الحجه) (١) انتهى كلام المستند.

وفى المستمسك: (وظاهر كلام شيخنا فى الجواهر فى أحكام البئر، وفى مبحث الولوغ، وشيخنا الأ-عظم فى أحكام البئر: المفروغيه عنه) (٢)، وكذا ادعى الإجماع مصباح الهدى، وسكت على المتن كافه المعلقين الذين وجدت تعليقاتهم.

ص: ٤٠

١- المستند: ج ١ ص ٥٢ سطر ٧.

٢- المستمسك: ج ١ ص ٤٧٦.

لكن إذا اختلف حكمهما يرتب كلاهما، فلو كان لملاقى البول حكم، ولملاقى العذره حكم آخر، يجب ترتيبهما معاً.

ويدل على ذلك قبل الإجماع، إطلاق أدله التطهير فإنه يشمل ما إذا تعددت النجاسه أو اتحدت، فإن العرف يرى أن زوال العين والأثر تطهير فلا مجال للتمسك بأصالة عدم التداخل، فإن ظهور الدليل يدفع الأصل.

وخصوصاً الأدله الساكنه عن إيجاب التعدد فى مقام البيان، فيما إذا تعددت النجاسه، كالبول والمنى الخارجين عن المخرج، والحيض والنفاس والاستحاضه والبول الخارجين من النساء، ولو حده الملاك فى البول المتقطع والبول المستمر، فإن الضروره قائمه فى عدم الاحتياج إلى مطهرين فى المستمر، بل وكذا فى المتقطع، وكذلك فى سائر النجاسات المتحده نوعاً، فالمتعدده نوعاً أيضاً كذلك لو حده الملاك بنظر العرف.

{لكن إذا اختلف حكمهما، يرتب كلاهما، فلو كان لملاقى البول حكم، ولملاقى العذره حكم آخر، يجب ترتيبهما معاً} لعدم الدليل على التداخل بإسقاط أحد الأثرين، إلا إذا لم يلاق أحدهما الجسم بل لاقى النجاسه السابقه، كما إذا قطرت قطره بول فوق العذره الكائنه على الجسم، بحيث لم يلاق البول الجسم، لكن هذا خارج عن مفروض المتن.

ولذا لو لاقى الثوب دم، ثم لاقاه البول يجب عليه غسله مرتين، وإن لم يتنجس بالبول بعد تنجسه بالدم، وقلنا بكفايه المره فى الدم. وكذا إذا كان فى إناء ماء نجس، ثم ولغ فيه الكلب، يجب تعفيره وإن لم يتنجس بالولوغ

ولذا لو لاقى الثوب دم، ثم لاقاه البول يجب عليه غسله مرتين، وإن لم يتنجس بالبول بعد تنجسه بالدم وقلنا بكفايه المره فى الدم { وقال فى محكى المنتهى: (إذا تعددت النجاسه فإن تساوت فى الحكم تداخلت وإن اختلفت فالحكم لأغلظها)<sup>(١)</sup>، وادعى فى المستند الإجماع على أنه يزداد للزائد، ووجه ذلك واضح فإن إطلاق أدله البول حاكم على وجوب الغسل مرتين، سواء كانت معه نجاسه أخرى، أم لا:

ثم إن مراد المصنف بقوله: (وإن لم يتنجس...) إلى آخره، أن البول لا- يأتى بالنجاسه من أصلها كما يأتى بها فيما إذا أصاب الموضع الطاهر، فأشكال المستمسك ومصباح الهدى عليه \_ بأن ظاهر عبارته المتن عدم ترتب النجاسه التى هى أشد، وحينئذ فترتب حكمها غير ظاهر، لأنه يكون بلا- موضوع \_ محل تأمل، ولذا سكت على المتن الساده ابن العم والبروجردى والجمال والاصطهباناتى وغيرهم.

{وكذا إذا كان فى إناء ماء نجس ثم ولغ فيه الكلب، يجب تعفيره وإن لم يتنجس بالولوغ} أما أنه لا يتنجس فلما تقدم من أن

ص: ٤٢

التنجس عبارته عن مزيل الطهارة، وهنا كان حاصلاً قبل الولوغ، وأما وجوب التعفير فلشمول أدلته للمقام، وعليه فإذا عفر ثم ولغ فيه مره ثانية قبل التطهير، وجب تحديد التعفير، كما نبه عليه المستند.

ثم الظاهر أنه إذا كانت النجاسة متماثلة كان التداخل في نفس النجاسة، فمثلاً البول مرتين تتداخل فيه النجاسة للتماثل، وقد حقق في محله أن المثل لا يشتد بالمثل لاستحاله اجتماع المثليين، فإنه إذا صب حليب فوق الحليب لا يتكرر البياض، وإذا صب أسود فوق أسود لا يتكرر السواد، فحال الاستحاله في المثليين حال الاستحاله في الضدين.

أما إذا لم تكن متماثلة، فإما أن يكون لهما حكمان، كما في البول والغائط، والبول والولوغ، وإما أن يكون لهما حكم واحد كما في الدم والغائط، فهل هناك تداخل في الموضوع كما عن ظاهر الجواهر، أو تداخل في الحكم كما عن ظاهر المدارك والذخيره واختاره المستمسك، أو التفصيل بين ما لهما حكمان، وبين ما لهما حكم واحد، احتمالات.

وحيث إن الظاهر أن القذارات الشرعية هي القذارات الواقعية التي كشف عنها الشارع، والأصل في القذارات العرفية التداخل، إلا في الزائد \_ فإذا كان تلوث ثوب الإنسان بمخاط يسرع ذهابه

ويحتمل أن يكون للنجاسة مراتب في الشده والضعف، وعليه فيكون كل منهما مؤثراً ولا إشكال.

وقيح يبطل ذهابه، غسل حتى يذهب القيح ولا- يكفي بالغسل لذهاب المخاط فقط \_ كان اللازم القول في باب النجاسات بالتدخل في الموضوع.

وبذلك يظهر أنه ليس المورد من دوران الأمر بين التخصيص في الموضوع والتخصيص في الحكم حتى يتمسك بأصل عدم التدخل في النجاسة، كما تمسك به المستمسك، وتكون النتيجة التدخل في الحكم.

ولذا كان ما ذكره المصنف بقوله: {ويحتمل أن يكون للنجاسة مراتب في الشده والضعف، وعليه فيكون كل منهما مؤثراً ولا إشكال} غير بعيد. كما أن بما تقدم ظهر الإشكال في قول مصباح الهدى حيث قال: (فقول المصنف يجب غسله مرتين إلى آخره، ليس على ما ينبغي إذ لو قلنا بكفايه المره في الدم وعدم تنجسه بالبول \_ فيما إذا لاقى الدم أولاً ثم البول \_ فلا وجه لغسله مرتين حينئذ مع فرض عدم تنجسه بالبول، إذ المتنجس بالبول يجب غسله مرتين لا- مطلق ما يلاقيه ولو لم يتنجس بملاقاته) (1) انتهى.

ثم إنه لا فرق في الحكم بالأخذ بالأشد من النجاستين بين أن يكون النجس الأخرى أولاً، أو ثانياً، أو معاً، أو في الوسط، كما إذا

ص: ٤٤

١- مصباح الهدى: ج ١ ص ٤٧٠.

تلوث بالدم قبل التلوث بالبول أو بعده أو معه، أو تلوث بالدم وقد غسل عن البول غسله واحده، ولو ذهب عين الأشد، وبقى عين الأخر كما إذا ذهب البول بالغسلتين وبقى الدم أو الغائط كفت المره بعد ذهاب العين.

ص: ٤٥

(مسأله \_ ١٠): إذا تنجس الثوب مثلاً بالدم مما يكفى فىه غسله مره وشك فى ملاقاته للبول أيضاً مما يحتاج إلى التعدد يكتفى فىه بالمره، ويبنى على عدم ملاقاته للبول، وكذا إذا علم نجاسه إناء، وشك فى أنه ولغ فىه الكلب أيضاً أم لا، لا- يجب فىه التعفير، ويبنى على عدم تحقق الولوغ.

(مسأله \_ ١٠): {إذا تنجس الثوب مثلاً بالدم مما يكفى فىه غسله مره، وشك فى ملاقاته للبول أيضاً مما يحتاج إلى التعدد يكتفى فى بالمره ويبنى على عدم ملاقاته للبول} وذلك لاستصحاب عدم ملاقاته للبول، وإذا لم يكن هناك أصل موضوعى كانت أصاله الطهاره بعد غسله مره محكمه، ولا مجال لاستصحاب النجاسه الثابته قبل الغسل مره، لأن ما علم من النجاسه قد زال بالغسل مره، ويشك فى مقارنة نجاسه أخرى لها، فالأصل عدمها، لأنه من القسم الثالث من أقسام استصحاب الكلى.

{وكذا إذا علم نجاسه إناء، وشك فى أنه ولغ فىه الكلب أيضاً أم لا، لا يجب فىه التعفير ويبنى على عدم تحقق الولوغ} وكلا الحكمين متفق عليه بين الشراح والمعلقين، مما حضرنى كلامهم.

ومثل الشك فى الموضوع الشك فى الحكم، وأنه هل يجب فىه الغسل مره أو مرتين، لأصاله البراءه من الزائد. نعم إذا كان الشك فى المفهوم وجب الاحتياط، كما إذا شك فى أن التعفير هل هو الغسل

نعم لو علم تنجسه إما بالبول أو الدم أو إما بالولوغ أو بغيره، يجب إجراء حكم الأشد من التعدد فى البول والتعفير فى الولوغ.

بالتراب اليابس أو بالتراب الندى، فإنه الجمع، كما أنه إذا شك فى أن التعفير هل يصدق بالجص أم لا، لم يكف المشكوك، بل اللازم التعفير بما يعلم أنه تعفير كالتراب، ولو كان هناك أصل موضوعى جرى كما إذا شك فى أن الميت الذى استحيل تراباً يكفى أم لا؟ فإن الأصل بقاء حكم الميتة عليه فلا يكفى فى التعفير.

{نعم لو علم تنجسه إما بالبول أو الدم، أو إما بالولوغ أو بغيره، يجب إجراء حكم الأشد من التعدد فى البول والتعفير فى الولوغ} وذلك للعلم الإجمالى الذى يجب تنفيذ كل طرفيه فى تحصيل البراءة، فىكون حاله حال ما إذا علم أنه مديون إما بصلاه الظهر الحضريه، أو بصلاه الظهر السفريه، حيث لا- يكفى الإتيان بالأقل، إجراءً للبراءة بالنسبه إلى الأ-كثر، لا يقال: إنه لا يشك فى وجوب الغسل عليه مره، إما لكونه نجاسه صغرى، أو لأن المره واجبه فى النجاسه الكبرى، فإذا غسله مره، فالمتيقن حصوله من وجوب المره قد زال، والمره الثانيه مشكوك وجوبها فالأصل العدم، لأنه يقال: تردد الكلى بين فردى مقطوع الارتفاع ومشكوك الحدوث، لا يضر بإجراء الأصل بالنسبه إلى الكلى نفسه لإثبات الأثر المترتب عليه، لتحقق أركانه من اليقين بحدوثه والشك فى بقاءه، ومثله ما



إذا شك في أنه مدين لزيد بدينار أو لعمره بدينارين، حيث لا يكفي إعطاء كل واحد ديناراً \_ مثلاً \_ بحجه أصاله عدم اشتغال ذمته بالدينار الثاني.

أو إذا شك في أنه نذر صوم يوم من رجب، أو يومين من شعبان، أو أنه استؤجر لحج الأفراد عن زيد، أو لحج التمتع، \_ الذى هو حج وعمره \_ عن عمرو إلى غيرها من الأمثله، وقد أشرنا فى بعض مباحث الكتاب إلى الكلام فى ذلك، والتفصيل موكول إلى الأصول.

ص: ٤٨

(مسأله \_ ١١): الأقوى أن المتنجس منجس كالنجس

(مسأله \_ ١١): {الأقوى أن المتنجس منجس كالنجس} وقد اختلف المتأخرون فى ذلك اختلافاً كبيراً، بعد أن خلى كلام القدماء غالباً عن التعرض للمسأله، والأقوال فى المسأله ثلاثه:

الأول: النجاسه، ونسبوا هذا القول إلى الشهره العظيمه، بل ادعى بعض عدم الخلاف فيه، بل عن القاضى، والمحقق فى المعتبر، والفاضل الهندى، والوحيد، وبحر العلوم، والمقدس الكاظمى، والمحدث البحرانى، والمحقق القمى، والشيخ الأ-كبر، ونجله الأ-كبر، وصاحب الجواهر، والشيخ المرتضى (رحمهم الله): الإجماع عليه.

الثانى: عدم النجاسه، وهو المنسوب إلى الحلّى فى السرائر، والمحدث الكاشانى، وتبعهما بعض آخر.

الثالث: التفصيل بين ما كان بلا واسطه فالنجاسه، وبين ما كان مع الواسطه فلا نجاسه، ذهب إليه بعض.

وهناك احتمال رابع قواه بعض المعاصرين، لو لا الشهره والإجماع، وهو الاقتصار فى الحكم بتنجيس المتنجس على خصوص الماء والمایعات دون سواها.

استدل للقول الأول بالشهره المحققه والإجماع المنقول فى كلماتهم، بل الضروره فى كلام بعض والأخبار، وأورد على الشهره بأنها ليست حجه، وعلى الإجماع بأنه غير حاصل، وعلى فرض حصوله فهو محتمل الاستناد، ومثله ليس حجه.

بل عن الفقيه الهمداني أنه قال: إنا لم نجد أحداً من المتقدمين يفتى بتنجيس المنجس فضلاً عن أن يكون مورداً لإجماعهم.

وقال في رساله وجهها إلى العلامة البلاغي: فلئن ظفرتم على فتوى بذلك من المتقدمين فلتخبروا بها وإلا لبدلنا ما في منظومه الطباطبائي (قدس سره).

(وشذ من خالف ممن قد خلف

فالقول بالتنجيس إجماع السلف)([\(١\)](#))

وقلنا:

والحكم بالتنجيس أحداث الخلف

ولم نجد قائله من السلف

هذا وبعد ذلك فحال دعوى الضروره واضحه فالقائل بها كأنه حكى ما في نفسه الشريفه لا ما في الخارج، أو حكى عن ما في عصره، لا في جميع الأعصر.

وأما الأخبار، فقد ادعى صاحب الكفايه والآغا رضا وغيرهما، أنه مما لم يرد في شيء من الأخبار، وسأنتي إلى ذكر الأخبار. هذا هو مدرك القول الأول.

أما القول الثاني، فقد استدل له بالأصل وبالعسر والخرج، وبأن الحكم بمنجسيه المنجسات والاجتناب عن ملاقاتها لغو، لا

ص: ٥٠

---

١- منظومه الطباطبائي: ص ٤٨.

يصدر من الحكيم كما ذكره المحقق الهمداني، إذ ذلك غير قابل للامثال، كما هو الشاهد الآن عند المسلمين، فإن غاية ما يفعله عامه المسلمين غير أفراد قلائل منهم، الاجتناب عن عين النجس. واستدل للقول الثاني بالأخبار أيضاً.

وعلى العسر بأنه إن أراد الشخصى فذلك لا يرفع الحكم العام، وإن أراد النوعى فذلك غير مسلم.

وعلى اللغو به بأنها خارجه عن مساق الاستدلالات الفقيهيه فإن الشارع يحكم حسب المصالح والمفاسد سواءً طبق أو لم يطبق.

وعلى الأخبار بالإعراض عنها، قال فى المستند: والأخبار... إن تمت فلا تصلح للاستناد إليها لمخالفتها، لعمل الأصحاب... وهو من أقوى أسباب خروج الأخبار عن الحجية.

واستدل المفصل: بأن ذلك غاية ما يستفاد من الأخبار فلا وجه لإطلاق القول بالتنجيس أو عدم التنجيس.

أما القول الرابع، فقد استدل بعدم دلالة الأدله على منجسيه المنجس فى غير الماء أو المائعات سواء كان بدون واسطه أو مع الواسطه،

وكيف كان فالمهم فى المسأله ذكر الأخبار التى استدل بها للأقوال المذكوره.

أما القول بالتنجيس مطلقاً، فقد استدل له بجملة من الأخبار، كالمروى عن العيص بن قاسم قال: سألته عن رجل أصابته قطره من

طشت فيه وضوء، قال (عليه السلام): «إن كان من بول، أو قدر، فيغسل ما أصابه»<sup>(١)</sup>.

وعن عمار سأل أبا عبد الله (عليه السلام): في الرجل يجد في إنائه فاره وقد توضأ من ذلك الإناء مراراً، وغسل منه ثيابه واغتسل منه وقد كانت الفاره متفسخه (متسلخه)؟ فقال: «إن كان رآها في الإناء قبل أن يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه، ثم فعل ذلك بعد ما رآها في الإناء فعليه أن يغسل ثيابه ويغسل كل ما أصابه ذلك الماء»<sup>(٢)</sup>.

وعن معلى بن خنيس قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الخنزير يخرج من الماء، فيمر على الطريق فيسيل منه الماء، أمرّ عليه حافياً؟ فقال: «أليس ورائه شيء جاف؟» قلت: بلى. قال: «فلا بأس إن الأرض يطهر بعضها بعضاً»<sup>(٣)</sup>.

وقد تقدمت جملة من الأخبار الدالة على وجوب غسل الإناء الذي شرب منه الكلب أو الخنزير. ووجه الدلالة في هذه الأخبار واضح، إذ لو لا تنجيس المتنجس، لم يكن وجه لغسل ما أصابه الماء في الروايتين الأوليين، وللمسك بتطهير الأرض في الثالثة،

ص: ٥٢

١- الوسائل: ج ١ ص ١٥٦ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف ح ١٤.

٢- الاستبصار: ج ١ ص ٣٢ الباب ١٧ من أبواب المياه وأحكامها ح ٧.

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٧ الباب ٣٢ من أبواب النجاسات ح ٣.

ولغسل الإناء الملقى للماء المتنجس في الرابعه.

واستدل لهذا القول أيضا بما رواه عمار قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الباريه يبل قصبها بماء قدر، هل تجوز الصلاه عليها؟ فقال: «إذا جفت فلا بأس بالصلاه عليها»<sup>(١)</sup>. فإنه لولا- منجسيه الببل النجس لم يكن وجه فى المنع عن الصلاه حاله الرطوبه.

وما رواه ابن أبى نصر قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل يدخل يده فى الإناء وهى قدره؟ قال: «يكفى الإناء»<sup>(٢)</sup> فلو لا تنجس الماء، لم يكن وجه لكفء الإناء.

ومثله مفهوم ما رواه سماعه عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إن كانت أصابته جنابه فأدخل يده فى الماء فلا بأس إن لم يكن أصاب يده شىء من المنى»<sup>(٣)</sup>.

وروايته الأخرى: «وإن كان أصاب يده \_ أى المنى \_ فأدخل يده فى الماء قبل أن يفرغ على كفيه فليهرق الماء كله»<sup>(٤)</sup>.

ص: ٥٣

- 
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٤ الباب ٣٠ من أبواب النجاسات ح ٥.
  - ٢- الوسائل: ج ١ ص ١١٤ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ٧.
  - ٣- الوسائل: ج ١ ص ١١٤ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ١٠.
  - ٤- التهذيب: ج ١ ص ٣٨ الباب ٣ فى الأحداث الموجهه للطهاره ح ٤١.

وكذلك روايه معاويه قال: سأل عذافر أبا عبد الله (عليه السلام) وأنا عنده عن سؤر السنور والشاه والبقره والبعير والحمار والفرس والبغل والسباع يشرب منه أو يتوضأ منه؟ فقال: «نعم اشرب منه وتوضأ منه». قال: قلت له: الكلب؟ قال: «لا». قلت: أليس هو سبع؟ قال: «لا والله إنه نجس» (١).

كما أنه استدل لهذا القول أيضاً بالروايات الواردة في غسل الأواني الملاقيه للخمير أو الخنزير أو الكلب أو الجرذ الميت أو غيرها من النجاسات، فإنها تدل على تنجيس الإناء المتنجس بهذه الأمور لما يُصب فيه، فلولا أن الآنيه النجسه منجسه لم يكن وجه لهذا التشديد والتأكيد في تطهيرها، إلى غيرها من الروايات.

وأما القول بعدم التنجيس مطلقاً، فقد استدل له بأخبار، كموثقه حنان بن سدير قال: سمعت رجلاً سأل أبا عبد الله (عليه السلام) فقال: إني ربما بلت فلا أقدر على الماء ويشتد ذلك عليّ، فقال: «إذا بلت وتمسحت فامسح ذكرك بريقك فإن وجدت شيئاً فقل هذا من ذاك» (٢).

فإن المتنجس لو كان منجساً كان المسح بالريق موجباً لاتساع

ص: ٥٤

---

١- الوسائل: ج ١ ص ١٦٣ الباب ١ من أبواب الأستار ح ٦.

٢- الوسائل: ج ١ ص ٢٠١ الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء ح ٧.

النجاسه، إذ الإطلاق دال على مسح محل البول وغيره، لا محل آخر غير المخرج، كما أن الظاهر من اشتداده خروج البلل النجس لمروره على محل البول بدون الاستبراء، فالتعليم لأجل أن يشته في البلل هل هو من الخارج عن محل البول أو هو من الريق.

وروايه سماعه قال: قلت لأبي الحسن موسى (عليه السلام): إني أبول ثم أتمسح بالأحجار فيجىء منى البلل ما يفسد سراويلي؟ قال: «ليس به بأس»<sup>(١)</sup>.

وفي نسخه التهذيب<sup>(٢)</sup> تقييد ذلك بما بعد الاستبراء، فوجه الدلاله أن البلل الملقى لمخرج البول لا يتنجس به.

وصحيحه حكم بن حكيم قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أبول فلا أصيب الماء وقد أصاب يدي شيء من البول فأمسحه بالحائط أو التراب ثم تعرق يدي فأمسح وجهي أو بعض جسدي أو يصيب ثوبي؟ قال: «لا بأس به»<sup>(٣)</sup> وظاهر إطلاقه أن المسح يشمل موضع النجس كما هو الغالب، ولو بمعونه العرق الموجب لتلوث موضع أكبر.

ص: ٥٥

---

١- الوسائل: ج ١ ص ٢٠٠ الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء ح ٤.

٢- التهذيب: ج ١ ص ٥١ الباب ٣ في آداب الأحداث الموجهه للطهاره ح ٨٩.

٣- الكافي: ج ٣ ص ٥٥ باب البول يصيب الثوب ح ٤.



وصحيحه العيص قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل بال في موضع ليس فيه ماء فمسح ذكره بحجر وقد عرق ذكره وفخذاه؟ قال: «يغسل ذكره وفخذه». وسألته عن مسح ذكره بيده ثم عرقت يده فأصاب ثوبه يغسل ثوبه؟ قال: «لا» (١). فإن الظاهر من صدر الرواية اختلاط البول بالعرق، كما هو كثير في البلاد الحاره، والبول يجرى على الذكر كثيراً، فالغسل في صدر الرواية لأجل التلوث بنفس البول، ولذا حيث لم يذكر الراوى في ذيل الرواية العرق وقد مسح الذكر حيث زالت العين لم يوجب الإمام (عليه السلام) غسل الثوب.

وروايه حفص الأعور قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام): الدّن يكون فيه الخمر ثم يجفّف، يجعل فيه الخلّ؟ قال: «نعم» (٢).

ولا- تقييد بروايه عمار عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الدّن يكون فيه الخمر، هل يصلح أن يكون فيه خل أو ماء كامخ أو زيتون؟ قال: «إذا غسل فلا بأس» (٣). لأن الجمع بين الروائين عرفاً يقتضى عدم البأس بما إذا جفّ أو إذا غسل، إذ

ص: ٥٤

---

١- التهذيب: ج ١ ص ٤٢١ الباب ٢٢ فى تطهير الثياب والبدن ح ٦.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٤ الباب ٥١ من أبواب النجاسات ح ٢.

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٤ الباب ٥١ من أبواب النجاسات ح ١.

كل واحد منهما مطلق ومقيد، فالأول مطلق من حيث الغسل، مقيد من حيث الجفاف، والثاني مطلق من حيث الجفاف، مقيد من حيث الغسل، فلا أولويه لتقييد أحدهما بالآخر.

وروايه على بن مهزيار قال: كتب إليه سليمان بن رشيد يخبره أنه بال في ظلمه الليل وأنه أصاب كفه برد نقطه من البول، لم يشك أنه أصابه ولم يره، وأنه مسح بخرقه ثم نسي أن يغسله وتمسح بدهن فمسح به كفيه ووجهه ورأسه ثم توضأ وضوء الصلاه فصلى؟ فأجابه بجواب قرأته بخطه: «أما ما توهمت مما أصاب يدك فليس بشيء، إلا ما تحقق، فإن حققت ذلك كنت حقيقاً أن تعيد الصلاه اللواتي كنت صليتهن بذلك الوضوء بعينه ما كان منهن في وقتها، وما فات وقتها، فلا إعادة عليك لها، من قبل أن الرجل إذا كان ثوبه نجساً لم يعد الصلاه، إلا ما كان في وقت، وإذا كان جنباً أو صلى على غير وضوء فعليه إعادة الصلوات المكتوبات اللواتي فاتته، لأن الثوب خلاف الجسد فاعمل على ذلك إن شاء الله» (١). فإنها دلت على أن الوضوء لم يبطل بملاقاه اليد النجسه، ولو كان المتنجس منجساً لبطل الوضوء، فوجب إعادة الصلاه حتى في خارج الوقت. ولا يخفى أن روايه مهزيار عنه كافيه في الحجيه.

وروايه على بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال:

ص: ٥٧

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٣ الباب ٤٢ من أبواب النجاسات ح ١.

سألته عن الكنيف يصب فيه الماء فينضح على الثياب ما حاله؟ قال (عليه السلام): «إذا كان جافاً فلا بأس» (١).

وجه التقييد بالجفاف أنه إن كان رطباً \_ ولا يكون في الغالب إلا رطوبه البول \_ يكون النضح مع عين النجس بخلاف ما إذا كان جافاً، فيدل على عدم تنجيس المتنجس الذي هو الكنيف،

وهناك روايات أخرى استدلت بها لهذا القول، لكنها إما ضعيفه الدلاله أو مشابهه لما ذكرناه.

أما القائل بالفرق بين ما له واسطه وبين ما ليس له واسطه، فقد استدلت بأنه لم يدل شيء على أن المتنجس بالواسطه منجس، لأن الأخبار الداله على المنجسيه غالباً وارده في المتنجس بلا واسطه، كما في الأواني والفرش وغيرهما.

وأما المتنجس بالمتنجس أو مع وسائط متعدده فلم يدل على تنجيسه شيء وليس هناك إطلاق، إلا ما ربما يتوهم من صحيحه العباس قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام)، عن فضل الهره والشاه والبقره والإبل \_ إلى أن قال \_ فلم أترك شيئاً إلا سألته عنه، فقال: «لا بأس به» حتى انتهيتُ إلى الكلب، فقال: «رجس»

ص: ٥٨

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٩ الباب ٦٠ من أبواب النجاسات ح ٢.

نجس لا تتوضأ بفضله واصبب ذلك الماء واغسله بالتراب أول مره ثم بالماء»(١).

وجه الدلاله: أن المستفاد منها إناطه نجاسه الماء ملاقاته للنجس، والنجس كما يشمل عين النجس يشمل المتنجس، وفيه أنه لا إطلاق له إذ لم يعرف إطلاق الشرع على المتنجس بالنجس، بل ظاهر قوله (عليه السلام) \_ رجس \_ خصوصيه عين النجس، فلا إطلاق في هذه الروايه، ومنه يظهر عدم دلاله روايه عذافر، وفيها قلت له: الكلب؟ قال: «لا». قلت: أليس هو سبع؟ قال: «لا والله إنه نجس»(٢)، على الإطلاق.

وعلى هذا فالنجس منجس وكذلك المتنجس بلا واسطه، أما مع الواسطه فليس منجساً لأصالة الطهاره، بعد فقد الدليل.

وربما يستدل للإطلاق بحسنه زراره، وفيها: أنه (عليه السلام) دعا بقعب فيه شيء من ماء ثم وضعه بين يديه ثم حسر عن ذراعيه ثم غمس فيه كفه اليمنى ثم قال: «هكذا إذا كانت الكفّ طاهره»(٣).

ص: ٥٩

- 
- ١- الوسائل: ج ١ ص ١٦٣ الباب ١ من أبواب الأستار ح ٤.
  - ٢- الوسائل: ج ١ ص ١٦٣ الباب ٣ من أبواب الأستار ح ٦.
  - ٣- الكافي: ج ٣ ص ٢٥ باب صفه الوضوء ح ٤.

فالمفهوم منها أن الكف إذا لم تكن طاهره ينفعل الماء بملاقاتها، وفيه أن ملاقاته الكف للمتنجس توجب عدم طهارتها أول الكلام.

نعم هذه الروايه تصلح أن تكون للقائل بأن النجس منجس لظهورها في انفعال الماء إذا كانت الكف نجسه.

أما القول الرابع، الذى احتمله بعض المعاصرين من تنجيس المتنجس فى خصوص الماء والماءيات، فقد استدل له بعدم وجود الدليل على منجسيه المتنجس فى غير الماء والماءيات، فالأصل فيه الطهاره.

هذه هى الأقوال فى المسأله وما يمكن أن يستدل به لها، ومقتضى القاعده الجمع بين الأخبار بحمل ما دل على التنزه استحباباً لقرينه ما دل على عدم النجاسه فإن الذى يلاحظ أخبار أبواب الطهاره والنجاسه يرى أن الشارع أمر بالتنزه فى متواتر الأماكن من دون أن تكون تلك الأماكن مما يجب الاجتناب عنها.

نعم إطلاق ما ذكرناه متوقف على فهم وحده الحكم فى جميع النجاسات، وإلّا لزم الفرق بين مثل الولوغ، الذى لم يرد دليل على عدم وجوب اجتناب الإناء الملقى لمائه، وبين مثل البول الذى ورد الدليل بعدم وجوب الاجتناب عن ملقى المتنجس به، ووجود إجماع قطعى فى وحده الحكم بحيث يكون الفصل فرقاً لإجماع غير معلوم، خصوصاً بعد ظهور الاستناد لا مجرد احتماله، وقد حقق فى الأصول

أن الإجماع المحتمل استناده ليس بحجه.

ولو أغمضنا النظر عن القول بعدم التنجيس مطلقاً كان لا بد من القول الثالث، الفارق بين الواسطه وغيرها، خصوصاً بعد معلوميه أن القذارات الشرعيه هي القذارات العرفيه التي كشف عنها الشارع، وأن الخطابات موجهه إلى العرف الذي لا يفهم السرايه إلا بقدر ما يسرى التقدر، ولذا نراهم في ما يعتبرونه قذاره لا يرون السرايه.

والنقض على ذلك بمثل الكلب الذي لا يرى العرف فيه هذه النجاسه المشدده، وبمثل الكافر الذي لا قذاره فيه أصلاً حسب ظاهر جسمه، غير وارد، إذ لا كلام في أن الشارع كشف قذاره الكلب، لكن الكلام في أن ما لم يقله الشارع من تنجيس المتنجس يكون المرجع فيه العرف.

وأما الكافر، فمع الغض عن احتمال أن الكفر يؤثر نوعاً من القذاره في الجسم، كما هو المشاهد في الصفات النفسيه المؤثره في الجسم، فالخوف يوجب المرض، والفرح الكثير أحياناً يوجب السكته إلى غير ذلك، فإن كلاً من النفس والجسم يؤثر في الآخر.

بل ذكر علماء النفس، أن لكل إنسان نوع من حاله الجسميه الخاصه تبعث منه كالأشعه، فالإنسان الصادق له هاله خاصه ترى بالأشعه فوق النفسجيه، وكذلك الكاذب والمخادع والمحارب والمسالم إلى غير ذلك، كما فصل الكلام في ذلك الدكتور رؤوف عبيد في كتابه "ظواهر الخروج عن الجسد". وقد دلت الأدله الشرعيه، على

لكن لا يجرى عليه جميع أحكام النجس،

أن الذى يكذب تخرج من فمه رائحه خبيثه، إلى غيره مما هو مذكور فى الشريعه المقدسه.

نقول: لعلّ وجه تنجيس الشارع للكافر يكون لحكمه أخرى وهى الضغط عليه نفسياً حتى يترك الكفر، كما تفعل الحكومات بالسياسيين المناوئين لها، حيث يمنع الناس عن الاتصال بهم وإن كانوا مطلقى السراح غير مسجونين.

وقد فعلت الشريعه المقدسه ذلك بالنسبه إلى الثلاثه الذين خُلفوا حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت، وضاقت عليهم أنفسهم، وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه.

ثم إن الفقهاء المتأخرين قد أطالوا الكلام فى هذه المسأله، حتى أن جملة منهم كآليه البلاغى، والآيه الشيخ مهدي الخالصى، وغيرهما، كتبوا رسائل خاصه فى هذا الموضوع، فعلى الراغب للتفصيل أن يرجع إليها، وخوف التطويل الممل الذى يخرج الشرح عن مقصده هو الذى أوجب علينا الاختصار على هذا القدر من الكلام.

{لكن لا- يجرى عليه جميع أحكام النجس} بلا- إشكال فلو لاقى شىء ملاقى البول، لم يكن حكمه فى وجوب التعدد حكم ملاقى البول، فذلك لوضوح أن أدله تلك الأحكام جعلت موضوعها النجس الخاص، فلا وجه لثبوت تلك الأحكام على ملاقى تلك

فإذا تنجس الإناء بالولوغ يجب تعفيره، لكن إذا تنجس إناء آخر بملاقاه هذا الإناء، أو صب ماء الولوغ في إناء آخر، لا يجب فيه التعفير، وإن كان الأحوط، خصوصاً في الفرض الثاني.

الموضوعات. لا يقال: إنه قد تنجس بملاقاته لملاقى البول فإذا غسلناه مره، شككنا في طهره فاللزام استصحاب النجاسه حتى يعلم مزيلها الذى هو مرتان، لأنه يقال: النجاسه الكليه محققه فى ضمن هذا الفرد، والفرد زائل لشمول إطلاق أدله طهاره الشيء مره له، فلا شك فى اللاحق، ولذا لم يكن مجال للتمسك بالاستصحاب.

وعلى هذا {فإذا تنجس الإناء بالولوغ، يجب تعفيره، لكن إذا تنجس إناء آخر بملاقاه هذا الإناء، أو صب ماء الولوغ في إناء آخر لا- يجب فيه التعفير} كما هو المشهور، لاختصاص الأدله بما ولغ فيه الكلب، والإناء الثانى ليس مما ولغ فيه الكلب، وهذا هو الذى اختاره المعترف والذكرى والمدارك وغيرهم {وإن كان الأحوط} التعفير فى الفرضين لوحده الملاك عرفاً، فالقذارات الشرعيه كالقذارات العرفيه، وكما تسرى الثانيه كذلك تسرى الأولى {خصوصاً فى الفرض الثانى} لأنه لا فرق بين كون الماء الذى شرب منه الكلب فى نفس إنائه، أو صب فى إناء آخر.

ولذا قوى المستمسك تبعاً للعلامه فى النهايه والمحقق الثانى، وجوب التعفير، حين إذ جعل الساده البروجردى والجمال والاصطهباناتى الاحتياط وجوباً، لكن السيد ابن العم وصاحب



وكذا إذا تنجس الثوب بالبول وجب تعدد الغسل، لكن إذا تنجس ثوب آخر بملاقاه هذا الثوب لا يجب فيه التعدد، وكذا إذا تنجس شيء بغساله البول \_ بناءً على نجاسه الغساله \_ لا يجب فيه التعدد.

مصباح الهدى أبقيا المتن على حاله، وهذا هو الظاهر، إذ لم يعلم مناط الحكم، ولذا لم يحكم الشارع بتعفير الثوب وغيره مما يلحسه الكلب، ولا يقول هؤلاء المفتون أو المحتاطون بالوجوب فيما صب هذا الماء على ثوب أو نوعه.

نعم الظن موجود بالمناطق لكنه لم يصل إلى حد الاطمئنان الذي يصلح أن يكون موجباً للفتوى أو الاحتياط الوجوبي والله العالم.

{وكذا إذا تنجس الثوب بالبول وجب تعدد الغسل، لكن إذا تنجس ثوب آخر بملاقاه هذا الثوب لا يجب فيه التعدد} لأنه لا يجب التعدد في غير البول كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

نعم إذا انتقل عين البول من الملاقى الأول إلى الملاقى الثاني وجب التعدد من حيث إنه ملاق لنفس البول كما لا يخفى.

{وكذا إذا تنجس شيء بغساله البول \_ بناءً على نجاسه الغساله \_ لا يجب فيه التعدد} لأنه ليس متنجساً بالبول، فيشمله إطلاق ما دل على كفايه المره في مطلق النجاسات كما سيأتي.

(مسأله \_ ١٢): قد مرّ أنه يشترط فى تنجس الشىء بالملاقاه تأثيره، فعلى هذا لو فرض جسم لا يتأثر بالرطوبه أصلاً، كما إذا دهن على نحو إذا غمس فى الماء لا يتبلل أصلاً، يمكن أن يقال إنه لا يتنجس بالملاقاه ولو مع الرطوبه المسريه

(مسأله \_ ١٢): {قد مرّ أنه يشترط فى تنجس الشىء بالملاقاه تأثيره، فعلى هذا لو فرض جسم لا يتأثر بالرطوبه أصلاً، كما إذا دهن على نحو إذا غمس فى الماء لا يتبلل أصلاً، يمكن أن يقال إنه لا يتنجس بالملاقاه ولو مع الرطوبه المسريه} الكلام قد يكون فى الجسم المدهّن وقد يكون فى نفس الدهن، أما الجسم المدهّن فإن كان الدهن حاجزاً لوصول الرطوبه إليه وكان الدهن جامداً فلا ينبغى الإشكال فى عدم نجاسه الجسم، وإن لم يكن الدهن حاجزاً لكونها طبقه خفيفه جداً، كما فى جسم الإنسان الذى له دهنيه جزئيه، حيث يصل الماء إليه من خلال الدهن الجزئى، فلا ينبغى الإشكال فى نجاسه الجسم والدهن معاً، وإن كان الدهن حاجزاً ولكنه لم يكن جامداً لزم القول بنجاسه الجسم، إذ حاله حال الطبقات البعيده فى إناء الدهن الذى وقع فيه نجس حيث يقال بنجاسه كل الدهن، ومنه يعلم الإشكال فى إطلاق كلام المصنف.

نعم إذا كان الدهن جامداً بحيث لا يصل إليه الماء بل يكون حاله حال التصاق شىء بالجسم الندى، أو حال التصاق الحديد المحماه بالشىء الرطب، كان مقتضى القاعده عدم النجاسه، وكأن هذا هو مراد المصنف، لكن تحقق هذا الموضوع بعيد جداً.

ويحتمل أن تكون رِجل الزنبور والذباب والبق من هذا القبيل.

{ويحتمل أن تكون رِجل الزنبور والذباب والبق من هذا القبيل} ولذا لا يتنجس الشيء بوقوعها عليه وإن جاء مباشره من فوق النجاسه الرطبه.

ص: ٦٦

### مسأله ١٣ : فى عدم تنجيس الملاقاه فى الباطن

(مسأله \_ ١٣): الملاقاه فى الباطن لا توجب التنجيس فالنخامه الخارجه من الأنف طاهره وإن لاقت الدم فى باطن الأنف، نعم لو أدخل فىه شىء من الخارج ولاقى الدم فى الباطن فالأحوط فىه الاجتناب.

(مسأله \_ ١٣): {الملاقاه فى الباطن لا- توجب التنجيس، فالنخامه الخارجه من الأنف طاهره، وإن لاقت الدم فى باطن الأنف} وقد تقدم الكلام فى هذا الفرع والفرع الثانى وهو ما أشار إليه بقوله:

{نعم لو أدخل فىه شىء من الخارج ولاقى الدم فى الباطن فالأحوط فىه الاجتناب} ولو شك أنه من الظاهر أو الباطن، فإن كان هناك أصل موضوعى عمل به، وإلا فمقتضى القاعده وجوب الاجتناب للشك فى المخصص.

ص: ٦٧



يشترط في صحّة الصلاة، واجبه كانت أو مندوبه، إزاله النجاسه عن البدن، حتّى الظفر والشعر واللباس،

{فصل}

{يشترط في صحه الصلاة، واجبه كانت أو مندوبه، إزاله النجاسه عن البدن، حتى الظفر والشعر واللباس}.

قال في الجواهر: (بالإجماع محصله ومنقوله، في السرائر والخلاف والمعتبر وغيرها). انتهى (١).

وفي الحدائق، نقل اتفاق الأصحاب عدا ابن جنيد على ذلك (٢)، وقد نقل الاتفاق عن التذكرة، وادعى الإجماع الذرائع، بل قال: إن الإجماع بذلك مستفيض.

ص: ٦٩

---

١- الجواهر: ج ٦ ص ٨٩ في أحكام النجاسات.

٢- الحدائق: ج ٥ ص ٢٩٠.

وكيف كان، فتدل على هذا القول المشهور جملة من النصوص، كخبر الحسن بن زياد قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يبول فيصيب بعض جسده \_ فخذَه \_ قدر نكته من بوله فيصلى، ثم يذكر بعد أنه لم يغسله، قال: «يغسله ويعيد صلاته»<sup>(١)</sup>.

وخبر ابن مسكان قال: بعثت بمسأله إلى أبي عبد الله (عليه السلام) مع إبراهيم بن ميمون قلت: سله عن الرجل يبول فيصيب فخذَه قدر نكته من بوله فيصلى، ويذكر بعد ذلك أنه لم يغسلها؟ قال: «يغسلها ويعيد صلاته»<sup>(٢)</sup>.

وخبر عبد الله بن سنان: عمن أخبره عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: «كل ما كان على الإنسان أو معه، مما لا تجوز الصلاه فيه وحده فلا بأس أن يصلى فيه وإن كان فيه قدر، مثل القلنسوه والتكه والكمرة والنعل والخفين وما أشبه ذلك»<sup>(٣)</sup>.

ومرسله حماد بن عثمان عن أبي عبد الله (عليه السلام) فى الرجل يصلى فى الخف الذى قد أصابه القدر، فقال: «إذا كان مما

ص: ٧٠

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٥ الباب ١٩ من أبواب النجاسات ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٥ الباب ١٩ من أبواب النجاسات ح ٣.

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٦ الباب ٣١ من أبواب النجاسات ح ٥.

لا تتم فيه الصلاة فلا بأس»<sup>(١)</sup>.

ومرسله ابن أبي البلاد عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «لا بأس بالصلاة في الشيء الذي لا تجوز الصلاة فيه وحده، يصيب القدر مثل القلنسوه والتكه والجورب»<sup>(٢)</sup>.

والرضوى: «إن أصاب قلنسوتك وعمامتك، أو التكه والجورب والخف، منى أو بول أو دم أو غائط فلا بأس بالصلاة فيه، وذلك أن الصلاة لا تتم في شيء من هذا وحده»<sup>(٣)</sup>.

إلى غير ذلك من النصوص الدالة على إعادة الصلاة من البول والمنى، والخمر والنيذ، والدم وعذره الإنسان والسنور والكلب، ونحوها، مما سيأتى بعضها إن شاء الله، فإنها تدل منطوقاً أو مفهوماً على الحكم، وبعد عموم القدر في جملة منها كما تقدم لا حاجة إلى القول بعدم الفصل، كما ذكره الجواهر وغيره، فإن القدر في عرف الشارع ولسان الأخبار هو المنجس، إلا إذا استعمل مع القرينه ولو المنفصله.

وكيف كان، فقد خالف المشهور في هذا الحكم، ابن الجنيد

ص: ٧١

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٥ الباب ٣١ من أبواب النجاسات ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٦ الباب ٣١ من أبواب النجاسات ح ٤.

٣- فقه الرضا: ص ٦ سطر ٨.



فقد حكى عنه أنه قال: (يجب إزاله ما كان درهماً فصاعداً في النجاسات كلها، عدا المنى ودم الحيض، فإنه يجب إزاله قليله وكثيره) انتهى(١). ولكنهم ربما عزوا إليه وإلى بعض الأصحاب القول بعدم نجاسه الأقل من الدرهم، لا العفو عنها في الصلاة، مثل ما نقله السرائر فإنه قال: (إذا ترشش على الثوب والبدن مثل رؤوس الإبر فلا ينجس بذلك)(٢). انتهى.

وظاهر عباره السرائر، أن ذلك في مطلق النجاسات، لأنه قال في أول عنوان المسألة: (وكل نجاسه تجب إزاله قليلها وكثيرها فإنه يجب إزالتها عن الثياب والأبدان)(٣) إلى آخره.

وقد أفتى السيد في مياه فارقيات: (بالعفو عن البول إذا ترشش عند الاستنجاء، كرؤوس الإبر)، انتهى. كما نقله الجواهر(٤).

وهذه الأقوال لم ينقل لها دليل إلا ما ربما يذكر لابن الجنيد، من قياسه سائر النجاسات على الدم، ولعله لفهم عدم الخصوصيه، وفيه: ما عرفت من إطلاق النص والفتوى، مضافاً إلى بعض النصوص الأخرى، كصحيح عبد الرحمن بن الحجاج سئل الكاظم

ص: ٧٢

---

١- حكاة الحدائق: ج ٥ ص ٢٩١.

٢- السرائر: ص ٣٦ سطر ١٨.

٣- السرائر: ص ٣٦ سطر ١٥.

٤- الجواهر: ج ٦ ص ٩٠ نقلاً عن ما حكاة السرائر.

(عليه السلام) عن رجل يبول بالليل، فيحسب أن البول أصابه فلا يستيقن، فهل يجزيه أن يصب على ذكره إذا بال ولا يتنشف؟ قال: «يغسل ما استبان أنه أصابه، وينضح ما يشك فيه من جسده أو ثيابه، ويتنشف قبل أن يتوضأ» (١).

وقوله (عليه السلام): «استنزهاوا عن البول فإن عامه عذاب القبر منه» (٢)، وغيرهما من سائر الأخبار الواردة في هذا المقام.

ثم إن ما ذكره المصنف (رحمه الله) وغيره، من عدم الفرق في هذا الحكم، بين الصلاة الواجبه والمندوبه، هو مقتضى النص، كما أن تعميمهم للبدن حتى يشمل الشعر والظفر، هو مقتضى الإطلاق، خصوصاً ما ورد في البول من التصريح بالنكته.

والمراد باللباس في الفتاوى ليس خصوص ما يصدق عليه اسم اللباس، بل كلما يلبسه المصلى، لأن الأخبار تضمنت كلما كان على الإنسان أو معه مما لا تجوز فيه الصلاة، والشئ الذي لا تجوز الصلاة فيه وحده ونحوهما، ومن المعلوم أعنيه هذه العناوين من عنوان اللباس.

ولذا قال الفقيه الهمداني: (فالمعتبر في الصلاة، إنما هو طهاره ما يصلى فيه مما يلبسه المصلى، سواء صدق عليه عرفاً اسم اللباس

ص: ٧٣

---

١- الوسائل: ج ١ ص ٢٢٥ الباب ١١ من أبواب أحكام الخلوه ح ١.

٢- كما في الناصريات من الجوامع الفقهيه: ص ٢١٧ سطر ٦.

سائراً كان أو غير سائر، عدا ما سيجيء من مثل الجورب ونحوه مما لا تتم الصلاة فيه، وكذا يشترط في توابعها من صلاة الاحتياط وقضاء التشهد والسجده المنسبين،

والثوب أم لا، ووقوع التعبير بالثوب في معظم النصوص والفتاوى المانعه من الصلاة في النجس بحسب لظاهر، إما من باب التمثيل، أو للجري مجرى العاده في مقام التعبير<sup>(١)</sup> انتهى.

بل قد عرفت أن جملة من الأخبار لم تتضمن هذين اللفظين، بل ما هو أعم منهما فلا يحتاج إلى القول بتنقيح المناط أو نحو ذلك، كما أن تحقيق أن الثوب مرادف اللباس أم لا، لا محصل له بعد ما عرفت.

وكيف كان، فلا إشكال في لزوم إزالتها عن اللباس {سائراً كان، أو غير سائر} لإطلاق النص والفتوى كما عرفت {عدا ما سيجيء من مثل الجورب ونحوه مما لا تتم الصلاة فيه} للنص والفتوى بذلك كما سيجيء، وقد تقدم بعض ما دل على ذلك.

{وكذا يشترط في توابعها من صلاة الاحتياط وقضاء التشهد والسجده المنسبين}، أما صلاة الاحتياط فلأنها صلاة واجبه أو مستحبه، كما صرح بذلك دليلها فيشمها ما دل على لزوم الطهاره في الصلاة.

ص: ٧٤

---

١- مصباح الفقيه: المجلد ١ ص ٦٨ من الجزء الأخير سطر ما قبل الأخير.

وكذا فى سجدةى السهو على الأحوط،

وأما التشهد والسجده، فلأنهما جزء من الصلاه، منتهى الأمر حين فاتا فى محلها جعل لهما الشارع محلاً آخر، وأجزاء الصلاه كالمجموع يشترط فيها ما يشترط فيه بدليل الاشتراط، ولذا أفتى بذلك الجواهر وغيره مرسلين له إرسال المسلمات، بل فى المستمسك الإجماع عليه.

{وكذا فى سجدةى السهو على الأحوط} كما عن السرائر، والنهايه، والألفيه، وكشف الغطاء، الفتوى به، واستدل له بأمور:

الأول: إنهما جابره لما يعتبر فيه الطهاره، وفيه: أنه لا دليل على أن حكم الجابر حكم المجبور.

الثانى: انصراف دليلهما إلى اشتراط الطهاره، وفيه: أن الانصراف ممنوع.

الثالث: ما دل على إتيانهما قبل التكلم بعد التسليم، وفيه: أن ذلك أعم من لزوم الطهاره، بل ما دل على أن تشريعهما لإرغام الشيطان، يشهد لعدم ذلك.

الرابع: ما دل على أنهما فى بعض الصور قبل السلام، وفى بعض الصور بعد السلام، بعد مسلميه لزوم الطهاره قبل السلام، وأنهما حقيقه واحده فيشترط فى ما بعد السلام ما يشترط فيما قبل السلام، وفيه: ما لا يخفى.

والأقرب عدم الاشتراط، وفاقاً لمحكى التحرير، والجواهر للقاضى، وميل الجواهر، أو قوله

وغيرهم. وسيأتي في خلل الصلاة تفصيل ذلك، إن شاء الله.

ثم إن الأقوى تبعاً لغير واحد من الفقهاء، عدم اشتراط إزاله النجاسه عن الثوب والبدن في صلاه الجنازه، قال العلامة الطباطبائي (رحمه الله) في منظومته:

(وليس من شروطها رفع الحدث \_ قطعاً كذا الأصح في رفع الخبث) (١).

ونحوه ذكر غيره مما سيأتي في صلاه الجنازه إن شاء الله، وتدل على ذلك جمله من النصوص الداله عليه كموثقه يونس بن يعقوب قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الجنازه أصلى عليها على غير وضوء؟ فقال: «نعم، إنما هو تكبير وتسييح وتحميد وتهليل، كما تكبر وتسيح في بيتك على غير وضوء» (٢).

وصحيحه محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الحائض تصلى على الجنازه؟ قال: «نعم» (٣).

ومرسله عبد الله بن المغيرة، عن رجل عن أبي عبد الله (عليه

ص: ٧٦

---

١- منظومه الطباطبائي: ص ٧٣ سطر ١٠.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٩٩ الباب ٢١ من أبواب صلاه الجنازه ح ٣.

٣- الوسائل: ج ٢ ص ٨٠٠ الباب ٢٢ من أبواب صلاه الجنازه ح ١.

السلام) قال: سألته عن الحائض تصلي على الجنازه؟ فقال: «نعم، ولا تقف معهم، والجنب يصلي على الجنازه»<sup>(١)</sup>.

وخبر الفضل عن الرضا (عليه السلام): «إنما جَوَزنا الصلاه على الميت بغير وضوء، لأنه ليس فيها ركوع ولا سجود، وإنما هي دعاء ومسأله، وقد يجوز أن تدعو الله وتسأله على أى حال كنت»<sup>(٢)</sup>. إلى غير ذلك، فإن جواز إتيان الجنب والحائض \_ مع تلوّث بدنهما \_ بهذه الصلاه، والعله في الموثقه وخبر فضل، كالصريح في ذلك.

ولذا قال الفقيه الهمداني: (ومقتضى إطلاق الإذن في صلاه الحائض والجنب، مع عدم انفكاك بدنهما عن النجاسه غالباً)<sup>(٣)</sup>، وكذا قضيه العله المنصوصه في موثقه يونس، وخبر الفضل بن شاذان، عدم اعتبار الطهاره من الخبث.

ثم إن المتنجس الذى رتب الشارع عليه آثار النجس في حكم المنجّس، لشمول لفظ القدر الموجود في النصوص المتقدمه له، ولذا قال في الجواهر في عنوان المسأله (إزاله عين النجاسات وما يتنجّس بها كالماء ونحوه بالمزيل الشرعى، من غسل ونحوه، أو العقلي

ص: ٧٧

- 
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ٨٠٠ والباب ٢٢ من أبواب صلاه الجنازه ح ٤.
  - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ٧٩٩ الباب ٢١ من أبواب صلاه الجنازه ح ٧.
  - ٣- مصباح الفقيه: ج ٢ ص ٥٠٤ في صلاه الأموات السطر الأخير.

ولا يشترط فيما يتقدمها من الأذان والإقامة والأدعية التي قبل تكبيره الإحرام، ولا فيما يتأخرها من التعقيب.

كالقرض والإحراق ونحوهما) إلى آخره(١).

{ولا- يشترط} الطهاره من الخبث {فيما يتقدمها من الأذان والإقامة والأدعية التي قبل تكبيره الإحرام، ولا- فيما يتأخرها من التعقيب} قال في الجواهر: (نعم لا- عبره بما خرج عنها، سواء تقدمها، كالأذان والإقامة والقيام للتكبير، بل والنيه في وجهه، أو تأخرها كالتعقيبات ونحوها، بل والسلام الثالث في وجهه، مع الخروج بسابقه، وإن قلنا بوجوبه)(٢)، انتهى.

ويدل على ذلك الأصل، بعد عدم الدليل على الوجوب، ويدل عليه في خصوص الأذان، خبر إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله (عليه السلام): إن علياً (عليه السلام) كان يقول: «لا بأس بأن يؤذن المؤذن وهو جنب»(٣). بمعونه أن الغالب في الجنب تلوث البدن والثوب، ولكن قد يقال إن ما دل على لزوم الوضوء في الإقامة دالّ على لزوم الطهاره بالفحوى، وفيه: إنه مع عدم تماميه الأصل لدى المشهور، عدم التلازم بين لزوم الطهاره ولزوم عدم التلوث، فإن ماسّ القرآن يلزم عليه الوضوء، ولا يلزم عليه عدم

ص: ٧٨

١- الجواهر: ج ٦ ص ٨٩ القول الثاني.

٢- الجواهر: ج ٦ ص ٩١ في بيان المراد من الثياب.

٣- الوسائل: ج ٤ ص ٦٢٧ الباب ٩ من أبواب الأذان والإقامة ح ٦.

ويلحق باللباس على الأحوط اللحاف الذى يتغطى به المصلى، مضطجعاً إيماءً، سواء كان متسترًا به أو لا،

نجاسه موضع من بدنه أو ثوبه.

وأما النيه، فلا بد وأن يريد الجواهر من ذلك ما تقدم منها على الصلاة، أما المقارن منها فلا بد لكون الشخص حينئذ فى الصلاة. وكيف كان فهو الظاهر أيضاً، لعدم الدليل على لزوم الطهاره فى نيه الصلاة. وأما السلام، فالكلام فيه يتفرع على الكلام فى جزئيه للصلاه، وسيأتى البحث فيه فى مسأله السلام من كتاب الصلاة، إن شاء الله.

{ويلحق باللباس على الأحوط} عند المصنف، والأقوى عندنا {للحاف الذى يتغطى به المصلى مضطجعاً} أو مستلقياً {إيماءً، سواء كان متسترًا به أو لا} لإطلاق الأدله المتقدمه كقوله (عليه السلام): «كلما كان على الإنسان أو معه مما لا تجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس»<sup>(١)</sup>. إلى آخره.

وقوله: «الشيء الذى لا تجوز الصلاة فيه وحده»<sup>(٢)</sup>، ونحوهما.

ص: ٧٩

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٦ الباب ٣١ من أبواب النجاسات ح ٥.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٦ الباب ٣١ من أبواب النجاسات ح ٤.



وإن كان الأقوى في صورته عدم التستر به \_ بأن كان ساتره غيره \_ عدم الاشتراط،

وبهذا يظهر، أنه لا- وقع لإشكال الجواهر وإن مال إلى وجوب التطهر، لاحتمال إرادته المثال من الثوب ونحوه الموجود في الأخبار، فإنه لا حاجة إلى شمول الثوب بعد شمول S كان على الإنسان أو معه R ونحوه له. وأما ما ذكره المصنف (رحمه الله) بقوله: {وإن كان الأقوى في صورته عدم التستر به \_ بأن كان ساتره غيره \_ عدم الاشتراط} فمما لم يظهر وجهه، إذ صدق العناوين المتقدمه كاف في لزوم طهارته، وإن لم يصدق التستر.

ولذا أشكل عليه في المستمسك بقوله: (حيثه التستر ليس لها دخل في اشتراط الطهاره، لما سبق من عدم الفرق بين الساتر وغيره، وحينئذٍ فإذا لم يكن في صورته عدم التستر به داخلاً في اللباس الواجب فيه الطهاره، لم يكن داخلاً فيه في صورته التستر به أيضاً كما هو الظاهر. نعم إذا كان ملتفاً فيه بنحو يصدق أنه صلى فيه وجبت طهارته وإلا فلا، للأصل (1))، انتهى. وإن كان فيه ما لا يخفى.

وكيف كان، فالأقوى وجوب الطهاره في الصورتين. نعم المعتبر صدق S كان على الإنسان أو معه R ونحوه، فلا- عبره بالفراش والظلال ونحوهما.

ص: ٨٠

ويشترط في صحه الصلاه أيضا إزالتها عن موضع السجود

وهل لا تشترط الطهاره في الزائد على القامه من اللباس زياده خارجه عن المعتاد أم تشترط، احتمالان.

قال في الجواهر: (نعم لا- عبره بالزائد على القامه من اللباس زياده خارجه عن المعتاد، يخرج بها عن اسم الملبوس أو المحمول، وفاقاً للمحكي عن صريح جماعه، ومستحسن المعالم، وظاهر الخلاف، بل صريحه)<sup>(١)</sup>، ثم نقل عن المنتهى صحه صلاه من شدّ وسطه بطرف جبل، والآخر شدّ به نجاسه، من غير خلاف.

أقول: والأقوى ذلك في غير المعتاد، الذي يسبب انصراف الأدله عنه، كما لو كان هناك قماش طوله ألف ذراع، فشد على وسطه بعضه وكان بعضه الآخر ملاقياً للنجس، كما أنه لو كان ثوبه طويلاً- قدر شبر ولا يقى النجس فلا- إشكال في بطلانها، وهناك مصاديق مشتبّهه، الأحوط اجتنابها، وسيأتى الكلام في المحمول، في موضعه إن شاء الله.

{ويشترط في صحه الصلاه أيضا إزالتها عن موضع السجود} على الأشهر، بل عن ابن زهره والفاضلين والشهيد والمحقق الثاني والأردبيلي وغيرهم، دعوى الإجماع عليه. وما حكى عن الراوندى وصاحب الوسيله من الخلاف، وتبعهم المحقق في المعتبر،

ص: ٨١

---

١- الجواهر: ج ٦ ص ٩١ في المراد من الثياب.

فكانه خلاف في مسأله أخرى لأنهما قالا ما حاصله: "إن الأرض والبوارى والحصر إذا أصابها البول وجففتها الشمس لا تطهر بذلك، لكن يجوز السجود عليها". واستجوده المعبر، فإن هذا مرجعه إلى الخلاف في كيفية تأثير الشمس من أنها هل تؤثر الطهاره أو العفو عن السجود عليها، ولذا جعله الفقيه الهمداني مؤكداً للإجماع على عدم جواز السجود على النجس.

وعلى كل حال، فالذى استدل به لذلك صحيح زراه: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن البول يكون على السطح، أو فى المكان الذى يصلى فيه؟ فقال (عليه السلام): «إذا جففته الشمس فصلَّ عليه فهو طاهر»<sup>(١)</sup>.

وصحيح ابن محبوب عن الرضا (عليه السلام) أنه كتب إليه يسأله عن الجص توقد عليه العذره وعظام الموتى ثم يجصص به المسجد أيسجد عليه؟

فكتب (عليه السلام) إليه بخطه: «إن الماء والنار قد طهراه»<sup>(٢)</sup>.

والنبوى (صلى الله عليه وآله وسلم): «جنبوا مساجدكم

ص: ٨٢

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٢ الباب ٢٩ من أبواب النجاسات ح ١.

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٦٠٢ الباب ١٠ من أبواب ما يسجد عليه ح ١.

والإنصاف: إنه لولا بناء المشهور على لزوم الطهاره فى مسجد الجبهه، لكان للقول بالعدم مجال، كما مال إليه بعض المتأخرين، إذ بعد تسليم سند النبى ودلالته والصحيحين، يكون الجمع الدلالى بينها وبين غيرها من الأخبار الكثيره، مقتضى لحملها على الاستحباب، كما حمل ما دل على لزوم طهاره مواضع سائر المساجد عليه.

ففى موثقه عمار عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سُئِلَ عن الموضع القدر يكون فى البيت أو غيره، فلا تصيبه الشمس، ولكنه قد بيس الموضع القدر. قال: «لا يصلى عليه، وأعلم موضعه حتى تغسله»(٢))، فإن مساق هذا الحديث، مساق صحيحه زراره، وكما لا بد أن تحمل على الاستحباب، لما سنذكره من الروايات، لا بد أن يحمل صحيح زراره عليه.

والنبوى لو تم سنده يدل على الوجوب فى المساجد، لا مساقط الأعضاء، والاستدلال بحديث قطع السارق من قوله تعالى: (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ)(٣)) مضافاً إلى أن فيه ما فيه، قد وردت الروايه بتفسير

ص: ٨٣

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٥٠٤ الباب ٢٤ من أبواب أحكام المساجد ح ٢.
- ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٢ الباب ٢٩ من أبواب النجاسات ح ٤.
- ٣- سوره الجن: الآيه ١٨.

المساجد فيها بمساجد المسلمين، ولو سلم العموم، أو قلنا بأن النبوى خاص بمساقط الأعضاء فلا بد من حمله على الاستحباب، لأن سائر المساقط غير الجبهه لا يجب فيه الطهاره، فلم يبق إلا صحيح ابن محبوب.

وقد أشكل فيه الفقهاء بإشكالات وإن لم نقل بها، كما سيأتى فى موضعه، إلا أن ذلك لا يدل على أزيد من أن السائل سأل عن جواز الصلاه، وكان فى ذهنه عدم الجواز من جهه النجاسه بقريته الجواب. والإمام (عليه السلام) أجاب بأنه طاهر ليس بنجس، أما أنه لو كان نجساً كان حكمه عدم الجواز، فلا يفهم من الروايه.

هذا مضافاً إلى كثره العمومات الداله على جواز الصلاه على النجس، الذى لا- يمكن تخصيص موضع الجبهه فيها، لتظاferها وكونها فى مقام البيان، كصحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام): أنه سأل عن البيت والدار لا تصيبهما الشمس ويصيبهما البول، ويغتسل فيهما من الجنابه، أىصلى فيهما إذا جفأ؟ قال: «نعم»<sup>(١)</sup>.

وصحيحته الأخرى عنه (عليه السلام) أيضاً قال: سألته عن البوارى يبيل قصبها بماء قدر أىصلى عليه؟

ص: ٨٤

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٣ الباب ٣٠ من أبواب النجاسات ح ١.

قال: «إذا بيست فلا بأس» (١).

وصحيحته الثالثة عن البوارى يصيبها البول، هل تصلح الصلاة عليها إذا جفت من غير أن تغسل؟ قال: «نعم لا بأس» (٢).

وموثقه عمار قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الباريه يبيل قصبها بماء قدر، هل تجوز الصلاة عليها؟ فقال: «إذا جفت فلا بأس بالصلاة عليها» (٣).

إلى غير ذلك مما سيأتى فى كتاب الصلاة إن شاء الله.

ونحوها غيرها من العمومات الداله على جواز السجود على الأرض مطلقاً، مما هو كثير جداً، وإن أبيت إلا عن إعمال القواعد الأصوليه، والقول بأن الخاص مقدم على العام، ولو كان العام فى الكثره بحدّ يبعد عن التخصيص، والخاص فى ضعف الدلاله مثل ما نحن فيه، فنقول: فى المقام أربع طوائف من الأخبار:

الأولى: ما دل على لزوم طهاره موضع الصلاة مطلقاً، كصحيح زراره، وموثقه عمار المتقدمين.

ص: ٨٥

- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٤ الباب ٣٠ من أبواب النجاسات ح ٢.
- ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٢ الباب ٢٩ من أبواب النجاسات ح ٣.
- ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٤ الباب ٣٠ من أبواب النجاسات ح ٥.

الثانية: ما دل على عدم لزوم طهاره موضع الصلاه مطلقاً، كصحاح على بن جعفر وغيرها مما تقدم.

الثالثة: ما دل على لزوم طهاره موضع الجبهه، كصحاح ابن محبوب.

الرابعة: ما دل على لزوم طهاره موضع الجبهه ، وأن حالها حال سائر الأعضاء، كموثقه عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام) حين سأله عن الشمس هل تطهر الأرض؟ قال (عليه السلام): «إذا كان الموضع قدراً من البول أو غير ذلك، فأصابته الشمس، ثم يبس الموضع فالصلاه على الموضع جائزه، وإن أصابته الشمس ولم يبس الموضع القذر وكان رطباً فلا تجوز الصلاه حتى يبس، وإن كانت رجلك رطبه وجبهتك رطبه أو غير ذلك منك ما يصيب ذلك الموضع القذر فلا تصل على ذلك الموضع حتى يبس، وإن كان غير الشمس أصابه حتى يبس فإنه لا يجوز ذلك» (١).

فإن صريح هذه الموثقه أن رطوبه الجبهه أو الرجل أو نحوهما، أو رطوبه الأرض إذا كانت قدره، مانعه عن الصلاه، وليس ذلك إلا لأجل السرايه، وإذا لم يكن كذلك بأن كانت الأرض القدره جافه، والجبهه والرجل وغيرهما جافه أيضاً جاز، وإذا تعارضت الطائفتان الأوليان والطائفتان الأخيرتان، كان المرجع القول

ص: ٨٤

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٢ الباب ٢٩ من أبواب النجاسات ح ٤.

بالاستحباب في جميع موضع الصلاة، الجبهه وغيرها، فلا يبقى في المقام إلا الشهره أو الإجماع المشكوك فيه. والله العالم.

{دون المواضع الأخر، فلا بأس بنجاستها} على المشهور، الذي ادعاه غير واحد، واستدلوا لذلك بما تقدم من صحاح على بن جعفر وغيرها، خلافاً لأبي الصلاح حيث إنه اعتبر طهاره موضع المساجد السبعه، وللسيد المرتضى فإنه اشترط طهاره مكان المصلى مطلقاً ودليلهم الطائفة الأولى من الأخبار المتقدمه ونحوها، كموثقه ابن بكير عن أبي عبد الله (عليه السلام) عن الشاذ كونه يصيبها الاحتلام أيصلى عليها؟ فقال: «لا» (١١). و الشاذ كونه كما عن الوافي، الفراش الذي ينام عليه.

وتردهما مضافاً إلى ما تقدم، صحيحه زراره عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن الشاذ كونه يكون عليها الجنابه أيصلى عليها في المحمل؟ قال: «لا بأس» (٢).

وخبر ابن أبي عمير قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أصلى على الشاذ كونه وقد أصابتها الجنابه؟ فقال: «لا بأس» (٣).

- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٥ الباب ٣٠ من أبواب النجاسات ح ٦.
- ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٤ الباب ٣٠ من أبواب النجاسات ح ٣.
- ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٤ الباب ٣٠ من أبواب النجاسات ح ٤.



إلا إذا كانت مسريه إلى بدنه أو لباسه.

{إلا إذا كانت مسريه إلى بدنه أو لباسه} إذا كان مما تتم به الصلاة. وتدل عليه مضافاً إلى الإجماع المستفيض نقله، وكونه من صغريات قاعده وجوب الإزالة عن الثوب والبدن، موثقه عمار المتقدمه.

والظاهر أن ذلك فيما إذا كان النجس المسرى غير المعفو عنه وإلا فلا، وما عن الإيضاح من حكاية الإجماع عن والده (رحمه الله) على المنع حتى في المعفو عنها، معارض بما عن الذكرى والنهائية، من أنه يشترط طهاره المكان من النجاسات المتعديه، مما لم يعف عنها إجماعاً، مضافاً إلى عدم تماميه مثل هذه الإجماعات صغرى وكبرى كما عرفت غير مره.

ثم إنه ربما يستدل على عدم جواز الصلاة في موضع السرايه، بموثقه عمار الساباطى قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصلاة في بيت الحمام، قال: «إذا كان موضعاً نظيفاً، فلا بأس»<sup>(١)</sup>.

وصحيحه على بن جعفر سأل أخاه (عليه السلام) عن الصلاة في بيت الحمام. فقال: «إذا كان الموضع نظيفاً، فلا

ص: ٨٨

---

١- الوسائل: ج ٣ ص ٤٦٦ الباب ٣٤ من أبواب مكان المصلى ح ٢.

أقول: لا بأس بذلك وإن كان يأتي في كتاب الصلاة إن شاء الله، الاستدلال بهما، لكراهه الصلاة في الحمام.

وأما الاستدلال بهما لفتوى السيد وأبي الصلاح في المسألة السابقة فبعيد، مضافاً إلى أنه على تقدير ذلك يعارضان بما دل على الجواز فيسقطان عن الدلالة، فتدبر.

ص: ٨٩

---

١- الوسائل: ج ٣ ص ٤٦٦ الباب ٣٤ من أبواب مكان المصلي ح ١.

## مسأله ١: في وجوب إزاله النجاسه عن السجده

(مسأله \_ ١): إذا وضع جبهته على محل بعضه طاهر وبعضه نجس، صحّ إذا كان الطاهر بمقدار الواجب، فلا يضر كون البعض الآخر نجساً وإن كان الأحوط طهاره جميع ما يقع عليه. ويكفي كون السطح الظاهر من المسجد طاهراً وإن كان باطنه أو سطحه الآخر أو ما تحته نجساً، فلو وضع التربه على محل نجس

(مسأله \_ ١): {إذا وضع جبهته على محل بعضه طاهر وبعضه نجس، صحّ إذا كان الطاهر بمقدار الواجب فلا يضر كون البعض الآخر نجساً} إذ الظاهر من أدله الطهاره محل الجبهه هو ذلك، كما أن الظاهر من أدله لزوم كون المسجد من الأرض، هذا المقدار {وإن كان الأحوط} عند المصنف والأقوى عندنا {طهاره جميع ما يقع عليه} بناءً على اعتبار الطهاره في مسجد الجبهه كما هو المشهور، لأن تخصيص دليل الاشتراط، إما بالانصراف ولا وجه له، بل الانصراف بالعكس، فإن المولى لو قال لعبده: لا تسجد على الحرير، صدق المخالفه وإن كان بعض جبهته على غيره، وإما بمخصص من إجماع ونحوه، وليس في المقام منه شيء، بل إطلاق معاهد الإجماعات يفيد لزوم طهاره الجميع، والقول في المقيس عليه أيضاً محل منع، كما سيأتي في محله إن شاء الله.

{ويكفي كون السطح الظاهر من المسجد طاهراً وإن كان باطنه أو سطحه الآخر أو ما تحته نجساً، فلو وضع التربه على محل نجس

وكانت طاهره ولو سطحها الظاهر صحّت الصّلاه.

وكانت طاهره ولو سطحها الظاهر صحت الصلاه { وذلك لأن ما دل على لزوم الطهاره فى المسجد، إنما يدل على لزومها فيما يقع عليه السجود، لا- فى أزيد من ذلك، فإن غيره ليس مسجداً حقيقه، ولذا جزم به فى الجواهر وكشف الغطاء، بل فى المستمسك أنه من المسلّمات.

ص: ٩١

## مسألة ٢: في وجوب إزاله النجاسه عن المساجد

(مسألة \_ ٢): يجب إزاله النجاسه عن المساجد،

(مسألة \_ ٢): {يجب إزاله النجاسه عن المساجد} كما صرح به غير واحد، وعن المنتهى أنه مذهب أكثر أهل العلم، وعن الخلاف والسرائر والمفاتيح وكشف الحق نفى الخلاف فيه، وعن جماعه كالشيخ والحلي والفاضلين والشهيد وغيرهم الإجماع عليه، واستدل له بأمور:

الأول: قوله تعالى: (إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ) (١)، فإنه لما فرغ حرمه دخولهم المسجد على نجاستهم، دل على أن المانع هو النجاسه، وحينئذ يتعدى منه إلى كل نجس، لكون ذلك من قبيل خصوص العله، واختصاص الآيه بالمسجد الحرام غير ضائر بعد عدم القول بالفصل، وفيه: ما تقدم في بحث نجاسه الكافر من عدم دلالة الآيه على النجاسه بمعناها المصطلح، بل المراد الخبائث الذاتيه، مضافاً إلى أن عدم القول بالفصل لا ينفع لعدم دليل عليه كما حقق في الأصول.

الثاني: قوله تعالى: (طَهَّرْنَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ) (٢) فإن الأمر للوجوب والتطهير حقيقه في إزاله النجاسه، وإذا أوجبت الإزاله حرم التنجيس، هذا في المسجد الحرام ويتم في غيره بعدم القول بالفصل، وفيه: إن كون التطهير يراد به الإزاله حتى يكون بالمعنى

ص: ٩٢

١- سورة التوبه: الآيه ٢٨.

٢- سورة البقره: الآيه ١٢٥.

المصطلح خلاف المتبادر عرفاً ولغوه، مضافاً إلى أنه ورد في تفسير هذه الآية، أن المراد بها الغسل عن العرق والأذى ونحوهما.

فعن الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته أيعتسلن النساء إذا أتين البيت؟ فقال: «نعم إن الله يقول: (أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ) وينبغي للعبد أن لا يدخل إلا وهو طاهر قد غسل عنه العرق والأذى وتطهر» (١). ونحوه غيره مما ذكره البحراني في تفسير البرهان في تفسير الآية الكريمة.

الثالث: النبوي: «جنبوا مساجدكم النجاسة».

قال: في الوسائل روى جماعه من أصحابنا في كتب الاستدلال عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: «جنبوا مساجدكم النجاسة» (٢).

وفيه: ضعف السند، وإن كان الظاهر أن الدلالة لا بأس بها، إذ المتبادر من المساجد هو المساجد المبنية لا مساقط الأعضاء أو نفس الأعضاء، وربما يؤيد ذلك ما في الجعفریات بسنده عن علي (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «لتمنعن من مساجدكم يهودكم ونصاريتكم وصبيانكم أو ليمسخنكم الله

ص: ٩٣

١- تفسير البرهان: ج ١ ص ١٥٢ ح ٣ في تفسير الآية ١٢٥.

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٥٠٤ الباب ٢٤ من أبواب أحكام المساجد ح ٢.

قرده أو خنازير ركعاً أو سجداً» (١١).

ونحوه ما رواه الراوندى فى نوادره إلا أن فيه: Sليمنعن أحدكم مساجدكم R إلى آخره (٢). ونحوهما ما رواه الدعائم عن على (عليه السلام) أنه قال: «لتمنعن مساجدكم» (٣)، وذكر مثله، لكن اشتمال هذه الروايات على ذكر الصبيان دليل الكراهه لبداهه جواز إدخالهم، قيل ويدل عليه دخول الحسين (عليهما السلام) فى حال الصبا فى المسجد، فتأمل. وكذا إدخال الصبيان فى المسجد الحرام للطواف مما دل به النص.

ثم إنه قد كثر لفظه Sجنبوا R فى المستحبات كما لا يخفى لمن راجع الوسائل والمستدرک فى أبواب المسجد، كقول الصادق (عليه السلام): «جنبوا مساجدكم، البيع والشراء والمجانين والصبيان والأحكام والضاله والحدود ورفع الصوت» (٤).

ص: ٩٤

- 
- ١- الجعفریات: ص ٥١ باب منع الصبيان من المساجد ح ٢.
  - ٢- البحار: ج ٨٠ ص ٣٤٩ ح ٢ نقلاً عن نوادر الراوندى.
  - ٣- دعائم الإسلام: ج ١ ص ١٤٩ سطر ١٠.
  - ٤- الوسائل: ج ٣ ص ٥٠٧ الباب ٢٧ من أبواب أحكام المساجد ح ١.

وقول الكاظم (عليه السلام): قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم، وشراءكم وبيعكم»<sup>(١)</sup>.

وقول الباقر (عليه السلام): «جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم ورفع أصواتكم، وشراءكم وبيعكم، والضالاه والحدود والأحكام»<sup>(٢)</sup>، إلى غير ذلك، وهذه الكثرة سبب لضعف هذه اللفظه فى الدلاله على التحريم.

وربما يستدل لوجوب إزاله النجاسه بما دل على تعاهد النعلين، كقول النبى (صلى الله عليه وآله وسلم): «تعاهدوا نعالكم عند أبواب مساجدكم»<sup>(٣)</sup>.

وعن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى تفسير قوله تعالى: (خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ)<sup>(٤)</sup> قال: «تعاهدوا نعالكم عند أبواب المسجد»<sup>(٥)</sup>.

لكن لا يخفى ما فى دلالتة، والإنصاف أنه لا يمكن رفع اليد عن النبوى المرسل المتقدم، لاعتضاده بالشهره المحققه \_ وحينئذ

—

ص: ٩٥

- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٥٠٧ الباب ٢٧ من أبواب أحكام المساجد ح ٢.
- ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٥٠٨ الباب ٢٧ من أبواب أحكام المساجد ح ٤.
- ٣- الوسائل: ج ٣ ص ٥٠٤ الباب ٢٤ من أبواب أحكام المساجد ح ١.
- ٤- سورة الأعراف: الآية ٣١.
- ٥- الوسائل: ج ٣ ص ٥٠٤ الباب ٢٤ من أبواب أحكام المساجد ح ٣.



فنفول الكلام يقع فى مقامات:

الأول: لا إشكال فى حرمة دخول المشرك مسجداً الحرام، لنص الآيه الشريفه، وأما اليهود والنصارى والمجوس، الذين هم أهل الكتاب، على الأصح فى الثالث، ففى جواز دخولهم وعدمه احتمالان:

من أنهم مشركون لما تقدم فى مسأله نجاسه الكفار. ومن انصراف المشرك عنهم كما تحقق هناك.

وربما استدلل لجواز دخولهم فى المساجد، بنصارى نجران الذين دخلوا مسجداً النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأجيب بأن ذلك كان قبل نزول قوله تعالى: (إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ) (١)، وردّ بأنه بعد انصراف المشرك إلى الوثنى، كما حقق فى مسأله نجاسه أهل الكتاب، لا تكون الآيه دافعه لفعل النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) من إدخاله النصارى فى مسجده، والكلام فى سائر المساجد هو الكلام فى مسجداً الحرام، من حيث جواز دخول أهل الكتاب وعدم جواز دخولهم، وأما ما تقدم من روايه الجعفرىات والدعائم فقد عرفت عدم دلالتها، لاشتمالها على المكروه فتدبر.

هذا بالنسبه إلى دخول غير المشرك، وأما دخول المشرك فى سائر

ص: ٩٤

---

١- سورة التوبه: الآيه ٢٨.

المساجد، فربما يقال بعدم جوازه لعدم فهم خصوصيه المسجد الحرام من هذه الجبهه، وربما يحتمل الجواز لعدم الدليل، والأصل البراءه، وربما يقال فى جميع غير المسلمين بالنسبه إلى جميع المساجد بعدم الجواز لأمر عرضى، وهو جنابتهم لأنهم لا يغتسلون من الجنابه، ومكث الجنب فى المسجد الحرام.

وفيه: أولاً: ما تقولون فى اجتيازه؟

وثانياً: ما تقولون فى من لم يجنب كالذى بلغ فعلا منهم؟

وثالثاً: ما تقولون فى مثل المرأه التى لم تزوج حتى تجنب؟

ورابعاً: ما تقولون فى ما لو أسلم واغتسل، ثم صار نصرانياً مثلاً؟

وخامساً: ما تقولون فى من اغتسل ودخل المسجد منهم، بناءً على صحه مثل هذه العبادات عنهم لتمشّى قصد القربه وأنه كان الاغتسال فى دينه؟

وسادساً: لم يعلم تكليفهم بهذه الفروع، بحيث يجب ردعهم عما يترتب عليه، وتدلل عليه إجازة النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) لدخول نصارى نجران، مع أن حكم الغسل شرع قبله.

وكيف كان، فلو تجرأ أحد وقال بالجواز، لفعل النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، وعدم دليل على نسخه، إذ لا دليل خاص

فى المقام، والجنباه غير مانعه، والنجاسه لو قيل بها فى أهل الكتاب لا تمنع عن الدخول ما لم تستلزم التلوٲث، وإلا فمجال الأخذ بقول المشهور والاحتياط والاستشعارات الفقيهه ونحوها وسبع.

ثم إن البقاع المتبركه ملحقه بالمساجد، إن قيل بالعدم، ولو قيل بالحرمة ففى إلحاقها ما سأتى فى أحكام المساجد، وأما الصحن فهو ملحق الملحق.

الثانى: اختلفوا فى حرمة إدخال النجاسه غير المتعديه إلى المسجد على قولين، فالمشهور بين المتأخرين \_ كما قيل \_: الجواز، وقال بعض بالعدم، واستدل القائل بالمنع، بما تقدم من أدله حرمة إدخال النجاسه، وبإطلاق كلام الأصحاب فإنهم لم يقيدوها بالمسريه، والحق الجواز إذ آيه منع المشرك قد عرفت أنها للنجاسه الذاتيه لا العرضيه، وآيه التطهير بعد ما عرفت من عدم دلالتها على المقام، فقول التطهير إنما هو عن التلوٲث لا عن النجاسه غير المتعديه، وحديث Sجنوباً ظاهر فى المسرى منه فهو كما لو قيل جنب بدنك القذاره، فإنه لا يفهم منه عرفاً إلا تجنيبه عن المسرى منها.

وربما استدلل للقول بالوجوب بأدله أخرى. كموثقه الحلبي قال: نزلنا فى مكان بيننا وبين المسجد زقاق قدر، فدخلت على أبى عبد الله (عليه السلام) فقال: «أين نزلتم»؟ فقلت: نزلنا فى دار

فلان. فقال: «إن بينكم وبين المسجد زقاقاً قذراً» \_ أو قلنا له: إن بيننا وبين المسجد زقاقاً قذراً \_ فقال: «لا بأس، الأرض تطهر بعضها بعضاً»<sup>(١)</sup> بتقريب أن ظاهر الموثقه يدل على عدم جواز دخول المسجد بالقذاره الجافه الحاصله فى الرجل لو لم تطهرها الأرض.

وروايه القدّاح عن جعفر (عليه السلام) عن أبيه (عليه السلام) قال: قال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «تعاهدوا نعالكم عند أبواب مساجدكم»<sup>(٢)</sup>. فإنه لو لا احتمال القذاره لم يكن للتعاهد وجه.

ومرسله العلا عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: «إذا دخلت المسجد وأنت تريد أن تجلس فلا تدخله إلا طاهراً»<sup>(٣)</sup>. إذ الظاهر من الطهاره، الطهاره من الخبث.

وقوله تعالى: (وَمَنْ يُعْظَمِ شَعَائِرَ اللَّهِ) <sup>(٤)</sup> فإن إدخال النجاسه غير المسريه خلاف التعظيم. وما ورد من جعل المطاهر على أبواب

ص: ٩٩

- 
- ١- الكافي: ج ٣ ص ٣٨ باب الرجل يظأ العذره ح ٣.
  - ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٥٠٤ الباب ٢٤ من أبواب أحكام المساجد ح ١.
  - ٣- الوسائل: ج ١ ص ٢٦٦ الباب ١٠ من أبواب الوضوء ح ١.
  - ٤- سوره الحج: الآيه ٣٢.

المساجد. وقيام السيره على تنظيف المساجد من النجاسه غير المسريه، وأنها هتك للمسجد والهتك حرام.

وفى الكل ما لا يخفى، فإن الموثقه لا تدل على كون التطهير للقذر الجاف، بل لعله كان رطباً أو لعله لعدم الدخول قذراً على نحو الكراهه كما احتمله المستند.

وروايه القداح، تحتمل أن يكون التعاهد لعدم القذر الرطب كما هو كثير، أو لعدم الوساخه فيكون مستحباً كما فهمه العلماء، والمرسله ظاهره فى الطهاره عن الحدث لا الخبث،

والشعائر لا ينافيها القذر غير المسرى فإن من يدخل المسجد وقلنسوته قذره لا يصدق عليه أنه لم يعظم الشعائر.

والمظاهر قذارتها مسريه فليس الاستدلال بوجيه.

والسيره لا- تدل على الوجوب، وإلا- فقد جرت بكنس المساجد وإخراج قمامتها أيضاً. مضافاً إلى أن السيره ممنوعه فإنهم لا يخرجون من دخل وإصبعه قذره بالدم مثلاً. والهتك كلما حصل قلنا به، لكن الشأن فى التلازم بين الهتك وإدخال النجاسه غير المسريه، فإن بينهما عمومًا من وجه.

وأما من زعم أنه لا دليل لحرمة الهتك، ففيه: إنه يكفى له دليلاً، خبر تحف العقول، وكل باب يوهن به الحق.

هذا وإذا لم تتم أدله حرمه إدخال النجاسه غير المسريه المسجد فالأصل كاف في الجواز كما نسب إلى المشهور. مضافاً إلى أن هناك أدله أخرى تساعد الأصل، كالروايات الداله على جواز دخول الجنب والحائض المسجد مجتازين. وما دل على طواف المستحاضه في المسجد الحرام، ومكثها في سائر المساجد، مع أنها لا تخلو عن دم في الغالب، ولم يخص ذلك أحد بصوره عدم الدم. والسيره المستمره القطعيه على عدم منع أصحاب القروح والجروح والسلس والبطن بعد حفظ أنفسهما من دخول المساجد.

وأما الاستدلال لذلك بجواز إدخال الصبيان مع القطع بنجاستهم، ولزوم العسر والهرج من المنع عن إدخال النجاسه غير المتعديه، وتجويز الأصحاب الحد الذي منه القتل والقصاص في المسجد مع فرش النطع حفظاً للمسجد عن التلويث، ففيه: ما لا يخفى.

نعم يدل على ذلك ما في الوسائل في كتاب الحج في باب تحريم أكل مال الكعبه، ما عن ابن أبي حمزه قال: يحج القائم (عليه السلام) يوم السبت يوم عاشوراء اليوم الذي قتل فيه الحسين (عليه السلام) ويقطع أيدي بنى شيبه ويعلقها في الكعبه (١).

ص: ١٠١

وفى حديث آخر فى نفس ذلك الباب، عن أبى جعفر (عليه السلام) أنه قال لقاصده أن يبلغ بنى شيبه: «إن من علمى أن لو وليت شيئاً من أمر المسلمين لقطعت أيديهم، ثم علقتها فى أستار الكعبة» (١).

الثالث: يظهر من صاحب الحدائق جواز تلويث المسجد بالدم (فإنه روى عمار فى الموثق عن الصادق (عليه السلام) قال: سألته عن الدملى يكون فى الرجل فينفجر وهو فى الصلاة؟ قال: «يمسحه ويمسح يده بالحائط أو بالأرض ولا يقطع الصلاة» \_ ثم قال: \_ فإن إطلاقها شامل لما لو كانت الصلاة فى المسجد، بل هو الغالب والعفو عن هذا الدم إنما ثبت بالنسبه إلى المصلى خاصة، كما يأتى إن شاء الله ذكره وبالجملة: فأصالة الجواز أقوى دليل فى المقام إلى أن يثبت المخرج عنها) (٢)، انتهى.

وفيه: إنه لا إطلاق لها من هذه الجهة، كما لا إطلاق لها من حيث ما لو كان فى دار الغير ولم يكن راضياً أو على فراش الغير أو كانت الآيات القرآنية مكتوبه فى حائط المسجد أو نحو ذلك.

وربما يظهر من بعض: التفصيل فى القدر غير المتعدى بين المماس للمسجد فلا يجوز، وغيره فيجوز، واستند فى ذلك إلى عدم

ص: ١٠٢

---

١- الوسائل: ج ٩ ص ٣٥٣ الباب ٢٢ من أبواب مقدمات الطواف ح ٦.

٢- الحدائق: ج ٥ ص ٢٩٤ إزالة النجاسه.

داخلها وسقفها وسطحها والطرف الداخل من جدرانها، بل والطرف الخارج على الأحوط،

صدق التجنب المأمور به مع المماسه، وفيه ما عرفت من أن الظاهر من التجنب عدم التلوّث فلا فرق بين المماس وغيره.

ثم بناءً على جواز إدخال القذاره، غير الهاتكه والملوثة، لا يجب إخراج الكلب والخنزير من المسجد، إلاّ مع الهتك.

ثم إن وجوب إزالة النجاسه عن المساجد، لا فرق فيه بين {داخلها وسقفها وسطحها والطرف الداخل من جدرانها، بل والطرف الخارج} لأن الكل مسجد، فيشملها دليل وجوب تجنب النجاسه، لكن قد يقال: إن الطرف الخارج لا يشمل الدليل، فإن "جنبوا مساجدكم النجاسه"، نحو جنبوا مساجدكم الوساخه، فكما لو أمر المتولى خادم المسجد، تجنيبه الوساخه لا يفهم منه تجنب الطرف الخارج، كذلك الأمر فى النبوى. ولذا قال المصنف: {على الأحوط} وتردد فيه مصباح الفقيه لإمكان دعوى انصراف الأدله عنه.

لكن ربما يستدل لعدم الفرق، بخبر على بن جعفر (عليه السلام) عن أخيه موسى بن جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن الدابه تبول فتصيب بولها المسجد أو حائطه، أيصلى فيه قبل أن يغسل؟ قال: «إذا جف فلا بأس» (١).

ص: ١٠٣



قال الفقيه الهمداني: (والبأس المفهوم من الجواب وإن كان مطلق المرجوحه بشهاده الأدله الخارجيه المتقدمه فى محلها، الداله على عدم نجاسه بول الدواب على وجه يجب إزالتها عما يشترط فيه الطهاره، لكن يستفاد من السؤال والجواب كون وجوب إزاله النجاسه عن المسجد لديهم مفروغاً منه، بحيث تحير على بن جعفر (عليه السلام) حيث زعم نجاسه بول الدواب فى مزاحمته للصلاه فسأل عن جواز الصلاه فى المسجد قبل الإزاله) (١)، انتهى.

وكلامه (رحمه الله) وإن كان فى أصل وجوب الإزاله، إلا أنه ينفع لما نحن بصدده، لكن لا يخفى ما فى هذا الاستدلال، فإن أقصى ما تدل عليه الروايه، هو الاستحباب، وهو لا يرتبط بما نحن فيه.

وعلى كل حال فلا ريب أنه أحوط، وإن كان النظر العرفى يقتضى عدم لزومه، فهو مثل أن يقول صاحب الدار لخدمه "نظف الدار"، فإنه لا يفهم منه وجوب تنظيف جداره الخارجى إلا مع القرينه، والمفروض أنه غير موجود فى المقام، بل ربما يقال إن اتصال غرف المهاجرين بمسجد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مع أنه لا يمكن خلو الحائط فى البيت من القذاره، مما يؤيد عدم اللزوم، والله العالم.

ص: ١٠٤

وهل تلزم إزاله النجاسه عن باطن المسجد، أم لا؟ احتمالان: من صدق المسجد عليه، ومن انصراف الدليل عنه، وهو الأقوى، مضافاً إلى ما ورد من جواز جعل الحشّ مسجداً بطمه.

فعن الحلبي في حديث أنه قال لأبي عبد الله (عليه السلام): فيصلح المكان الذي كان حشّاً زماناً، أن ينظف ويتخذ مسجداً؟ فقال: «نعم إذا ألقى عليه من التراب ما يواريه فإن ذلك ينظفه ويطهره» (١).

وعن أبي الجارود في حديث قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المكان يكون خبيثاً، ثم ينظف ويجعل مسجداً. قال: «يطرح عليه من التراب حتى يواريه فهو أطهر» (٢).

وصحيحه عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن المكان يكون حشّاً زماناً فينظف ويتخذ مسجداً؟ فقال: «ألق عليه من التراب حتى يتوارى، فإن ذلك يطهره إن شاء الله» (٣).

وروايه مسعده بن صدقه عن جعفر بن محمد (عليهما السلام)

ص: ١٠٥

- 
- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٤٩٠ الباب ١١ من أبواب أحكام المساجد ح ١.
  - ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٤٩٠ الباب ١١ من أبواب أحكام المساجد ح ٣.
  - ٣- الوسائل: ج ٣ ص ٤٩٠ الباب ١١ من أبواب أحكام المساجد ح ٤.

إنه سئل: أيصلح مكان حش أن يتخذ مسجداً؟ فقال: «إذا ألقى عليه من التراب ما يوارى ذلك ويقطع ريحه فلا بأس، وذلك لأن التراب يطهره وبه مضت السنه»<sup>(١)</sup>.

وخبّر علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن بيت كان حشاً زماناً، هل يصلح أن يجعل مسجداً؟ قال: «إذا نظف وأصلح فلا بأس»<sup>(٢)</sup>. إلى غير ذلك، والعمل بهذه الأخبار متعين لصحة سندها، وعمل المشهور بها، ووضوح دلالتها.

ولذا قال الفقيه الهمداني: (لا- دليل على وجوب إزاله النجاسه عن باطن المسجد، فإن عمدته مستند الإجماع ولم يعلم اندراج الفرض في موضوع كلمات المجمعين، بل ربما يستشعر عدمه من إطلاق حكمهم بجواز اتخاذ الكنيف مسجداً بعد طمّه، بل عن بعضهم التصريح بكفايه طرح التراب عليه على وجه يقطع ريحه، من غير إشعار في كلامهم بكونه حكماً خاصاً تعبدياً، مستثنى مما بنوا عليه من وجوب تجنّب المساجد النجاسات كما هو واضح)<sup>(٣)</sup>، انتهى.

ص: ١٠٦

---

١- الوسائل: ج ٣ ص ٤٩٠ الباب ١١ من أبواب أحكام المساجد ح ٥.

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٤٩١ الباب ١١ من أبواب أحكام المساجد ح ٧.

٣- مصباح الفقيه: المجلد ١ ص ٧٢ من الجزء الأخير سطر ٧.

إلا أن لا يجعلها الواقف جزءاً من المسجد، بل لو لم يجعل مكاناً مخصوصاً منها جزءاً لا يلحقه الحكم.

ووجوب الإزالة فوري، فلا يجوز التأخير بمقدار ينافي الفور العرفي

{إلا- أن لا- يجعلها الواقف جزءاً من المسجد، بل لو لم يجعل مكاناً مخصوصاً منها جزءاً لا يلحقه الحكم} للأصل وأن الوقوف حسب ما يقفها أهلها. وربما يحتمل أنه غير مفيد إذ هو خلاف الوارد من الشرع، فإنه مثل النكاح المبعوض، والبيع المبعوض، والوقف المبعوض زماناً، بأن يجعل مكاناً وقفاً أيام الجمعة فقط، أو يجعل المحل إلى شبر وقفاً، ثم فوقه إلى شبر غير وقف، ثم فوقه شبر وقفاً وهكذا.

ولو قيل في استثناء مكان عن الوقف حسب ما يقفه أهله. أُورد عليه حلاً: بأنه إنما يتم في دائره ما ورد عن الشارع مثله لا مطلقاً، ونقضاً: بالوقف في يوم دون يوم أو شبر دون شبر، ولا أظن أن أحداً يلتزم بهما.

{ووجوب الإزالة فوري، فلا- يجوز التأخير بمقدار ينافي الفور العرفي} بلا- خلاف كما في الجواهر، ومصباح الفقيه، بل لعله إجماع كما عن بعض، وعن المدارك والذخيرته نسبتته إلى الأصحاب.

واستدل لذلك بآيه P فلا يقربوا O فإن النهي للفور، وبأن الظاهر من قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): "جنبوا" الفور، وإن لم نقل

بكون الأمر للفور، لأن المستفاد منه ومن معاهد الإجماعات والكلمات وجوب حفظ المسجد عن النجاسه، وحرمة إحداث النجاسه أو إبقائها فيه، وبأن التجنب للتعظيم الذى لا يتحقق بالتراخى، وبأن جواز التأخير يوجب إسقاط فائده الأمر لأن الوقت موسع فيجوز تأخيره من هذه السنه إلى سنه أخرى وهكذا. وبأن خبر على بن جعفر المتقدم فى بول الدابه دال عليه.

وفى الجميع ما لا- يخفى، إذ الآيه لا- دلالة فيها كما تقدم، وكون المستفاد من "جنبوا" الفور إن كان بملاحظه هيئه الأمر فقد تحقق فى الأصول عدمه، وإن كان بملاحظه مادته فالماده لا تدل على أزيد من المتعارف، فهو مثل "جنب المسجد القمامه"، و "جنب الثوب الوساخه" وأمثالهما. والعرف لا يفهم من ذلك أزيد من عدم التأخير الكثير إلا الفوريه بحيث تنافى مقدار الصلاه، حتى يقع الكلام فى أنه هل تبطل أم لا- ونحو ذلك. وكون التجنب للتعظيم الذى لا- يتحقق بالتراخى، لا يخفى ما فى كبراه وصغراه. والقدر الذى نجوز تأخيره هو القدر الذى يفهمه العرف مقابل الفور لا إلى سنه ونحوها. وخبر على بن جعفر (عليه السلام) قد عرفت عدم تماميه دلالتة.

ثم لا- يخفى أنه لو لم يتمكن من الفور لا- يسقط التكليف رأساً، بل يجب وقت تمكنه لظهور "جنبوا" فى ذلك، فإنه باق ما بقيت النجاسه.

ويحرم تنجيسها أيضاً، بل لا يجوز إدخال عين النجاسه، فيها وإن لم تكن منجسه إذا كانت موجب لهتك حرمتها،

بل مطلقاً على الأحوط، وأما إدخال المتنجس فلا بأس به ما لم يستلزم الهتك.

{ويحرم تنجيسها أيضاً} لأن المستفاد عرفاً من "جنبوا" الرفع والدفع.

{بل لا يجوز إدخال عين النجاسه فيها، وإن لم تكن منجسه إذا كانت موجب لهتك حرمتها} لما عرفت من حرمة هتك الشعائر، وأن الهتك من توهين الحق، وقد نقل بعض الإجماع عليه فلا يجوز جعله محلاً للقاذورات ونحوها، ولا يخفى أن الهتك عنوان مستقل غير عنوان التنجيس، فلو كان الذى يدخل فيه طاهراً لكنه كان موجباً لهتكه لم يجز.

{بل مطلقاً على الأحوط} وإن كان الأقوى خلافه، كما عرفت فى المقام الثانى، فى أول هذه المسأله.

{وأما إدخال المتنجس فلا بأس به ما لم يستلزم الهتك} إذ لا دليل على حرمة إدخاله، وما يدعى له من الأدله لا يستحق إصغاءً، بل ربما ادعى الإجماع على الجواز كما يظهر من العبارة.

### مسأله ٣: فى أن الإزاله واجب كفاى

(مسأله \_ ٣): وجوب إزاله النجاسه عن المساجد كفاى ولا اختصاص له بمن نجسها أو صار سببا

(مسأله \_ ٣): {وجوب إزاله النجاسه عن المساجد كفاى} لمن استجمع شرائط الخطاب. نسبه فى المدارك إلى قطع الأصحاب وإن توقف هو فيه، ونفى عنه الخلاف فى الجواهر، ثم قال: (بل لعله إجماعى كما حكاه بعضهم)<sup>(١)</sup>، انتهى. وادعى الإجماع صريحاً فى المستند.

واستدلوا عليه بالأصل إذ هو يقتضى البراءه عن التعيين، فلا يبقى إلا الكفاىه، وبالإجماع، وبأن الخطاب متوجه إلى الجميع مع القطع بعدم إرادته الوجوب العينى، وبعدم الاشتراك لعدم إمكان التكرار، وهذا هو العمده فإن المولى لو خاطب عبيده بخطاب لا يمكن الإتيان به مكرراً لم يكمد العرف يفهم غير الكفاىه منه. وليعلم أن الكفاى كفاى كما يمثل بإتيان واحد به، يمثل بإتيان جماعه على نحو التشريك، لا أنه من قبيل المسقط كما لو غسله المطر.

{و} مما تقدم يعلم أنه {لا اختصاص له بمن نجسها أو صار سبباً} لنجاستها بأمر الصبى ونحوه، خلافاً للشهيد فى الذكرى، من تعيينه على المنجس، واحتمله المدارك، وقد يستدل لهما بقوله تعالى: (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) <sup>(٢)</sup>، وبأن هذا فعله فيجب عليه

ص: ١١٠

١- الجواهر: ج ٦ ص ٩٧ أحكام النجاسات.

٢- سورة الأنعام: الآية ١٦٤.

فيجب على كل أحد.

تداركه.

لكن: فيهما ما لا يخفى، إذ أن هذا تكليف لا يرتبط بالوزر، وكون كل فعل واجب التدارك على الفاعل، لم يتم عليه دليل، ولا أظن أن الشهيد (رحمه الله) يلتزم بأنه لو قتل أحد شخصاً وجب عليه غسله. وأما ما ربما يشكل على الشهيد بأنه يلزم سقوط التكليف عن الباقيين لو مات المنجس أو جنّ، أو نحو ذلك من الإشكالات، فليس في محله.

ومثل قول الشهيد (رحمه الله) في الضعف ما ذكر بعض المعلقين من وجود واجبين. قال: بل له وجه اختصاص به أيضاً، مضافاً إلى وجوبه الكفائي على الكل فإن بقاء النجاسة فيه، بقاء لعمله الذي كان محرماً عليه حدوثاً وبقاءً، فعليه إعدام عمله، وللناظر إلزامه به وأخذ مؤونته منه، وكذا المصحف انتهى، فإن الإحداث كان حراماً عليهم جميعاً، والإبقاء كذلك، ومجرد الإحداث لا يستلزم تكليفاً زائداً لأنه لا دليل عليه. نعم هذا ما يستحسن عرفاً لكنه لم يقيم عليه دليل شرعي {فيجب على كل أحد، سواء الفاعل وغيره.

ص: ١١١



## مسألة ٤: في التزام بين الصلاة وبين إزالة النجاسة

(مسألة \_ ٤): إذا رأى نجاسه في المسجد وقد دخل وقت الصلاة، يجب المبادرة إلى إزالتها، مقدماً على الصلاة مع سعه وقتها.

(مسألة \_ ٤): {إذا رأى نجاسه في المسجد وقد دخل وقت الصلاة، يجب المبادرة إلى إزالتها، مقدماً على الصلاة مع سعه وقتها} والوجه في ذلك ما عرفت من أن وجوب الإزالة فوري ووجوب الصلاة موسع، والواجب الفوري مقدم على الواجب الموسع، لأن الواجب الموسع من قبيل اللاتضاء، والفوري من قبيل الاقتضاء فلا تعارض بينهما، ولا مجال لأن يقال إن بينهما عموماً من وجه بتقريب أن أمر الإزالة يوجب الإزالة، عارضتها الصلاة أم لا، وأمر الصلاة يوجب الصلاة، عارضتها الإزالة أم لا.

ففي مورد الاجتماع يلزم الرجوع إلى البراءة ونحوها، إذ في مورد الاقتضاء لا- يشمل دليل اللاتضاء، وإلا- لزم إباحة جميع المحرمات. مثلاً حرمة شرب الخمر إذا عارضها قضاء حاجة المؤمن بأن طلب منه شربه، فإن بين قضاء حاجة المؤمن وبين شرب الخمر عموماً من وجه، فإذا اجتمعا كان المرجع البراءة، وهذا مما لا يقول به أحد. والقول بالفرق بين اللاتضاء الاستجابي لقضاء الحاجة، وبين اللاتضاء الوجوبي الموسع كالصلاة في ما نحن فيه، في غير محله، وبهذا يظهر أن بناء المسألة على العموم من وجه، كما عن بعض لا وجه له.

نعم ما ذكرناه سابقاً من عدم الدليل على الفوريه، بحيث

ومع الضيق قَدَمها، ولو ترك الإزالة مع السعه واشتغل بالصلاه عصى لترك الإزالة، لكن فى بطلان صلاته إشكال

ينافيا قدر الصلاه ونحوها متوجه، إذ عرفت أن النهى وإن كان للفور لاقتضائه عدم النهى عنه فى جميع الأزمنة الذى لا يتحقق إلا بعدم ذلك الشىء من أول جزء من الزمان، لكن ليس فى المقام نهى، إلا الآيه الكريمة التى عرفت عدم ربطها بما نحن فيه، والأمر ليس للفور هيئه وماده وإن أفاد الفور فى المقام لكن فوره مقابل عدم المبالاه لا الفوريه الحقيقيه.

وأما القول بأنه من جهه مناسبه الحكم والموضوع أو من جهه التعظيم ونحوه، فمما لا يرجع إلى محصل، بل مقتضى ما اخترنا، أنه لو فعل فعلاً مباحاً كان جائزاً فكيف بالصلاه الواجبه، ولذا تكون الفروع المذكوره فى هاتين المسألتين مبنيه على الفوريه الحقيقيه، أو العرفيه القريبه منها، مما لا تتم عندنا. هذا كله فى سعه الوقت، {ومع الضيق} لوقت الصلاه {قَدَمها} لأن الصلاه أهم كما يستفاد من أدلتهم، مضافاً إلى أن الإزالة لا تفوت بخلاف الصلاه فإنها تفوت بفوات وقتها.

{ولو ترك الإزالة مع السعه واشتغل بالصلاه عصى لترك الإزالة} التى هى واجبه فوريه عند المصنف والجماعه {لكن فى بطلان صلاته إشكال} ربما يقال بالبطلان من وجهين:

الأول: أن الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده، وحيث أمر بالإزالة فضدها الصلاه منهى عنها، والعباده إذا كانت منهيّاً

عنها تفسد، لكون النهى فى العباة مقتضى للفساد.

الثانى: أن الأمر لما توجه إلى الإزالة، لا يكون للصلاه أمر لاستحاله الأمر بالضدين \_ وإن لم نقل باقتضاء الأمر بالشىء النهى عن ضده \_ وإذ لا أمر للصلاه لا تصح، إذ العباة لا تكون عباة إلا بالأمر.

{والأقوى الصّحه} إذ الوجهان غير تامين:

أما الوجه الأول: فلو جهين:

الأول: لأن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده الخاص، والصلاه ضدّ خاص للإزالة، فالأمر بها لا يقتضى النهى عنها، لما تحقق فى الأصول من أن الضدين فى رتبة واحده، فيمتنع أن يكون أحدهما مانعاً عن الآخر حتى يكون ترك أحدهما مقدمه للآخر، فلا نهى من جهه المقدميه كما لا نهى من جهه الدلاله اللفظيه، أو الالتزاميه العقليه كما فصل فى موضعه.

الثانى: لو سلم أن الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده، لكن النهى غيرى ولا دليل على كون النهى الغيرى مفسداً. أما أن النهى غيرى، فلو ضوح تماميه ملاك الصلاه، وإنما المانع منها أمر الإزالة، فلم يقع النهى عن الصلاه لمفسده فيها بل لمانعيها عن الإزالة، وأما أن النهى الغيرى لا يوجب فساداً، فلأن العباة إنما يفسدها عدم الملاك، والمفروض وجوده فى المقام والنهى

المفسد هو الذى يكشف عن عدمه وقد قلنا بوجوده. والحاصل: أن المفسد للعباده هو عدم الملاك، والملاك موجود فى المقام، فتدبر.

وأما الوجه الثانى: فلوجهين أيضاً:

الأول: إن الأمر بالضدين على نحو الترتب لا مانع منه، فالأمر بالإزالة لا يقتضى عدم الأمر بالصلاه، بل يمكن أن يكون قد أمر بالإزالة، وأنه لو عصى لكان مأموراً بالصلاه، فإن الأمر بالمهم لا يطارد الأمر بالأهم لأنهما ليسا فى عرض واحد، بل أحدهما فى طول الآخر، فتأمل.

الثانى: إنه لو سلّم عدم الأمر بالإزالة ولو على نحو الترتب، لكن لا- نسلم أن العباده تتوقف على الأمر، بل يكفى الملاك فى عباديه العباده، والملاك موجود فعلاً. ويدل عليه أنه لو تمكن من الإتيان بهما لكان وجب ذلك، كالغريقين الذين يكون إنقاذ كليهما ذا مصلحه ملزمه، لكن حيث كان أحدهما أهم لم يأمر المولى بالآخر، حتى أنه لو فرض تمكنه من إنقاذ كليهما وجب بلا إشكال، وما نحن فيه كذلك، فإنه لو فرض - ولو على نحو المحال - تمكن العبد من الصلاه والإزالة فى وقت واحد، كانت كلتاهما واجبتين، والملاك ربما يوجب دخول ذى الملاك فى الأمر، على نحو قرره الآخوند فى الكفايه، وحيث إن هذه المباحث حُدّت فى مسأله الضد فى المباحث الأصوليه، رأينا الأفضل الإشاره إلى رؤوس المطالب، وإيكال التفصيل إلى موضعه.

هذا إذا أمكنه الإزالة، وأما مع عدم قدرته مطلقاً أو في ذلك الوقت فلا إشكال في صحه صلاته، ولا فرق في الإشكال في الصورة الأولى، بين أن يصلى في ذلك المسجد أو في مسجد آخر وإذا اشتغل غيره بالإزالة.

ثم إن {هذا} الذى ذكرنا من الإشكال في صحه الصلاه \_ وإن قوينا الصحه \_ إنما كان فيما {إذا أمكنه الإزالة} فلم يُزل واشتغل بالصلاه {وأما مع عدم قدرته مطلقاً} كأن كان المسجد بعيداً عنه ولا يتمكن من الذهاب إليه، أو نحو ذلك من الأعذار العقلية والشرعية {أو} لم يتمكن من الإزالة {فى ذلك الوقت} الذى يريد الصلاه كما لو لم يكن الماء حاضراً ولا يتمكن من إحضاره، إلا \_ بعد ساعه مثلاً {فلا إشكال فى صحه صلاته} لأن العجز مانع عن الأمر فعلاً بالإزالة، فهو ليس بمكلف بالإزالة فعلاً، ومع عدم التكليف بالإزالة يكون الأمر بالصلاه بلا مزاحم.

{ولا فرق فى الإشكال فى الصورة الأولى، بين أن يصلى فى ذلك المسجد أو فى مسجد آخر} أو فى غير المسجد، وبين أن يصلى أو يفعل واجباً موسعاً آخر من العبادات لتحقيق التضاد الموجب لورود الإشكال. نعم لو ذهب إلى مكان لا يتمكن من الإزالة، سقط التكليف، فتصح الصلاه بلا إشكال.

{وإذا اشتغل غيره بالإزالة} فإن تيقن عدم التمام كان الكلام، وإن تيقن به فإن كانت الشركه أقرب إلى الفور، لزمتم الشركه على

لا مانع من مبادرته إلى الصلاة قبل تحقق الإزالة.

مبنى المصنف (رحمه الله) والجماعه، لوجوب الفوريه التي لا- تحصل من دون هذا الشخص، فهو كما لو كان غيره يزيلها بعد ساعه، فإنه يجب عليه البدار، وعدم التأخير إلى نحو ساعه كي يزيلها الغير. وإن لم تكن الشركه أقرب ف- لا مانع من مبادرته إلى الصلاة قبل تحقق الإزالة { لعدم الفرق بينه وبين غيره في هذا التكليف. والتكليف الكفائي لا- يوجب اعتزال الجميع عن أشغالهم حتى يتم.

وإن شك في التمام وعدمه ففيه إشكال، والاطمئنان العادي في حكم اليقين.

ولو اطمئن إزاله الشخص الآخر ثم صلى وبعد ذلك تبين عدم إزالته، كان التكليف بالإزالة متوجهاً إليه واقعاً، ولم يكن مكلفاً بالصلاه، فالقائل بالبطالان في أصل المسأله ينبغي له القول بالبطالان هنا، إذ القطع ونحوه لا يوجب تغييراً للواقع، لكن يأتي في المسأله الخامسه وجه الصحه، والله العالم.

ص: ١١٧

(مسأله \_ ٥): إذا صلّى ثمّ تبين له كون المسجد نجساً كانت صلاته صحيحه.

وكذا إذا كان عالماً بالنجاسه ثمّ غفل وصلّى،

(مسأله \_ ٥): {إذا صلّى ثم تبين له كون المسجد نجساً، كانت صلاته صحيحه} لأن التكليف بالإزالة لم يكن منجزاً بسبب جهله، وقد أتى بالصلاه التى فيها المصلحه بقصد الانقياد، فاللازم القول بصحتها، لكن هذا إنما يتم بناءً على كفايه الملاك والقول بعدم اقتضاء الأمر بالشىء النهى عن ضده، وإلا فإن الصلاه لم تكن مأموراً بها واقعاً لفرض وجود الأمر بالإزالة، والجهل لا يرفع التكليف، بل إنما يوجب عدم تنجزه.

والحاصل: أن الأمر بالإزالة واقعاً ينهى عن ضده الذى هو الصلاه ولا أقل من عدم العمل بها، والملاك غير كاف، فالصلاه لا أمر بها، بل نهى عنها، ومثلها فاسده، فمحاولة المستمسك تصحيح الصلاه بما ذكره منظور فيها.

{وكذا} تصحّ الصلاه {إذا كان عالماً بالنجاسه ثم غفل وصلّى} إذ لا فرق بين الجهل والغفله من هذه الجهه، كما لا فرق بينهما وبين النسيان، فمن يرى صحه الصلاه مع العلم والاتفات يلزمه القول بها هنا أيضاً، ومن يرى عدم الصحه هناك يلزمه القول بعدمها أيضاً، إذ الجهل وقسميه، لا- يوجبان انقلاب الواقع، والتفكيك لا وجه له، ومثل هذا نقول فى صوره الجهل بالغصب، اللهم إلا أن يتمسك

وأما إذا علمها أو التفت إليها فى أثناء الصلاة، فهل يجب إتمامها ثم الإزالة، أو إبطالها والمبادره إلى الإزالة، وجهان أو وجوه، والأقوى وجوب الإتمام.

بدليل ثانوى، هو قاعده "لا تعاد الصلاة"، ونحوها، فتأمل.

{وأما إذا علمها} وشرع فى الصلاة عصيانياً لأمر الإزالة {أو التفت إليها فى أثناء الصلاة، فهل يجب إتمامها ثم الإزالة أو إبطالها والمبادره إلى الإزالة وجهان} وجوب الإتمام ووجوب الإبطال {أو وجوه} ثالثها التخيير بين الإتمام والإبطال، رابعها التفصيل بين ما إذا علم من الأول أو التفت فى الأثناء.

أما ما احتمله بعض من التفصيل بين استلزام الإزالة البطلان وعدمه، أو التفصيل بين ضيق الوقت وسعته، أو نحو ذلك، ففيه ما لا يخفى لخروجها عن محل البحث الذى هو المنافاه فى سعه الوقت.

{و} كيف كان {الأقوى} عند المصنف (رحمه الله) {وجوب الإتمام} وهو الوجه الأول وذلك لأن دليل الفوريه ليس إلا: "جئبوا مساجدكم النجاسه"، الذى قلنا إنه يستفاد منه \_ بقرينه الإجماع أو الحكم والموضوع أو نحو ذلك \_ الفوريه، ومن المعلوم أن مثله إلى الإهمال أقرب منه إلى الكليه، حتى يشمل جميع الصور، حتى مثل صورته استلزامه قطع الفريضة التى يحرم قطعها.

والحاصل: أن دليل القطع لا يزاحمه شىء، والقول بأن دليل



الفوريه عين دليل وجوب الإزالة، فإذا كان دليل الإزالة شاملاً للمقام، كان دليل الفور شاملاً أيضاً، لا يخلو من مصادره، إذ لا نسلم شمول دليل الإزالة لحال الصلاة إلا بنحو التعليق والاشتراط.

وربما يعلل وجوب الإتمام باستصحاب وجوب الإتمام وحرمة القطع، لكن فيه: أن الاستصحاب في مثل المقام مخدوش فيه بما ذكره الشيخ (رحمه الله) في الرسائل، مضافاً إلى احتمال الانبطلان من أصلها فلا يقين بالحاله السابقه خصوصاً في صوره العلم حين الشروع.

اللهم إلا أن يقال إن ما ذكره الشيخ (رحمه الله) هناك غير تام، واحتمال الانبطلان لا وجه له بعد عدم اقتضاء الأمر بالشىء النهى عن ضده.

وكيف كان، فهذا الوجه هو الأقوى بالنظر أيضاً.

الوجه الثانى وهو: وجوب الإبطال وحرمة الإتمام، وذلك لأن دليل الفور لا مانع من شموله للمقام، ومع أن وجوب الإتمام لا دليل له، فإن ما يستدل له لا يصلح للاستناد إلا دعوى الإجماع، وهو غير معلوم الشمول للمقام، فتبقى أدله الفور لا يعارضها شىء.

أما أنه لا دليل لوجوب إتمام الصلاة، فلأن ما يذكر له من الأدله هو استصحاب الصحه، وعموم قوله تعالى: (لا تُبْطَلُوا

أَعْمَالَكُمْ» (١) وقوله (عليه السلام): «لا- تعاد الصلاة إلا- من خمسه» (٢). وقوله (عليه السلام): «تحريمها التكبير وتحليلها التسليم» (٣). وشيء من ذلك لا يصلح مستنداً، إذ استصحاب الصحة على تقدير تماميته لا يدل على حرمة الإبطال. و"لا تبطلوا أعمالكم" إنما هو بالنسبة إلى ترك الإيمان، كما ورد في تفسيره، مضافاً إلى أنه يلزم منه تخصيص الأكثر. وحديث: "لا تعاد" مسوق لبيان عدم إخلال المخلات السهو به إلا الخمسه فهو أجنبي عما نحن فيه. وحديث "تحريمها التكبير" فهو مسوق لبيان الصلاة الجامعه للشرائط.

أقول: لكن لا يخفى أن الأدله ليست منحصره فى هذه، بل هناك جمله من الروايات تدل على حرمة القطع لا لعذر، كصحيحه حريز عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا كنت فى صلاه الفريضة، فرأيت غلاماً لك قد أبق، أو غريماً لك عليه مال، أو حيّه تتخوفها على نفسك، فاقطع الصلاة، فاتبع غلامك أو غريمك واقتل الحيه» (٤).

ص: ١٢١

١- سورة محمد: الآيه ٣٣.

٢- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤١ الباب ١ من أبواب قواطع الصلاة ح ٤.

٣- الوسائل: ج ٤ ص ١٠٠٣ الباب ١ من أبواب التسليم ح ١.

٤- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٧١ الباب ٢١ من أبواب قواطع الصلاة ح ١.

ونحوها غيرها مما يستفاد منه اختصاص قطع الفريضة بحاله الاضطرار كقول علي (عليه السلام) في الرجل يصلي فيرى الطفل يجرى إلى النار ليقع فيها، أو إلى السطح ليسقط منه، أو يرى الشاه تدخل البيت لتفسد شيئاً أو نحو هذا: «إنه لا بأس أن يمشى إلى ذلك منحرفاً، ولا يصرف وجهه عن القبلة فيدراً عن ذلك ويبني على صلاته ولا يقطع ذلك صلاته وإن كان ذلك بحيث لا يتهيأ له معه إلا قطع الصلاة، قطعها ثم ابتدأ الصلاة» (١).

إلى غير ذلك من أحاديث القواطع ونحوها مما يستفاد منه أن للصلاه هيئه اتصاليه اعتبرها الشارع فيها، وعبر عما ينافيها بالقواطع، فمتى دخل المصلي في صلاته وجب أن يبقى فيها، ولا يخرج منها إلا بما جعله الله تعالى مخرجاً.

مضافاً إلى أن حديث "تحريمها التكبير وتحليلها التسليم"، كاف في الدلاله، فإنه يدل على حرمة المنافيات بعد التكبير إلى التسليم الذي هو محلل.

وكيف كان، فالمناقشه في هذا الحكم في غير محلها، وبهذا كله يظهر سقوط القول بالتخير لوجود الملاك في كليهما، ولم يعلم تقديم أحدهما على الآخر.

ص: ١٢٢

وكذا القول بالتفصيل، لأنه إن علم من الأول لم تكن صلاته مقربه، مع أمره الفعلى بالإزاله، بخلاف الأثناء.

ص: ١٢٣

(مسألة ٦ \_ ٦): إذا كان موضع من المسجد نجساً لا يجوز تنجيسه ثانياً، بما يوجب تلويثه بل وكذا مع عدم التلويث إذا كانت الثانية أشد وأغلظ من الأولى، وإلا ففي تحريمه تأمل بل منع، إذا لم يستلزم تنجيسه ما يجاوره من الموضع الطاهر لكنه أحوط.

(مسألة ٦ \_ ٦): {إذا كان موضع من المسجد نجساً لا يجوز تنجيسه ثانياً بما يوجب تلويثه} لأن "جئبوا مساجدكم النجاسة" أعم من الابتداء والتكرار عرفاً، إذ قد عرفت أنه من قبيل "جئب الدار القمامة"، فإن العرف لا يشك في أنه كما لا يجوز إحداث القمامة فيها وهي نظيفه، لا يجوز زيادتها بعد الحدوث، وبه يظهر أن الحكم لا يبتنى على تنجيس المتنجس ثانياً وعدمه كما ذكره المستمسك.

{بل وكذا مع عدم التلويث إذا كانت الثانية أشد وأغلظ من الأولى} كما لو كان الأول دماً، والثاني بولاً، ووجه ذلك مضافاً إلى ما ذكرنا أن التنجيس المحرم إنما هو ما يصدق عليه ذلك، ولو كان بسبب زياده النجاسة، لأنه تنجيس بمرتبته أخرى {وإلا ففي تحريمه تأمل بل منع} عند المصنف {إذا لم يستلزم تنجيسه ما يجاوره من الموضع الطاهر} وإلا حرم لأنه تنجيس ابتدائي {لكنه أحوط} بل هو الأقوى، لما عرفت من شمول النص له، والقول بأن مستند الحرمة الإجماع، أو الشهره الجابره للنبوى \_ ولا يشملان المقام \_ في غايه السقوط.

(مسألة \_ ٧): لو توقف تطهير المسجد على حفر أرضه جاز بل وجب، وكذا لو توقف على تخريب شيء منه.

(مسألة \_ ٧): {لو توقف تطهير المسجد على حفر أرضه جاز بل وجب، وكذا لو توقف على تخريب شيء منه} لما تقدم من وجوب إزالة النجاسة، وقد يقال بأنه من خراب المسجد المحرم، ويجاب بأنه لمصلحة المسجد كالتوسعة وإحداث باب ونحوهما، وتوقف في ذلك الشهداء في محكي كلامهما.

أقول في المقام أمور:

الأول: أنه لا يجوز خراب المسجد، وهو مما لا إشكال فيه في الجملة، لكونه منافياً للوقف، والوقوف على حسب ما يقفها أهلها.

الثاني: تجوز توسعة المسجد ونحوها، مما يرجع إلى صلاحه وصلاح المصلين، لجملة من الروايات، وفتاوى الفقهاء، وإن خالف بعض، لحسنه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سمعته يقول: «إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بنى مسجده بالسَّمِيط، ثم إن المسلمين كثروا، فقالوا: يا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لو أمرت بالمسجد فزيد فيه. فقال: «نعم» فزيد فيه وبناه بالسعيده. ثم إن المسلمين كثروا فقالوا: يا رسول الله لو أمرت بالمسجد فزيد فيه. فقال: «نعم» فأمر به فزيد فيه وبنى جداره بالأثني والذكر، ثم اشتد عليهم الحر. فقالوا: يا رسول الله لو أمرت بالمسجد فظل. فقال: «نعم» فأمر به فأقيمت فيه سواري من جذوع النخل ثم طرحت عليه العوارض

والخصف والأذخر»(١) \_ الحديث \_ ونحوه غيره.

الثالث: لا- يجوز إخراج حصى المسجد وترابه، كما أفنى به غير واحد، وتدل عليه جملة من النصوص، كخبر معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إني أخذت سكا من سكك المقام وتراباً من تراب البيت وسبع حصيات. فقال: «بئس ما صنعت، أما التراب والحصى فردّه»(٢).

وعن زيد الشحام قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أخرج من المسجد حصاه. قال: «فردّها أو اطرحها فى مسجد»(٣). ونحوهما غيرهما.

الرابع: يجب تجنّب المسجد النجاسه، للنبوى المتقدم.

إذا عرفت هذا فنقول: تتعارض فى المقام هذه الأمور الأربعة. فمقتضى الأمر الأول والثالث: عدم جواز خراب أرض المسجد أو حفره وإخراج الحصى منه، ومقتضى الثانى والرابع: جوازه بل وجوبه.

والأقوى فى ذلك التفصيل، بأنه إن كان أمراً جزئياً، بحيث لا

ص: ١٢٤

١- الوسائل: ج ٣ ص ٤٨٧ الباب ٩ من أبواب أحكام المساجد ح ١.

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٥٠٦ الباب ٢٦ من أبواب أحكام المساجد ح ٢.

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٥٠٦ الباب ٢٦ من أبواب أحكام المساجد ح ٣.

يصدق عليه تغيير الوقف ونحوه جاز. كما لو تنجس حصاه من المسجد أو نحو ذلك، وحينئذ يجب رده بعد التطهير، وإن كان خراباً لم يجز لأنه تغيير للوقف، ودليل تجنّب النجاسه لا- يشمله، فإنه كما تقدم غير مره من قبيل "جَنَّب الدار القمامه"، فإن العرف لا يفهم شموله لما كان تجنيبها إياها مستلزماً لخرابها. إلا ترى أن المولى لو قال لخدام البيت: "جَنَّب القمامه"، لم يكن له أن يقلع بعض آجره إذا لم يتمكن من إزاله الأوساخ المتراكمه عليه، ولو فعل لكان في نظر العرف ملوماً، ويقال له إنك أمرت بتنظيفه لا بخرابه. نعم حيث لم نستبعد جواز تغيير الوقف إلى الأصلح يجوز ذلك إذا استبدله.

وقد تحصل مما ذكرنا أنه قد يجب الحفر ونحوه إذا كانت نجاسته تورث الهتك ولا يتمكن من التطهير إلا بذلك، كما لو صيره المشركون حشاً ولا يمكن تطهيره إلا بإخراج ترابه وحكّ جدرانها، وقد يحرم إذا لم تكن نجاسته تورث الهتك، وكانت قليله يستدعى خراباً كثيراً كجمع فرش البلاط ونحو ذلك، وقد يجوز ذلك، حين لم يعلم أهميه أحد الأمرين على الآخر.

ثم إن تمكن بعد الخراب وإخراج الحصى، من إرجاع المخروبه الصالحه لردها في هذا المسجد أو غيره وجب، وإلا فلا، ولا يخفى أن ذلك إنما هو فيما لم يكن قائم آخر يتمكن من تطهيره بدون الخراب والإخراج، وإلا سقط التكليف من هذا الذى لا يقدر، وكان التكليف على القادرين.



ولا يجب طم الحفر وتعمير الخراب، نعم لو كان مثل الآجر مما يمكن رده بعد التطهير وجب.

{ولا يجب طم الحفر وتعمير الخراب} في صورته جوازهما أو وجوبهما لأصله البراءة، وقد يقال بوجوب ذلك لقاعده (على اليد ما أخذت)، والقول بأنه لا يشمل المقام، لأنه فيما كان لمصلحه نفسه أو غضباً لا لمصلحه المأخوذ منه، مردود بالإطلاق، حلاً، وبما إذا أخرج فرش المسجد لمصلحه المسجد من تطهير وتنظيف ونحوهما، أو إخراج سراجة لنفط ونحوه، ثم كسره أو ضاع، فإنه لا إشكال في وجوب تبديله، نقضاً.

{نعم لو كان مثل الآجر مما يمكن رده بعد التطهير وجب} للقاعده المتقدمه، ولما تقدم من وجوب ردّ حصاه المسجد، والقول بأن مورد الروايه الأخذ المحرم إنما يتم في نحو خبر معاويه، أما خبر الشحام فلا.

ونحوه في الإطلاق ما رواه الصدوق مرسلًا في الفقيه (١)، ومسنداً في العلل (٢)، عن أحمد بن أبي عبد الله، والشيخ عن وهب بن وهب عن جعفر عن أبيه (عليهما السلام) قال: «إذا أخرج أحدكم

ص: ١٢٨

---

١- الفقيه: ج ١ ص ١٥٤ الباب ٣٧ في فضل المساجد ح ٤٠.

٢- علل الشرائع: ص ٣٢٠ الباب ٩ في العله التي من أجلها يجب على... ح ١.

الحصاه من المسجد فليردها مكانها أو في مسجد آخر فإنها تسبح»(١).

ص: ١٢٩

---

١- الوسائل: ج ٣ ص ٥٠٦ الباب ٢٦ من أبواب أحكام المساجد ح ٤.

(مسأله \_ ٨): إذا تنجس حصير المسجد وجب تطهيره، أو قطع موضع النجس منه، إذا كان ذلك أصلح من إخراجه وتطهيره.

(مسأله \_ ٨): {إذا تنجس حصير المسجد وجب تطهيره} وذلك لشمول "جَنَّبُوا مساجدكم النجاسه" له، بمعونه الفهم العرفي، فإنه كما لو قال: "جَنَّبُوا دوركم القماقه"، فإن العرف يفهم منه تجنب جميعها بفرشها وآلاتها.

قال في الجواهر: (قد صرَّح في المسالك وغيرها بعدم الفرق بينهما \_ أي بين أرض المسجد وفرشه وغيره \_ في حرمه التلويث، بل قد تشعر عبارته مجمع البرهان بالإجماع عليه، كما قيل ذلك أيضاً في عبارته المدارك، ولعله لتبعيتها للمسجد بإضافاتها إليه، وتحقق تحقيره بتحقيرها كتعظيمه ما دامت فيه، ولإمكان صدق تلويث المسجد بتلويثها كما كان دعوى شمول قوله (صلى الله عليه وآله): «جَنَّبُوا مساجدكم النجاسه» لها) (١)، انتهى.

{أو قطع موضع النجس منه إذا كان ذلك أصلح من إخراجه وتطهيره} كما لو كان عود من أعواده تنجس بعضه، فإن إخراج جميع الحصير يوجب إتلاف أكثر من عود، ولكن ذلك إذا لم يمكن تطهيره في نفس المسجد، كما لا يخفى.

ص: ١٣٠

(مسأله ٩ \_ ٩): إذا توقف تطهير المسجد على تخريبه أجمع، كما إذا كان الجص الذى عمّر به نجساً، أو كان المباشر للبناء كافراً، فإن وجد متبرّع بالتعمير بعد الخراب جاز، وإلا فمشكل.

(مسأله ٩ \_ ٩): {إذا توقف تطهير المسجد على تخريبه أجمع، كما إذا كان الجص الذى عمّر به نجساً، أو كان المباشر للبناء كافراً} لم يجر خرابه، لعدم شمول دليل التطهير له، ويشمله دليل خراب المسجد، بل احتمال لزوم خرابه أجمع من أبعاد الاحتمالات عند الفهم العرفى من قوله: «جئوا مساجدكم»، إلا ترى أنه لو قال المولى لخادمه "جئب الدار القمامه" ثم رأى أنه خربها أجمع لعدم إمكان إزاله القمامه إلا بذلك، عدّ هذا العمل من أبعاد الأمور إلى الأمر.

هذا مضافاً إلى ما عرفت من عدم شمول دليل التطهير للباطن فيكفى غسل الظاهر فقط، حتى أنه لو تمكن من تطهير الباطن لم يكن به ملزم، وبهذا يظهر ما فى كلام المصنف (رحمه الله) من تفصيله بقوله: {فإن وجد متبرّع بالتعمير بعد الخراب جاز، وإلا فمشكل} ولذا أشكل عليه المستمسك وغيره.

(مسألة \_ ١٠): لا يجوز تنجيس المسجد الذي صار خراباً، وإن لم يصل فيه أحد، ويجب تطهيره إذا تنجس.

(مسألة \_ ١٠): {لا- يجوز تنجيس المسجد الذي صار خراباً، وإن لم يصل فيه أحد، ويجب تطهيره إذا تنجس}، لا- ينبغي الإشكال في أن الأرض المفتوحة عنوه إذا خرب فيها المسجد، زال عن حكم المسجديه، لأن الملكيه إن كانت فهي تبع للآثار، فبزوالها يزول الحق، ولذا قال الشهيد في المسالك على ما حكاه الجواهر عنه عند قول المصنف: (إذا وقف مسجداً فخرّب، أو خربت القرية أو المحله، لم يعد إلى ملك الواقف ولا تخرج العرصه عن الوقف)<sup>(١)</sup>، انتهى ما لفظه.

هذا كله يتم في غير المبنى في الأرض المفتوحة عنوه، حيث يجوز وقفه تبعاً لآثار التصرف فإنه حينئذ ينبغي بطلان الوقف بزوال الآثار لزوال المقتضى، للاختصاص وخروجه عن الأصل، اللهم إلا أن تبقى فيه رسوم ولو في أصول الحيطان بحيث يعد ذلك أثراً في الجملة كما هو الغالب في خراب البناء، وحينئذ فقول المصنف (رحمه الله) لا تخرج إلخ، لا يتم إلا في المملوك بالأصل إذ لم يعتبر في الوقف إلا العرصه، وهي أرض المسجد وإن زالت الآثار أجمع، انتهى.

وقال في الحدائق: (إن الخراب غير موجب للخروج عن الوقفيه

ص: ١٣٢

إذ لا منافاه، نعم هذا إنما يتم في غير المساجد المبنية في الأرض المفتوحة عنوه، حيث يجوز وقفها تبعاً لآثار التصرف، وقد تقدم في مقدمات صدر كتاب التجاره، أنه متى زالت الآثار سواء كانت آثار التملك أو الوقف، فإن الأرض تعود إلى ما كانت عليه، لزوال المقتضى للاختصاص، إلا أن تبقى فيه رسوم أصل الحيطان، كما هو الغالب، بحيث يصدق وجود الآثار في الجملة، فإنه يكفي في بقاء حكم المسجديه، بل هذا هو المفهوم من النصوص<sup>(١)</sup>، انتهى.

وبهذا يظهر أن ما ذكره الجواهر من السير، على خلاف ما ذكره المسالك، غير تام، فإننا لا-نعلم باتصال السير إلى زمان المعصوم (عليه السلام). فالمرجع أخبار المفتوحة عنوه، كما أن ما ذكره من تنافي ذلك للزوم التأييد في المسجد أيضا منظور فيه، فإن أصل لزوم التأييد في الوقف متنازع مشكوك فيه، كما ذكره ثاني الشهيدين وصاحب المفاتيح وغيرهما.

وكيف كان، فزوال الآثار عن مساجد العراق وغيرها، من المفتوحة عنوه موجب لزوال حكم المسجديه، ولا- يخفى أن التي يفهمها العرف من إطلاق هذه اللفظه، هي الآثار الظاهره لا أصول الحيطان المدفونه في التراب، بحيث لا يظهر منها شيء، وبهذا يظهر أنه لو خرب المسجد في العراق بحيث زالت آثاره ولو كان

ص: ١٣٣

---

١- الحدائق: ج ٢٢ ص ٢٥٤ كتاب الوقف سطر ١٣.

المخرب ظالماً، ارتفع الحكم بوجوب التطهير وحرمة التنجيس، وربما قيل بأن الموجب لارتفاع الحكم هو أن التراب الذى يوضع على المسجد بعنوان الشارع ونحوه ليس من المسجد، فلا يحرم تنجيسه ولا يجب تطهيره، فتأمل.

هذا كله فى مساجد المفتوحه عنوه، أما مساجد غير المفتوحه عنوه، فقد قال فى الحدائق: (لو خرب المسجد الموقوف أو خربت القرية أو المحله، لم يخرج المسجد عن الوقف، لما عرفت من أن الوقف مقتضى للتأييد، ولأن المسجد حقيقه إنما هو العرصه التى هى الأرض وهى باقيه، ولأن الغرض المقصود منه وهو الصلاه فيه باق فإنه يصلى فيه من يمرّ به، وربما تعود القرية أو يحصل من يعمره، وبالجملة فإن الخراب غير موجب للخروج عن الوقفيه إذ لا منافاه)<sup>(١)</sup>، انتهى.

وتبعه الجواهر فى بعض الاستدلال، وزاد عليه عدم الخلاف فيه، وإن لم تكن ظفرنا فى بعض كتب الفقهاء بهذه المسأله أصلاً، فلا بد وأن يريد بعدم الخلاف الأعم من المصرح بالوافق وممن لم يتعرض للمسأله أصلاً، لكن كأنه لا إشكال فى كونه مشهوراً بينهم.

ص: ١٣٤

---

١- الحدائق: ج ٢٢ ص ٢٥٤ كتاب الوقف سطر ٩.

ومع ذلك كله، فلنا فيه تأمل من جهتين:

الأولى: عدم المقتضى للبقاء، لأن الوقف كما يستفاد من قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «احبس أصلها، وسبّل ثمرها»، هو متوقف على أمرين: أصل وثمره. فلو كان هناك أصل بلا- ثمره، كما لو وقف محلا- في قعر البحر، أو ثمره بلا أصل، كما لو كانت الأرض في إجارته مده قصيره لم يتحقق الوقف، ولا فرق في هذا بين عدم أحدهما من أول الأمر، أو انعدام أحدهما بعد ذلك، لأن المستفاد من الحديث كونهما ركني الوقف حدوثاً وبقاءً.

هذا مضافاً إلى أن الظاهر كون الوقف \_ كسائر العقود والإيقاعات \_ من الإمضائيات، والإمضاء يتبع الجعل العقلائي، إلا في المقدار الذي زاد الشارع أو نقص، والمقدار العقلائي في المقام هو ما دامت الثمره، أما إذا انتفت كجامع الملويه في سامراء، وجامع أبي دلف في طريق الدوره وأشباههما، فالعقلاء لا يعتبرون ذلك مورد الأثر، كالملكيه التي تزول بزوال الاعتبار العقلائي بغلبه البحر مثلاً على أرضه، أو وقوع متاعه في هوه لا يمكن أخذه، ونحو ذلك.

وربما تؤيد ما ذكرنا، الأحاديث الواردة في تحديد زمان الإحياء

ص: ١٣٥



والتعطيل بمره حتى أنه لو لم يعمر خرج من يده، كقول موسى بن جعفر (عليه السلام) فى حديث يونس: «إن الأرض لله تعالى جعلها وقفاً على عباده فمن عطّل أرضاً ثلاث سنين متواليه، لغير ما عله أخذت من يده ودفعت إلى غيره» (١).

ونحو هذا الحديث غيره، فإنه يدل على عدم بقاء الأرض وزوال الاختصاص بالتعطيل، لأن الأرض لا تتفاد العباد لا للبقاء معطلاً.

والحاصل: أن الدليل لم يدل على بقاء الوقف إلى الأبد، وما فى الروايات من صدقات الأئمه (عليهم السلام) المقرونه بالتأييد، إنما هو مع حفظ العناوين المأخوذه فى الروايات، فقول أمير المؤمنين (عليه السلام) فى صدقته: «هذا ما تصدق به على بن أبى طالب وهو حى سوى، تصدق بداره التى فى بنى زريق، صدقه لا تباع ولا توهب، حتى يرثها الله الذى يرث السماوات والأرض، وأسكن هذه الصدقه خالاته ما عشن وعاش عقبهن، فإذا انقضوا فهى لذى الحاجه من المسلمين» (٢)، إنما هو فى موضوع بقاء الدار بدليل الصدر والذيل، وإلا ليس هناك معنى لكون أرض الصحراء مسكناً لأحد، أو محل منفعه للمسلمين، فإن الصحراء اليباب لا منفعه لها.

ص: ١٣٦

---

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٤٥ الباب ١٧ من أبواب إحياء الموات ح ١.

٢- الوسائل: ج ١٣ ص ٣٠٤ الباب ٦ من كتاب الوقوف والصدقات ح ٤.

وبهذا يظهر أن الدوام ما دام العنوان ولو بمراتبه النازله، ومثلها صدقات غيره (عليه السلام) من الصديقه (عليها السلام)، وسائر الأئمه (عليهم السلام).

الثانيه: وجود المانع، فإننا وإن سلمنا أن دليل الوقف يدل على البقاء إلا أن هناك مانعاً يمنع عن التمسك بهذا المقتضى وهو أن الشارع لا يعامل مع المسجد المخروب معامله المسجديه، فإن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) خرّب مسجد ضرار مع أنه كان مسجداً بصريح الآيه، ثم عامل معه معامله غير المسجد من الأمر بإلقاء القاذورات فيه.

والإمام الحجّه (عليه السلام) حين يأتي يوسع الطرق ويهدم كل مسجد عليها ثم لا يعامل معها معامله المسجد، لبداهه أن الطريق لا يعامل معامله المسجد.

فقد روى الشيخ الطوسى فى الغيبه فى حديث طويل: «إنه إذا قام القائم (عليه السلام) دخل الكوفه وأمر بهدم المساجد الأربعة، حتى يبلغ أساسها ويصيرها عريشاً كعريش موسى (عليه السلام)، وتكون المساجد كلها جماء لا شرف لها كما كانت على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ويوسع الطريق الأعظم فيصير ستين ذراعاً، ويهدم كل مسجد على الطريق، ويسد كل كوه إلى الطريق، وكل جناح وكنيف وميزاب على الطريق» (١).

ص: ١٣٧

---

١- الغيبه للطوسى: ص ٢٨٣.

واحتمال أن يكون ذلك من الإمام (عليه السلام) بالولايه أو لتقديم المصلحه العامه فلا يتعدى إلى ما إذا كان الهدم ظلماً، كهدم الحكام الظلمه، غير تام إذ كون ذلك بعنوان الولايه خلاف ظاهر كونهم (عليهم السلام) أسوه، والظلمه أيضاً هدمهم بالنسبه إلى توسعه الطريق كهدمه (عليه السلام) مع فارق أن عملهم باطل، كأخذهم للزكاه وتقسيمهم لها، فلا ينافى ذلك ما نحن بصدده من زوال حكم المسجديه في الجملة، فتأمل.

ولذا احتمل المصنف في كتاب الوقف خروجه عن المسجديه، قال: (ولو فرض في صورته الإطلاق وعدم الشرط، خرابه على وجه لا- يمكن الصلاه فيه أبداً ولا- يرجى عوده، أو عرض مانع من الصلاه فيه أبداً مع عدم خرابه، أمكن دعوى خروجه عن المسجديه أيضاً، ولكن الأحوط إجراء أحكامه عليه، وكذا لو غصبه غاصب، لا يمكن الانتزاع منه أبداً. بل يمكن أن يقال بجواز بيعه وإخراجه عن المسجديه إذا غلب الكفار عليه وجعلوه خاناً أو داراً أو دكاناً، بل الأولى أن يباع إذا جعلوه محلاً للكثافات، أو جعلوه بيت خمر مثلاً، صونا لحرمة بيت الله عن الانتهاك، والحاصل أنه لا دليل على أن المسجد لا يخرج عن المسجديه أبداً) (١). انتهى.

ص: ١٣٨

---

١- العروه الوثقى: ج ٢ كتاب الوقف مسأله ٢٧ ص ٢٤٧.

وبذلك يظهر أن دعوى بعض الفقهاء عدم الخلاف في عدم خروج المسجد عن المسجديه أبدأ، محل إشكال، بل ربما يقال إنه يشك في أن موضوع التنجيس المحرم وسائر الأحكام هو المسجد الواقعي، وإن لم يكن عليه عنوان المسجديه لأنه صار شارعاً أو نحوه، أو المسجد المعنون الآن بعنوان المسجديه، فإذا لم يصدق عليه المسجد بالفعل، لأن العرف لا يراه مسجداً، لم يحكم عليه بتلك الأحكام، وذلك لاختصاص الأدله بما يصدق عليه المسجد بالفعل.

كما أنه ربما يقال إن الحاكم الشرعي له الحق في إزاله المسجديه عن المسجد، بمقتضى كونه ولياً شرعياً إذا اقتضت المصلحه ذلك، لما تقدم في خبر الشيخ الطوسي.

وكيف كان، فالأقرب هو زوال حكم المسجد وموضعه في ما ذكرناه من الصور.

نعم إذا تراكمت الوساخات في المسجد بحيث لم يقدر المصلون على الصلاة فيه لم يزل بذلك حكمه ولا موضوعه قطعاً، لعدم مجيء شيء من الأدله المتقدمه في ذلك. ومثل المسجد في ما ذكرناه سائر الأوقاف والمتوقفات كالحسينيات والمدارس والأثاث لوحده الملاك في الكل، وإن كان بعض أدله المسجد لا يأتي في تلك.

## مسأله ١١ : فى توقف التطهير على تنجيس بعض المواضع

(مسأله \_ ١١): إذا توقف تطهيره على تنجيس بعض المواضع الطاهره، لا- مانع منه إن أمكن إزالته بعد ذلك، كما إذا أراد تطهيره بصب الماء واستلزم ما ذكر.

(مسأله \_ ١١): {إذا توقف تطهيره على تنجيس بعض المواضع الطاهره، لا- مانع منه إن أمكن إزالته بعد ذلك} لأن الأمر دائر بين إبقاء النجاسه وبين التنجيس قليلاً ثم التطهير، وارتكاب أقل المحذورين أولى، بل ربما يقال إنه هو المستفاد فى قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «جنبوا مساجدكم النجاسه».

فإن العرف يفهم منه جواز ذلك حين الاستلزام، كما لو قال طهر الثوب فإنه لا يكاد يشك أحد فى أن تطهيره المستلزم بتنجيس بعض مواضعه الطاهره لسرايه النجاسه إليها مأمور به، فليس الوجه دوران الأمر بين المحذورين، بل الاستفاده من نفس الدليل {كما إذا أراد تطهيره بصب الماء واستلزم ما ذكر}.

ولو فرض أنه لا يتمكن من التطهير لكنه لو نجسه بنجاسه أزيد طهره غيره فهل يجوز أم لا؟ احتمالان.

مثلاً كانت النجاسه غير مرئيه وهذا رآها ولا يتمكن من تطهيرها ولا يقبل قوله غيره، لكنه إن لوثه بحيث يراها كل أحد طهرها، وإن كان لا يبعد القول بعدم الجواز إذ التكليف عن هذا ساقط بعدم التمكن، وعن غيره ساقط بعدم العلم، اللهم إلا أن يقال بأن

التكليف لم يسقط عن هذا لتمكنه من التسيب بهذه الكيفيه التي ذكرناها. فتأمل.

ص: ١٤١

## مسأله ١٢ : فى بذل المال لتطهير المسجد

(مسأله \_ ١٢): إذا توقف التطهير على بذل مال وجب، وهل يضمن من صار سبباً للنجس، وجهان لا يخلو ثانيهما من قوه.

(مسأله \_ ١٢): {إذا توقف التطهير على بذل مال وجب} لأن الأمر بالشىء أمر بلوازمه وإن شئت قلت: من جهة إطلاق الدليل فإن "جتبوا" أعم من استلزامه المال وعدمه.

نعم إذا كان مستلزماً للضرر المرفوع، لم يجب بالعنوان الثانوى كسائر التكاليف.

{وهل يضمن من صار سبباً للنجس، وجهان}، والضمان لأنه هو الذى صار سبباً فهو كالمكلف الذى يضمن ما أتلفه، وعدمه لأنه لا دليل يشمل مثل هذه التسييات، والوجه الأول وإن اختاره بعض المعاصرين إلا أنه {لا يخلو ثانيهما من قوه} لما عرفت.

ص: ١٤٢

(مسأله \_ ١٣): إذا تغيّر عنوان المسجد بأن غضب وجعل داراً أو صار خراباً بحيث لا يمكن تعميره ولا الصّلاه فيه، وقلنا بجواز جعله مكاناً للزرع ففي جواز تنجيسه وعدم وجوب تطهيره \_ كما قيل \_ إشكال، والأظهر عدم جواز الأول بل وجوب الثاني أيضاً.

(مسأله \_ ١٣): {إذا تغير عنوان المسجد بأن غضب وجعل داراً أو صار خراباً بحيث لا يمكن تعميره} لكونه في فلاه قفره مثلاً {ولا الصلاة فيه} بعنوان المسجديه وإن أمكن صلاه شخص واحد في السنه فيه إذا مرّ على هذه الأرض {وقلنا بجواز جعله مكاناً للزرع} أو نحوه {ففي جواز تنجيسه وعدم وجوب تطهيره \_ كما قيل \_ إشكال، والأظهر عدم جواز الأول بل وجوب الثاني أيضاً} والكلام هنا يقع في مقامين: الأول: في الغضب، والثاني: في الخراب.

أما الأول: فالظاهر عدم ارتفاع الآثار بالغضب، ولو كان في الأرض المفتوحه عنوه إذ لم يعلم من الأخبار ارتفاع الحق بالغضب. لا يقال: إن المفتوحه عنوه كالمباحه فكما لو أباح أحد أرضه لكل من يعمرها، ثم أخذ الغاصب أرضاً بنى فيها غيره فهدم البناء وبني لنفسه، ارتفع تعلق الأول بالأرض لغرض كونها مباحه لكل أحد، على سبيل الاستمرار وإن أثم بهدم بناء ذلك الغير.

لأننا نقول: المستفاد من أخبار المفتوحه عنوه أنها إذا انتقلت إلى أحد بقي حقه



فيها إلى أن يتم التعاهد بينه وبين ولي الأمر، مثلا- صحيحه الحلبي عن السواد ما منزلته؟ فقال: «هو لجميع المسلمين، لمن هو اليوم، ولمن يدخل في الإسلام بعد اليوم، ولمن لم يخلق بعد». فقلت: الشراء من الدهاقين؟ قال: «لا يصلح إلا أن تشتري منهم على أن يصيرها للمسلمين فإذا شاء ولي الأمر أن يأخذها أخذها». قلت: فإن أخذها منه؟ قال: «يرد عليه رأس ماله وله ما أكل من غلتها بما عمل»<sup>(١)</sup>.

وروايه محمد بن شريح عن شراء الأرض من أرض الخراج، فكرهه وقال: «إنما أرض الخراج للمسلمين». فقالوا له: فإنه يشتريها الرجل وعليه خراجها، فقال: «لا بأس»<sup>(٢)</sup> إلى آخره.

وروايه أبي برده، كيف ترى في شراء أرض الخراج؟ قال: «ومن يبيع ذلك، هي أرض المسلمين»، قال: قلت: يبيعها الذي هي في يده؟ قال: «ويصنع بخراج المسلمين ماذا؟». ثم قال: «لا بأس اشترى حقه منها ويحول حق المسلمين عليه، ولعله يكون أقوى عليها وأملى بخراجهم منه»<sup>(٣)</sup>.

ص: ١٤٤

- 
- ١- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٧٤ الباب ٢١ من أبواب عقد البيع ح ٤.
  - ٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٢٧٥ الباب ٢١ من أبواب عقد البيع ح ٩.
  - ٣- الوسائل: ج ١١ ص ١١٨ الباب ٧١ من أبواب جهاد العدو ح ١.

إلى غير ذلك مما سيأتي في كتاب التجاره إن شاء الله، فإنها ظاهره فى أنه يصير للمتصرف الذى تصرف بالحق حق اختصاص لا يزول بخراب الغاصب، وعلى هذا فاللازم القول ببقاء الآثار لو غصبه غاصب.

نعم لو تصرفت حكومه الجور وجعلته شارعاً كما هو المرسوم الآن فهو مبنى على إمضاء الأئمه (عليهم السلام) لتصرفات مثل هؤلاء الحكام للشيعة، فإن قلنا بعموم الإمضاء فإنه يشمل مثل هؤلاء الحكام وإن لم يدعوا الخلافة، كما هو الظاهر من إطلاق أدلتها المذكوره فى باب جوائز الظالم. كصحيحه محمد بن مسلم «كل أرض دفعها إليك السلطان، فما حرثته فيها، فعليك مما أخرج الله منها الذى قاطعك عليه»<sup>(١)</sup>.

وصحيحه الحلبي: «لا بأس، أن يتقبل الأرض وأهلها من السلطان»<sup>(٢)</sup>.

إلى غير ذلك، فلا- ريب فى رفع الآثار حينئذ، إذ حال الجائر حينئذ حال العادل، فكما أنه إذا رأى مصلحه فى إجاره الأرض الخراجى لبناء مسجد جاز، ثم إذا رأى عدم ذلك ارتفع حكم المسجد، فكذلك الجائر بعد الإمضاء، فهو وإن كان آثماً فى ذلك

ص: ١٤٥

---

١- الوسائل: ج ٦ ص ١٢٩ الباب ٧ من أبواب زكاه الغلات ح ١.

٢- الوسائل: ج ١٣ ص ٢١٣ الباب ١٨ من أبواب المزارعه والمساقاه ح ٣.

ابتداءً وأخيراً لكونه جائراً، لكنه ممضى للشيعة بإذن الأئمة (عليهم السلام)، كما حقق في محلّه، وإن لم نقل لعموم الإذن كما هو مشرب جماعه لم يتبع الأمر للحاكم الجائر، بل يتبع الفقيه الجامع للشرائط لكونه من النواب الذين لهم ما للمنوب عنه (عليه السلام) على المختار، إلا فيما علم خروجه عن عموم النيابة.

وكيف كان، فقد تحصل مما ذكرنا أن الغاصب لو كان حكومه، ارتفع الأثر، ولو كان غيره لم يرتفع، هذا لكن قد تقدم احتمال ارتفاع الأثر حتى في غير الحاكم، وهذا الاحتمال ليس بعيد.

ولا يبعد أن يقال مثل ذلك بالنسبة إلى الدور وسائر الأوقاف في الأراضي المفتوحة عنوه، فهذه الشوارع التي تفتح في هذه الأيام يكون المرور فيها مباحاً، ولا يجب إزاله النجاسه عما كان مسجداً منها، ويجوز إجاره الدكان أو الدار المبنية فيها، فيما كان ذلك من تصرف الحكومه دون غاصب آخر، لكن هذا كله مبنى على عموم الإمضاء لأعمال هؤلاء، وكون العراق من المفتوحة عنوة مع الشرائط، والأمران عندنا غير بعيدين.

وأما من منع أحدهما، فإن قال بعموم نيابه الفقيه كفى في الإمضاء والإجازة، إن سلّم الأمر الثاني، وإلا أشكل تصرفه في الشارع ونحوه المعلوم كونه مسجداً أو مدرسه أو داراً لم يرض صاحبها أو

نحوها. هذا كله في الغصب، وأما الخراب فقد عرفت الحكم فيه في المسألة العاشرة فراجع.

وبما ذكرنا ظهر أنه لا- تبقى المسألة على جواز جعل الخراب مكانا للزرع، كما ظهر أنه يجوز جعله مكانا للزرع في المفتوحه عنوه، بل يمكن القول بأنه لا يجوز تعطيله لأنه إضرار بالمسلمين، وأما في غير المفتوحه عنوه، ففيه كلام يأتي في المكاسب إن شاء الله.

ص: ١٤٧

(مسأله \_ ١٤): إذا رأى الجنب نجاسه فى المسجد فإن أمكنه إزالتها بدون المكث فى حال المرور وجب المبادره إليها، وإلا فالظاهر وجوب التأخير إلى ما بعد الغسل،

(مسأله \_ ١٤): {إذا رأى الجنب نجاسه فى المسجد فإن أمكنه إزالتها بدون المكث فى حال المرور} أو من الخارج {وجب المبادره إليها} فى غير المسجدين فيما لو استلزم المرور، أما فيهما فالحكم كالمكث فى سائر المساجد.

نعم حالها فيما لم يستلزم \_ بأن تمكن من إزالتها من الخارج ولو بإدخال اليد أو الرجل مثلاً \_ حال سائر المساجد كما لا يخفى، ولا- دليل على حرمة إدخال اليد أو الرجل فى المسجدين فى حال الجنابه، وإنما الدليل دل على حرمة المرور، وذلك غيره.

اللهم إلا أن يقال إن المستفاد من الأدله هو الأعم من البعض والكل، فلا يجوز مكث اليد والرجل والرأس مثلاً فى حاله الجنابه فى سائر المساجد، وهذا أقرب.

وكذلك بالنسبه إلى إدخال اليد والرجل والرأس فى حاله الجنابه فى المسجدين {وإلا- فالظاهر وجوب التأخير إلى ما بعد الغسل} لا- يخفى أن التزاحم قد يكون بين "أصل الإزاله" و"المكث" بمعنى إما أن يزيل النجاسه بالمكث وإلا لم يقدر على الإزاله، كما إذا كان فى سفر وهو جنب ورأى المسجد قدراً ولا يقدر على البقاء حتى يغتسل ويزيل النجاسه، فإنه إما أن يترك الإزاله لملاحظه حرمة المكث جنباً، وإما

أن يزل النجاسه جنباً لملا-حظه وجوب الإزالة. وقد يكون بين "فوريه الإزالة" و"المكث" بمعنى أنه أن أراد فوريه الإزالة لزم ذلك المكث جنباً، كما إذا رأى فى الصباح النجاسه وهو جنب، ولا- يقدر على الغسل إلا- فى الظهر فإنه يقدر على الإزالة المتأخره مع الغسل، لكنه إذا أراد الإزالة فوراً لزم أن يمكث جنباً.

وعلى كلا التقديرين فقد يكون بقاء النجاسه هتكاً. وقد لا يكون هتكاً، فالأقسام أربعه.

لا- ينبغى الإشكال فى أنه فى صورته الهتك كما إذا كانت النجاسه الموجوده، جثه منتنه أو غائط كثير أو ما أشبهه، تجب الإزالة فوراً، سواء قدر على أصل الإزالة بعد الغسل أو لم يقدر، لأن الأدله الداله على تعظيم حرمان الله سبحانه إذا عورضت مع أدله تحريم دخول الجنب المسجد، رأى العرف أهميه الأولى على الثانيه.

لكن فى هذه الصوره يجب التيمم إن أمكن، لإطلاقات أدله التيمم الداله على قيامها مقام الغسل والوضوء فيما إذا كان محذور فى الوضوء، هذا إذا كان جنباً، أما إذا كانت حائضاً حيث لا يزيل التيمم الحدث، فلا حاجه إلى التيمم لعدم الدليل عليه، أما فى غير صورته الهتك، فإن كان التراحم بين أصل الإزالة وحرمة المكث فالظاهر التخيير بين تقديم هذا أو ذاك، لأنه لم تحرز أهميه لأحد الأمرين على الآخر.

واحتمال تقديم حرمة المكث على وجوب الإزالة لتوقف الإزالة

لكن تجب المبادرة إليه حفظاً للفوريه بقدر الإمكان، وإن لم يمكن التطهير إلا بالمكث جنباً فلا يبعد جوازه بل وجوبه، وكذا إذا استلزم التأخير إلى أن يغتسل هتك حرمة.

على أمر حرام، وهو المكث، فتكون المسألة من توقف الواجب على مقدمه حرام، محل الإشكال إذ بعد عدم إحراز الأهميه يكون الأمران متساويين، ولا يكون أحدهما مقدمه للآخر بل يكون حالهما حال ما إذا تراحم واجبان متساويان أو حرمان متساويان.

وإن كان التراحم بين فوري الإزالة وحرمة المكث، فإن كان ذلك يوجب التأخير بمقدار الغسل فلا يبعد وجوب الغسل ثم الإزالة، لأن أدله وجوب الإزالة لم تكف في الدلالة على خصوص هذا المقدار من التأخير، فالإزالة واجبه فتجب المبادرة إلى مقدماتها، وإن كان بأكثر من ذلك كما إذا لم يقدر على الغسل من أول الليل إلى الصباح، حيث تفتح الحمامات، أو من أول الصباح إلى الليل، أو ما أشبه ذلك، فالظاهر التخيير لعدم الدليل على تقديم أحدهما على الآخر، فالأصل التخيير.

ومن ذلك يظهر الإشكال في كلمات كثير من المعلقين والشراح، ويظهر وجه الصحة والمناقشه في قول المصنف: {لكن تجب المبادرة إليه حفظاً للفوريه بقدر الإمكان، وإن لم يمكن التطهير إلا بالمكث جنباً فلا يبعد جوازه بل وجوبه} لأنه إذا جاز وجب، وفيه أنك قد عرفت عدم إحراز الأهميه فالأمر التخيير.

{وكذا إذا استلزم التأخير إلى أن يغتسل هتك حرمة} ولو

شك في أنه هتك أم لا-؟ فأصالة عدم الهتك محكمه، والكلام في فاقد الماء بالنسبه إلى التيمم كالكلام بالنسبه إلى واجد الماء، كما أنه إذا استلزم الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر الذي لا يتحقق إلا بالمكث في المسجد يكون حاله حال ما ذكر في إزاله النجاسه.

ص: ١٥١



(مسأله \_ ١٥): فى جواز تنجيس مساجد اليهود والنصارى إشكال،

(مسأله \_ ١٥): {فى جواز تنجيس مساجد اليهود والنصارى إشكال} وقد أقر المصنف على ما ذكره الساده: ابن العم والبروجردى والجمال والاصطهباناتى، كما خالف فى ذلك جملة من الشراح كالمستمسك ومصباح الهدى ونهج الهدى وغيرهم.

وجه الجواز الأصل بعد عدم الدليل على المنع، لأن أدله حرمة التنجيس من الإجماع والآيه الكريمة (إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ) (١) والروايات كلها خاصة بمساجد المسلمين فتعميم الحكم إلى مساجدهم خال عن الدليل. بالإضافة إلى الإجماع المركب على التلازم بين حرمة التنجيس ووجوب الإزالة، لكن الثانى مقطوع العدم، إذ لم يقل أحد بأنه تجب إزاله النجاسه عن مساجدهم، بل هو شىء مستغرب جداً أن يقال بأن الكنائس التى تنجس بسبب شربهم الخمر، وصبهم فضل مائعاتهم المتنجسه يجب على المسلمين تطهيرها، فالأول أيضاً لا ينبغى الإشكال فيه، لكن ربما يورد على ما ذكر بأن الأصل لا وجه له بعد ما يأتى من أدله المنع والإجماع المذكور، غير تام:

أولاً: لأننا لا نسلم التلازم، فها هو المصنف وغير واحد قالوا بحرمة التنجيس ولم يقولوا بوجوب الإزالة.

ص: ١٥٢

وثانياً: بأن مقتضى "ألزموهم بما التزموا به" يقتضى أن ما لا يرونه نجسا لا يكون ضاراً، وإلا فالشئنه أيضا ينجسون مساجدهم بما لا يرونه نجسا، فهل يجب على الشيعة تطيهر مساجدهم.

وثالثاً: بأننا من أين نعلم تنجيسهم لمعابدهم والظن لا يكفى، وإلا لكفى فى باب السوق واليد وغيرهما، وأى مانع من الوجوب إذا علمنا بأنهم نجسوها، وأما وجه المنع فأمور:

الأول: إن ملك الغير لا يجوز تنجيسه، وكذلك ما هو تابع للغير، بل الثانى أشكل حيث إن الملك يجوز تنجيسه إذا رضى المالك بذلك، والوقف خارج عن الملكيه فلا يفيد فيها رضى المالك، وفيه: إنه ليس الكلام فى هذه الجهه بل فى حرمه التنجيس لكونها معبداً، بالإضافة إلى أنه على ذلك يحرم تنجيس كل وقف ولا يقول بذلك أحد.

الثانى: إن المسجد عبارته عن المكان الذى بنى الله تعالى لأجل العباده، إذ لا خصوصيه للاسم، وحيث إن الكنائس وما أشبه تبنى لله لأجل العباده، يدل على حرمه تنجيسها ما دلّ على حرمه تنجيس مساجد المسلمين، ويدل على ذلك أو يؤيده بعض الروايات، كالذى رواه العياشى حفص عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى قول الله عز وجل: (إِنِّي نَذَرْتُ لَكُمْ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا) (١) المحرر

ص: ١٥٣

١- سورة آل عمران: الآية ٣٥.

يكون في الكنيسة ولا يخرج منها، فلما وضعتها أنثى (قالت رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَئِن سَأَلْتُكَ مَا كُنْتَ تَعْمَلُ لَوَجَّهْتَهُ بِنُحْتِهِ يَكُونُ مِنَ الْمُنْتَضِينَ) (١). إن الأنثى تحيض فتخرج من المسجد والمحرم لا يخرج من المسجد» (٢). حيث دل هذا الحديث على كون الكنيسة من مصاديق المسجد وأن حكم الحائض بالنسبة إلى الكنائس حكمها بالنسبة إلى سائر المساجد.

وما رواه العليل عن أبي رافع قال: إن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، خطب الناس فقال:

«أيها الناس إن الله عز وجل أمر موسى وهارون أن يبنيا لقومهما بمصر بيوتا، وأمرهما أن لا يبيتا في مسجدهما جنب ولا يقربا فيه النساء، إلا هارون وذريته، وأن علياً منى بمنزله هارون من موسى، فلا يحل لأحد أن يقرب النساء في مسجدي ولا يبيت فيه جنب إلا علي وذريته، فمن ساء ذلك فما هنا، وضرب بيده نحو الشام» (٣).

ومثله روايات أخرى، ويؤيده أيضا إطلاق المسجد على المعبد في

ص: ١٥٤

---

١- سورة آل عمران: الآية ٣٦.

٢- تفسير العياشي: ج ١ ص ١٧٠ ح ٣٧.

٣- علل الشرايع: ص ٢٠١ الباب ١٥٤ العلة التي من أجلها سد رسول الله (ص)... ح ٢.

زمان عيسى (عليه السلام) حيث قال تعالى في قصه الكهف: (قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا) (١٧)، إلى غير ذلك.

الثالث: إنه لو جاز تنجيس الكنائس لجاز تنجيس المسجد الحرام، وبيت المقدس، ومسجد الكوفة، والمسجد الأموي بالشام، وجامع أياصوفيا في تركيا، وسائر الكنائس التي حولت إلى المساجد، إذ وقفها في تلك الأديان أوجب عدم إمكان تغييرها إلى مساجد المسلمين، فإن الوقوف حسب ما وقفها أهلها، فتبقى حالتها السابقة، لكن اللازم معلوم البطلان فكذلك الملزوم.

وربما يورد على ذلك بضروره خروج مثل المسجد الحرام ومسجدى الكوفه والقدس عن حالتها السابقه، بل قوله سبحانه: (إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ) واردة في الأول منها.

أما الكنائس التي تحولت إلى المساجد فحيث أقر الشارع ذلك فلا بد وأن تكون محكوم به بحكم المساجد.

فقد روى ابن شهر آشوب عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال لأصحابه: «إنكم تفتحون روميه، فإذا فتحتم كنيستها الشرقيه فاجعلوها مسجداً وعدوا سبع بلاطات ثم ارفعوا البلاطه الثامنه فإنكم تجدون تحتها عصى موسى (عليه السلام)

ص: ١٥٥

وكسوه إيليا»(١). وقد عُقد في الوسائل والمستدرک باب لجواز اتخاذ البيع والكنائس مساجد.

هذا والظاهر وجود الإشكال في المسأله كما ذكره المصنف، بل وجود الإشكال في سريان سائر أحكام المساجد على البيع والكنائس ومعابد المجوس، فإنها كما في جملة التفاسير هي المقصوده بالصلوات في الآيه الكريمة حيث قال سبحانه: (وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا)(٢)، وعليه فلا يجوز أن يدخلها الجنب والحائض إلا باجتياز، إلى غير ذلك.

لكن ربما يمنع عن ذلك ما دل على عدم جواز بنائها في أرض الإسلام وعدم جواز ترميمها حتى يخرب.

وأما إطلاق المسجد فلا ينافي ذلك، إذ لو سلمنا الإطلاق كما استدل به في الدليل الثالث، فلا يبعد انصراف أدله أحكام المساجد إلى مساجد المسلمين، هذا بالإضافة إلى ورود دليل "الزموهم بما التزموا به" بالنسبه إلى معابدهم، والظاهر أن السيره جرت في عدم كونها بحكم المساجد، بل ربما يقطع بذلك بالنسبه إلى ما عين من ثواب الصلاه في المساجد والاعتكاف وما أشبه، وعليه فعدم

ص: ١٥٦

---

١- مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٢٨ الباب ٩ من أبواب أحكام المساجد ح ١.

٢- سورة الحج: الآيه ٤٠.

وأما مساجد المسلمين فلا فرق فيها بين فرقتهم.

الإشكال أقرب.

أما المساجد الإسلامية التي تحولت إلى الكنائس كما في الأندلس وغيرها، فهل يزول حكم المسجدية عنها أم لا، احتمالان: من الاستصحاب ومن أنه لا يصدق عليه المسجد بعد التحويل، وقد تقدم بعض ما يفيد المقام في المسألة الثانية فراجع.

{وأما مساجد المسلمين فلا فرق فيها بين فرقتهم} كما هو المشهور، ولذا سكت كافة المعلقين الذين وجدتهم على المتن وأيده الشراح، بل في المستمسك بلا إشكال. وفي مصباح الهدى: (لا ينبغي التأمل في شمول الحكم لها) (١)، وذلك لإطلاق الأدلة خصوصاً قوله تعالى: (أَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ) (٢).

ص: ١٥٧

---

١- مصباح الهدى: ج ٢ ص ٤٠.

٢- سورة الأعراف: الآية ٢٩.

لكن ربما يقال بالفرق، وذلك لقاعده "ألزموهم بما التزموا به"، فإنه كما يجوز نكاح زوجه من طلق زوجته ثلاثاً، وأخذ ثمن الخمر التي باعها غير المسلم، وأخذ الإرث بالعصبه إذا كان الآخذ شيعياً إلى غيرها، كذلك يجوز إجراء أحكام المساجد عندهم على مساجدهم، وهذا ليس ببعيد، وإن كانت المسألة تحتاج إلى التأمل والتتبع.

ثم في جريان الأحكام على مساجد فرق المسلمين المحكوم بكفرهم، إشكال أشد، ويؤيد الإشكال ما ورد في باب المساجد الملعونه التي بنيت ابتهاجاً بقتل الإمام الحسين (عليه السلام)، والله سبحانه العالم.

(مسأله \_ ١٦): إذا علم عدم جعل الواقف صحن المسجد أو سقفه أو جدرانه جزءاً من المسجد لا يلحقه الحكم من وجوب التطهير وحرمة التنجيس،

(مسأله \_ ١٦): {إذا علم عدم جعل الواقف صحن المسجد أو سقفه أو جدرانه جزءاً من المسجد لا يلحقه الحكم} لوضوح أن الحكم بالمسجديه تابعه لجعل الواقف، وحيث لا جعل فلا حكم، ولا يصح أن يحدث آخرون ذلك وإن رموها وعمروها، فإذا لم يجعل الواقف الصحن مسجداً ثم انهدم، وجاء آخرون وعمروه وقصدوا بذلك أن يكون مسجداً، لا يكون مسجداً، لأنه لا وقف إلا فى الملك.

نعم إذا كان هناك ساحه أمام المسجد، لم تكن ملكاً فوقها إنسان بعد الاستيلاء عليها صارت مسجداً، لأنه بالاستيلاء صارت ملكاً له، ولو قصد أن يكون الجدار أو اللبى التى يفرشها فى ساحه المسجد مسجداً لم ينفذ ذلك، لأن الجدار يبنى فى فضاء ليس ملكاً له، ولا دليل على أن مثل ذلك يؤثر فيه المسجديه وكذلك بالنسبه إلى اللبى.

نعم إن أراد بانى المسجد نفسه جعل الساحه أو الجدران محكوماً بحكم المسجد، فإن كان لم يوقفها أولاً جاز، وإلا لم يصح، لأن الوقف لا يتغير حتى من قبل نفس الواقف.

وكيف كان فلا يلحق ما ذكر حكم المسجد {من وجوب التطهير وحرمة التنجيس} وسائر أحكام المساجد.



بل وكذا لو شك في ذلك، وإن كان الأحوط اللحوق.

{بل وكذا لو شك في ذلك} لأصالة عدم المسجدية وعدم الأحكام المذكوره ولا يعارض ذلك بأصالة عدم كونها موقوفه بنحو آخر، لأنه:

أولاً: لا أثر لهذا الأصل إلا على نحو مثبت.

وثانياً: هذا من قبيل الشك بين الأقل والأكثر، حيث يعلم أنه وقف ولا يعلم خصوصية زائده على أصل الوقف وهي خصوصية المسجدية، لكن لا يجوز التنجيس إذا كان تصرفاً في ذلك، لحرمة التصرف في ملك الغير وتوابع الملك، كما يجب التطهير إذا كان بقاء النجاسة هتكاً من جهة حرمة الهتك {وإن كان الأحوط اللحوق}، الظاهر أن أجزاء المسجد التي جرت العادة بكونها مسجداً كالسقف والجدران يحكم بمسجديتها.

وذلك لأماريه ذلك عرفاً، ولولا اعتبار مثل هذه الأماره لشك في أكثر المساجد إذ من أين نعلم أنه مسجد لو لا اعتبار معاملة المسلمين لها معاملة المسجدية، والمسلمون كما يعاملون ذلك بالنسبه إلى أصل المسجد، كذلك يعاملون أجزاءها.

أما ما لم تجر العاده كساحه المسجد ودهيلزه فالأصل هو المحكم، ولو كانت في أطراف المسجد غرف أو فوق المسجد بنايه للسكنى، أو تحته سرداب للمخزن الذى يؤجر أو ما أشبه وشك في مسجديتها كان الأصل العدم، وإن كان الظاهر أنها أوقف تابعه

ص: ١٦٠

للمسجد، إذا كان ظاهرها ذلك، وإن لم يكن ذلك الظاهر فالأصل أيضا عدم كونها وقفاً أصلاً.

ص: ١٤١

(مسأله \_ ١٧): إذا علم إجمالاً بنجاسه أحد المسجدین أو أحد المکانین من مسجد وجب تطهيرهما.

(مسأله \_ ١٧): {إذا علم إجمالاً بنجاسه أحد المسجدین أو أحد المکانین من مسجد وجب تطهيرهما} للعلم الإجمالى المقتضى للاحتياط فى كل أطرافه، إلا- إذا كان أحدهما خارجاً عن محل الابتلاء، أو كانت الشبهه غير محصوره، كما إذا علم بأنه فى طريقه من الهند إلى كربلاء رأى مسجداً قد تنجس ثم شك فى أنه كان مسجد الهند أو مسجد كربلاء، أو علم بأنه رأى نجاسه فى مسجد ثم شك فى أنه كان أى المساجد التى تربو على المئات، وذلك لما حقق فى محله من عدم الاحتياط فى ما كان بعض الأطراف خارجاً عن محل الابتلاء، وفيما كانت الشبهه غير محصوره، ومثلهما فيما إذا كان تطهير أحد المسجدین خارجاً عن قدرته لمنع حكومى أو ما أشبهه.

نعم إذا خرج عن قدرته بعد العلم وجب تطهير ما يقدر عليه.

(مسأله \_ ١٨): لا فرق بين كون المسجد عاماً أو خاصاً،

(مسأله \_ ١٨): {لا فرق بين كون المسجد عاماً أو خاصاً} كما إذا وقفه على الفقهاء أو على أولاده أو على أهل السوق، فإن فى صحه مثل هذا الوقف أقوالاً:

الأول: صحه الوقف والمسجديه معاً لإطلاق أدله كون الوقوف على ما يقفها أهلها، وسيأتى فى كتاب الصلاه زياده توضيح لذلك إن شاء الله تعالى، وهذا القول هو الذى أفتى به العلامة وجماعه آخرين.

الثانى: صحه الوقف وبطلان المسجديه، لأن الواقف قصد أمرين العام والخاص، لكن الخاص ليس بتام فيبقى العام فهو موقوف على ما وقف ولكن ليس مسجداً، وذلك لعدم معهوديه المسجد الخاص فى الإسلام، خصوصاً بعد قوله تعالى:

(وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ) (١).

وقوله: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ) (٢) وهذا القول اختاره العلامة فى القواعد.

الثالث: بطلان الوقف والمسجديه إذ الوقف الواحد لا يتبعص

ص: ١٦٣

١- سورة الأعراف: الآية ٢٩.

٢- سورة البقره: الآية ١١٤.

وأما المكان الذي أعدّه للصلاه في داره فلا يلحقه الحكم.

فهو كما إذا وقف على من لا يصح الوقف عليه، وهذا ما اختاره فخر المحققين والمحقق الثاني.

الرابع: التفصيل بين ما إذا أراد الواقف التقييد بالبطلان، وإذا أراد تعدد المطلوب فكالثالث، ووجهه واضح، لكن الظاهر ما ذكره المصنف، ولو لم يتم فلا بد من القول الرابع، وقد تردد في محكى الدروس في صحه الوقف الخاص وعدمها ثم على البطلان قال في صحه أصل الوقف وعدمه وجهان.

أما ما ذكره بعض المعلقين من احتمال إرادته المصنف بالخاص مثل مسجد السوق والقبيله فذلك في غايه البعد {وأما المكان الذي أعدّه للصلاه في داره فلا يلحقه الحكم} لأنه ليس بمسجد، ويدل على ذلك جملة من الأخبار:

فعن علي بن جعفر (عليه السلام) عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن رجل كان له مسجد في بعض بيوته أو داره، هل يصلح أن يجعل كنيفا؟

قال: «لا بأس» (١).

ونحوه صحيح البنظي، ثم بناءً على ما يأتي من المصنف من اختياره صحه وقف المسجد لمدته محدوده كمائه سنه فاللازم أن يلحقه

ص: ١٦٤

---

١- الوسائل: ج ٣ ص ٤٨٩ الباب ١٠ من أبواب أحكام المساجد ح ٦.

الحكم في مده الوقف فإذا انقضت المده صار كسائر أملاكه.

نعم في مفروض المتن إذا كانت النجاسة هتكاً، كما إذا أعده لصلاة الناس بدون الوقف، وكان الناس يزدحمون فيه في أوقات الصلاة جماعه بحيث كان بقاء النجاسة هتكاً لحرمة الله، وجبت الإزالة من جهة الهتك، كما تقدم مثل هذه المسألة في بعض المباحث السابقه.

ص: ١٦٥

(مسأله \_ ١٩): هل يجب إعلام الغير إذا لم يتمكن من الإزالة؟ الظاهر العدم، إذا كان مما لا يوجب الهتك، وإلا فهو الأحوط.

(مسأله \_ ١٩): {هل يجب إعلام الغير إذا لم يتمكن من الإزالة} أو حتى مع التمكن إذا لم يرد هو الإزالة، لمحذور أو غير محذور {الظاهر} عند المصنف وواقفه السيد البروجردى {العدم} لأصالة عدم الوجوب، وخلافاً لأغلب الشراح والمعلقين فقالوا بوجوب الإعلام، أو احتاطوا على ذلك، لأن المطلوب هو زوال النجاسه حسب ما يستفاد عرفاً من قوله سبحانه: (طَهَّرْ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ) (١) وغيره.

فكما يجب بذل المال لأجل التطهير، كما أفتى به المصنف سابقاً، كذلك يجب الإعلام لأجل التطهير من باب المقدمه، لكن الإعلام إنما يكون مع العلم بإزاله الغير، أو الاحتمال لأنه إذا علم بعدم إزاله الغير لا يكون الإعلام مقدمه، ومنه يعرف الإشكال فى قوله: {إذا كان مما لا يوجب الهتك، وإلا فهو الأحوط} بل متعين لوضوح عدم رضى الشارع بهتك المسجد كوضوح عدم رضاه بقتل النفس وهلاكها، ولذا وجب الإنقاذ بالمباشره أو التسيب، وفى كلمه مرويه عن المسيح (عليه السلام): أن تارك المداوى للجريح، والجارج له

ص: ١٦٦

سواء (١١).

ثم الظاهر أن وجوب الإزالة أو الإعلام فيما إذا لم تكن النجاسة آخذة في سبيل الزوال، كما إذا بال صبي في موضع أشرقت عليه الشمس مما يجف بعض لحظات، فإنه لا- يجب الإعلام ولا- الإزالة، وإن كان ذلك أوجب أسرع الزوال، إذ لا دليل على وجوب الأسرعيه، بل الدليل دل على الفوريه العرفيه كما سبق.

ص: ١٦٧

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ٦٢٩ الباب ٤ من أبواب الاحتضار ح ٢. وفي الكافي: ج ٨ ص ٣٤٥ ح ٥٤٥.



(مسألة \_ ٢٠): المشاهد المشرفة كالمساجد فى حرمه التنجيس، بل وجوب الإزالة إذا كان تركها هتكاً، بل مطلقاً على الأحوط، لكن الأقوى عدم وجوبها مع عدمه

(مسألة \_ ٢٠): {المشاهد المشرفة كالمساجد فى حرمه التنجيس بل وجوب الإزالة، إذا كان تركها هتكاً بل مطلقاً على الأحوط، لكن الأقوى عدم وجوبها مع عدمه} الظاهر عندى حرمه التنجيس ووجوب الإزالة وفقاً لغير واحد ولو لم يكن هتكاً، أما فى صورته الهتك فلا إشكال فيه ولا خلاف، فإنه مما علم قطعاً من الشريعة.

وأما فى صورته عدم الهتك فقد استدل لذلك بالسيره، وبأن النجاسة حدوثاً وبقاءً هتك، ولو كانت يسيره وبحيث لا ترى، وبأنه من تعظيم الشعائر فالتنجيس تحقير للشعائر، ومن المعلوم أن تعظيم الشعائر واجب لقوله سبحانه: (فَأِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ) (١). والتقوى واجبه لقوله سبحانه: (فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) (٢).

ربما دل على أن بيوتهم عليهم السلام هى من مصاديق قوله تعالى:

(فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ) (٣) كما فى زيارة

ص: ١٦٨

١- سورة الحج: الآية ٣٢.

٢- سورة التغابن: الآية ١٦.

٣- سورة النور: الآية ٣٦.

الجامعه وغيرها، مع وضوح أن المراد بالآيه الكريمة المساجد، فيوتهم داخله فيها موضوعاً أو حكماً.

ومن البديهي أنهم لا يفرق بين حيّهم وميتهم، وبما دل على حرمة دخول الجنب في بيوتهم، بضميمه أن ذلك ليس إلا من جهه أن لها حكم المساجد، كما هو المستفاد عرفاً.

فعن بكير قال: لقيت أبا بصير المرادي، فقال: أين تريد؟

قلت: أريد مولاك.

قال: أنا أتبعك، فمضى فدخلنا عليه، وأحدّ النظر إليه وقال: «هكذا تدخل بيوت الأنبياء وأنت جنب؟».

فقال: أعود بالله من غضب الله وغضبك.

وقال: أستغفر الله ولا أعود(١).

وفي حديث آخر قال: «يا أبا بصير أما علمت أن بيوت الأنبياء وأولاد الأنبياء لا يدخلها الجنب». فاستحييت(٢)، الحديث والأحاديث بهذا المعنى متواتره.

وعن جابر الجعفي عن زين العابدين (عليه السلام) قال: «أقبل أعرابي إلى المدينة ليختبر الحسين (عليه السلام) لما ذكر له من

ص: ١٦٩

---

١- الوسائل: ج ١ ص ٤٩٠ الباب ١٦ من أبواب الجنابه ح ٥.

٢- الوسائل: ج ١ ص ٤٨٩ الباب ١٦ من أبواب الجنابه ح ٢.

دلائله (عليه السلام) فلما صار بقرب المدينة خضخض ودخل المدينة، فدخل على الحسين (عليه السلام) وهو جنب، فقال له أبو عبد الله الحسين (عليه السلام): أما تستحيى يا أعرابي أن تدخل على إمامك وأنت جنب».

وقال: «أنتم معاشر العرب إذا دخلتم خضخضتم»<sup>(١)</sup>، الحديث.

وبما دلّ على أن كربلاء أعظم رتبة من الكعبة فإذا لم يجز تنجيس الكعبة ووجب إزاله النجاسه عنها، قال سبحانه: (أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ)<sup>(٢)</sup>.

لم يجز تنجيس حرم الحسين (عليه السلام) ووجب إزاله النجاسه عنها، ومن المعلوم أن كل المعصومين كالحسين (عليه السلام) قال السيد الطباطبائي:

ومن حديث كربلاء والكعبة

لكربلاء بان علو الرتبة<sup>(٣)</sup>

على السيره بأنها غير محققه، وكيف يمكن ادعاء السيره مع مخالفه جملة من الفقهاء، وفيه إنه لا- إشكال في كون ذلك في أذهان الشيعة بصوره عامه، حتى أن من خالف يعد عندهم كالمنكر للضروري،

ص: ١٧٠

---

١- الخرايج والجرايح: ص ٢٢٦.

٢- سورة البقره: الآيه ١٢٥.

٣- منظومه الطباطبائي: ص ٩٦ سطر ٢.

ومخالفه جمله من الفقهاء لا تضر بالسيرة، كما لا تضر بالسيرة في باب المعاطاة وغيرها، فتأمل.

وبأن كون النجاسة هتكاً مطلقاً أول الكلام، وبأن التنجيس القليل أو عدم التطهير يكون خلاف تعظيم الشعائر، غير معلوم.

أما أن بيوتهم من مصاديق قوله سبحانه: (فِي بُيُوتٍ) إلى آخر الاستدلال أورد عليه.

أولاً: أنه إذا كان كذلك لزم حرمة وجود زوجه الإمام أو بنته أو ولده أو خادمه في داره جنباً أو حائضاً، وهذا معلوم العدم.

وثانياً: بأنه إذا كان كذلك حرم تنجيس دار الإمام بالتخلي، مع وضوح أنه غير تام، إذ عائلة الإمام والضيوف كانوا يقضون حاجتهم في دار الإمام بلا شبهة.

وثالثاً: بأنه لا تلازم بين حرمة دخول الجنب دار الإمام وجواز تنجيسه.

لكن لا يخفى ضعف هذه الإيرادات، فإن الإطلاق يدل على التحريم وما خرج بالضرورة مخصص للإطلاق، ولعله للعسر والخرج وما أشبه، ومنه يعلم الجواب عن الإيراد الثاني أيضاً.

وأما عدم التلازم فالمدعى أن التلازم عرفي والمنفى هو التلازم العقلي.

والحاصل: إنا نقول إنه إذا ألقى الكلام في الجنب على العرف، فهم منه أن التنجيس كذلك بالمناط أو أنه بطريق أولى، وربما ينقض

الإيراد الثاني بعدم المنافاه بين جواز التنجيس في حال حياه الإمام (عليه السلام) وعدم جوازه في حال مماته.

ولذا يجوز وجود المرحاض في دار الإمام ولا يجوز وجوده في الحرم المقدس، كما في المتقدم في الصلاة عليه (عليه السلام) أو المساواه حيث لا- يجوز بعد وفاته ويجوز في حال حياته، وكما في الزيارة والصلاه فإنهما مفقودتان في حال حياته لكنهما مستحبتان بعد وفاته.

لكن لا يخفى ما في هذا النقض، بأن التفاوت بين حال الحياه وحال الممات يحتاج إلى دليل، والمرحاض هتك في الحرم، وليس هتكاً في دار الإمام الحى (عليه السلام).

وكيف كان، ففي بعض ما ذكر المؤيد بالسيره كفايه، وبما ذكر ظهر أن ما قاله المستند من أنه (لا- دليل عليه سوى مظهره الإجماع، وتعظيم شعائر الله وشيء منهما لا يتم لعدم ثبوت الإجماع وعدم وجوب جميع أفراد تعظيمها)<sup>(١)</sup>، انتهى. وتبعه غيره ليس على ما ينبغي.

نعم ما ذكره من عدم إلحاق قبور أولادهم الأطهار، بل العلماء الأبرار بل كل الأخيار، خلافاً لمن تعدى من قبور المعصومين إليهم، له وجه وجيه، والظاهر أن السرداب المقدس في سامراء، وقبور سائر الأنبياء محكوم به بحكم قبورهم (عليهم السلام)، كما أن الظاهر أن البقيع كله ليس بهذا الحكم بل مقدار الحرم في زمان

ص: ١٧٢

---

١- المستند: ج ١ ص ٤٠ سطر ٣٣.

ولا فرق فيها بين الضرايح وما عليها من الثياب وسائر مواضعها، إلا في التأكد وعدمه.

وجوده ومقداره في زمان انهدامه، وفق الله المسلمين لبنائه من جديد، بعد ما طال الانهدام ما يقارب نصف قرن.

نعم الظاهر أن الحكم تابع لصغر الحرم وكبره، فلو كان كبيراً فصغّر أو بالعكس كان الحكم تابعاً للمقدار الموجود، لأنه موضوع الحكم فيتسع الحكم ويتضيق بحيث ضيقه وسعته.

كما أنه كذلك بالنسبة إلى دخول الجنب حال وجود الإمام، فإذا كان الإمام في دار ضيقه كان الحكم بقدرها، وإذا كان في دار وسيعه كان الحكم بقدرها أيضاً {و} بما تقدم تعرف أنه {لا فرق فيها بين الضرايح وما عليها من الثياب وسائر مواضعها، إلا في التأكد وعدمه} حسب ما يفهم العرف، وإلا فمقتضى القاعدة التساوى فقد حكم الشهيدان والمحقق الثاني وغيرهم، بإلحاق الضرائح المقدسه والصحف المكرمه بالمسجد في حرمة تنجيسها ووجوب إزاله النجاسه عنها.

قال في الجواهر: (وهو جيد فيهما وفي كل ما علم من الشريعة وجوب تعظيمه، وحرمة إهانتة وتحقيره، كالتربة الحسينية والسبحه وما أخذ من طين القبر للاستشفاء والتبرك به، وقبور الأئمه (عليهم السلام) وما عليها من الصندوق والثياب والأثاث) (١)، \_ إلى

ص: ١٧٣

١- الجواهر: ج ٦ ص ٩٨ أحكام النجاسات.

أقول: فى صورته عدم الهتك لا يشمل الأمر مثل السبحة، ثم إن الظاهر أن الحكم دائر مدار الفعلية، فالثوب الذى يعمل لأجل الضريح، والثوب بعد ما يبلى ويرفع عن الضريح ليس حكمها ذلك، كما أن الآجر الذى يصنع لأجل المسجد، والذى يهدم ويخرج من المسجد ليس حكمهما ذلك، والظاهر أن النجاسة غير المسريه إن كان هتكاً، كما إذا أدخل فى الحضرة جثه كلب ميت لم يجر، وإلا لم يكن دليل على المنع عنه، كما إذا تنجست يده بشىء من الدم فإنه يجوز له دخول الحضرة، أما ما اعتيد من عدم إدخال الميت قبل الغسل إلى الحضرة فهو لأجل الاحترام، لا لأنه حرام.

ثم إن بعض الفقهاء ذهب إلى أن المشاهد المشرفة، حكمها حكم المسجدين، لا حكم سائر المساجد، وكان ذلك لما تقدم من حديث كربلاء والكعبة، لكن فى دلالة ذلك على هذه المرتبه نظر، وفى تعدى الحكم إلى الأروقه إشكال، فالأصل العدم وإن كان ربما يقال بأنه يعد من بيوتهم (عليهم السلام).

نعم لا إشكال فى عدم التعدى إلى الصحن، لأنه يعد كالسحه للبيت لا أنه جزء من البيت، بل لا يبعد دعوى سيره المتشرعه على عدم الاهتمام بما يرونه فى النجاسة فى الصحن، اللهم إلا إذا كان هتكاً فإنه حرام بلا إشكال فلا يجوز التنجيس وتجب الإزاله.

(مسألة \_ ٢١): يجب الإزالة عن ورق المصحف الشريف وخطه بل عن جلده وغلافه مع الهتك،

(مسألة \_ ٢١): { يجب الإزالة عن ورق المصحف الشريف وخطه بل عن جلده وغلافه مع الهتك } بلا إشكال ولا خلاف، فإنه من الضرورى عدم جواز هتك القرآن الكريم بأى وجه كان ولو بدون التنجيس كاللبصاق عليه والجلوس عليه ووضع يده عليه، ومتواتر الروايات داله على حرمة الهتك، ففى الروايه المرويّه عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: «القرآن أفضل كل شىء دون الله، فمن قر القرآن فقد قر الله، ومن لم يوقر القرآن فقد استخف بحرمه الله، حرمة القرآن على الله كحرمة الوالد على ولده» (١).

وعن عبد الملك بن أبى ذر قال: لقينى أمير المؤمنين (عليه السلام) يوم فرق عثمان المصاحف فقال: «ادع لى أباك».

فجاء إليه مسرعاً.

فقال: «يا أبا ذر أتى اليوم فى الإسلام أمر عظيم، فرق كتاب الله ووضع فيه الحديد، وحق على الله أن يسلط الحديد على من فرق كتاب الله بالحديد» (٢).

ص: ١٧٥

١- المستدرک: ج ١ ص ٢٨٨ الباب ٢ من أبواب القراءه فى غير الصلاه ح ٣.

٢- المستدرک: ج ١ ص ٢٨٨ الباب ٢ من أبواب القراءه فى غير الصلاه ح ٢.



كما أنه محرم معه مس خطه أو ورقه بالعضو المتنجس، وإن كان متطهرا من الحدث، وأما إذا كان أحد هذه بقصد الإهانه فلا إشكال في حرمة.

وفي خبر إسحاق في القرآن يقول الله عز وجل: «وعزتي وجلالي وارتفاع مكاني لأكرم من اليوم من أكرمك، ولأهين من أهانك»<sup>(١)</sup>، إلى غيرها من الروايات المذكوره في باب القراءه من الوسائل والمستدرک والجامع والبحار وغيرها، كما أنه يحرم التنجيس مع الهتك بطريق أولى.

{كما أنه محرم معه مس خطه أو ورقه بالعضو المتنجس وإن كان متطهرا من الحدث} فإن هناك محرمين: الهتك، والمس محدثا.

{وأما إذا كان أحد هذه بقصد الإهانه فلا إشكال في حرمة} أي في أشديه حرمة، بل قد يؤدي إلى الارتداد إذا كان عن استهانه بالدين، قال في المستمسك: (أما إذا كان بقصد الإهانه لخصوص الشخص المعين من القرآن لا غير \_ أي لا بما هو قرآن ودين \_ فليس إلا الحرمة)<sup>(٢)</sup>.

أما ما أمر به الإمام (عليه السلام) من ضرب المصاحف يوم صفين فكان ذلك لأجل تكريم القرآن وتخليص أحكامه من أيدي

ص: ١٧٦

---

١- الكافي: ج ٢ ص ٦٠٢ كتاب فضل القرآن ح ١٤.

٢- المستمسك: ج ١ ص ٥١٧.

المنحرفين، ومثل هذا من أوجب الواجبات.

أما تحريم تنجيس خط القرآن ووجوب الإزالة عنه فقد اختلفوا في ذلك إذا لم يكن هتكاً ولا فاعله قاصداً ذلك، فمن قائل بعدم الحرمة وعدم الوجوب للأصل بعد عدم الدليل عليه، ومن محتاط في المسألة، ومن قائل بالحرمة والوجوب وهم المشهور واستدلوا بأمور:

الأول: قوله تعالى: (لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ) (١)، وجه الاستدلال أن "طَهَّرَ" و"تَطَهَّرَ" بمعنى واحد، ولذا يقال: طهرت نفسي، وتطهرت.

ولذا قال سبحانه: (وَيُطَهِّرُكُمْ تَطْهِيراً) (٢).

وقال: (إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ) (٣).

فإذا لم يجر المسّ إلاّ متطهراً من الحدث، لم يجر التنجيس بطريق أولى، إذ المحدث إذا مسّ لم يسر منه شيء إلى آيات القرآن.

أما النجاسة الخبيثة فإنها تتعدى إلى آيات القرآن، والقول بأن ملاكات الأحكام لا تعرف، اجنبى عن الاستدلال، إذ الكلام فى الدلالة العرفية، كما يستدل على حرمة الضرب، من قوله تعالى:

ص: ١٧٧

١- سورة الواقعة: الآية ٧٩.

٢- سورة الأحزاب: الآية ٣٣.

٣- سورة الأعراف: الآية ٨٢.

(لا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍّ) (١) وإذا لم يجر التنجيس وجب التطهير، لاستفاده العرف من ذلك أن المطلوب هو طهاره الخطوط، كما إذا رأى صبيّاً يقنّده يده فقيل له لا تقدر يدك، فإن العرف يستفاد من ذلك أن المطلوب نظافه اليد، لأن المطلوب عدم التقدير فقط.

لا- يقال: بناءً على هذا يحرم مس الخط بيد نجسه نجاسه خبيثه وان لم يكن إهانته وهتكاً، لأنه ليس بمتطهر، ولذا يقال تقذرت يدي وتطهرت، ويقال نجستها وطهرتها.

لأنه يقال: لا مانع من القول بذلك إن لم يكن إجماع أو ضروره على الخلاف.

أما ما يجاب عن ذلك بأن السيره دلت على إعطاء المسلمين لأطفالهم القرآن، وهم غالباً ملوثون بالنجاسه الخبيثه، ففيه: إن المسلمين يعطون لأطفالهم القرآن وهم غير متوضئين، وليس ذلك إلا لأن الطفل مرفوع عنه الحكم، إلا فيما استثني، فلا يقاس الكبير بالصغير، ومما ذكرناه ظهر تماميه قول الشيخ الأكبر، حيث نفى الإشكال في وجوب الإزالة لفحوى حرمة مس المحدث له، ولا- يرد عليه ما ذكره الفقيه الهمداني من أن الفحوى تتم لو قلنا بوجوب حفظ المصحف عن أن يمسّه غير المتطهر وإن لم يكن مكلفاً لصغر أو جنون أو نحوهما، بأن وجب منع غير المتطهر عن أن يمس الخط، وإلا- فلا- تتم إلا- بالنسبه إلى حرمة التنجيس لا وجوب الإزالة.

ص: ١٧٨

الثانى: قوله تعالى: (إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ) (١) بضميمه أن القرآن أعظم حرمه من الكعبه، كما تقدم فى روايه النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، لكن الإنصاف هذا يصلح أن يكون مؤيداً لا دليلاً.

الثالث: فحوى ما دلّ على حرمه كتابه القرآن بالمداد النجس، كما سيأتى.

الرابع: فحوى ما دلّ على حرمه إعطاء القرآن للكافر، كما سيأتى ولا يخفى أن فى مجموع المؤيد بالسيره كفايه.

ص: ١٧٩

---

١- سورة التوبه: الآيه ٢٨.

(مسأله \_ ٢٢): يحرم كتابه القرآن بالمركب النجس، ولو كتب جهلاً أو عمداً وجب محوه،

(مسأله \_ ٢٢): {يحرم كتابه القرآن بالمركب النجس} لما تقدم من الأدله وخصوص روايه: أظهر ما تقدرن عليه.

فإنه بعد حمل الأطهريه على نوع من التنزه لضروره عدم الوجوب يبقی وجوب أصل الطهاره مأموراً به والضعف مجبور بالسيره والفتوى.

{ولو كتب جهلاً أو عمداً وجب محوه} لفحوى ما دلّ على حرمه كتابته بالمركب النجس، فإن المستفاد عرفاً من ذلك مبغوضيه ذلك.

لا يقال: إذا كان كذلك فكيف يجوز كتابته على الكفن مع أنه معرض للنجاسه، بل مقطوع به فى الغالب.

قلت: إنما ذلك لدليل خاص، ولا مانع من أن يقدم الشارع الأهم من حفظ الميت من العذاب، على المهم الذى هو تنجس القرآن بالدم، وكذلك بالنسبه إلى أسامى الله سبحانه والأدعيه التى تكتب على الكفن، ولعله أيضاً ورد من كتابه "الودود" بدم الرعاف على جبهه الذى رعف فإنه يقطع الدم، فإن ذلك من باب الاضطرار، لكن ربما يقال: إنه لا دليل على كتابه القرآن على الكفن إلا فعل سليمان بكفن الإمام الكاظم (عليه السلام) وفعل مالك الأشر بكفن أبى ذر وهما لا دلالة فيهما:

أولاً: لأن الكاظم (عليه السلام) وأبا ذر لا يبيان.

وثانياً: لأن فعل سليمان ومالك ليس بحجه.

وفيه: إنه ورد عن

كما أنه إذا تنجس خطّه ولم يمكن تطهيره يجب محوه.

الإمام الصادق (عليه السلام) استحباب كتابه سورة التحريم، كما رواه الشهيد في مجموعته، بالإضافة إلى ما ورد من كتابه أسماء الله تعالى.

أما ما يقال من أنه لا يعلم تنجس الميت، أو ما يقال من أن دم الميت بعد غسله ليس نجساً، ففيهما ما لا يخفى، خصوصاً بعد ما ورد من فرض الكفن أو غسله إذا خرج من الميت دم أو شيء، فتأمل.

{ كما أنه إذا تنجس خطه ولم يمكن تطهيره يجب محوه } لأنه تخلص للقرآن عن النجاسة، وهكذا إذا لم يكن محو الخط لكونه بالطبع وجب إفناء الورق.

ص: ١٨١

## مسألة ٢٣: في عدم جواز إعطاء القرآن بيد الكافر

(مسألة \_ ٢٣): لا يجوز إعطاؤه بيد الكافر،

(مسألة \_ ٢٣): {لا- يجوز إعطاء القرآن بيد الكافر} على المشهور، وأشكل فيه جمع، واستدل للتحريم بما تقدم، وبعض الروايات كالمروى في دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد (عليهما السلام) أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافه أن يناله المشركون(١).

والمروى عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) في غوالي اللثالي أنه نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافه أن يناله العدو(٢).

وبما دل على حرمة بيع العبد المسلم للكافر، فإنه فحواه يدل على عدم جواز استيلاء الكافر على القرآن، وبما دل على حرمة تقرب المشركين المسجد الحرام، وبما دل على أن الإسلام يعلو ولا يعلى عليه(٣)، وبأن الغالب مماسه الكافر لخط القرآن إذا أعطى له، وقد تقدم عدم جواز مماسه المحدث له، بل والكافر نجس فيوجب ذلك مماسه الخبث له أيضا، لكن لا ينبغي تقييد ذلك بما ذكره بعض من أن ذلك مخصص بما إذا كان في مقام الدعوه إلى الدين لأنه حينئذ أهم، فإذا كان نشر القرآن بين الكفار يوجب قبول جملة منهم الإسلام جاز الإعطاء لمن يحتمل هدايته، وهذا التخصيص لا بأس

ص: ١٨٢

١- دعائم الإسلام: ج ١ ص ٣٤٨ باب في ذكر آداب السفر.

٢- غوالي اللثالي: ج ١ ص ١٤٢ ح ٥٦.

٣- غوالي اللثالي: ج ٣ ص ٤٩٦ ح ١٥.

وإن كان في يده يجب أخذه منه.

به بعد ضعف الأدلة المذكوره، وإن كانت مؤيده بالشهره.

ثم إن جمعاً من الفقهاء عمموا الحكم إلى كل الأدعيه، وأسماء الله والأحايث الشريفه، ومما تقدم تعرف وجه قوله: {وإن كان في يده يجب أخذه منه} فإنه وإن كان ملكاً له، لكن حاله حال العبد المسلم تحت يد الكافر إذا كان مالكاً، وإن لم يكن مالكاً أو كان الكافر حريباً، كان الحكم أظهر، لكن ربما يقال إنه لم يعرف أن ذلك من المنكرات التي لم يرد الشارع وجوده في الخارج، ولازم إقرار اليهود والنصارى على دينهم عدم التعرض لهم بشيء يروونه حلالاً في دينهم، وفرق بين إعطاء القرآن للكافر، وبين أخذه منه، ومنه يعلم وجه ما يقال من أنه إن كانت تحت استيلائه ولكن لم يكن ملكاً له وجب رفع استيلائه أيضاً، وكذلك إذا كان ملكاً له لم يكن في يده ولا تحت استيلائه، فتأمل.

ص: ١٨٣



(مسألة \_ ٢٤): يحرم وضع القرآن على العين النجسه، كما أنه يجب رفعها عنه إذا وضعت عليه وإن كانت يابسه.

(مسألة \_ ٢٤): {يحرم وضع القرآن على العين النجسه} المراد بالقرآن إما الخط وإما الجلد وما أشبهه، وعلى كل تقدير إما أن يكون ذلك هتكاً وإهانته أو لا، لا إشكال فيما إذا كان هتكاً، أما إذا لم يكن هتكاً فالظاهر أنه لا بأس بوضع الجلد كما إذا وضع القرآن على صدر الميت قبل تغسيله، أما مماسه الخط للنجس، فقد اختلف فيه بين قائل بعدم الجواز لقوله سبحانه: (لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ) (١) وغيره مما تقدم، وبين قائل بالجواز للأصل بعد المناقشه في الأدله السابقه، والأول إن لم يكن أقرب فلا شك في أنه أحوط، ومن ذلك يعلم وجه قوله: {كما أنه يجب رفعها عنه إذا وضعت عليه وإن كانت يابسه} ثم إنه لا فرق فيما ذكر بين وضعه على النجس أو مماسته له ولو بوضع النجس عليه أو ملاصقته له.

ص: ١٨٤

## مسأله ٢٥: في وجوب إزاله النجاسه عن التربه الحسينيه

(مسأله \_ ٢٥): يجب إزاله النجاسه عن التربه الحسينيه،

(مسأله \_ ٢٥): {تجب إزاله النجاسه عن التربه الحسينيه} لأن ذلك من تعظيم الشعائر وغيره، كما تقدم تقريبيه، وللأمر بتعظيمها في الأخبار المنافی لتنجيسها، قال الصادق (عليه السلام):

«إن الله جعل تربه الحسين شفاء من كل داء، وأماناً من كل خوف، فإذا أخذها أحدكم فليقبلها وليضعها على عينه وليمرها على سائر جسده»<sup>(١)</sup>.

وفي خبر آخر عنه، قال (عليه السلام): «فإذا أخذتها فاکتمها وأكثر عليها من ذكر الله تعالى، وقد بلغني أن بعض من يأخذ من التربه شيئاً يستخف به حتى أن بعضهم لي طرحها في مخلاه البغل والحمار وفي وعاء الطعام وما يمسح به الأيدي من الطعام والخرج والجوالق فكيف يستشفى به من هذا حاله عنده»<sup>(٢)</sup>.

وفي خبر ثالث: ما يقول إذا تناولها؟

قال: «تقبلها قبل كل شيء وتضعها على عينيك»<sup>(٣)</sup>.

ص: ١٨٥

---

١- الوسائل: ج ١٠ ص ٤٠٩ الباب ٧٠ من أبواب المزار ح ٥.

٢- كامل الزيارات: ص ٢٨١.

٣- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٩٨ الباب ٥٩ من أبواب الأئمه المحرمه ح ٧.

بل عن ترابه الرسول وسائر الأئمة (صلوات الله عليهم) المأخوذه من قبورهم ويحرم تنجيسها،

إلى غيرها من الأخبار، ولما ورد من الأخبار في أن التربه بمنزله لحومهم (عليهم السلام)، ومن المعلوم حرمه لحومهم حرمه تنافى التنجيس.

ففى الحديث: ما تقول فى طين قبر الحسين بن على (عليهما السلام)؟

فقال: «يحرم على الناس أكل لحومهم ويحل لهم أكل لحومنا؟ ولكن اليسير منه مثل الحمصه»<sup>(١)</sup>.

وفى خبر آخر، قال (عليه السلام): Sولا- تناول منها أكثر من حمصه، فإن من تناول منها أكثر من ذلك فكأنما أكل من لحومنا<sup>(٢)</sup> (R). {بل عن ترابه الرسول وسائر الأئمة (صلوات الله عليهم) المأخوذه من قبورهم، ويحرم تنجيسها} لما ورد من أنها مثل طين قبر الحسين (عليه السلام).

ففى روايه الكامل بعد قوله (عليه السلام) فى ترابه الحسين (عليه السلام) على رأس أربعة أميال، قال (عليه السلام): Sوكذلك قبر جدى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وكذلك

ص: ١٨٤

١- الوسائل: ج ١٠ ص ٤١٤ الباب ٧٢ من أبواب المزارح ١.

٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٩٨ الباب ٥٩ من أبواب الأطعمه المحرمه ح ٧.

ولا فرق في التربة الحسينيه بين المأخوذه من القبر الشريف أو من الخارج إذا وضعت عليه بقصد التبرك والاستشفاء،

طين قبر الحسن وعلى ومحمد، فخذ منها فإنها شفاء من كل سقم وجنه مما تخاف<sup>(١)</sup> (R). ولا يضر ذلك الخلاف بين الفقهاء في أن تربة قبورهم (عليهم السلام) هل يجوز أكلها أم لا؟

فعن بعض الجواز لهذه الروايه، وعن بعض المنع لما روى عن موسى بن جعفر (عليه السلام) قال:

«لا تأخذوا من تربتي شيئاً لتبركوا به، فإن كل تربة لنا محرمة إلا تربة جدى الحسين بن على (عليه السلام)»<sup>(٢)</sup>.

وعن المجلسى: أنه حمل الروايه السابقه على مجرد الأخذ والاستصحاب دون الأكل.

وكيف كان، فإن الكلام في المقام في التعظيم لا في الأكل، مع احتمال كون روايه الكاظم صدرت تقيه.

{ولا فرق في التربة الحسينيه بين المأخوذه من القبر الشريف أو من الخارج إذا وضعت عليه بقصد التبرك والاستشفاء} وذلك لصدق التربة حينئذ عليها، بل عن الشهيد في الروضه اختصاص الاحترام بثلاثه المذكورين بإضافه ما يؤخذ من باقى الحرم بالدعاء، بل عن

ص: ١٨٧

١- كامل الزيارات: ص ٢٨٠.

٢- الوسائل: ج ١٠ ص ٤١٤ الباب ٧٢ من أبواب المزارح ٢.

ظاهر المهذب احترام ما يعلق بالشباك المكرم من الغبار.

أقول: لا ينبغي الإشكال في ذلك إذا أخذ بقصد التبرك، أما إذا لم يؤخذ بذلك القصد، كما إذا كان في الحرم المقدس تعمير أو جرح إخراج التراب أو كنس الضريح المقدس فأخرج التراب، ففي كون ذلك محترماً أو محرم التنجيس نظر، وذلك مثلما إذا أخرج تراب التعمير من المسجد، حيث يسقط عنه حكم المسجديه.

ولذا نجد العرف يحترمون التربه التي تؤخذ من ضفاف النهر لأجل السجده ولا يحترمون ذلك إذا لم يؤخذ بهذا العنوان، بل يرون أن التخلي عليه ما دام في ضفاف النهر بدون محذور، والسرّ أن أحدهما يكون من شعائر الله دون الآخر.

وهكذا يقال بالنسبه إلى أجزاء الضريح إذا بدل الضريح، وفي الثوب المغطى به الكعبه أو الضريح.

ومنه يعلم أن منع كاشف الغطاء عن إخراج الآجر والخزف والأباريق والمشارب المتخذة من تربه الحائر تحرزاً عن نجاستها، محل منع، كما أن تحرز ابن فهد من التخلي في أرض كربلاء بل كان يجمع ذلك ويخرجه إلى خارج كربلاء، إنما كان لأجل الاحترام، لا لأجل حرمة ذلك، كيف ولا شبهه في جواز ذلك، بل الضروره قائمه على الجواز.

والحاصل: أن كون الشيء من الشعائر قد يكون واقعياً بدون

وكذا السبحة والتربه المأخوذه بقصد التبرك لأجل الصلاة.

الاحتياج إلى القصد كالقرآن والكعبه، وقد يكون عرفياً كما فى الضريح المقدس حال كونه منصوباً على القبر الشريف، فإن العرف يرى أنه صار من الشعائر حين وضع على القبر، أما خشبه قبل ذلك أو بعد القلع فلا يكون من الشعائر.

وقد يكون قصدياً، كما إذا أخذ تراب النهر بقصد التبرك وصنعه مسجداً أو جمعه فى خريطه، فإذا تحقق ذلك صار شعائراً، وإلا لم يكن منه، ومآل الثالث إلى الثانى، إذ القصد يكون سبباً لكونه شعائراً عرفياً، كما أن مآل الثانى إلى الأول، إذ العرفيه توجب تحقق الشعائر حقيقه، فالقصديه طريق إلى العرفيه، والعرفيه طريق إلى الواقعيه، وإذا تحقق الموضوع تحقق الحكم.

ومنه: يعلم وجه قول المصنف: {وكذا السبحة والتربه المأخوذه بقصد التبرك لأجل الصلاة} لكن فى كون السبحة كذلك مطلقاً نظر، إذ لا يصدق عليه الشعائر، ولذا لا يرى المتشرعه بأساً فى تنجيسها.

نعم إذا أخذت بقصد التبرك بعنوان أنها تراب قبر الحسين (عليه السلام) مثلاً، فالظاهر لحوق الحكم بها لتحقيق الشعائر حينئذ، وقد سكت غالب المعلقين كالساده ابن العم والبروجردى والاصطهباناتى على المتن، ومما تقدم يعلم أنه إذا تكسرت التربه فجعلها رذاذاً أو دقيقاً بحيث خرجت عن اسم التربه المتخذة للصلاه

خرجت عن الشعائريه، بل صارت من قبيل ما إذا كسر الضريح العتيق فصار خشباً.

ص: ١٩٠

(مسأله \_ ٢٦): إذا وقع ورق القرآن أو غيره من المحترمات، في بيت الخلاء أو بالوعته، وجب إخراجه ولو بأجره، وإن لم يمكن فالأحوط والأولى سدّ بابه وترك التخلّي فيه إلى أن يضمحلّ.

(مسأله \_ ٢٦): {إذا وقع ورق القرآن أو غيره من المحترمات في بيت الخلاء أو بالوعته وجب إخراجه} لكون إبقائه فيه إهانه محرّمه {ولو بأجره} لعدم الفرق في وجوب رفع الهتك بما يحتاج إلى المقدمات، أو لا- يحتاج إليها، ومن المقدمات دفع الأجره، ومنه ما إذا توقف ذلك على تخريب المرحاض، فإنه واجب لأنه من مقدمات إزالة الهتك {وإن لم يمكن فالأحوط والأولى سدّ بابه وترك التخلّي فيه إلى أن يضمحل} لأن التخلّي إهانه زائده، وكما تحرم الإهانه تحرم زياده الإهانه، ولذا كان قوله: (سد بابه) يراد به لأجل ترك التخلّي، وإلا فلا خصوصيه لسدّ الباب بما هو هو، ولعلّ وجه احتياط المصنف احتياطاً أولوياً أصل البراءه، بعد أن المتنجس لا يتنجس ثانياً، لكن فيه إن مسأله عدم التنجس ثانياً خارج عن محل الكلام، إذ الهتك الزائد لا يتوقف على التنجس ثانياً، ولذا إذا صبّ على ورق القرآن ماء نجس لا يجوز أن يصب عليه ماءً نجساً آخر بحجه أن النجس لا يتنجس، فالفتوى بالتحريم كما علق بذلك على المتن جمله من الشراح والمحشّين أقرب.



(مسأله \_ ٢٧): تنجيس مصحف الغير، موجب لضمان نقصه الحاصل بتطهيره.

(مسأله \_ ٢٧): {تنجيس مصحف الغير، موجب لضمان نقصه الحاصل بتطهيره} النقص يتصور على وجوه ثلاثه:

الأول: أن تنقص ماله المصحف بسبب التنجيس، بأن كانت قيمه المصحف قبل التنجيس عشره، فصارت قيمه بسبب التنجيس ثمانيه، ولا ينبغي الإشكال في ضمان المنجس لقاعده الإلتلاف، فإنه أتلّف الاثني عشر على المالِك، ولو طهّره فعادت قيمه ارتفاع الضمان، لأن الضمان تابع للنقص الحاصل بسبب المتلف، وقد فرض ارتفاع الموضوع.

نعم إذ طهر بسبب آخر من إنسان أو مطر أو ما أشبه بما أوجب ارتفاع النقص بقى الضمان، فهو مثل ما إذا كسر غصن شجره الغير ثم نبت حيث إن نباته لا يرفع الضمان، ومثل مصحف الغير مصحف الوقف، إذ قاعده الإلتلاف تشملها، والمال المعطى لأجل تلف الوصف يصرف في تطهيره، وإذا لم يمكن كان من قبيل نماء الوقف.

الثاني: أن تنقص ماله المصحف بسبب تطهيره، حيث إن غسله يوجب تغيير صورته، أو محو كتابته، أو ما أشبه، وهل النقص عليه لأنه السبب، أو على المطهر لأنه المباشر للنقص، أو ليس على أحدهما لأن الشخص الأول لم ينقص والشخص الثاني

أطاع الشرع الأمر بالتطهير (مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ) (١) احتمالات، لكن الأقرب الأول، وفاقا لغير واحد من المعلقين كالساده ابن العم والبروجردى والجمال والاصطهباناتى وغيرهم، وذلك لصدق المتلف عليه، ولعله من مصاديق كون السبب أقوى من المباشر.

الثالث: ما يصرف فى تطهير المصحف من الماء وأجره التطهير، ولا إشكال فى وجوب بذل المال لما تقدم فى المسأله الثانيه عشره، إنما الكلام فى أنه هل يضمه من صار سبباً للنجس؟ احتمالان: من أن المنجس هو السبب، ومن أن المباشر أقوى، مضافاً إلى أن الشارع هو الذى أمره بذلك، ولذا ليس على المنجس أجره من يطهره بنفسه، وهذا هو الأقرب، وكذلك فى كل تكليف كما إذا صنع صنماً فأتلفه بأجره فإنه لا يرجع إلى الصانع بما بذله من الأجره، والله العالم.

ص: ١٩٣

١- سورة التوبه: الآيه ٩١.

(مسألة ٢٨ \_): وجوب تطهير المصحف كفائي لا يختص بمن نجسه،

(مسألة ٢٨ \_): {وجوب تطهير المصحف كفائي لا يختص بمن نجسه} في المسألة احتمالات:

الأول: ما ذكره المصنف، وهذا هو مقتضى القاعدة لإطلاق الأدلة بعد وضوح أن المستفاد منها إرادة الشارع التطهر الحاصل من كل إنسان.

الثاني: أن الوجوب عيني بالنسبة إلى المنجس، لأنه هو السبب، والأصل براءة ذمه غيره، فيكون حاله حال سائر الضمانات، ويؤيده قوله سبحانه: (كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ) (١).

وقوله: (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) (٢). وما أشبهه.

وفيه: إن الإطلاق المتقدم محكم على هذه الأدلة، على فرض دلالتها على ما ذكر.

الثالث: أن الوجوب عيني بالنسبة إلى المنجس، وكفائي بالنسبة إلى سائر الناس، وذلك للجمع بين الدليلين السابقين، وفيه: ما عرفت من تقدم أدله القول الأول على أدله القول الثاني.

ص: ١٩٤

١- سورة الطور: الآية ٢١.

٢- سورة النجم: الآية ٣٩.

ولو استلزم صرف المال وجب ولا يضمنه من نجسه إذا لم يكن لغيره، وإن صار هو السبب للتكليف بصرف المال، وكذا لو ألقاه في البالوعة فإن مؤونه الإخراج الواجب على كل أحد ليس عليه، لأن الضرر إنما جاء من قبل التكليف الشرعى.

وربما يجاب عن ذلك بالمنافاه بين العينه والكفائيه، وفيه: إنه لا منافاه كما فى أحكام الميت حيث إنها على الولي خاصة، وعلى المكلفين كفايه، وذلك لأن معنى ذلك أن المكلف إن أعطى ولم يقم أو لم يقدر أو ما أشبه كان على عامه الناس، وقد تقدم فى مسأله المسجد ما ينفع المقام.

{ولو استلزم صرف المال وجب} لما تقدم من أن الواجب تطهيره مهما كان، بنفسه أو بصرف المال أو بإعلام الغير أو غير ذلك {ولا يضمنه من نجسه إذا لم يكن لغيره} كما إذا نجس زيد مصحف نفسه، فجاء عمرو وصرف المال وطهره، فإن مؤونه تطهيره ليس على المالك الذى نجسه {وإن صار هو السبب للتكليف بصرف المال، وكذا لو ألقاه فى البالوعة فإن مؤونه الإخراج الواجب على كل أحد} كفايه {ليس عليه لأن الضرر إنما جاء من قبل التكليف الشرعى كما إذا قتل إنساناً، فإن مؤونه كفته ودفنه ليس على القاتل}.

أو أزال إنسان العدو عن طريق الحج، فإن مؤونه الحج الذى يجب حينئذ على المستطيع ليس على مزيل العدو، إذ تكليف الحج شرعى، والسر واضح، لأن الضمان إما باليد أو بالإتلاف، وكلاهما مفقود فى المقام، إذ المالك المنجس لم يستدل على ملك الغير

ويحتمل ضمان المسبب كما قيل، بل قيل باختصاص الوجوب به، ويجبره الحاكم عليه لو امتنع، أو يستأجر آخر، ولكن يأخذ الأجره منه.

حتى يكون ضمان اليد، ولم يتلف ملك الغير حتى يكون ضامناً لإتلافه مال غيره.

وإنما قيد المصنف الموضوع بقوله: \_ إذا لم يكن لغيره \_ لإخراج ما إذا كان المصحف لغيره، فإنه يضمه إذا نجسه لأنه هو السبب عرفاً لخسارته، فهو قد أتلّف الوصف \_ أي الطهاره \_ فحاله حال ما إذا أتلّف وصف الصحه {ويحتمل ضمان المسبب كما قيل} حتى فيما إذا كان المصحف لنفسه ونجسه وصرف غيره المال وطهره، فإن مؤونه التطهير على المنجس وإن كان مالكا للمصحف لأن المنجس هو صار سبب ضرر المطهر {بل قيل باختصاص الوجوب به} فليس الحكم بالتطهير كفاثياً، بل عينياً كما تقدم وجهه {ويجبره الحاكم عليه لو امتنع} كما يجبر الحاكم كل مكلف لم يؤد تكليفه {أو يستأجر} الحاكم {آخر ولكن يأخذ الأجره منه} ولا يخفى أن عباره المصنف لا تخلو عن غموض، ولذا اختلف الشراح فى تفسيرها، كما لا يخفى على من راجع المستمسك ومصباح الهدى وغيرهما، ونحن فسرناها بما هو الأظهر عندنا، والله العالم.

(مسأله ٢٩ \_): إذا كان المصحف للغير ففي جواز تطهيره بغير إذنه إشكال، إلا إذا كان تركه هتكاً ولم يمكن الاستيذان منه، فإنه حينئذ لا يبعد وجوبه.

(مسأله ٢٩ \_): {إذا كان المصحف للغير ففي جواز تطهيره بدون إذنه إشكال} وذلك لحرمة التصرف في ملك الغير بدون إذنه، ثم إن كان المالك قابلاً للإذن، كالكبير العاقل استأذن منه، وإن كان غير قابل للإذن استأذن من وليه الخاص كالأب، أو العام كالحاكم بالنسبة إلى المجنون والغائب وما أشبههما {إلا إذا كان تركه هتكاً ولم يمكن الاستيذان منه فإنه حينئذ لا يبعد وجوبه} للتزاحم بين التصرف في ملك الغير وبقاء القرآن مهتوكاً.

ومن الواضح تقدم الثاني على الأول لما يستفاد من الشريعة من أهميه الشعائر، وهناك احتمال ثان هو عدم الجواز، لأن أدله وجوب تطهير القرآن لا- تكافئ أدله حرمة التصرف في ملك الغير، لأهميه حرمة التصرف في ملك الغير بغير رضاه، واحتمال ثالث هو الجواز لأصل عدم أهميه أحد الأمرين فيكون المكلف مخيراً، لكن فيهما ما لا يخفى.

ثم إن المداه المتخلله بين الإذن والتنجس، لو كانت موجهة للهتك سقط الإذن وإن كان يأذن لو استؤذن، وربما يقال إنه يجوز التطهير على كل حال وإن لم يستأذن، لأنه إن كان راضياً بالتطهير جاز التطهير لرضاه، وإن لم يكن راضياً سقط رضاه.

وفيه: إن رضاه لا يسقط بمجرد عدم رضاه بتطهير الغير، وإنما يسقط إذا لم يرد التطهير أصلاً.

ومما تقدم تعرف أنه إن لم يرض بالتطهير لعدم علمه بالنجاسه، فإن كان هتكاً جاز تطهيره، وإن لم يكن هتكاً لم يجز تطهيره مع احتمال وجوب التطهير فيما إذا لم يكن هتكاً، لأهميه طهاره القرآن الحكيم.

كما أن مما تقدم تعرف أنه لا فرق بين التطهير بعد النجاسه، وبين الحيلولة دون النجاسه، فإذا كان القرآن فى مكان إن لم يأخذه الغير سقطت عليه النجاسه، وجب أخذه إذا كان تركه موجباً لهتكه، وإلا أتى فى أخذه الإشكال المتقدم.

ثم الظاهر أن النقص الحاصل بواسطه التطهير لا يوجب ضمان المطهر إذا كان التطهير جائزاً له، لأن المستفاد من الإذن الشرعى تكليفاً عدم الضمان وضعاً، إلا إذا دلّ الدليل على ذلك بالخصوص.

وبما ذكرناه لا يبقى المجال للحكم بالضمان، بدعوى عدم المنافاه بين وجوب التطهير أو جوازه، وبين الضمان، جمعاً بين الحكمين، كما فى أكل مال الغير فى المخصصه.

ولذا بنينا فى باب النهى عن المنكر على أن التلف اللازم للنهى ليس على الناهى بل هو هدر، وهل يقدم الإيجاب فى الممتنع عن

التطهير، على تطهير الغير بدون إذنه؟ احتمالان.

من أن الإجماع هو الطريق المعروف لدى الشرع في كل ممتنع عن أداء الحق.

ومن أن كلا الأمرين من الإجماع والتطهير بدون الإذن خلاف الأدلة الأولية.

فإذا اضطر إلى أحدهما لم يكن دليل لتقديم أحدهما على الآخر فيساويان، ولا يبعد الاحتمال الثاني، وإن كان المصحف وقفاً قام المتولى الخاص مقام المالك، وإن لم يكن له متول خاص قام الحاكم مقامه، ولو كان ثلثاً كان اختياره بيد الوصى ثم الحاكم، وهنا فروع آخر تعرف مما تقدم.

ص: ١٩٩



## مسأله ٣٠: فى إزاله النجاسه عن المأكول

(مسأله \_ ٣٠): يجب إزاله النجاسه عن المأكول،

(مسأله \_ ٣٠): {تجب إزاله النجاسه عن المأكول} والمشروب لحرمة أكل النجس وشربه بالضروره والإجماع، ويدلّ عليه قوله سبحانه: (وَالرُّجْزَ فَاهْتَجِرْ) (١١).

وكذلك الروايات الكثيره الوارده فى كتاب الأَطعمه والأشربه من إراقه المرق المتنجس وغسل اللحم، والروايات الوارده فى إراقه الماء المتنجس، والوارده فى عدم أكل اللحم غير المذكى والدهن النجس وغيرها من الأخبار البالغه حدّ التواتر، والظاهر أن التزريق بالإبره ليس حكمها حكم الأكل، فلو كان ما فى الإبره نجساً لم يضر.

نعم لا يجوز تزريق الخمر للنص على حرمة استعمالها مطلقاً، كما لا بأس بالحقنه بالنجس إلاّ الخمر، بل كل نجس العين لما دلّ على حرمة التقلب فى كل نجس من روايه تحف العقول وغيرها، وتزريق الدم فى المريض لا بأس به لمكان الاضطرار.

وربما يقال بعدم الدليل على حرمة كل تقلب من هذا القبيل فى النجس، لأن المراد بالمحرم أقسام التقلب المنهى عنه، ولما اشتمل عليه نفس تلك الروايه من أن تقييد الحكم بما إذا لم يأت منه منفعه محلّله، فراجع تفصيل الكلام فى ذلك فى أول المكاسب.

وهل يجوز تزريق المتنجس فى المعده؟ احتمالان: من أنه

ص: ٢٠٠

وعن ظروف الأكل والشرب، إذا استلزم استعمالها تنجس المأكل والمشروب.

كالأكل والشرب، منتهى الأمر أن الأكل يدخل من الفم، وهذا يدخل المعده من ثقبه أخرى، ومن احتمال خصوصيه للفم.

أما الأنف فالظاهر أن حكمه حكم الفم {وعن ظروف الأكل والشرب إذا استلزم استعمالها تنجس المأكل والمشروب} الموجب لتنجس المأكل والمشروب، فإذا لم يوجب التنجس كما إذا كان الماء الطاهر بقدر الكر في جلد نجس أو إناء متنجس لم يضر، بل كون ذلك على نحو الشرطيه ضرورى، ولأنه لا دليل عليه عدا حرمه شرب المتنجس وأكله.

ثم إنه لا بأس بنجاسه ما يوضع فى العين أو الأذن أو الأليل أو الأنف، إذا لم يصل إلى الحلق، لعدم الدليل على لزوم الطهاره.

نعم لا يجوز بالنسبه إلى الحرام الذى يحرم جميع أنواع التقلب فيه.

## مسألة ٣١: في الانتفاع بالأعيان النجسه

(مسألة \_ ٣١): الأحوط ترك الانتفاع بالأعيان النجسه

(مسألة \_ ٣١): {الأحوط ترك الانتفاع بالأعيان النجسه} وقد اختلف الفقهاء في ذلك، فجماعه منهم ذهبوا إلى الحرمة، وجماعه منهم ذهبوا إلى الحلية، وحيث إن المسألة مذكوره في المكاسب وشروحها وتعليقاتها بصوره مفصله نشير هنا إلى أدله الطرفين إشاره إجماليه فنقول:

القائلون بالتحريم استدلوا بالأدله الأربعة:

أما من الكتاب: فقوله تعالى: **P وَالرُّجْزَ فَاهْتَجِرُوا** فالمراد بالرجس النجاسه، والمراد بالهجر ترك الانتفاع به مطلقاً، إذ لو استعمله لم يكن هاجراً له.

وقوله تعالى: **(حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ)** (١) الآيه.

فإن نسبه التحريم إلى الأعيان ظاهره في حرمة كافه الانتفاعات بها، وإلا لقال:

(حرم عليكم شرب الدم).

وأما من السنه: فروايه تحف العقول حيث إنه (عليه السلام) بعد قوله: «أو شىء من وجوه النجس» قال:

ص: ٢٠٢

١- سورة المائده: الآيه ٣.

«لأن ذلك كله منهي عن أكله وشربه ولبسه وملكه وإمساكه والتقلب فيه» (١).

ثم ذكر أن جميع أنحاء التقلب فيه حرام، وما ورد من عدم الانتفاع بالميته، كروايه الكاهلي عن الصادق (عليه السلام): «إن في كتاب علي (عليه السلام) أن ما قطع منها \_ ميت \_ لا ينتفع به» (٢).

وخبر علي بن جعفر (عليه السلام): عن الماشيه تكون للرجل فيموت بعضها يصلح له بيع جلودها ودباغها ولبسها؟ قال (عليه السلام): «لا وإن لبسها فلا يصلى فيها» (٣).

وقوله (عليه السلام): «أما تعلم أنه يصيب اليد والثوب وهو حرام» (٤).

وما ورد من إراقه الماء والمرق والزيت والعسل والسمن عند الملاقاه مع النجاسه، ففي النجس بطريق أولى، والإراقه كناية عن عدم الانتفاع.

وأما الإجماع: فقد ادعاه فخر الدين في شرح الإرشاد والفاضل

ص: ٢٠٣

---

١- تحف العقول: ص ٢٤٥ في تفسير التجارات.

٢- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٩٥ الباب ٣٠ من أبواب الصيد والذبائح ح ١.

٣- قرب الإسناد: ص ١١٥.

٤- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٤ الباب ٣٢ من أبواب الأئعمه المحرمه ح ١.

المقداد، بل والحلّى.

وأما العقل: فقالوا بأن الشارع لا يحرم شيئاً إلا فيه الضرر البالغ، لأن الأحكام تابعه للمصالح والمفاسد، والشىء الضار كما يضر أكله يضر سائر استعمالاته.

ويرد على الكل:

أما الآيات المباركات: فيرد على الاستدلال بها أن الظاهر المنع عن الاستعمالات المقصوده، ففي الخمر شربها، وفي الخنزير أكلها، وفي الميسر لعبه، وفي الصنم عبادته، ومنه يعرف وجه قوله تعالى: (وَالرُّجْزَ فَاهُجْرًا) (١١).

وأما الروايات: فيرد على روايه تحف العقول، أن الظاهر من صدرها وذيلها، أن ما فيه الفساد محضاً حرام، ومن المعلوم أن لا فساد فى مثل استعمال العذره فى التسميد وما أشبهه، ومنه يعلم وجه الجواب عن سائر الروايات حيث إن المنصرف منها الاستعمال فيما يشترط فيه الطهاره.

وأما الإجماع: ففيه بالإضافة إلى أنه محتمل الاستناد، أنه كيف يمكن الاستناد إليه مع ذهاب مشهور المتأخرين وجمله من القدماء على الجواز.

وأما العقل: ففيه أن قوله: والضرار كما يضر أكله يضر سائر استعمالته، غير تام، بل هو معلوم العدم فى الجمله.

واستدل القائلون على الحلّ بالأدله الأربعة:

ص: ٢٠٤

أما من الكتاب: فالآيات التي دلت على حلّ ما في الأرض.

وأما الروايات: فهي كثيرة، منها ما ورد في إليه الميته، كخبر البنظي عن الرضا (عليه السلام) في الغنم يقطع من ألياتها وهي أحياء يصلح له أن ينتفع بما قطع؟

قال (عليه السلام): «نعم يذبيها ويسرج بها ولا يأكلها ولا يبيعها» (١).

وما ورد في جلد الخنزير بأن يجعل دلوا ويستقى به، وما ورد في شعر الخنزير يجعل حبلاً يستقى به، وما دلّ على جواز بيع العبد الكافر، وما دلّ على جواز كون المرضعه يهوديه ونحوها مع أن لبنها نجس، وما دلّ على جواز الانتفاع بالكلاب الأربعة، وما دلّ على جواز جعل دهن الميته صابوناً، وما دلّ على أن نعال موسى (عليه السلام) كانت من جلد حمار ميت، وما دلّ على أن الإمام السجاد (عليه السلام) كان يلبس الجلود المشتبهه بالميته، ولكنه لا يصلح فيها، وما دلّ على جواز بيع المشتبهه بالميته ممن يستحل، وما دلّ على تقرير الامام لاستعمال جلد الميته في غير الصلاه في روايات الصيقل وغيرها، وما دلّ على الانتفاع بالعدره في التسميد، وما دلّ على الانتفاع بمنى الحيوان في التلقيح. إلى غيرها، مما يشرف الفقيه على القطع بجواز مختلف الانتفاعات إلا ما نص على تحريمه بالخصوص.

ص: ٢٠٥

---

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٧ الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به ح ٦.

وأما الإجماع: فقد استدل به على الحليه فى الجملة.

وأما العقل: فلأنه يدل على جواز استعمال ما لا يضر، ومن المعلوم أن جملة من الاستعمالات لا تضر، هذا مجمل الكلام فى المسألة، ومنه يظهر وجه عدم فتوى المصنف بالتحريم، وأن الأقرب هو الجواز، بل لو استحال الحرام بسبب الوسائل الحديثه إلى شىء آخر، جاز استعماله فى الأكل أيضاً لانتفاء الحكم بانتفاء الموضوع، لكن يشترط فى ذلك العلم بالاستحاله، مثل استحاله العذرة رماداً أو ما أشبهه، والله العالم.

{خصوصاً الميتة} للروايات الخاصه الوارده فيها بعد نص القرآن الحكيم عليها فى قوله: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ) كصحيح الكاهلى المتقدم، حيث قال (عليه السلام): «إن ما قطع منها ميت لا ينتفع به»<sup>(١)</sup>.

وخبر ابن مغيره: الميتة ينتفع منها بشىء؟ فقال (عليه السلام): «لا»<sup>(٢)</sup>، إلى غيرها، لكن الأقرب الجواز، للروايات المتقدمه التى وردت بعضها فى خصوص الميتة.

وجمله من الأخبار الأخر كالذى رواه فى التهذيب عن

ص: ٢٠٦

- 
- ١- الوسائل: ج ١٦ ص ٢٩٥ الباب ٣٠ من أبواب الذبائح ح ١.
  - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٨٠ الباب ٦١ من أبواب النجاسات ح ٢.

بل والمنتجسه إذا لم تقبل التطهير، إلا ما جرت السيره عليه من الانتفاع بالعدرات وغيرها للتسميد والاستصباح بالدهن المنتجس،  
إسماعيل بن الفضل، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن لباس الجلود والخفاف والنعال والصلاه فيها إذا لم تكن من أرض  
المصلين؟

فقال: «إما النعال والخفاف فلا بأس بها»<sup>(١)</sup>. إلى غير ذلك.

{بل والمنتجسه إذا لم تقبل التطهير} كالدهن والزيت والسمن النجس، وذلك لما ورد من إراقته إذا كان ذائباً وهو كفايه عن  
عدم الانتفاع {إلا- ما جرت السيره عليه من الانتفاع بالعدرات وغيرها} كالدهن المنتجس {للتسميد والاستصباح بالدهن  
المنتجس} فإن السيره مخصصه للأدله العامه.

ثم إنه ربما يقال: كيف يجمع بين الأدله الداله على حليه ما فى الأرض وإن كل ما فى الأرض قد سخرها الله سبحانه للإنسان،  
وبين الأدله الداله على حرمة غالب اللحوم التى هى أضعاف أضعاف المحلل منها.

والجواب: هذا إنما يستقيم إذا قلنا بعدم جواز الانتفاع بها بوجه من الوجوه، لكن الأقوى الجواز فى غير الأكل وهى منافع كثيره،  
فاللحم الطيب للأكل وغير الطيب لسائر الانتفاعات كالسماد،

ص: ٢٠٧

---

١- التهذيب: ج ٢ ص ٢٣٤ الباب ١١ فى ما يجوز الصلاه فيه ح ١٣٠.



لكن الأقوى جواز الانتفاع بالجميع حتى الميتة مطلقاً في غير ما يشترط فيه الطهاره، نعم لا يجوز بيعها للاستعمال المحرم،

وإطعام الحيوانات المحلله والنافعه للإنسان كالكلب ونحوه، والدواء والاختبار عليها، والافتناء في حديقته الحيوانات ونحوها، والتحليل بالاستحاله والخدمه للإنسان، كما في القرد والفيل والهره والكلب وغيرها، والاستعمال في غير الأكل كصنع الفراء والخفاف عنها، وغير ذلك.

{لكن الأقوى جواز الانتفاع بالجميع حتى الميتة مطلقاً} طاهره كانت كالسمك، أو نجسه {في غير ما يشترط فيه الطهاره} كالأكل والشرب والصلاه ونحوها.

{نعم لا يجوز بيعها للاستعمال المحرم} كان يبيع الدهن المنتجس للأكل، وذلك لأنه من أكل المال بالباطل، ولأنه تسبب إلى الحرام، ولا فرق في ذلك بين أن يشترط الحرام أو يكون البيع لذلك عرفاً.

وربما يقال بجواز ذلك إذا كان يأتي منه الحلال أو الحرام، وإن قصد البائع والمشتري استعماله في الحرام.

وذلك لأنه ليس من أكل المال بالباطل، إذ المال إنما هو في مقابل الشيء الذي له جهة محلله مقصوده، والقصد والشرط لا يجعله حراماً، إذ القصد لا مدخله له، والشرط الفاسد ليس مفسداً، والتسبب لا يضر إذا كان الفاعل المختار واسطه، وإلا لحرم إيجار

وفى بعضها لا يجوز بيعه مطلقاً كالميتة والعذرات.

الدار والسياره والسفينه لمن نعلم أنه يفعل الحرام فيها، ولو بمثل الغيبه.

ولذا ورد أنهم (عليهم السلام) كانوا يبيعون التمر لمن يعلمون أنه يصنعه خمراً<sup>(١)</sup>.

لكن المسأله مشكله، لصدق أنه أكل المال بالباطل عرفاً، ولأنه من التعاون على الإثم، وإذا ورد علم بخروجه كبيع التمر ممن يصنعه خمراً لا بد من التأويل أو التخصيص، كما أن قياس ذلك بمن يؤجر البيت ونحوه مع الفارق لعدم صدق التعاون والأكل بالباطل فى الإيجار بخلاف المقام والشاهد العرف، ولذا ذهب المشهور إلى عدم الجواز، بل ادعى عليه الإجماع وتفصيل المسأله فى المكاسب.

{وفى بعضها لا- يجوز بيعه مطلقاً كالميتة والعذرات} للنهى الخاص فى الأدله عنها، وكذا فى الخمر، والكلب غير الصيد، والخنزير، وفى جملة من الروايات أن ثمنها سحت، لكن ربما يقال بانصراف النواهى فى تلك الأخبار إلى ما إذا أريد بهذه الأعيان الاستعمال المحرم.

أما إذا لم يقصد ذلك بل الاستعمال المحلل جاز، ولذا جاز بيع

ص: ٢٠٩

---

١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٧٠ الباب ٥٩ من أبواب ما يكتسب به ٦ \_ ٧ \_ ٨.

الكلب النافع، وجاز بيع الميتة للاستعمالات النافعة كما تقدم في روايه إسماعيل ما يدل على ذلك، وكما جاز بيع المشتبه ممن يستحل، وكما جاز بيع الخمر التي هي في معرض التخليل، وكما جاز بيع شعر الخنزير للحبل، وجلده للاستقاء، وبيع الميتة لاغمد السيوف(١)، كما في روايه الصيقل.

وقد ورد أنه «لا بأس ببيع العذره»(٢).

مما يوجب الحمل في روايه المنع على ما إذا بيعت بقصد المنفعة المحرمة كما قيل، وإن أشكل عليه بأنه جمع تبرعى، وفي بعض الروايات بيع المتنجس بالخمر والنيذ لمن يستحل، وكذا في العجين من الماء النجس كما في روايه زكريا بن آدم وابن أبي عمير(٣) وقد أفتى بذلك غير واحد كصاحب المدارك والراقيين، وذلك دال على أن الوجه في التحريم في الروايات المانعه هو ما ذكرناه، إلى غير ذلك.

وكيف كان، فدعوى الانصراف المذكوره غير بعيدة وإن كانت الفتوى بذلك مع ذهاب المشهور إلى العدم مشكله، وتفصيل الكلام في بابه.

ص: ٢١٠

- 
- ١- الوسائل: ج ١٢ ص ١٢٥ الباب ٣٨ من أبواب ما يكتسب به ح ٤.
  - ٢- الوسائل: ج ١٢ ص ١٢٦ الباب ٤٠ من أبواب ما يكتسب به ح ٢ و ٣.
  - ٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٨ الباب ٧ من أبواب ما يكتسب به ح ٣.

## مسأله ٣٢: في جعل الغير يأكل النجس أو يستعمله

(مسأله \_ ٣٢): كما يحرم الأكل والشرب للشئ ء النجس كذا يحرم التسبب لأكل الغير أو شربه

(مسأله \_ ٣٢): {كما يحرم الأكل والشرب للشئ ء النجس كذلك يحرم التسبب لأكل الغير أو شربه} وذلك لأن في النجس مفسده لا يرضاها الشارع، ولا فرق في عدم رضى الشارع باستعمال الإنسان نفسه لذلك الشئ ء أو تسببه لاستعمال غيره، ولأنه من الإعانه على الإثم والعدوان، ولجملة من الروايات الداله على لزوم البيان، كصحيحه ابن وهب: جرد مات في زيت أو سمن وعسل؟

فقال: «أما السمن والعسل فيؤخذ الجرد وما حوله والزيت يستصبح به»(١).

وقال في بيع ذلك الزيت: «بعه ويينه لمن اشتراه ليستصبح به»(٢).

وفي موثقه: في جرد مات في زيت ما تقول في بيع ذلك؟

قال: «بعه، ويينه لمن اشتراه ليستصبح به».

وفي صحيحه أبى بصير: «عن الفأره تقع في السمن أو في الزيت فتموت فيه.

فقال: «إن كان جامداً فتطرحها وما حولها، ويؤكل ما بقى، وإن كان ذائباً فاسرج به وأعلمهم إذا بعته»(٣).

ص: ٢١١

١- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٦ الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به ح ١.

٢- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٦ الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به ح ٤.

٣- الوسائل: ج ١٢ ص ٦٦ الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به ح ٣.

إلى غيرها من الروايات القريبه من هذه الروايات، فإن المستفاد عرفاً من التعليل أن وجه البيان عدم الاستعمال في ما يشترط فيه الطهاره، لا أنه خصوصيته للاستصباح، ولأن الظاهر من أدله المحرمات أن الشارع لا يريد لها من المكلف، لا مباشره ولا تسيباً، فإنه إذا نهى المولى عن هدم داره أو تشجير حديقته أو ما أشبهه، فإن المستفاد عرفاً من ذلك أنه لا يريد هذا الشيء، فلا يجوز للعبد أن يفعل ذلك بنفسه أو يسبب لغيره أن يفعله.

نعم إذا كان الغير يرتكب المحرم بدون تسيب المكلف لم يجب للمكلف إعلامه إذا كان هو جاهلاً بالموضوع، ولم يعلم من الشريعة أنه لا يريد به بكل حال لشده مبغوضيته.

ومنه يعلم وجوب الإعلام في حال التسيب لما تقدم من الأدله، ووجوب الإعلام إذا كان جاهلاً بالحكم لأنه من باب تعليم الأحكام وإرشاد الجاهل، ووجوب الإعلام إذا علم من الشريعة أنه لا يرضاه بكل حال، وإن لم يكن تسيب و كان جاهلاً بالموضوع، كما إذا أراد الزنا بذات محرم وهو يقطع بأنها محلله له، ومما لا يجب الإعلام ويجوز التسيب ما إذا كان المرتكب غير مكلف، كالمجنون والطفل، أو كان مكلفاً لكنه غير مسلم، أو غير ملزم عليه، لتقليده أو اجتهاده بالإباحه.

ولذا ورد جواز إلباس الصبي الذهب و جاز بيع النجس والميته

المشبهه لمن يستحل. لورود Sألزموهم بما الترموا به (R))، اللهم إلا فيما علم من الشارع عدم إرادته وجوده في الخارج، كما إذا رأينا طفلاً يلوط بطفل، أو رأينا كافراً يريد قتل مسلم أو نحو ذلك.

ولذا ورد المنع عن سقى الأطفال الخمر، وكذلك يحرم التسبب لهم إلى استعمال الضار ضرراً شديداً، وقد علمت بما تقدم أنه لا فرق فيما ذكرنا بين النجاسات وبين سائر المحرمات، لوحده الملاك في الكل.

بقي أنه ربما لا يعلم الإنسان أن المحرم مما هو مبغوض وقوعه كيف كان كالخمر، أو لا كلبس الذهب، وهنا لا بد من عدم التسبب لما تقدم من ظهور أدله المحرمات في أن الشارع لا يريد لها لا مباشرة ولا تسبيهاً، فالجواز يحتاج إلى المخرج لا العكس.

فلا- يقال: إن الأصل الجواز إلا- ما خرج. وكذلك فيما إذا لم يعلم أن المرتكب يرتكبه من باب الجهل بالموضوع، أو الجهل بالحكم، أو نحو الجهل بالحكم من المعذرات، ولذا إذا رأينا مفطراً في شهر رمضان، ولم نعلم أنه هل يفطر لعذر أم لا؟ وجب الفحص، كما ورد من سؤال أمير المؤمنين (عليه السلام) عن رآهم يفطرون في شهر رمضان.

ص: ٢١٣

---

١- انظر: الوسائل: ج ١٧ ص ٥٩٨ الباب ٣ من أبواب ميراث المجوس ح ٢.

وكذلك إذا رأينا إنساناً يقتل إنساناً ولم نعلم أنه مباح الدم أم لا؟ وكذلك إذا رأينا إنساناً يبيع الوقف ولم نعلم أنه يبيعه لمجوز أم لا؟ فإنه ليس هذه المقامات من مقام حمل فعل المسلم على الصحيح.

نعم إذا شككنا في أن الفعل الذى يرتكبه جهلاً- بالموضوع مما هو مبغوض للشارع على كل حال، أو أنه مبغوض له فى حاله العلم والعمد، فالظاهر عدم وجوب الإعلام كما إذا رأينا أنه يلبس الحرير، وعلمنا أنه عالم بالحكم وإنما كان لبسه لأجل جهله بالموضوع، فإنه لا دليل على وجوب الإعلام.

وكذلك إذا رأيناه يأكل النجس، كالطعام الملقى للنجس، فإنه لا دليل على وجوب الإعلام، وربما يستدل لعدم الإعلام فى المقام بما فعله الإمام (عليه السلام) "فى مسحه اللمعة اليابسه من جسده المبارك" <sup>(١)</sup> وبالروايات الواردة بعدم لزوم إعلام من يصلى فى الثوب النجس، بل جواز التسبب له.

فعن محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألته عن الرجل يرى فى ثوب أخيه دماً وهو يصلى؟

قال: «لا يؤذنه حتى ينصرف» <sup>(٢)</sup>.

ص: ٢١٤

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٩ الباب ٤٧ من أبواب النجاسات ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٩ الباب ٤٧ من أبواب النجاسات ح ١.

وكذا التسبب لاستعماله فيما يشترط فيه الطهاره،

وعن عبد الله بن بكير قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أعار رجلاً ثوباً فصلّى فيه وهو لا يصلّى فيه؟

قال: «لا يعلمه».

قال: قلت: فإن أعلمه؟

قال: «يعيد»<sup>(١)</sup>.

لكن يرد على ذلك، أما قصه الإمام الباقر (عليه السلام) فلا بد من القول باشتباه الرجل، أو أنه لا يجب إيصال الماء إلى مثل تلك البقعه، أو أنه لا يجب الغسل على الإمام وإنما يفعل ذلك من باب جريان السنه، كما ورد في باب تغسيل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) غسل الميت، ويؤيده ما ورد من جواز إجنابهم (عليهم السلام) في المسجد وبقائهم جنباً فيه.

وأما مسأله الصلاه فالظاهر من الفتوى والأدله، أن الشرط علمى لا واقعى، فوجه الإعادة فى الروايه الثانيه أنه صلى تمام الصلاه أو بعضها بعد الإعلام.

{وكذا التسبب لاستعماله فيما يشترط فيه الطهاره} شرطاً واقعياً كأن يقدم له الماء لوضوئه أو غسله، مما يشترط بالطهاره الواقعيه، وذلك لما عرفت من أن التسبب إلى الإتيان بما هو مبغوض للشارع غير

ص: ٢١٥

١- قرب الإسناد: ص ٧٩.



فلو باع أو أعار شيئاً نجساً قابلاً للتطهير، يجب الإعلام بنجاسته

جائز، ولذا قيدنا المتن بما إذا كان شرطاً واقعياً، لما تقدم من جواز إعاره الثوب النجس للصلاه فيه، لأن اشتراط الطهاره شرط علمى وليس شرطاً واقعياً.

ومنه يعلم أن مثل التسيب إلى الوضوء، إنما يجوز إذا كان المكلف يرتب الأثر على ذلك، وكان الأثر بحيث يكون يلزم المكلف بذلك الأثر، فإذا طلب منه الماء للوضوء لا ليكون على طهاره، وعلم المعطى أنه لا يصلح بهذا الوضوء ولا يعمل عملاً آخر مشروطاً بالطهاره، كالصلاه ومس كتابه القرآن، وكان يريد الذهاب فى الماء حتى أن نجاسه أعضائه لا يؤثر فى تنجيسه وبطلان صلاته ونجاسه أكله وشربه، لم يكن دليلاً على حرمة إعطائه الماء النجس.

{فلو باع أو أعار شيئاً نجساً قابلاً للتطهير، يجب الإعلام بنجاسته} فيما إذا كان الطرف الآخر يستعمله فى ما يشترط فيه الطهاره كما عرفت، أما إذا اشترى الخبز النجس ليطعمه حيواناته، مما لا يسبب نجاسه له، لم يدل دليل على وجوب الإعلام، ومنه يعلم أن شرط التطهير مستدرك، اللهم إلا أن يقال بأن بيع النجس لا يجوز.

لكن يرد عليه:

أولاً: أنه لا دليل على حرمة بيع النجس مطلقاً.

وثانياً: بأنه لو سلّم ذلك فى البيع لا يسلم ذلك فى الإعاره.

ص: ٢١٦

ثم إن الإعلام كما عرفت طريقي، فإذا علم البائع أن المشتري يعلم ذلك من طريق آخر لم يجب الإعلام، ولو علم أن المشتري لا يعير النجاسه أهميه فسيان عنده النجس والطاهر فهل يجب الإعلام أم لا؟ احتمالان:

من أن الإعلام لأجل التحرز كما تقدم من قوله (عليه السلام): «ليستصبح به» وحيث إن التحرز مفقود فلا وجه للإعلام.

ومن عدم مبالاه المشتري لا يجوز تسبيب المكلف إلى تنجيسه في مأكله ومشربه، بل ربما يحتمل عدم جواز إعارته وبيعه لأنه تسبيب إلى معصيه الله إن أعلمه، وإلى إيقاعه في المبعوض الواقعي إن لم يعلمه، والمسأله مشكله وبحاجه إلى التأمل والتتبع.

وأما إذا لم يكن هو السبب في استعماله، ومما تقدم من الأدله تعرف أن المعرضيه كافيه في وجوب الإعلام، فلو باعه ثوباً وكان نجساً، بحيث كان معرضاً لاستعمال الطاهر معه، بحيث يبطل وضوئه وصلاته أو يأكل ويشرب النجس وجب الإعلام، فإن الاستصباح في الحديث كناية عن عدم الاستعمال فيما يشترط بالطهاره، ومن المعلوم أن عدم الإعلام معرض لا- أنه متيقن التنجس بسبب ذلك، كما أنه إن علم البائع أنه يستعمله في الاستصباح، وجب الإعلام أيضاً إذا كان معرضاً بأن تتنجس يده ثم يبطل وضوئه وصلاته.

وأما إذا لم يكن هو السبب فى استعماله، بأن رأى أن ما يأكله شخص أو يشربه أو يصلى فيه نجس فلا يجب إعلامه.

{وأما إذا لم يكن هو السبب فى استعماله، بأن رأى أن ما يأكله شخص أو يشربه أو يصلى فيه نجس، فلا يجب إعلامه} لأصالة عدم وجوب الإعلام، اللهم فيما إذا عرف الأهميه كما إذا كان يتوضأ بماء نجس مما يسبب بطلان طوافه، فتحرم عليه النساء فيواقعها فى حاله الإحرام، بل ربما قيل بوجوب الإعلام مطلقاً، لمبغوضيه أكل النجس وشربه عند الشارع مطلقاً، لكن الظاهر أنه لا دليل على ذلك، وإن كان أحوط، والله العالم.

ص: ٢١٨

(مسأله \_ ٣٣): لا يجوز سقى المسكرات للأطفال

(مسأله \_ ٣٣): {لا- يجوز سقى المسكرات للأطفال} كما هو المعروف في كلامهم، ذكره المستند وغيره بلا إشكال كما في المستمسك وغيره، بل لم أجد فيه خلافاً وذلك لتواتر الروايات بذلك.

ففي خبر أبي الربيع الشامي قال سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الخمر؟

فقال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): إن الله عز وجل بعثني رحمه للعالمين، ولأَمْحَقِ المعازف، والمزامير، وأمور الجاهليه، والأوثان». وقال: «أقسم ربي لا يشرب عبد لى خمراً فى الدنيا إلا سقىته مثل ما يشرب منها من الحميم معذباً أو مغفوراً له، ولا يسقىها عبد لى صبيّاً صغيراً أو مملوكاً، إلا سقىته مثل ما سقاه من الحميم يوم القيامة معذباً أو مغفوراً له»(١).

أقول: الظاهر أن المراد بذلك ما لم يتب، لما ورد من أن Sالتائب من الذنب كمن لا ذنب له(٢)R).

وقال تعالى: (أُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ) (٣)، وقد ثبت أن جمله من أجله صحابه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)،

ص: ٢١٩

١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٤٥ الباب ١٠ من أبواب الأشربه المحرمه ح ١.

٢- الوسائل: ج ١١ ص ٣٥٨ الباب ٨٦ من أبواب جهاد النفس ح ٨.

٣- سوره الفرقان: الآيه ٧٠.

كانوا يشربون الخمر قبل إسلامهم، ثم أسلموا وأقلعوا.

وفى خبر عجلان قال: قلت لأبى عبد الله (عليهم السلام): المولود يولد فنسقيه الخمر.

فقال: «لا، من سقى مولوداً مسكراً، سقاه الله من الحميم وإن غفر له»<sup>(١)</sup>.

وفى خبره الآخر، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: «يقول الله عز وجل: من شرب مسكراً أو سقاه صبيّاً لا يعقل، سقيته من ماء الحميم مغفوراً له أو معذباً»<sup>(٢)</sup>.

وفى حديث الخصال، عن على (عليه السلام) قال: «من سقى صبيّاً مسكراً وهو لا يعقل، حبسه الله تعالى فى طينه الخبال، حتى يأتى مما صنع بمخرج»<sup>(٣)</sup>.

وفى حديث الدعائم أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «نهى أن يتعالج بالخمير والمسكر وأن تسقى الأطفال والبهائم»<sup>(٤)</sup>.

وقال (صلى الله عليه وآله وسلم): «الإثم على من

ص: ٢٢٠

- 
- ١- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٤٦ الباب ١٠ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٢.
  - ٢- الوسائل: ج ١٧ ص ٢٤٦ الباب ١٠ من أبواب الأشربة المحرمة ح ٣.
  - ٣- الخصال: ج ٢ ص ٦٣٥ حديث الأربعمائه.
  - ٤- البحار: ج ٦٣ ص ٤٩٥ طبعه الوفاء، والدعائم: ج ٢ ص ١٣٣ ح ٤٧١.

وفى جامع الأخبار عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فى حديث فى الخمر أنه قال: «ألا- ومن سقاها غيره يهودياً، أو نصرانياً، أو امرأه، أو صبياً، أو من كان من الناس، فعليه كوزر من شربها»(٢)).

وفى حديث الغوالى عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: «كل مسكر خمر وكل خمر حرام». إلى أن قال: «ومن سقاها صبياً جرعه من مسكر سقاها الله من طينه الخبال»(٣)).

وعن أبى أمامه عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال فى حديث: «إن الله تعالى قال: وعزتى ما من أحد يسقى صبياً أو ضعيفاً شربه من الخمر، إلا أسقيه مثلها من الصديد يوم القيامة، معذباً كان أو مغفوراً»(٤)).

إلى غيرها، ومن إطلاق الأدله وخصوص بعضها كإطلاق الفتاوى تعرف أنه لا فرق فى ذلك بين كون الصبى مسلماً أو كافراً، وهذا خارج عن قاعده Sألزموهم بما ألزموا به أنفسهم R بل لا يجوز

ص: ٢٢١

١- البحار: ج ٦٣ ص ٤٩٥ طبعه الوفاء. ودعائم الإسلام: ج ٢ ص ١٣٣ ح ٤٧١.

٢- جامع الأخبار: ص ١٥٨ الفصل ١١٢.

٣- البحار: ج ٦٣ ص ٤٨٩، فى الغوالى: ج ١ ص ١٧٨ ح ٢٨٨.

٤- مستدرک الوسائل: ج ٣ ص ١٣٨ الباب ٦ من أبواب الأشربه المحرمه ح ٥.

بل يجب ردعهم، وكذا سائر الأعيان النجسه إذا كانت مضره لهم،

سقيها للكافر المجوّز لها ما تقدم من الدليل ولولا ذلك لكان القول بالجواز في محله لقاعده Sألزموهم R، ولما دلّ من بيع الميته المشتبهه ونحوها لمن يستحل، ولا فرق بين السقى وبين التسبيب للسقى، كأن يعطيه مالاً يشتري به خمرأ، لأن مثل ذلك من التسبيب عرفاً وإن كان الصبى مراهقاً.

{بل يجب ردعهم} إذا أرادوا الشرب بأنفسهم، وذلك لأنه علم من الشارع أنه لا يريد وقوع هذا الشيء في الخارج كقتل النفس والزنا واللواط، ومنه يعلم أنه لا فرق بين الولي وغير الولي وإن كان في الولي أكد لكونه المنصوب لحفظ الصبى.

{وكذا سائر الأعيان النجسه إذا كانت مضره لهم} هذا لا- إشكال فيه بالنسبه إلى الولي ومن قام مقامه من الحاكم وعدول المؤمنين، بل وكل مؤمن في صوره عدم وجود العدول.

وكذا لا- إشكال فيه بالنسبه إلى غير الولي، إذا كان الضرر مما يؤدي بالنفس، لما علم من الشريعة من وجوب حفظ النفس المحترمه.

أما في ما عدا ذلك ففيه قولان:

ص: ٢٢٢

الأول: الوجوب لقاعده S لا ضرر ولا ضرار (R))، فإن الظاهر منها أن الشارع لا يريد الضرر في الخارج، ولذا ورد عن المسيح (عليه السلام): «إن تارك مداواه الجريح بمنزله الجراح له» (٢).

بل قال المحقق الأردبيلي في محكي كلامه: (الناس مكلفون بإجراء أحكام المكلفين عليهم) (٣)، وردّه المستند قائلاً: (وفى ثبوت ذلك التكليف للناس مطلقاً نظر، ولا يحضرنى الآن دليل على التعميم الموجب لتخصيص الأصل) (٤)، انتهى.

والثاني: عدم الوجوب لأن ما نحن فيه لا يرتبط بالقاعده، وهل أحد يقول بحفظ الناس عن الإضرار، إذا لم يكن ذلك الضرر محرماً، ولم يدخل ذلك تحت عنوان النهي عن المنكر ودفع المنكر، وما ورد عن المسيح (عليه السلام) لم يعلم عمومه لغير ما إذا كان داخلياً- في الإضرار التي علمنا أن الشارع لا- يريد لها لوضوح أنه لو جرح يد إنسان جراحه لا تؤدي إلى الموت أو ذهاب بعض الأطراف، لا يجب على كل الناس كفايه مداواته.

وأما ما ذكره الأردبيلي (رحمه الله) فهو مقطوع العدم، فهل

ص: ٢٢٣

- 
- ١- الوسائل: ج ١٧ ص ٣٣٣ الباب ٧ من أبواب إحياء الموات ح ٢.
  - ٢- انظر الوسائل: ج ٢ ص ٦٢٩ الباب ٤ من أبواب الاحتضار ح ٢.
  - ٣- مجمع البرهان: ج ٢ كتاب الأئمة والأشربة عند قول «وسقى الدواب» السطر ١٠.
  - ٤- المستند: ج ٢ ص ٤٢٩ السطر ٣٣.



يقول أحد بوجوب إجراء أحكام الصلاة والصوم والحج وغيرها عليهم، بل حديث رفع القلم دال على العدم إلا- فيما خرج بالدليل، ولذا كان الأوفق بالقواعد ما قاله المستند من جريان الأصل، هذا ولكن سكوت أعظم المعلقين كالساده ابن العم والبروجردى والجمال وغيرهم على المتن، وإن أشكل عليه المستمسك ومصباح الهدى وغيرهما، مما يوجب التأمل فى حكم المسأله لا من جهه النجاسه، بل من جهه الضرر، ولذا ينبغى التعدى إلى كل مضر وإن لم يكن نجساً.

ولعل الأوفق بالقواعد التفصيل فى المسأله بين الضرر البالغ، فالواجب ردعه كما إذا أراد الصبى قلع عين نفسه أو عين صبى آخر، أو ذره فى عينه أو عين صبى آخر ما يوجب العمى، فإن هذا مشمول لحديث S لا ضرر R، وللمروى عن المسيح (عليه السلام)، بل يعدّ السكوت على ذلك من المنكرات عند المتشرعه مما لا يبعد إدعاء السيره عليه، بل إذا لم يكن ولى رادع كان كل مسلم ولياً فالواجب على المطلع الردع بإخبار الولى الرادع أن أمكن، وإلا ردع هو بنفسه لوصول النوبه إليه، وبين الضرر غير البالغ فإنه لا يجب الردع، لأن حديث S لا ضرر R لا يشمل ذلك.

ولذا جاز السفر راجلاً وإن تجرحت الرجل، وجازت العباده وإن تورمت القدم، وجاز البكاء من خشيه الله وإن تضررت العين، إلى غيرها من الأمثله الوارده فى الشريعه.

بل مطلقاً.

وأما المتنجسات، فإن كان التنجس من جهه كون أيديهم

ومما تقدم تعرف أن قوله (رحمه الله): {بل مطلقاً} مما لم يظهر وجهه، بل لم يظهر وجه لذلك حتى بالنسبه إلى الأولياء، لأصالة عدم تكليف الولي بما لم يكن مضرراً بالصبي ولم يعلم من الشريعة إرادته منه.

ولذا وردت الأخبار بجواز استرضاع الكافره، ففي خبر سعيد بن يسار المروى فى الكافى عن الصادق (عليه السلام): «لا تسترضعوا للصبي المجوسيه، واسترضع له اليهوديه والنصرانيه ولا يشربن الخمر ويمنعن من ذلك»<sup>(١)</sup>.

وفى خبر عبد الرحمان بن أبى عبد الله (عليه السلام) قال:

سألت أبا عبد الله (عليه السلام) هل يصلح للرجل أن ترضع له اليهوديه والنصرانيه والمشرکه؟

قال (عليه السلام): «لا بأس».

وقال: «امنعواهم شرب الخمر»<sup>(٢)</sup>. إلى غيرهما من الأخبار.

{وأما المتنجسات، فإن كان التنجس من جهه كون أيديهم

ص: ٢٢٥

١- الكافى: ج ٦ ص ٤٤ باب من يكره لبنه ح ١٤.

٢- الوسائل: ج ١٥ ص ١٨٦ الباب ٧٦ من أبواب أحكام الأولاد ح ٥.

نجسه، فالظاهر عدم البأس به، وإن كان من جهه تنجس سابق فالأقوى جواز التسبب لأكلهم، وإن كان الأحوط تركه، وأما ردعهم عن الأكل أو الشرب مع عدم التسبب، فلا يجب من غير إشكال.

نجسه، فالظاهر عدم البأس به { للأصل بل والسيره وعدم الدليل على وجوب الردع، بل كثيراً ما يستلزم العسر والحرج {وإن كان من جهه تنجس سابق فالأقوى جواز التسبب لأكلهم} للأصل المذكور {وإن كان الأحوط تركه} لفتوى الأردبيلي ولأنه لا سيره ولا حرج بالنسبه إلى النجاسه السابقه، وكأنه لذلك قال بعض المعاصرين بالفرق تنجس بعضهم عن بعض فلا بأس أيضاً، دون ما إذا كان التنجس من الغير.

{وأما ردعهم عن الأكل أو الشرب مع عدم التسبب، فلا يجب من غير إشكال} إلا من مقتضى إطلاق كلام الأردبيلي.

ثم اللانزم تقييد ما ذكره المصنف (رحمه الله) بما إذا لم يكن المنتجس ضاراً ضرراً بالغاً، وإلا فقد عرفت أن الأقرب وجوب الردع.

ثم إن حال المجانين حال الأطفال لوحده الملاك.

أما بالنسبه إلى الكافر، فالظاهر أنه يجوز التسيب ولم يجب الردع، إلا فيما علم من الشرع عدم إرادته، لقاعده Sألزموهم بما التزموا به R فإذا كان خادم مسلم في بيت كافر، جاز له أن يقدم لأطفالهم من طعامهم النجس والمحرم، فإن فحوى Sألزموهم R يشمل

الصبيان والمجانين، وإذا شك في خروج شيء من أصل S أُلزموهم R كان المحكّم الإِطلاق، وفي المقام فروع آخر تعرف مما تقدم، والله العالم.

ص: ٢٢٧

(مسأله \_ ٣٤): إذا كان موضع من بيته أو فرشه نجساً فورد عليه ضيف وباشره بالرطوبه المسريه ففى وجوب إعلامه إشكال وإن كان أحوط، بل لا يخلو عن قوه.

(مسأله \_ ٣٤): {إذا كان موضع من بيته أو فرشه نجساً، فورد عليه ضيف وباشره بالرطوبه المسريه ففى وجوب إعلامه إشكال} من أن الضيف هو الذى جاء فلم يكن المضيف سبباً فى تنجيسه، فحاله حال ما إذا أكل إنسان طعاماً لنفسه، وعلم إنسان آخر أنه نجس، فإنه لا- يجب عليه الإعلام، ومن أن إذن المالك فى الجلوس نوع من التسيب، وكما لا فرق بين بيع النجس، وبين إجازة بيع النجس إذا كان البيع فضولياً، كذلك لا فرق بين أن يدعو الضيف وبين أن يأذن له. ولذا قال: {وإن كان أحوط بل لا يخلو عن قوه} وهذا لا- فرق فيه بين أن يكون تمام الفرش نجساً أو بعض الفرش، وربما يحتمل أن نجاسه بعض الفرش لا تضر ولا تحتاج إلى الإعلام، لإمكان جلوس الضيف على الموضع الطاهر فالمضيف لم يسبب نجاسته، وفيه: إن الإذن على الجامع يعد عرفاً تسيباً للتنجيس، فإنه لا فرق بين أن يقول له اقتل زيداً، وبين أن يقول اقتل أحد هؤلاء، فى أنه أمر بالقتل وتسيب له، ومنه يعرف أنه لو ورد الضيف عليه واستضافه كان الحكم كذلك وإن كان كارهاً فى قلبه.

نعم إذا كان الضيف غاصباً، بأن علم عدم رضايه المضيف أو صرح له بعدم الرضا لم يكن تسيباً، والظاهر أن الإذن بالفحوى،

وكذا إذا أحضر عنده طعاماً ثم علم بنجاسته، بل وكذا إذا كان الطعام للغير، وجماعه مشغولون بالأكل،

حاله حال الضيافة الموجه للإعلام، كما إذا ورد عليه الضيف وكان عنده ماء نجس، وكان في معرض أن يتوضأ به، فإن إذن الفحوى كاف في صدق التسبب ولا يحتاج إلى الإذن الصريح في الوضوء بذلك الماء.

أما الأكل من بيوت من تشمله الآيه، فهل هو تسبب مع علم صاحب البيت أم لا؟ احتمالان:

من أن السبب هو الحكم الشرعي فلا تسبب فلا يجب الإعلام.

ومن أن السكوت في مثل المقام يعد تسبباً.

كما إذا جاء الوالد بالطعام للدار، فإن أكل الزوجه والأولاد له بدون إعلامهم يعد تسبباً مع أن إذن الشارع في الأكل في المقام هو الذي سبب وقوعهم في أكل النجس، لكن لا يبعد الاحتمال الأول، والفرق بين المسألتين لا يخلو من ظهور.

{وكذا إذا أحضر عنده طعاماً ثم علم {المضيف {بنجاسته} أو كان عالماً قبل الإحضار، إذ في كلا الموردين يصدق التسبب، ولعل ذكر المصنف للمورد الأول فقط لأنه المورد الخفي، وإلا فإحضار الطعام النجس واضح في كونه تسبباً محرماً.

{بل وكذا إذا كان الطعام للغير، وجماعه مشغولون بالأكل،

فرأى واحد منهم فيه نجاسه وإن كان عدم الوجوب فى هذه الصورة لا يخلو عن قوه لعدم كونه سبباً لأكل الغير، بخلاف الصورة السابقة.

فرأى واحد منهم فيه نجاسه { إذ عدم إعلامهم يسبب تنجيسهم، بل قال فى المستمسك: (إن صحيح معاويه ظاهر فى وجوب الإعلام فى الفرض) (١). } وإن كان عدم الوجوب فى هذه الصورة، لا يخلو عن قوه لعدم كونه سبباً لأكل الغير بخلاف الصورة السابقة { ولا دلالة فى صحيحه معاويه.

ولذا منع الدلالة مصباح الهدى، وسكت على المتن غالب المعلقين والشرح، كالساده ابن العم والبروجردى والجمال وغيرهم.

وإذا أعطاه مالاً وعلم أنه يشتري به نجساً عالمياً بالنجاسه أو جاهلاً، ففيه احتمالات:

المنع لصدق التسبب، كما إذا قدم إليه مالاً وعلم أنه يشتري به سلاحاً ويقتل مؤمناً، فإنه لا يشك العرف فى أن معطى المال هو السبب.

والجواز لتوسط الفاعل المختار، فحاله حال ما إذا باعه التمر وهو يعلم أنه يصنعه خمراً.

والتفصيل بين ما إذا اشترى وهو عالم بالنجاسه فلا بأس لأن

ص: ٢٣٠

---

١- المستمسك: ج ١ ص ٥٢٦.

المعطى لم يسبب بل السبب سوء اختياره، وبين ما إذا اشترى وهو جاهل فإن المعطى هو السبب، لكن لا يبعد الاحتمال الأول.

ص: ٢٣١



(مسأله \_ ٣٥): إذا استعار ظرفاً أو فرشاً أو غيرهما، من جاره فتنجس عنده، هل يجب عليه إعلامه عند الرد؟ فيه إشكال، والأحوط الإعلام، بل لا يخلو عن قوه إذا كان مما يستعمله المالك فيما يشترط فيه الطهاره.

(مسأله \_ ٣٥): {إذا استعار ظرفاً أو فرشاً أو غيرهما من جاره فتنجس عنده هل يجب عليه إعلامه عند الرد، فيه إشكال} لأصالة عدم وجوب الإعلام، لكن {الأحوط الإعلام، بل لا يخلو عن قوه} لصدق التسبب بدون الإعلام {إذا كان مما يستعمله المالك فيما يشترط فيه الطهاره} بل وكذا إذا علم باستعمال غير المالك لأنه نوع من التسبب أيضاً، ولو كان اجتهاد المضيف ونحوه، واجتهاد المضيف مختلفاً فالظاهر عدم وجوب الإعلام مطلقاً، إذ فى صورته اجتهاد المضيف الطهاره فلا تسبب بنظره، وفى صورته اجتهاد المضيف الطهاره فالإعلام لا ينفع، وقد سبق أنه إن لم يفد الإعلام ففى وجوبه إشكال.

وكذا الحال إذا اختلفا فى الموضوع، كما إذا يرى صاحب البيت أن الشئ فى الطعام فضله فاره، ويراه المضيف فضله الجراه مثلاً، وإذا حضرته المنيه ولم يُعلم النجاسه للوارث فالظاهر أنه تسبب أيضاً، إلى غيرها من الأمثله.

إذا صلى فى النجس فإن كان عن علم وعمد بطلت صلاته،

{فصل} فى أقسام الصلاه فى النجس {إذا صلى فى النجس} أو المتنجس {فإن كان عن علم وعمد} فى حال الاختيار، فى غير صلاه الميت {بطلت صلاته} بلا خلاف ولا إشكال فيما كان عالماً بالحكم التكليفى، أى وجوب الإزالة فى الصلاه، والوضعى أى نجاسه ما صلى فيه، مثلاً كان عالماً بنجاسه البول، وقد أجمع الفقهاء على هذا الحكم، ونقل الإجماع عن الشيخ والسراير والفاضلين والشهيدىن، وقال فى المستند إجماعاً محققاً ومحكياً.

وكذا قال غيره، واستدل بعض لذلك بأن الجمع بين دخل الشىء فى الصلاه جزءاً أو شرطاً، وبين عدم البطلان بالإخلال به، عالماً عامداً، جمع بين المتنافيين، وفيه: إمكان سقوط المطلوب بالإتيان

بالفقد، كما إذا عطش المولى وأراد الماء المضاف لتضرره بالماء المطلق، فجاء له العبد بالمطلق فشربه اضطراراً، فإنه لا إعادته لسقوط المطلوب بشرب الفاقد.

وكيف كان، فيدل على المطلوب الروايات المتواترة، كصحيحه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن رأيت المنى قبل أو بعد ما تدخل في الصلاة فعليك إعادته الصلاة، وإن أنت نظرت في ثوبك فلم تصبه، ثم صليت فيه، ثم رأيت بعد، فلا إعادته عليك، فكذلك البول»<sup>(١)</sup>.

وحسنه عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أصاب ثوبه جنبه أو دم؟

قال: «إن كان قد علم أنه أصاب ثوبه جنبه أو دم قبل أن يصلّي، ثم صلى فيه ولم يغسله، فعليه أن يعيد ما صلّى... وإن كان يرى أنه أصابه شيء فنظر فلم ير شيئاً، أجزأه أن ينضحه بالماء»<sup>(٢)</sup>.

وصحيحه إسماعيل الجعفي عن الباقر (عليه السلام) قال: «في الدم يكون في الثوب» إلى أن قال: «وإن كان أكثر من قدر الدرهم وكان رآه فلم يغسل حتى صلّى فليعد صلاته، وإن لم

ص: ٢٣٤

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٢ الباب ٤١ من أبواب النجاسات ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٩ الباب ٤٠ من أبواب النجاسات ح ٣.

وكذا إذا كان عن جهل بالنجاسه من حيث الحكم بأن لم يعلم أن الشئ الفلانى مثل عرق الجنب من الحرام نجس أو عن جهل بشرطيه الطهاره للصلاه،

يكن رآه حتى صلى فلا يعيد الصلاه»(11)). إلى غيرها من الروايات الكثيره كصاح ابن أذينه، وزراره والبصرى، وموثقات أبى بصير والجعفى ويونس وغيرها، مما يأتى ذكرها فى كتب الصلاه إن شاء الله تعالى.

{وكذا إذا كان عن جهل بالنجاسه من حيث الحكم، بأن لم يعلم أن الشئ الفلانى مثل عرق الجنب من الحرام نجس، أو عن جهل بشرطيه الطهاره للصلاه} على المشهور فيجب القضاء والإعاده فى الوقت وفى خارج الوقت، من غير فرق بين القاصر والمقصر، لأن المشروط عدم عند عدم شرطه، وإذا بطلت الصلاه لفقد شرطها، صدق الفوت الذى هو موضوع القضاء، ولإطلاق النصوص ومعقد الإجماع المتقدم، لكن عن المقدس الأردبيلى وصاحب المدارك، بل وطائفه من المتأخرين، كما فى المستند: عدم القضاء والإعاده فى الجاهل الغافل.

وهناك احتمال آخر بعدم القضاء والإعاده مطلقاً، غافلاً كان أو ظاناً أو جاهلاً، واستدل لقول المقدس واتباعه بأمور:

الأول: إن التكليف خاص بالعالم والجاهل الملتفت شكاً أو ظناً، لقبح تكليف الجاهل الغافل، فإنه تكليف بما لا يطاق، وفيه: إن

ص: ٢٣٥

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٦ الباب ٢٠ من أبواب النجاسات ح ٢.

التكليف دائماً يوجه إلى الجاهل، فالتكليف بشرط الجهل قبيح، أما التكليف فى زمان الجهل ليس قبيحاً.

نعم لا يصح عقاب الجاهل الغافل فإنه تلازم بين العقاب والالتفات، ولا ملازمه بين عدم العقاب وعدم القضاء والإعاده، فإطلاق أدله التكليف تقتضى الإعاده فى الوقت، وإطلاق أدله الفوت تقتضى القضاء خارج الوقت.

الثانى: إن التكليف خاص بالعالم، من جهه اشتراط كل تكليف بالعلم، لقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «وُضِعَ ... ما لا يعلمون»<sup>(١)</sup>. فالشرط المجهول مرفوع، ويكون التكليف بما عداه، وأجابوا عن ذلك: بأن أدله اشتراك الناس فى التكليف تدل على عدم رفع ما لا يعلمون، إلا إذا كان هناك دليل خاص كالقصر والإتمام والجهر والإخفات، وبأنه لو كان الجهل رافعا للتكليف لم يجب على أى إنسان التعلم.

لكن اللازم باطل بالضروره، فالملزوم مثله، وفى الجواب نظر، إذ يرد على أدله الاشتراك، بأن الاشتراك لا ينافى رفع ما لا يعلم، فالتكليف للكل لكن الشارع منّ على الجاهل برفع التكليف عنه، كما يقال بالنسبه إلى الناسى فى بعض الموارد، وبالنسبه إلى الجاهل بالموضوع فى هذا المورد، وبالنسبه إلى الجاهل بالقصر والجهر، وكذلك

ص: ٢٣٦

---

١- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٨٤ الباب ٣٧ من أبواب قواطع الصلاه ح ٢.

الجاهل بالنسبه إلى جملة من أحكام الحج.

ولذا كان ما اشتهر بينهم من اختصاص رفع الحكم بالجهل في موردين فقط، الجهر والقصر، ليس له أساس، بل الجهل رافع في موارد متعددة.

الثالث: إن التكليف لو عم الجاهل بالشرط والجزء لزم بطلان أكثر عبادات أكثر المسلمين، وهذا مناف لسماحه الإسلام، وأورد عليه بعدم تسليم أن أكثر المسلمين لا يعرفون الشرائط والأجزاء، ثم عدم تسليم التلازم بين سماحه الإسلام، وبين رفع الجهل للأجزاء والشرائط، وفي الإيرادين نظر.

أما الأول: فلأن من نظر إلى المسلمين في البلاد، فكيف بالقرى والأرياف والصحارى، لوجد منهم عدم جامعيه عباداتهم غالباً للشرائط والأجزاء المذكوره في الرسائل العمليه، والتجربه أكبر دليل.

وأما الثاني: فلأن ظاهر الأدله من قوله: (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ) (١)، وقوله: (مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) (٢)، وقوله (عليه السلام): «إن شيعتنا في أوسع ما بين السماء إلى

ص: ٢٣٧

---

١- سورة البقره: الآيه ١٨٥.

٢- سورة الحج: الآيه ٧٨.

الأرض»(١١). إلى غير ذلك من الأدلة الكثيره التي هي من هذا القبيل، يقتضى رفع الحكم بالنسبه إلى الجاهل إلا فيما قام دليل خاص أو ضروره أو إجماع وليس المقام من ذلك.

الرابع: حديث «لا تعاد»(١٢) فى خصوص المقام، فإن ظاهره أن فقد الشرط والجزء فى غير الموارد الخمسه لا يوجب الإعاده، فكل ما خرج منه بالضروره والإجماع والدليل الأخص نقول به.

أما ما عدا ذلك ومنه المقام، فهو مندرج تحت الإطلاق الحاكم على أدله الأجزاء والشرائط، والإشكال فى شمول حديث S لا تعاد R للجهل التقصيرى، بأنه بناءً عليه يلزم تخصيص الحديث، بصوره ترك الشرط أو الجزء أو الإتيان بالمانع عن علم وعمد، وهذا التخصيص غير تام، إذ لا- يعقل أن يأتى المكلف بالمانع أو يترك الشرط عن علم وعمد، وغير تام إذا الحديث يشمل الجهل القصورى والتقصيرى والنسيان والعلم والعمد.

لكن الأخير خارج بالانصراف فىبقى الباقي، فإذا دلّ دليل على خروج شىء آخر نقول به، وإلا فالحديث شامل لأغلب أفراده.

ثم إن دعوى عدم المعقوليه منافيه لما نجده من عدم اعتناء المصلين كثيراً بما علموا أنه شرط أو مانع، كما أن الإشكال بأن

ص: ٢٣٨

١- قرب الإسناد: ص ١٧١ سطر ٣.

٢- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤١ الباب ١ من أبواب قواطع الصلاه ح ٤.

الحديث لا يشمل الجاهل المقصّر المتردد في صحه عمله، لأن الحديث إنما ينظر إلى حكم العمل بعد وجوده، وأنه هل تجب إعادته أو لا- تجب؟ وهذا إنما يتصور فيما إذا كان المكلف غير متردد في صحه عمله حال الامتثال، فهو خارج عن مدلول الحديث، غير تام، إذ لا- ظهور للحديث فيما ذكره، بل ظاهره يشمل كل الصور إلا ما خرج، ولو أريد المناقشه في الإطلاقات بهذه الوجوه الاستحسانيه لم يبق إطلاق سليماً.

ونتساءل لو أن الشارع أراد الإطلاق، فما هي العبارة التي يجب أن يقولها حتى لا يناقش فيها بهذه المناقشات، إن أغلب المصلين باستثناء أقل من العشر منهم، لا يبالون بهذه المسائل، فعدم تشريع مثل «لا تعاد» يوجب بطلان صلاه الغالب، ومن شك في ما ذكرناه فليذهب إلى البلاد وليسأل المصلين، بل القرى والأرياف، فإن أغلبهم لا يراعون صحه القراءه والاطمئنان، في القيام والركوع والسجود، وكثيراً من المسائل الأخر.

ومن الغريب جداً دعوى الإجماع اليقيني، على بطلان عمل الجاهل المقصر في غير الموردين المشهورين في كلماتهم، أعنى التمام في مورد القصر، والإجهار في موضع الإخفات وعكسه، فإن هذه الدعوى تتبدد بملاحظه كتاب الحج الذى فيه موارد يصح فيه عمل الجاهل مطلقاً إن أراد مدعى الإجماع دعواه بالنسبه إلى كل الفقه.

وإن أراد دعواه بالنسبه إلى كتاب الصلاه، ففيه: إنه كيف يمكن



وأما إذا كان جاهلاً بالموضوع بأن لم يعلم أن ثوبه أو بدنه لاقى البول مثلاً، فإن لم يلتفت أصلاً أو التفت بعد الفراغ من الصلاة صحّت صلاته، ولا يجب عليه القضاء، بل ولا الإعادة في الوقت وإن كان أحوط.

ادعاء الإجماع مع خلو كثير من كلام الفقهاء عن ذلك، بالإضافة إلى أنه محتمل الاستناد، ومثله ليس بحجة، والذي يريد الإطلاق عدم استشكال المستشكل فيما إذا تعين الاجتهاد أو التقليد، مع أن حديث S لا تعاد R بالنسبة إلى من تغيّر اجتهاده أو تقليده وإلى الجاهل بقسميه واحد.

وبما تقدم ظهر أن الأقرب إلى الأدلة هو إطلاق عدم القضاء بالنسبة إلى كل أقسام التارك لجزء أو شرط أو آتٍ بمانع، إلا مع العلم والعمد، في غير الموارد الخمسة المذكورة في حديث S لا تعاد R، والكلام في هذا المبحث طويل نكتفي منه بهذا القدر.

وأما إذا كان جاهلاً بالموضوع بأن لم يعلم أن ثوبه أو بدنه لاقى البول مثلاً، فإن لم يلتفت أصلاً أو التفت بعد الفراغ من الصلاة، صحّت صلاته ولا- يجب عليه القضاء، بل ولا الإعادة في الوقت وإن كان أحوط { قد اختلفوا فيمن صلى مع الجهل بالموضوع، أي لم يعلم أن بدنه أو لباسه نجس، على أقوال:

الأول: عدم الإعادة مطلقاً، لا في الوقت ولا في خارجه، وهذا هو المنسوب إلى المشهور، بل ادعى الإجماع أو عدم الخلاف

على عدم وجوب الإعادة فى خارج الوقت كما عن محكى نقله عن المدارك والذخيره والغنيه والمفاتيح واللوامع والمهذب والسرائر والتنقيح وكشف الرموز وغيرها.

الثانى: التفصيل بوجوب الإعادة دون القضاء، وحكى عن جماعه من القدماء والمتأخرين.

الثالث: التفصيل بين من شك ولم يتفحص فعليه الإعادة والقضاء، وبين من لم يشك أو شك وفحص فلم يجد، وهذا هو المنقول عن ظاهر الشيخين والذكرى والدروس، وبعض آخر، وأفتى به المستند.

الرابع: التفصيل بين كون النجاسه من غير مأكول اللحم وبين غيره بعدم الإعادة فى الأخير دون الأول.

استدل للقول الأول بجمله من الروايات، كصحيحه محمد بن مسلم (١)، وحسنه عبد الله بن سنان (٢)، وصحيحه الجعفى التى تقدمت فى أول المسأله.

وصحيحه عبد الرحمان قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يصلّى وفى ثوبه عذره من إنسان أو سنور أو كلب، أيعيد

ص: ٢٤١

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٢ الباب ٤١ من أبواب النجاسات ح ٢.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٩ الباب ٤٠ من أبواب النجاسات ح ٣.

فقال: «إن كان لم يعلم فلا يعيد»<sup>(١)</sup>.

وخبر أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: فى رجل صلى فى ثوب فيه جنابه ثم علم به؟

قال: «مضت صلاته ولا شىء عليه»<sup>(٢)</sup>.

وصحيحه زراره عن الباقر (عليه السلام) قال: قلت له أصاب ثوبى دم رعاف \_ إلى أن قال \_ قلت: فإن ظننت أنه قد أصابه ولم أتيقن ذلك فنظرت فلم أر فيه شيئاً ثم صليت فرأيت فيه.

قال: «تغسله ولا تعيد الصلاة».

قلت: لم ذاك؟

قال: «لأنك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغى لك أن تنقض اليقين بالشك أبداً»<sup>(٣)</sup>.

وخبر أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إن أصاب ثوب الرجل الدم فصلى فيه وهو لا يعلم فلا إعادته عليه»<sup>(٤)</sup>.

ص: ٢٤٢

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٠ الباب ٤٠ من أبواب النجاسات ح ٥.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٩ الباب ٤٠ من أبواب النجاسات ح ٢.

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦١ الباب ٤١ من أبواب النجاسات ح ١.

٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٠ الباب ٤٠ من أبواب النجاسات ح ٧.

وصحيحه على بن جعفر، وفيها: «إن كان رآه وقد صلى فليعتد بتلك الصلاة ثم ليغسله» (١).

وصحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألته عن الرجل يرى في ثوب أخيه دماً وهو يصلي.

قال (عليه السلام): «لا يؤذنه حتى ينصرف» (٢).

وصحيحه العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل صلى في ثوب رجل أياماً ثم إن صاحب الثوب أخبره أنه لا يصلي فيه.

قال: «لا يعيد شيئاً من صلاته» (٣).

وفي الرضوى: روى: «في المنى إذا لم يعلم به من قبل أن تصلى فلا إعادته عليك» (٤).

وروايه ابن عبد ربه عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الجنابه تصيب الثوب ولا يعلم بها صاحبه فيصلى فيه ثم يعلم بعد ذلك؟

ص: ٢٤٣

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦١ الباب ٤٠ من أبواب النجاسات ح ١٠.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٩ الباب ٤٠ من أبواب النجاسات ح ١.

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٠ الباب ٤٠ من أبواب النجاسات ح ٦.

٤- فقه الرضا: ص ٦ سطر ٧.

قال: «لا يعيد إذا لم يكن علم»<sup>(١)</sup>.

واستدل للقول الثانى، بالجمع بين الأخبار السابقه وبين خبر أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن رجل صلى وفى ثوبه بول أو جنبه.

فقال (عليه السلام): «علم به أو لم يعلم فعليه إعادته الصلاة إذا علم»<sup>(٢)</sup>. وذلك بحمل الأخبار المتقدمه على القضاء، وهذا الخبر على الإعادة.

وفيه: إن هذا الخبر يجب حمله على الاستحباب لظهور جملة من الأخبار السابقه فى عدم الإعادة فى الوقت، مثل خبر أبى بصير حيث قال (عليه السلام): «حتى فرغ من صلاته»<sup>(٣)</sup> الظاهر فى كون الفراغ فى الوقت.

وصحيح ابن مسلم حيث قال (عليه السلام): «لا يؤذنه حتى ينصرف»<sup>(٤)</sup> الظاهر فى صحه صلاته وعدم الاحتياج إلى الإعادة فى الوقت.

وصحيح زراره المعلّله لعدم الإعادة بالاستصحاب، ولو كان

ص: ٢٤٤

١- الاستبصار: ج ١ ص ١٨١ ح ٧.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦١ الباب ٤٠ من أبواب النجاسات ح ٩.

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٩ الباب ٤٠ من أبواب النجاسات ح ٢.

٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٩ الباب ٤٠ من أبواب النجاسات ح ١.

لخروج الوقت مدخله في عدم القضاء لم يكن عدم القضاء مستنداً إلى الاستصحاب، إلى غيرها من الشواهد الداخليه والخارجيه، بالإضافة إلى حديث S تعاد R وما أشبه.

واستدل للقول الثالث: أعنى التفصيل بين من تفحص وغيره بجمله من الأخبار:

كخبر الصيقل عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: رجل أصابته جنابه بالليل فاغتسل فلما أصبح نظر فإذا في ثوبه جنابه.

فقال: «الحمد لله الذي لم يدع شيئاً إلا وله حدّ، إن كان حين قام نظر فلم ير شيئاً فلا إعادته عليه، وإن كان حين قام لم ينظر فعليه الإعادته»<sup>(١)</sup>.

وصحيحه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام): «إنه ذكر المنى فشددّه فجعله أشد من البول».

ثم قال: «إن رأيت المنى قبل أو بعد ما تدخل في الصلاة فعليك إعادته الصلاة، وإن أنت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه ثم رأيت بعد فلا إعادته عليك فكذلك البول»<sup>(٢)</sup>.

ص: ٢٤٥

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٢ الباب ٤١ من أبواب النجاسات ح ٣.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٢ الباب ٤١ من أبواب النجاسات ح ٢.

ورواه ميسر قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أمر الجار به فتغسل ثوبى من المنى فلا تبالغ فى غسله فأصلى فيه فإذا هو يابس؟

قال: «أعد صلاتك أما أنك لو كنت غسلت أنت لم يكن عليك شيء»<sup>(١)</sup>.

وهذه الأخبار أخص من المطلقات الداله على عدم الإعادة مطلقاً.

ثم إنه لا يقال: كيف يجمع بين عدم وجوب الفحص وبين وجوب الإعادة على الثالث التارك للفحص.

لأنه يقال: لا منافاه بين الأمرين فإنه تكليفاً لا يجب الفحص، أما إذا ظهر الخلاف فتجب الإعادة، ويرد على هذه الأخبار:

أولاً: إعراض المشهور عنها كما ذكره غير واحد.

وثانياً: إن اللازم حملها على الاستحباب لبعض الأخبار الظاهره فى عدم الإعادة حتى مع ترك الفحص، كصحيحه زراره الطويله، وفيها: قلت فهل على أن شككت فى أنه أصابه شيء أن أنظر فيه؟ فقال (عليه السلام): «لا ولكنك إنما تريد أن تذهب الشك الذى وقع فى نفسك»<sup>(٢)</sup>. إذ ظاهرها أن ثمره الفحص ذهاب الشك، لا

ص: ٢٤٤

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٤ الباب ١٨ من أبواب النجاسات ح ١.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٣ الباب ٣٧ من أبواب النجاسات ح ١.

إسقاط القضاء والإعادة، ولو كان ترك الفحص موجبا للإعادة، للزم أن يقول (عليه السلام): ولكنك إنما تريد إسقاط التكليف بعدم وجوب الإعادة عليك إذا ظهر الخلاف.

وثالثاً: بأن خبر الصيقل ضعيف السند ومضطرب السند، لأنه روى عن "عبد الله" تاره، وعن "عبيد الله" تاره، ثم عن "سيف" تاره وعن "سعد" تاره، ثم عن "ميمون" تاره وعن "صيقل" تاره، وهذا كاف في ضعفه وإن قلنا بأن المرويات في مثل الكافي لا ينظر إلى سندها.

وصحيحه ابن مسلم إنما هي في صدد التفصيل بين رؤيه المنى قبل الصلاة وفي الصلاة أو بعد الصلاة.

فقوله (عليه السلام): «وإن أنت نظرت» (١) وارده مورد الغالب، فإن الشاك في إصابه المنى في ثوبه ينظر إليه غالباً لدفع الوسوسة، فليس الحديث في صدد تفصيلين، التفصيل بين قبل وفي وبعد، وبين الفحص وعدم الفحص حتى يكون في مقام بيان اشتراط عدم وجوب الإعادة بالفحص.

وخبر ميسر يدل على عدم وجوب الإعادة لقوله (عليه السلام): «أما أنك لو كنت غسلت أنت لم يكن عليك شيء» وحيث إن المصلى كان يعلم أن الجارية لم تبلغ لم يكن وجه للحمل

ص: ٢٤٧



وإن التفت في أثناء الصلاة فإن علم سبقها وأن بعض صلاته وقع مع النجاسة بطلت مع سعه الوقت للإعادة، وإن كان الأحوط الإتمام ثم الإعادة، ومع ضيق الوقت إن أمكن التطهير أو التبديل وهو في الصلاة من غير لزوم المنافي فليفعل ذلك ويتم وكانت صحيحة، وإن لم يمكن أتمها وكانت صحيحة،

على الصحة، فإن العلم بعدم المبالغة يوجب الاطمئنان ببقاء المنى فتكون الصلاة فيه مع استصحاب النجاسة بدون أصل أو دليل مخرج عن الاستصحاب.

واستدل للقول الرابع: بأن الشارع إنما عفى عن الإعادة في مورد النجاسة فقط.

أما عفو عن الإعادة في مورد سائر الموانع، ككونه من غير المأكول فلا، وفيه: إن صحيح عبد الرحمان اشتمل على عدم الإعادة فيمن صلى وفي ثوبه عذره من إنسان أو سنور أو كلب ولم يعلم به، وعلى ما ذكرناه فقول المشهور هو الأقرب.

وإن التفت في أثناء الصلاة فإن علم سبقها وأن بعض صلاته وقع مع النجاسة بطلت مع سعه الوقت للإعادة، وإن كان الأحوط الإتمام ثم الإعادة، ومع ضيق الوقت أن أمكن التطهير أو التبديل وهو في الصلاة من غير لزوم المنافي فليفعل ذلك ويتم وكانت صحيحة، وإن لم يمكن أتمها وكانت صحيحة { في المسألة من رأى في أثناء الصلاة نجاسة علم سبقها.

أما من قبل الصلاة أو في الصلاة بعد أن أتى بأجزاء من الصلاة، كما لو رآها في الركعة الثانية وقد علم أنها حدثت في الركعة الأولى، أقوال ثلاثة:

الأول: وهو المشهور أنه إن أمكن التبديل أو التطهير أو الطرح إذا كان عليه ساتر غيره فعل ذلك وصحت صلاته.

الثاني: ما اختاره جماعه، كالنراقين وغيرهما من بطلان الصلاة وجوب استئنافها.

الثالث: ما اختاره المدارك من الحكم بالتخير بين القولين وجعل القول الثاني أولى.

ثم إنه يمكن أن يعد قول المصنف رابع الأقوال حيث فصل بين الضيق فكالمشهور، وبين السعه فكالقول الثاني، وإن كان يمكن أن يقال إنه هو القول الثاني مع إضافه قيد من الخارج لأن حاله الضيق خارجه عن مرمى كلام القائلين بالقول الثاني.

وكيف كان: فالأقرب هو المشهور، وذلك لجمله من الأدله:

الأول: حديث S لا تعاد R الشامل بإطلاقه للمقام.

الثاني: ما تقدم من الأخبار الداله على نفي البأس من وقوع الصلاة بتمامها مع النجاسه جهلاً بها لو التفت إليها بعد الصلاة، فإنها تدل على عدم البأس إذا التفت في أثناء الصلاة بطريق أولى،

بل ربما يقال إنها تدل على ما نحن فيه بالمنطوق إذ الكل ليس إلا أجزاء فتدل على عدم البأس بالنسبه إلى كل جزء جزء.

الثالث: بعض الأخبار، كموثقه داود عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل يصلى فأبصر في ثوبه دمًا. قال (عليه السلام): «يتم»<sup>(١)</sup>. فإن الظاهر منها حصول العلم بدم كان من قبل، لا أن الدم حدث حين العلم.

وخير ابن محبوب عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن رأيت في ثوبك دمًا وأنت تصلى ولم تكن رأيتته قبل ذلك، فأتم صلاتك، فإذا انصرفت فاغسله»<sup>(٢)</sup>. بتقريب أن الروايه دلت على أن الرؤيه لا- توجب بطلان الصلاه، لا- بالنسبه إلى الأجزاء السابقه، ولا بالنسبه إلى الأجزاء اللاحقه، لكن اللازم رفع اليد عن القطعه الثانيه للمعارضه فيبقى الحكم الأول على حاله.

والرضوى قال: «قد روى في المنى إذا لم يعلم به من قبل أن تصلى فلا إعادته عليك»<sup>(٣)</sup> فإن إطلاقه يشمل ما لو علم في الأثناء أو علم بعد الصلاه، بل ربما استدل بإطلاق ما رواه عبد الرحمان عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يصلى وفي ثوبه

ص: ٢٥٠

- 
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٦ الباب ٤٤ من أبواب النجاسات ح ٢.
  - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٦ الباب ٤٤ من أبواب النجاسات ح ٣.
  - ٣- فقه الرضا: ص ٦ سطر ٧.

عذره من إنسان أو سنور أو كلب أ يعيد صلاته؟

قال: «إن كان لم يعلم فلا يعيد» (١). فإن إطلاقه شامل لما إذا علم به في أثناء الصلاة أو بعد الصلاة.

أما ما استدل به في المستند لهذا القول من صحيحه على بن جعفر (عليه السلام): سألته عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله، فذكر وهو في صلاته كيف يصنع به؟

قال: «إن كان دخل في صلاته فليمض، فإن لم يكن دخل في صلاته فلينضح ما أصاب من ثوبه إلا أن يكون فيه أثر يغسله» (٢). فلا يخفى ضعف ذلك.

ثم إنه لا يرد على هذه الأخبار، الأخبار التي استدل بها للقول الثاني، كصحيحه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن رأيت المنى قبل أو بعد ما تدخل في الصلاة فعليك إعادة الصلاة وإن أنت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه ثم رأيت بعد فلا إعادة عليك فكذلك البول» (٣).

وصحيحه أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) في رجل

ص: ٢٥١

- 
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٠ الباب ٤٠ من أبواب النجاسات ح ٥.
  - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠١٧ الباب ١٣ من أبواب النجاسات ح ١.
  - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٢ الباب ٤١ من أبواب النجاسات ح ٢.

صلى في ثوب فيه جنباه ركعتين ثم علم، قال (عليه السلام): «عليه أن يبتدى الصلاة» (١).

وصحيحه زراره، وفيها قلت: إن رأيت في ثوبى وأنا في الصلاة. قال (عليه السلام): «تنقض وتعيد، إذا شككت في موضع منه ثم رأيت، وإن لم تشك ثم رأيت رطباً، قطعت الصلاة وغسلته، ثم بنيت على الصلاة لأنك لا تدري لعله شيء أوقع عليك فليس ينبغي أن تنقض اليقين بالشك أبداً» (٢). فإن ظاهرها التفصيل بين ما كانت النجاسة من قبل الصلاة، وبين ما كانت النجاسة وقعت في الأثناء، وإنما قلنا إن هذه الأخبار لا تعارض من أخبار المشهور لوجوب الجمع بينهما بقريته حسنه محمد بن مسلم قال: قلت له: الدم يكون في الثوب على وأنا في الصلاة.

قال: «إن رأيت وعليك ثوب غيره فاطرحه وصل في غيره، وإن لم يكن عليك ثوب غيره فامض في صلاتك ولا إعادته عليك ما لم يزد على مقدار الدرهم، وما كان أقل من ذلك، فليس بشيء، رأيت أو لم تره، وإذا كنت قد رأيت وهو أكثر من مقدار الدرهم، فضيعة غسله»

ص: ٢٥٢

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٦ الباب ٤٤ من أبواب النجاسات ح ٤.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٥ الباب ٤٤ من أبواب النجاسات ح ١.

وصليت فيه صلاه كثيره فأعد ما صليت فيه»(١).

وبما ذكرناه تبين دليل القول الثانى كما تبين ضعفه.

أما المدارك فإنه جمع بين الطائفتين من الروايات مع جعل الاحتياط مؤيدا للقول ببطلان الصلاه.

وأما قول المصنف فإنه أخذ بالروايات القائله بالبطلان لكن مع تقيدها بما هو واضح من تقديم الوقت على سائر الأجزاء والشرائط لا للانصراف كما ربما يقال، فإنه لا وجه لدعوى الإنصراف فى أدله الأجزاء والشرائط التى منها نصوص الإعاده فى المقام، بقى فى المقام أمران:

الأول: إن نفى البأس عن وقوع الصلاه فى النجاسه فى المقدار الذى يقع فيه التطهير أو التبديل بعد العلم بالنجاسه، إنما هو لاستفاده ذلك من روايات المقام، للتلازم العرفى بين الأمرين، وللروايات الوارده فى دم الرعاف، كصحيحه معاويه بن وهب عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الرعاف أينقض الوضوء؟

قال (عليه السلام): «لو أن رجلا رعف فى صلاته، وكان عنده ماء أو من يشير إليه بماء، فتناوله فمال برأسه فغسله، فليبن على صلاته ولا يقطعها»(٢).

ص: ٢٥٣

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٧ الباب ٢٠ من أبواب النجاسات ح ٦.

٢- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤٦ الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاه ح ١١.

وصحيحه الحلبي عنه (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يصيبه الرعاف وهو في الصلاة.

فقال: «إن قدر على ماء عنده يميناً وشمالاً أو بين يديه، وهو مستقبل القبلة فليغسله عنه، ثم ليصل ما بقي من صلاته، وإن لم يقدر على ماء حتى ينصرف بوجهه أو يتكلم فقد قطع صلاته»<sup>(١)</sup> إلى غيرهما من الأخبار.

والروايات الداله على أنه إن وقع عليه النجاسه في أثناء الصلاة لم تبطل بذلك صلاته، ولحديث S تعاد R الدال على نفي البأس من التلبس بالنجاسه بالمقدار الذي يحصل فيه الإزالة، وبما ذكرناه تبين أن احتمال البأس، لأن للصلاه هيئه اتصاليه تنقطع بالنجاسه لما يستفاد من أدله بطلان الصلاة بالحدث ونحوه، مردود إذ إبطال الحدث والفعل الكثير مثلاً لا يلزم إبطال النجاسه الخبيثه، إذ لا دليل على الملازمه عرفاً أو شرعاً، بل لو كان لنا دليل على الهيئه الاتصاليه للزم تخصيصه بالأدله التي ذكرناها.

الثاني: إنه اختلف نسخه الكافي والتهذيب في نقل حسنه محمد بن مسلم التي جعلناها شاهده للجمع بين الطائفتين من الأخبار، بما لو أخذنا بنسخه التهذيب لم تكن الحسنه دليلاً على مذهب المشهور بكلا شقيه، لكن أضبطينه نسخه الكافي أوجبت

ص: ٢٥٤

---

١- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤٥ الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاة ح ٦.

وإن علم حدوثها في الأثناء مع عدم إتيان شيء من أجزائها مع النجاسة، أو علم بها وشك في أنها كانت سابقاً أو حدثت فعلاً، فمع سعة الوقت وإمكان التطهير أو التبديل يتمها بعدهما،

الأخذ بها، ولذا لم نطول الكلام حول ذلك ومن أراد الاطلاع فليرجع إلى المفصلات.

ثم إن قول المصنف أتمها وكانت صحيحه إنما هو على القول بتقديم الصلاة مع نجاسة الثوب على الصلاة عارياً، وإن قيل بالعكس لزم النزاع ومع إمكان النزاع والصلاة عارياً {وإن علم حدوثها في الأثناء مع عدم إتيان شيء من أجزائها مع النجاسة، أو علم بها وشك في أنها كانت سابقاً أو حدثت فعلاً، فمع سعة الوقت وإمكان التطهير أو التبديل يتمها بعدهما} بأن يبدل أو يطهر في الأثناء ويتم الصلاة بلا إشكال ولا خلاف.

قال في المستند: (وهو المصرح به في كلامهم، وفي اللوامع الظاهر وفاقهم عليه، وقيل بلا خلاف أجده) (١).

وعن المنتهى والتذكرة الإجماع عليه، ويدل عليه بالإضافة إلى حديث S لا تعاد R وإلى الأصل إذ لم يدل دليل على أن الطهاره الخبثيه شرط في المصلى مطلقاً بحيث يقدر انتفائها في أثناء الصلاة ولو مع عدم الاشتغال بفعل من أفعالها.

ص: ٢٥٥



قال في المستمسك: (إذ لا دليل على ذلك، بل الدليل على خلافه) (١)، جملة من الروايات، كصحيح محمد وإسماعيل ففي الأولى: عن الرجل يأخذه الرعاف أو القيء في الصلاة كيف يصنع؟

قال: «ينتقل فيغسل أنفه ويعود في الصلاة وإن تكلم فليعد الصلاة» (٢). وقريبه منها الثانية (٣).

وصحيح معاوية: «لو أن رجلاً رعف في صلاته وكان عنده ماء، أو من يشير إليه بماء، فتناوله فمال برأسه فيغسله فليبين على صلاته ولا يقطعها».

وصحيح الحلبي سألته عن الرجل يصيبه الرعاف وهو في الصلاة.

فقال: «إن قدر على ماء عنده يميناً وشمالاً أو بين يديه، وهو مستقبل القبلة فليغسله عنه ثم ليصل ما بقي من صلاته، وإن لم يقدر على ماء حتى ينصرف بوجهه أو يتكلم فقد قطع صلاته».

وصحيح ابن أذنيه: عن الرجل يرعف وهو في الصلاة وقد صلى بعض صلاته؟

ص: ٢٥٦

١- المستمسك: ج ١ ص ٥٣٦ فقره رقم ١.

٢- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤٦ الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاة ح ٩.

٣- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤٤ الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاة ح ٤.

فقال: «إن كان الماء عن يمينه أو عن شماله أو عن خلفه فليغسله من غير أن يلتفت وليبين على صلاته فإن لم يجد الماء حتى يلتفت فليعد الصلاة» (١).

وصحيح زراره: «وإن لم تشك ثم رأيت رطباً، قطعت وغسلته، ثم بنيت على الصلاة» ثم إن قول المصنف: مع عدم إتيان شيء من أجزائها مع النجاسة هو مقتضى القاعدة والمشهور فتوى، إذ لو أتى بشيء مع العلم بالنجاسة، دخل في إطلاقات بطلان الصلاة مع الإتيان بالنجاسة، لكن ربما يقال إن إطلاقات الروايات المتقدمة في الرعاف مع سكوت الإمام عن إعادته ما وافق الرعاف من الأجزاء مع وضوح غلبه كون الرعاف يوافق بعض الأجزاء لا أقل من التسيحات أو القراءة أو الذكر، دليل على عدم ضرر مثل ذلك.

ثم إنه على القول بالضرر كان اللازم القول بالإعادة لذلك الجزء، لا البطلان الذي هو ظاهر كلام المصنف، ثم إنه لو رعف مثلاً في الركوع غسل أنفه ورجع إلى الركوع بما إذا لم يزد الركوع، أما إذا استلزم الزيادة اكتفى بما فعله سابقاً من الركوع، وكذلك بالنسبة إلى السجود، واحتمال اختصاص الروايات بما إذا كان الرعاف في حاله القيام فقط لا وجه له بعد الإطلاق.

ص: ٢٥٧

---

١- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤٤ الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاة ح ١.

ومع عدم الإمكان يستأنف، ومع ضيق الوقت يتمها مع النجاسه، ولا شىء عليه.

وأما إذا كان ناسياً فالأقوى وجوب الإعادة أو القضاء مطلقاً، سواء تذكر بعد الصلاة أو فى أثناءها،

كما أن دعوى الانصراف بلا مبرر {ومع عدم الإمكان يستأنف} لأن ذلك مقتضى القاعدة إذ اللازم الصلاة بطهاره، خصوصاً بعد دلاله الروايات عليه، ولو استلزم التطهير أو التبديل كشف العوره فى كونه مبطلاً، احتمالان، ويأتى فى كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى.

{ومع ضيق الوقت يتمها مع النجاسه} لأن الوقت مقدم، كما يدل عليه النص والفتوى {ولا شىء عليه} لكن هذا إنما هو على قول من يقول بتقديم الصلاة فى النجس على الصلاة عارياً، أما من يقول بتقديم الصلاة عارياً، فاللازم طرح ثوب النجس إن أمكن. نعم فى نجاسه البدن لا يأتى ذلك، كما إن تنجس بدنه فى أثناء الصلاة.

ثم إن فى عباره المصنف (وإن علم حدوثها فى الأثناء) تسامحاً به عليه فى مصباح الهدى فراجع.

{وأما إذا كان ناسياً فالأقوى وجوب الإعادة أو القضاء} إذا تذكر خارج الوقت {مطلقاً سواء تذكر بعد الصلاة أو فى أثناءها

أمكن التطهير أو التبديل أم لا.

أمكن التطهير أو التبديل أم لا { فى مسأله نسيان النجاسه والصلاه معها ثلاثه أقوال:

الأول: الإعادة والقضاء كما اختاره المصنف، وهذا هو المنسوب إلى النهايه والمقنعه والحلى والذكرى والنافع والشرائع والقواعد والتذكرة والتنقيح وشرح القواعد والدروس والبيان والفقيه والمبسوط والخلاف ومصباح السيد والديلمى وابنى حمزه وزهره، وربما نسب هذا القول إلى الأكثر أو المشهور، بل عن بعض دعوى عدم الخلاف أو الإجماع عليه.

الثانى: عدم الإعادة ولا القضاء، وهذا هو المحكى عن الشيخ فى بعض أقواله، واختاره المدارك والذخيره مع المعتمد، وعن المعتمر الميل إليه، بل ربما نسب إلى كثره من الفقهاء.

الثالث: التفصيل بين التذكرة فى الوقت فتجب الإعادة، وبين التذكرة خارجه فلا يجب القضاء، وهذا هو المحكى عن الاستبصار والتحرير والإرشاد وظاهر الصدوقين والإسكافى، ونفى عنه البأس فى المنتهى، ونفى عنه البعد فى حبل المتين، واستجوده الأردبيلى.

وعن التذكرة أنه قول مشهور لعلمائنا.

وعن الحدائق أنه المشهور بين المتأخرين.

استدل للقول الأول: بأن مقتضى أدله اشتراط الطهاره الخبيثه أن المشروط عدم عند عدمها سواء كان العدم عن علم أو جهل أو

نسيان، وبالأدلة الخاصة.

كصحيحه ابن أبي يعفور: الرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به، ثم يعلم فينسى أن يغسله فيصلى ثم يذكر بعد ما صلى، أيعيد صلاته؟

قال: «يغسله ولا يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله ويعيد الصلاة»<sup>(١)</sup>.

وصحيحه زرارة الطويله قال: قلت له: أصاب ثوبي دم رعاف أو غيره، أو شيء من منى، فعلمت أثره إلى أن أصيب له الماء، فأصبت وحضرت الصلاة ونسيت أن بثوبي شيئاً، وصلت ثم إنى ذكرت بعد ذلك؟

قال: «تعيد الصلاة وتغسله»<sup>(٢)</sup>.

ورواه أبو بصير عن الصادق (عليه السلام) في الدم؟

قال: «إن أصاب ثوب الرجل الدم فصلى فيه وهو لا يعلم فلا- إعاده عليه، وإن هو علم قبل أن يصلى فنسى وصلّى فيه فعليه الإعاده»<sup>(٣)</sup>.

ورواه ابن مسكان قال: قلت: بعثت بمسأله إلى أبي عبد الله مع

ص: ٢٦٠

- 
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٦ الباب ٢٠ من أبواب النجاسات ح ١.
  - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٣ الباب ٤٢ من أبواب النجاسات ح ٢.
  - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٠ الباب ٤٠ من أبواب النجاسات ح ٧.

إبراهيم بن ميمون، قلت: سله عن الرجل يبول فيصيب فخذة قدر نكته من بوله فيصلى ويذكر بعد ذلك أنه لم يغسلها؟

قال: «يغسلها ويعيد صلاته»<sup>(١)</sup>.

وروايه سماعه سألت أبا عبد الله (عليه السلام): عن الرجل يرى في ثوبه الدم فينسى أن يغسله حتى يصلى.

قال: «يعيد صلاته، كي يهتم بالشئ إذا كان في ثوبه عقوبه لئس يانه».

قلت: فكيف يصنع من لم يعلم أيعيد حين يرفعه؟

قال: «لا ولكن يستأنف»<sup>(٢)</sup>.

وروايه حسن بن زياد قال: سئل أبو عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يبول فيصيب بعض فخذة قدر نكته من بوله فيصلى ثم يذكر

بعد أنه لم يغسله؟

قال: «يغسله ويعيد صلاته»<sup>(٣)</sup>.

وروايه الجعفریات عن الصادق (عليه السلام) عن علي (عليه السلام): إنه كان يقول:

ص: ٢٤١

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٥ الباب ١٩ من أبواب النجاسات ح ٣.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٤ الباب ٤٢ من أبواب النجاسات ح ٥.

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٥ الباب ١٩ من أبواب النجاسات ح ٢.

«من صَلَّى في ثوب نجس فلم يذكره إلا بعد فراغه، فليعد صلاته»<sup>(١)</sup>.

وهناك روايات أخرى تدل بإطلاقها على وجوب الإعادة والقضاء على من صلى في النجاسة فتشمل ما إذا كان ذلك لأجل النسيان.

أما القائل بعدم الإعادة والقضاء فقد استدل بحديث S لا تعاد R وبجمله من الروايات التي يجمع بينها وبين الروايات السابقة بحمل السابقة على الاستحباب، وهي صحيحه العلاء عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال:

سألته عن الرجل يصيب ثوبه الشيء ينجسه فينسى أن يغسله فيصلى فيه ثم يذكر أنه لم يكن غسله أيعيد الصلاة؟

قال: «لا يعيد قد مضت الصلاة وكتبت له»<sup>(٢)</sup>.

وخير هشام بن سالم عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل يتوضأ وينسى أن يغسل ذكره وقد بال؟

فقال (عليه السلام): «يغسل ذكره ولا يعيد الصلاة»<sup>(٣)</sup>.

وموثقه عمار قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول:

ص: ٢٤٢

---

١- بحار الأنوار: ج ٨٠ ص ٢٤٧ ح ٦. وانظر الجعفریات: ص ٥٠ س ١٨.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٣ الباب ٤٢ من أبواب النجاسات ح ٣.

٣- الوسائل: ج ١ ص ٢٢٤ الباب ١٠ من أبواب أحكام الخلو ح ٢.

«لو أن رجذ نسي أن يستنجي من الغائط حتى يصلي لم يعد الصلاة» (١).

وخبر عمرو بن أبي نصر قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إني صليت فذكرت أني لم أغسل ذكرى بعد ما صليت أ فأعيد؟

قال: «لا» (٢).

وخبر علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن رجل ذكر وهو في صلاته أنه لم يستنج من الخلا؟

قال: «ينصرف ويستنجي من الخلا ويعيد الصلاة، وإن ذكر وقد فرغ من صلاته فقد أجزأه ذلك ولا إعادته عليه» (٣).

ومن الواضح أن الجمع بين هاتين الطائفتين يقتضى حمل الطائفة الأولى على الاستحباب وقد أجاب المشهور عن الطائفة الثانية بأمور.

الأول: كون صحيحه علاء شاذه ذكره الشيخ، وفيه: إن الشيخ بنفسه قد عمل بها في بعض كتبه كما عرفت، فكيف يمكن رميها بالشذوذ.

الثاني: إن روايات نسيان الاستنجاء معارضه بما دلت على إعادته

ص: ٢٤٣

- 
- ١- الوسائل: ج ١ ص ٢٢٤ الباب ١٠ من أبواب أحكام الخلوات ح ٣.
  - ٢- الوسائل: ج ١ ص ٢٠٩ الباب ١٨ من أبواب النجاسات نواقض الوضوء ح ٦.
  - ٣- الوسائل: ج ١ ص ٢٢٤ الباب ١٠ من أبواب أحكام الخلوات ح ٤.



الصلاه، وفيه: إن الجمع بينها يقتضى حمل ما دلّ على الإعاده على الاستحباب.

الثالث: إن فى الطائفه الأولى ما لا- يقبل الحمل كالتى تدل على أن الإعاده عقوبه لنسيانه، وفيه: إن الظاهر من هذه الروايه الاستحباب إذ لا عقوبه على نسيان الذى لم يكن الإنسان سببه، وقد قال سبحانه: (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) (١).

وقال (صلى الله عليه وآله وسلم): «وضع عن أمتى تسعه» (٢) وعدّ منها النسيان.

الرابع: إن روايات المشهور أشهر، وفيه: إنه لا نسلم الأشهرية بعد وجود هذه الروايات أيضا فى نفس الكتب التى فيها الطائفه الأولى.

وإن أريد الأشهرية العمليه، ففيه: إنه لا- حجيه فيها، كيف وأغلب المشهورات بين المتقدمين كنجاسه البثر وغيرها كانت قبلا أشهر، ومع ذلك لم يمنعهم عن العمل بغيرها بعد ذلك.

الخامس: إن روايات استثناء الاستنجااء خاصه بهذا المورد، فلا- يتعدى إلى غيرها، وفيه: إنه لا- وجه لذلك بعد عدم فهم الخصوصيه ووحده المناط.

ص: ٢٦٤

١- سوره البقره: الآيه ٢٨٦.

٢- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٨٤ الباب ٣٧ من أبواب قواطع الصلاه ح ٢.

أما المفصل: فقد استدل لذلك بأنه مقتضى الجمع بين الطائفتين بشهادة صحيح ابن مهزيار قال:

كتب إليه سليمان بن رشيد يخبره أنه بال في ظلمه الليل، وأنه أصاب كفه برد نقطه من البول لم يشك أنه أصابه ولم يره، وأنه مسح بخرقه ثم نسي أن يغسله وتمسح بدهن فمسح به كفيه ووجهه ورأسه ثم توضأ وضوء الصلاة فصلى.

فأجابه بجواب قرأته بخطه: «وأما ما توهمت مما أصاب يدك فليس بشيء إلا ما تحقق، فإن حققت ذلك كنت حقيقاً أن تعيد الصلاة اللواتي كنت صليتهن بذلك الوضوء بعينه، ما كان منهن في وقتها، وما فات وقتها فلا إعادته عليك لها، من قبل أن الرجل إذا كان ثوبه نجساً لم يعد الصلاة إلا ما كان في وقت، وإذا كان جنباً أو صلى على غير وضوء فعليه إعادة الصلوات المكتوبات اللواتي فاتته، لأن الثوب خلاف الجسد. فاعمل على ذلك إن شاء الله» (١).

ويمكن أن يستدل له أيضاً بما رواه عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام): في الرجل ينسى أن يغسل دبره بالماء حتى صلى إلا أنه قد تمسح بثلاثة أحجار؟

قال (عليه السلام): «إن كان في وقت تلك الصلاة فليعد الصلاة وليعد الوضوء، وإن كان قد مضى وقت تلك الصلاة التي

ص: ٢٤٥

صلى فقد جازت صلاته ولتوضاً لما يستقبل من الصلاة»(١).

ولكن هاتين الروایتين لا تصلحان للجمع.

أولاً: لاضطراب متن الأولى مع الغض من ما قيل فيها من أنها مجهولة الراوى والمروى عنه، وإن كانت جلاله على بن مهزيار توجب الغض عن السند. وعدم استقامه الثانيه إذ لو كان الوضوء باطلاً لم يفرق فيه بين داخل الوقت وخارجه، وإن لم يكن الوضوء باطلاً لم يكن فرق كذلك، فالحكم بالفرق مع وحده الموضوع خلاف النص والفتوى، ومثل هذه الروايه لا تصلح شاهده للجمع، وقد بلغ الضعف بخبر ابن مهزيار حداً قال فى الوافى: (معنى هذا الحديث غير واضح وربما يوجه بتكلفات لا فائده فى إيرادهما أو يشبه أن يكون قد وقع فيه غلط من النسخ) (٢)، أما الخبر فلم أر أحداً من الطوائف استدل به فى هذا المقام، وإنما أخرجته من كتب الأخبار.

وثانياً: إن فى الطائفتين ما لا يقبل هذا الحمل، فإن صحيحه على بن جعفر المصرحه فيها بعدم العلم بالدم إلا بعد الغد، وحسنه محمد بن مسلم المذكور فيها أنه صلى فيه صلاه كثيره، دالتان على وجوب القضاء، لكن هذا على تقدير شمولهما بالإطلاق لمورد النسيان، فكيف يمكن حملها على الإعادة فى الوقت.

ص: ٢٦٦

---

١- الوسائل: ج ١ ص ٢٢٣ الباب ١٠ من أبواب أحكام الخلوه ح ١.

٢- الوافى: ج ١ ص ٤٥٥ السطر ١٥.

ثم إن خبر علي بن جعفر في الاستنجاء حيث قال: «وإن ذكر وقد فرغ من صلاته»<sup>(١)</sup>.

وخبر عمار فيه أيضا حيث قال: «لو أن رجلا نسي أن يستنجي من الغائط حتى يصلي لم يعد الصلاة»<sup>(٢)</sup> ظاهران على عدم الإعادة في الوقت.

وكيف كان، فالأقوى عدم وجوب الإعادة، لا في داخل الوقت ولا في خارجه.

نعم يستحب ذلك لما عرفت من أنه مقتضى الجمع بين الأخبار. والله العالم.

ص: ٢٦٧

---

١- الوسائل: ج ١ ص ٢٢٤ الباب ١٠ من أبواب أحكام الخلوه ح ٤.

٢- الوسائل: ج ١ ص ٢٢٤ الباب ١٠ من أبواب أحكام الخلوه ح ٣.

(مسألة \_ ١): ناسى الحكم تكليفاً أو وضعاً، كجاهله فى وجوب الإعادة والقضاء.

(مسألة \_ ١): {ناسى الحكم تكليفاً} وأنه لا تجوز الصلاة مع نجاسة البدن أو اللباس {أو وضعاً} وأن الصلاة باطله مع النجاسة {كجاهله} عند المصنف وغير واحد، وذلك لأنه عند نسيان الحكم يكون جاهلاً به، ولا فرق فى الجاهل بين أن لم يعلم أصلاً أو علم ونسى، فيشملة إطلاق أدله الجاهل {فى وجوب الإعادة والقضاء} وفيه: ما عرفت من شمول الأدله العامه برفع النسيان ونحوه، والأدله الخاصه مثل S لا تعاد R له، فالأقرب عدم القضاء والإعادة.

## مسأله ۲: فى حكم الجهل بالنجاسه

(مسأله \_ ۲): لو غسل ثوبه النجس وعلم بطهارته ثم صلى فيه وبعد ذلك تبين له بقاء نجاسته فالظاهر أنه من باب الجهل بالموضوع فلا يجب عليه الإعادة أو القضاء.

(مسأله \_ ۲): لو غسل ثوبه النجس وعلم بطهارته ثم صلى فيه وبعد ذلك تبين له بقاء نجاسته فالظاهر أنه من باب الجهل بالموضوع فلا يجب عليه الإعادة أو القضاء { وذلك لأن العلم أخذ موضوعاً لوجوب القضاء.

ففى روايه أبى بصير عن الصادق (عليه السلام) قال: «إن أصاب ثوب الرجل الدم فصلى فيه وهو لا يعلم فلا إعادته عليه، وإن هو علم قبل أن يصلى فنسى وصلّى فيه فعليه الإعادة». فإن من قطع بانتفاء النجاسه داخل فيمن لا يعلم، إذ إطلاقه شامل لمن علم سابقاً ثم قطع بخلافه ومن لم يعلم سابقاً.

بل ربما يستدل له بصحيحه زراره المتقدمه، هذا بالإضافة إلى حديث S لا تعادR وربما يحتمل وجوب الإعادة لأنه مثل نسيان النجاسه، والمشهور وجوب الإعادة كما تقدم.

ولحسنه مىسر قلت: لأبى عبد الله (عليه السلام): أمر الجاربه فتغسل ثوبى من المنى فلا تبالغ فى غسله فأصلى فيه فإذا هو يابس؟

قال (عليه السلام): «أعد صلاتك. أما أنك لو كنت غسلت أنت لم يكن عليك شىء».

وكذا لو شك في نجاسته ثم تبين بعد الصلاة أنه كان نجساً،

فإن وجوب الإعادة مع علمه الوجداني أو علمه التنزيلى لإجراء أصاله الصحه يدلّ على عدم كفايه العلم إذا كان نجساً واقعاً.

ويرد عليه: إنه إن لم يكن له علم وجداني لقوله S فلا تبالغ R ولا علم تنزيلى، لأن أصاله الصحه لا تجرى مع العلم بعدم مبالاه الجاريه، بل الحسنه تدل على القول المتقدم لقوله (عليه السلام): «أما أنك لو كنت غسلت أنت» حيث تدل على أنه لو غسله ثم رآه لم يكن عليه إعادته الصلاة.

أما تخصيص الذيل بما إذا زالت النجاسه فهو كناية عما إذا لم تبق نجاسه حتى يكون معنى الذيل: أما أنك لو كنت غسلت لم يكن عليك شيء، لأنه لا تبقى نجاسه واقعاً، فهو خلاف إطلاقه إن لم نقل خلاف ظهوره، حيث إن الموضوع في غسل الجاريه وغسله هو بنفسه واحد.

وكيف كان، فما ذكره الماتن وجيه، ومثله ما لو زعم أنه غسله أو أن الجاريه غسلته مباليه بالغسل ومبالغه فيه، ثم تبين أنه لم يغسل أو أنها لم تبالغ.

{وكذا لو شك في نجاسته ثم تبين بعد الصلاة أنه كان نجساً} لشمول حديث S لا تعاد R له، ولأنه من الجهل بالموضوع، فإن الشك نوع من الجهل فيشملة ما دلّ على أن الجهل بالموضوع لا إعادته معه،

وكذا لو علم بنجاسته فأخبره الوكيل في تطهيره بطهارته،

ولأنه مورد صحيحه زواره المتقدمه: فإن ظننت أنه قد أصابه ولم أتيقن ذلك فنظرت فلم أر فيه شيئاً ثم صليت فرأيت فيه؟

قال: «تغسله ولا تعيد الصلاة»(١).

ومن الواضح أن الشك المنطقي الذي هو أدنى رتبة من الظن أسهل من الظن.

لكن لا يخفى أن المراد بالشك هنا الشك المسبوق بالعلم بالعدم لا المسبوق بالعلم بالوجود، لأنه يكون مورد استصحاب النجاسه حينئذ ولا يحق له أن يصلى مع استصحاب النجاسه، كما أن الظاهر أنه لا يجب عليه الفحص لأنه لا يجب الفحص في الشبهات الموضوعيه، إذ لم يثبت هذه الكليه بل ثبت خلافها \_ كما تقدم في بعض مباحث الكتاب ويأتي أيضاً \_ بل للدليل الخاص في المقام، كصحيحه زواره، بل مساهله الشارع في أمر الطهاره والنجاسه كما يظهر ذلك لمن راجع مختلف أبواب الأحاديث الوارده بهذا الشأن.

{وكذا لو علم بنجاسته فأخبره الوكيل في تطهيره بطهارته} وذلك لحجيه قول الوكيل، لأنه ذو اليد، وللسيره المستمره في العمل بإخباره وإخبار القصابين والجزارين والصيادين للأسماء ونحوها،

ص: ٢٧١

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٢ الباب ٤١ من أبواب النجاسات ح ١.



أو شهدت البيئه بتطهيره ثمّ تبين الخلاف، وكذا لو وقعت قطره بول أو دم مثلاً- وشك في أنها وقعت على ثوبه أو على الأرض  
ثمّ تبين أنها وقعت على ثوبه، وكذا لو رأى في بدنه أو ثوبه دمًا، وقطع بأنه دم البق أو دم القروح المعفو، أو أنه أقل من الدرهم  
أو نحو ذلك، ثمّ تبين أنه مما لا يجوز الصلاة فيه،

ولأصالة الصحه {أو شهدت البيئه بتطهيره ثم تبين الخلاف} لما تقدم من حجيه البيئه مطلقاً، وقد سبق أن النجاسه الواقعيه لا  
تؤثر في الإبطال، بل العلم بالطهاره أو ما يقوم مقام العلم كاف في الصحه، ويكفي لذلك حديث S لا تعاد R وغيره من الأدله  
المتقدمه.

{وإذا لو وقعت قطره بول أو دم مثلاً وشك في أنها وقعت على ثوبه أو على الأرض} التي ليست محلاً للابتلاء، لأنها لو كانت  
محلاً للابتلاء وجب الاجتناب عن كلا الطرفين بمقتضى العلم الإجمالى.

{ثم تبين} بعدما صلّى {أنها وقعت على ثوبه} فإن أصاله الطهاره محكمه في ثوبه، وقد تقدم أن الطهاره الخبيثه ليست شرطاً  
واقعيًا، بل شرطاً علميًا، وهو غير حاصل حال الصلاة.

{وإذا لو رأى في بدنه أو ثوبه دمًا وقطع بأنه دم البق أو دم القروح المعفو أو أنه أقل من الدرهم أو نحو ذلك} بأن رأى في  
ثوبه بولاً- وقطع بأنه بول مأكول اللحم مثلاً {ثم} بعد ما صلّى {تبين أنه مما لا يجوز الصلاة فيه} فإن كل ذلك من مصاديق  
الجهل بالنجاسه، وقد عرفت أنها لا تؤثر في بطلان الصلاة إذا تبين الخلاف بعد ذلك.

وكذا لو شك في شيء من ذلك ثم تبين أنه مما لا يجوز، فجميع هذه من الجهل بالنجاسة، لا يجب فيها الإعادة أو القضاء

فقد قال (عليه السلام) في صحيح زراره: «لأنك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت»<sup>(١)</sup>، فإذا لم يتخبر النجاسة حال الصلاة لم تجب الإعادة.

{وكذا لو شك في شيء من ذلك ثم تبين أنه مما لا يجوز} بعد أن صلى {فجميع هذه من الجهل بالنجاسة لا يجب فيها الإعادة أو القضاء} لكن ربما يقال إنه إذا علم أن الدم نجس، لكنه شك في العفو كان أصله عدم العفو محكمه، وفيه: إن الشرط هو عدم الصلاة بدم غير معفو عنه.

والحاصل: إن الأصل جواز الصلاة إلا ما خرج، لا عدم جواز الصلاة إلا ما خرج، والخارج هو الدم غير المعفو عنه وهو مشكوك فيه.

ثم إنه سيأتي من المصنف البناء على عدم العفو، فيما إذا شك في أن الدم من الجروح أو القروح أو من غيرهما، وربما يتوهم أنه مناف لما ذكره هنا، لأنه إذا كان الأصل عدم العفو فكيف يصلح مع الشك في العفو والأصل يقتضي عدم العفو، لكن فيه: إنه لا منافاه بين ما ذكره هنا وما ذكره هناك، إذ الكلام هنا في أن المسألة داخله في صغرى الجهل بالموضوع، الذي لا يوجب تبينه إعادة الصلاة، والكلام

ص: ٢٧٣

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٢ الباب ٤١ من أبواب النجاسات ح ١.

هناك في أنه هل يجوز الدخول في الصلاة مع الشك أم لا؟ فتأمل، وسيأتي الكلام في ذلك في مسألتى الشك في أن الدم أقل من الدرهم وأن الدم من القروح.

ومما تقدم تبين حكم هذه الشكوك إذا وقعت في أثناء الصلاة ثم تبين في أثناء الصلاة أنه مما لا يجوز، فإنه لو تمكن التخلص من النجس صحت، وإلا بطلت، ومما سبق ظهر الإشكال في كلام كشف الغطاء حيث قال: (وفي إلحاق الجهل بموضوع العفو لزعم القلة فيما يعفى عن قليله، أو زعم أنه مما يعفى عن قليله، أو مما يعفى عن أصله، أو يعفى عن محلّه، أو عن أهله كالمربيّه، أو لزعم اضطراره، أو لزعم أنه من بول الطفل مع الإتيان بالصب عليه، أو في تغذيته كذلك، أو الجهل بالمحصوريه بزعم أنه من غير المحصور، أو أنه من المشتبه الخارج بعد أحد الاستبراءين إشكال ويقوى الإفساد عملاً بأصل بقاء شغل الذمه) (١)، انتهى.

ص: ٢٧٤

---

١- كشف الغطاء: ص ١٧٧ س ٢٨.

### مسأله ٣: فى الجهل بالموضوع

(مسأله ٣ \_ ٣): لو علم بنجاسه شىء فنسى ولاقاه بالرطوبه وصلّى ثم تذكر أنه كان نجساً. وأن يده تنجست بملاقاته، فالظاهر أنه أيضاً من باب الجهل بالموضوع لا النسيان، لأنه لم يعلم نجاسه يده سابقاً، والنسيان إنما هو فى نجاسه شىء آخر غير ما صلّى فيه، نعم لو توضأ أو اغتسل قبل تطهير يده، وصلّى كانت باطله من جهه بطلان وضوئه أو غسله.

(مسأله ٣ \_ ٣): {لو علم بنجاسه شىء فنسى} نجاسته {ولاقاه بالرطوبه وصلّى ثم تذكر أنه كان نجساً وأن يده تنجست بملاقاته، فالظاهر أنه أيضاً من باب الجهل بالموضوع} لأنه لم يعلم نجاسه يده أو ثوبه أصلاً {لا النسيان لأنه لم يعلم نجاسه يده سابقاً، والنسيان إنما هو فى نجاسه شىء آخر غير ما صلّى فيه} فلا تبطل الصلاه وإن قلنا بأن النجاسه المنسيه توجب الصلاه، لكنك قد عرفت سابقاً أن النجاسه المنسيه لا توجب البطلان.

{نعم لو توضأ أو اغتسل قبل تطهيره يده وصلّى كانت باطله من جهه بطلان وضوئه أو غسله} إذا قلنا باعتبار طهاره أعضاء الوضوء والغسل، وأنه لا يكفى صب الماء الواحد لظهر المحل والوضوء أو الغسل. وسيأتى الكلام فى ذلك إن شاء الله تعالى، ولو تذكر النجاسه للماء قبل الصلاه لكن لم يتذكر أنه لاقى يده الماء كان بمنزله الفرع السابق.

## مسألة ٤: في انحصار الثوب في النجس

(مسألة ٤ \_ ٤): إذا انحصر ثوبه في نجس، فإن لم يمكن نزعها حال الصلاة لبرد أو نحوه صلى فيه، ولا يجب عليه الإعادة أو القضاء،

(مسألة ٤ \_ ٤): {إذا انحصر ثوبه في نجس، فإن لم يمكن نزعها حال الصلاة لبرد أو نحوه صلى فيه، ولا يجب عليه الإعادة أو القضاء} في المقام ثلاثة أمور:

الأول: أنه يصلى في ذلك الثوب النجس ولا إشكال ولا خلاف في ذلك، كما صرح بعدم الخلاف المستند، فإن "الضرورات تبيح المحظورات" بالإضافة إلى مطلق النصوص الآتية، ثم إنه لا يشترط انحصار الثوب، بل لو كان له ثياب وكان مضطراً إلى لبسها كان الحكم كذلك.

نعم، يقع الإشكال في ما كان له ثوبان نجسان أحدهما أكثر نجاسه من الآخر كَمَا \_ كما إذا كانت نجاسه أحدهما مقدار شبر وكانت نجاسه الآخر مقدار شبرين \_ أو كيفاً \_ كما إذا كان أحدهما نجساً بدم غليظ والآخر نجساً بدم رقيق \_ فهل يقدم الأقل أو يتساويان؟ احتمالان:

من أن النجس مبغوض، وكلما كان أقل نجاسه كان أقل مبغوضيه، وخصوصاً "الضرورات تقدر بقدرها".

ومن أنه لا دليل على تفاوت الزائد والناقص، فالإطلاقات الآتية تشملهما، وهذا ليس ببعيد.

ومنه يعلم: أنه فيما يتعدد غسله لو تمكن من غسله واحده لم تجب لعدم الدليل على ذلك.

نعم فيما دار الأمر بين ثوب نجس ببول الهره، وآخر نجس ببول الكلب لم يستبعد تقدم الأول على الثانى، لأن الاضطرار إلى النجس لا إلى نجس العين، وكذلك إذا اضطر إلى النجس قدّم النجس بدون كونه ميتة، على النجس الذى هو ميتة أيضاً.

ثم إن من الاضطرار إذا كان بعض الثوب نجساً لكنه يتمكن من قرضه بالمقراض مما يوجب ضياعه، فإنه لا يجب القرص.

نعم لو كان القرص لا يوجب الضياع، كما إذا كان بعض أهداب الثوب الزائده نجسه بما لم يكن قرضه موجباً لضياعه، وجب القرص لعدم الاضطرار حينئذ.

الثانى: إنه هل يجوز له أن يصلى فى سعه الوقت \_ وهذا ما يستفاد من قول المصنف \_ ولا يجب عليه الإعادة، أو لا؟ وجهان، بل قولان:

الأول: الجواز، لإطلاق الأدله الآتية، ولأدله سعه الوقت التى لا مخصص لها.

الثانى: عدم الجواز، لأن "الضرورات تقدر بقدرها" ولا اضطرار مع السعه، ولا إطلاق للأدله لأنها مسوقه لبيان حكم آخر،

وأدله سعه الوقت لا- دلالة فيها، لأنها مقيدة بأدله الأجزاء والشرائط، ولذا لو لم يتمكن من الوضوء في الآن الأول من الوقت وتمكن منه في الآن الثاني لم تجز الصلاة بالتيتم في الآن الأول، ولا يبعد القول الأول، نعم لو يئس عن التطهير جازت الصلاة، ويأتي هنا الكلام في أنه هل عليه الإعادة أم لا؟ ومما تقدم يعلم الإشكال فيما ذكره المستند من (جواز الصلاة في السعة بعدم التمكن في حال الصلاة، التي هي أيضاً من أجزاء زمان التوسعة، الشاملة لها الأمر التوسيعي، وإخراجها من بين الأجزاء يتوقف على الدليل) (١)، انتهى.

الثالث: هل يجب عليه الإعادة أو القضاء بعد رفع الاضطرار أم لا؟ وفيه قولان:

الأول: وجوب الإعادة والقضاء، اختاره الشيخ في النهاية، وابن ادريس، وتبعهما جماعه آخرون، وذلك أما في الوقت: فلأنه كان مكلفاً بالصلاة الكاملة، فإتيانه بالصلاة الناقصة في حال قدره لا يكون مكفياً، وأما في خارج الوقت: فلصدق الفوت الذي هو موضوع القضاء، إذ لا- فرق بين فوت الكل أو فوت البعض، ولموثقه عمّار عن الصادق (عليه السلام): أنه سئل عن رجل ليس عليه إلا ثوب، ولا تحل الصلاة فيه، وليس يجد ماءً يغسله، كيف

ص: ٢٧٨

يصنع؟ قال: «يتيمم ويصلى، فإذا أصاب ماءً غسله وأعاد الصلاة»<sup>(1)</sup>، وإطلاقه يشمل القضاء والإعادة، لأن "أعاد" في لسان اللغة والحديث أعم من الإعادة داخل الوقت.

الثاني: عدم الوجوب، وهذا هو المشهور شهره عظيمه، لأن المكلف كان مكلفاً بالصلاة المقدوره فإذا أتى بها سقط التكليف، لأن الإطاعه تسقط التكليف، فإذا سقط التكليف فلا فوت حتى يتحقق موضوع القضاء، ويدل على أن الإنسان مكلف بالصلاة المقدوره حال الأداء \_ لا الصلاة الكامله \_ الإطلاقات الكثيره الداله على عدم وجوب الإعادة، ولو لعدم البيان في موضع الحاجه كما سيأتى بعضها في الفرع الثاني عند تعرض المصنف لها، مضافاً إلى حديث S لا تعادR الشامل بإطلاقه للمقام، وبذلك يحمل خبر عمّار على الاستحباب، مضافاً إلى إعراض المشهور عنها، واحتمال أن تكون الإعادة لأجل التيمم لا لأجل النجاسه.

هذا لكن الانصاف: إن الإعراض غير معلوم، لإمكان كون بنائهم على تعارض النصوص في الباب \_ كما احتمله المستمسك \_ كما أن الاحتمال المذكور خلاف الظاهر، إذ ظاهر الموثقه أن الإعادة لأجل النجاسه، حيث قال (عليه السلام): «إذا أصاب ماءً غسله وأعاد الصلاة»، فلم يبق إلا المطلقات وحديث S لا تعادR فإن

ص: ٢٧٩



وإن تمكن من نزعه ففي وجوب الصلاة فيه أو عارياً أو التخيير وجوه:

قلنا بأن الموثقه أخص من حديث S لا تعاد R لم يبق إلا المطلقات، وسكوتها على كثرتها مما يوجب الريب في وجوب الإعادة، ولذا حمل الصدوق الموثقه على الاستحباب، وهذا ليس ببعيد، وإن كان الاحتياط يقتضى الإعادة، فتأمل.

وربما يحتمل الفرق بين القضاء فلا- يجب، وبين الإعادة فتجب، إذ قد كُلف بالصلاه الكامله بين الحدين، ففي الإعادة يقدر عليها، أما في ما إذا لم يتمكن من الكامله في الوقت، فقد كان تكليفه ما أتى به فلا- فوت ولا قضاء، وهذا تفصيل تقتضيه الصناعه، وإن لم أره لأحد من الأعاظم.

{وإن تمكن من نزعه، ففي وجوب الصلاة فيه، أو عارياً، أو التخيير، وجوه} وأقوال:

الأول: الصلاة عرياناً، هو المحكى عن المبسوط والنهائية والخلاف مدعياً فيه الإجماع، والقاضى والحلى والشرائع والنافع والتذكرة والقواعد والتحرير، وعن الذكرى أنه جعله "المشهور" وعن الدروس "أنه الأشهر" وعن المدارك نسبته إلى "الأكثر".

الثانى: الصلاة فيه، كما عن الصدوق والمدارك والمعالم والذخيره والبيان وكشف اللثام وغيرهم.

الثالث: التخيير، كما عن الإسكافى والمعتبر والمنتهى والذكرى

والدروس والبيان وجامع المقاصد وغيرها، بل عن المنتهى الإجماع عليه.

استدل للأول: بجمله من الروايات:

منها: خبر سماعه: قال سألته عن رجل يكون في فلاة من الأرض فأجنب وليس عليه إلا ثوب، فأجنب فيه وليس يجد الماء؟ قال: «يتيمم ويصلى عرياناً قاعداً»<sup>(١)</sup> كذا في الكافي<sup>(٢)</sup> والتهذيب<sup>(٣)</sup>، وفي الاستبصار<sup>(٤)</sup>: «قائماً ويؤمى إيماءً».

ومنها: خبر محمد بن علي الحلبي، عن أبي عبد الله (عليه السلام): في رجل أصابته جنابه وهو بالفلاة وليس عليه إلا ثوب واحد وأصاب ثوبه منى. قال: «يتيمم وي طرح ثوبه ويجلس مجتمعاً فيصلى فيؤمى إيماءً»<sup>(٥)</sup>.

واستدل للثاني: بجمله أخرى من الروايات:

منها: صحيح الحلبي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أجنب في ثوبه وليس معه ثوب غيره؟ قال (عليه السلام): «يصلى فيه، فإذا وجد الماء غسله»<sup>(٦)</sup>.

ص: ٢٨١

- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٨ الباب ٤٦ من أبواب النجاسات ح ١.
- ٢- الكافي: ج ١ ص ٣٩٦ في الصلاة في ثوب واحد ... ح ١٥.
- ٣- التهذيب: ج ٢ ص ٢٢٣ الباب ١١ في ما يجوز الصلاة فيه ... ح ٨٩.
- ٤- الاستبصار: ج ١ ص ١٦٨ الباب ١٠١ في الرجل تصيب ثوبه الجنابه ... ح ١.
- ٥- الاستبصار: ج ١ ص ١٦٨ الباب ١٠١ في الرجل تصيب ثوبه الجنابه ... ح ٢.
- ٦- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٦ الباب ٤٥ من أبواب النجاسات ح ١.

ومنها: صحيحه الآخر، عن الرجل يكون له الثوب الواحد فيه بول لا يقدر على غسله؟ قال (عليه السلام): «يصلى فيه»<sup>(١)</sup>.

ومنها: صحيح عبد الرحمان، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يجنب في ثوب ليس معه غيره ولا يقدر على غسله؟ قال: «يصلى فيه»<sup>(٢)</sup>.

ومنها: صحيح علي بن جعفر (عليه السلام) عن أخيه (عليه السلام) قال: سألته عن رجل عريان وحضرت الصَّلاه، فأصاب ثوباً نصفه دم أو كله دم، يصلى فيه أو يصلى عرياناً؟ قال (عليه السلام): «إن وجد ماءً غسله، وإن لم يجد ماءً صلى فيه، ولم يصل عرياناً»<sup>(٣)</sup>.

ومنها: ما عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يجنب في الثوب أو يصيبه بول وليس معه ثوب غيره؟ قال: «يصلى فيه إذا اضطر إليه»<sup>(٤)</sup>.

ومنها: ما عن محمد بن مسلم قال: قلت له: الدم يكون في الثوب عليّ وأنا في الصلاة؟ فقال: إن رأيتك وعليك ثوب غيره،

ص: ٢٨٢

- 
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٧ الباب ٤٥ من أبواب النجاسات ح ٣.
  - ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٧ الباب ٤٥ من أبواب النجاسات ح ٤.
  - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٧ الباب ٤٥ من أبواب النجاسات ح ٥.
  - ٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٧ الباب ٤٥ من أبواب النجاسات ح ٧.

فأطرحه وصلّ في غيره، وإن لم يكن عليك ثوب غيره فامض في صلاتك»<sup>(١)</sup> \_ الحديث \_ إلى غيرها، كما يدل على ذلك أيضا "الصلاه في ثوب المريبه" وقد يؤيد ذلك بأن فقد الوصف أولى من فقد الأصل، وأن الصلاه عارياً يوجب فقدان الأركان الكامله، وأهميتها عند الشارع غير خافيه.

وأما القول الثالث القائل بالتخير، فقد جمع بين الطائفتين بعد اشتمال كليتهما على شرائط الحجيه، وبعد إلغاء الوجوه الاعتباريه المؤيده لهذا الجانب أو ذاك بعد ورود النص الذى هو حجه فى كل جانب، والإشكال فى الجمع، بأنه خلاف ظاهر كلتا الطائفتين، فهو جمع تبرعى، مردود بأن العرف يجمع بين مثليها بالتخير، فليس الجمع تبرعياً، كما أن تقديم روايات الصلاه فى الثوب النجس على ما دلّ على الصلاه عارياً \_ بأنها أكثر عدداً وأصح سنداً \_ لا وجه له بعد حجيه تلك الروايات وعدم مناقشه فى سندها أو دلالتها أو العمل بها.

اما احتمال كون التخير، يراد به التخير فى المسأله الأصوليه، فهو بمعزل عن التحقيق وخلاف ظاهر كلماتهم بل نصها، فلا وجه حتى لاحتماله، والجمع بين الطائفتين بحمل الأخبار الأمره بالصلاه فى الثوب النجس على الضروره من برد ونحوه، أو على صلاه الجنازه، وحمل خبر على بن جعفر المتضمن للنهى عن الصلاه

ص: ٢٨٣

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٧ الباب ٢٠ من أبواب النجاسات ح ٦.

الأقوى الأول، والأحوط تكرار الصلاة.

عرياناً، على الدم المعفو عنه كدم السمك \_ كما عن الشيخ \_ لا شاهد عليه، كما أن الجمع بحمل أخبار الصلاة في النجس على صورته الاضطرار، وحمل أخبار الصلاة عارياً على غيرها، خال من الشاهد، وإن كان ربما يستدل له بخبر الحلبي المقيد بالاضطرار، لكن لا- يخفى ما فيه، ومما تقدم يظهر قوة التخيير، كما اختاره مصباح الفقيه، إما لكونه أقرب المحتملات في مقام الجمع، أو لكونه حكماً ظاهرياً ناشئاً عن التعارض والتكافؤ.

ثم إن {الأقوى} عند المصنف القول {الأول، والأحوط تكرار الصلاة} تحصيلاً للبراءة القطعية، وقد جعل في مصباح الهدى الحكم في المسألة من المعضلات، لكن الظاهر أنه لا إعضال فيها بعد ما عرفت.

ص: ٢٨٤

## مسألة ٥: فيما لو كان عنده ثوبان يعلم بنجاسه أحدهما

(مسألة ٥ \_ ٥): إذا كان عنده ثوبان يعلم بنجاسه أحدهما، يكرر الصلاة،

(مسألة ٥ \_ ٥): {إذا كان عنده ثوبان يعلم بنجاسه أحدهما} ولم يكن عنده ثوب طاهر ولم يقدر على تطهير أحدهما {يكرر الصلاة} كما ذهب إليه غير واحد، بل المستند: وفاقاً للأكثر، وفي الجواهر: أنه المشهور.

نعم عن الخلاف نسبة الصلاة عارياً إلى قوم من أصحابنا، وعن ابن إدريس وسعيد وغيرهما القول بذلك، والأقوى ما ذكره الماتن، للعلم الإجمالي \_ المقتضى بإتيان الصلاة في كل منهما حتى يحصل له القطع بالبراءة بعد قطعه بالاشتغال \_ ولصحيح صفوان: أنه كتب إلى أبي الحسن (عليه السلام) يسأله عن الرجل معه ثوبان فأصاب أحدهما بول، ولم يدر أيهما هو، وحضرت الصلاة وخاف فوتها وليس عنده ماء، كيف يصنع؟ قال: «يصلى فيهما جميعاً» (١).

وعن تفسير علي بن إبراهيم \_ الذي هو متون الروايات \_ قال: (من كان عليه ثوبان فأصاب أحدهما بول أو قدر أو جنبه ولم يدر أيّ الثوبين أصاب القدر، فإنه يصلى في هذا وفي هذا، فإذا وجد الماء غسلهما جميعاً) (٢).

ص: ٢٨٥

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٨٢ الباب ٦٤ من أبواب النجاسات ح ١.

٢- تفسير القمى: ج ١ ص ٨٠.

قال في البحار: (والظاهر أخذه من الروايه، لأنه من أرباب النصوص) (١).

أما من قال بوجوب الصلاة عارياً فقد استُدل له، بأن الصلاة في النجاسه مبغوضه، بخلاف الصلاة عارياً، وبأنه لا بد عند الشروع في الصلاة من العلم بطهاره الثوب وهو هنا مفقود، ولا- يكفي العلم بالصلاه في الثوب الطاهر بعد الإتيان بهما جميعاً، وبأنه لا يحصل له الجزم بالنيه حين كل صلاه، والجزم معتبر في العباده، وبأنه لا يتمكن من قصد الوجوب، إذ لا يعلم بالصلاه في الطاهر حتى يجزم بوجوبها، وبمرسله رواها المبسوط قال: S روى أنه يتركهما ويصلى عرياناً (٢) R).

وفي الكل: ما لا يخفى، بعد النص الصحيح المتقدم. مضافاً إلى أنه يرد:

على الأول: عدم العلم بمبغوضيه الصلاه في النجس في هذه الحاله.

وعلى الثاني: بأنه لا دليل على لزوم العلم بالطهاره عند الشروع، بل اللازم أن يعلم أنه أتى بالصلاه في ثوب طاهر، وهو حاصل بعد الصلاتين.

ص: ٢٨٤

١- البحار: ج ٨٠ ص ٢٦٥ الباب ٨ في حكم ناسى النجاسه في الثوب... ح ٢.

٢- المبسوط: ج ١ ص ٣٩.

وإن لم يتمكن إلا من صلاه واحده يصلّى في أحدهما لا عارياً،

وعلى الثالث: بأن الجزم إنما يعتبر مع التمكن منه، وهنا غير ممكن، فاعتباره ساقط.

وعلى الرابع: بأن قصد الوجه لا دليل له حتى فيما تمكن منه، فكيف بالمقام.

وعلى الخامس: بأن مثل هذه المرسله ليست بحجه خصوصاً في مقابل الخبر الصحيح، وقد أعرض عنها حتى راويها الذي هو الشيخ (رحمه الله)، والصحيحه وإن كانت في خصوص البول وخصوص الثوبين، إلا أن المناط موجود في غير البول من سائر النجاسات، وفي أكثر من الثوبين، والمناط أن يصلّى بعدد يزيد على معلوم النجس بواحد، فإذا علم بنجاسه ثوبين من عشره صلى ثلاثاً، وهكذا.

نعم إذا كثرت المحتملات، جاء بالموافق الاحتماليه \_ كما إذا علم بنجاسه خمساً وعشرين من ثلاثين \_ للعسر ونحوه، والمناط غير معلوم، بل معلوم العدم، والظاهر أنه لو شك في كفايه الموافقه الاحتماليه أو لزوم القطعيه بالتكرار \_ كما إذا كانت عشره أثواب أحدها نجس \_ كان اللازم الموافقه القطعيه، إلا ما خرج لمقتضى العلم الإجمالى.

{وإن لم يتمكن إلا من صلاه واحده، يصلّى في أحدهما لا عارياً} في المسأله قولان:

الأول: إنه يصلّى في أحدهما، كما اختاره المصنف وهو المحكى



عن جماعه كثيره كالعلامه والشهيدين والمحقق الثاني والفاضل الهندي والمقدس الأردبيلى وصاحب المدارك.

الثانى: الصلاه عارياً، كما عن المحقق فى الشرائع، والعلامه فى القواعد، وصاحب الجواهر، وغيرهم.

وجه القول الأول: أنه إذا وجبت الصلاه فى الثوب المعلوم النجاسه \_ فى المسأله السابقه كما اختاره المصنف \_ فالصلاه فى الثوب المحتمل النجاسه أولى، أما من لا يرى فى تلك المسأله وجوب الصلاه فى الثوب المعلوم النجاسه، بل يرى وجوب الصلاه عارياً عند انحصار الثوب فى النجس، فوجه وجوب الصلاه هنا فى أحدهما لا عارياً، أمور:

الأول: استصحاب وجوب الصلاه فى الثوب الثابت قبل الضيق، ويتعدى إلى ما لم يكن هناك استصحاب، كما إذا علمت المرأه بالحيض أول الوقت بعد أداء صلاه واحده حيث لا وجوب سابق بالنسبه إلى الصلاتين، بالقطع بعدم الفرق بين وجود حاله سابقه وعدم وجود حاله سابقه.

وفيه: إن وجوب الصلاه فى الثوب \_ حاله السعه \_ كان وجوباً مقدمياً لتحصيل العلم بالصلاه فى الثوب الطاهر، وقد سقط الوجوب المقدمى بسبب الضيق، إذ لا يمكن تحصيل العلم بالصلاه فى الطاهر.

الثانى: إن الصلاة فى أحد التوبين أولى من الصلاة عارياً، لأن الصلاة عارياً مستلزم للقطع بمخالفة اشتراط التستر، وليس كذلك الصلاة فى أحدهما، فإنه لا يقطع بمخالفة اشتراط الطهارة فى التستر، إذ يحتمل أن يكون هذا الثوب طاهراً واقعاً، وإذا دار الأمر بين المخالفة القطعية، والمخالفة الاحتمالية، قدمت المخالفة الاحتمالية.

وفيه: إنه إذا دار الأمر بين مخالفة قطعية وبين مخالفة احتمالية، كان اللازم ملاحظه الأهمية بينهما، لا تقديم الثانى على الأول، إذ ربما يكون الأول أهم، كما إذا وقعت امرأة فى البحر، فإذا أردنا إنقاذها استلزم ذلك ملامسه الأجنبية، فإذا كان الإنقاذ محتملاً والملامسه قطعية، قَدِمَ الإنقاذ المحتمل الواجب على الملامسه القطعية المحرمة، لأهميه وجوب الإنقاذ المحتمل على حرمة الملامسه المقطوعه، وإذا احتتمل أهميه أيهما على الآخر كان اللازم الحكم بالتخير لا تقديم المخالفة الاحتمالية على المخالفة القطعية.

ومما ذكرنا يعلم حكم المقام فيما إذا قلنا فى المسأله السابقه بالتخير بين الصلاة فى الثوب النجس أو الصلاة عارياً، فإنه إذا قلنا فى تلك المسأله بالتخير يكون التخير هنا بطريق أولى، هذا كله وجه القول الأول وهو وجوب الصلاة فى أحدهما على الاحتمالات الثلاث فى المسأله السابقه أى وجوب الصلاة فى النجس ووجوب الصلاة عارياً، والتخير بين الأمرين "فيما إذا انحصر ثوبه فى النجس".

أما وجه القول الثانى: وهو وجوب الصلاة عارياً، فكأنه

والأحوط القضاء خارج الوقت في الآخر أيضاً إن أمكن، وإلا عارياً.

لمبغوضيه الصلاة في النجس، فاللازم احتمال مبغوض النجاسه كما ورد بالنسبه إلى الصلاة بدون طهاره من قوله (عليه السلام):  
«أفما يخاف من يصلى من غير وضوء أن تأخذه الأرض خسفاً» (١١).

نعم من يقول في المسأله السابقه بوجوب الصلاة في الثوب النجس، أو يقول بالتخير لا وجه لقوله هنا بوجوب الصلاة عارياً، اللهم إلا أن يقال: إن الصلاة في الثوب النجس إنما هي في مورد عدم إمكان الصلاة في الثوب الطاهر، وهذا محقق في المسأله السابقه حيث انحصر الثوب في النجس، أما في المقام فالإمكان الواقعي من الصلاة في الطاهر يمنع من الصلاة في أحدهما المحتمل للنجاسه، فتأمل.

والظاهر عندنا التخير في هذه المسأله أيضاً، كما قلنا بالتخير هناك، إذ احتمال طهاره الثوب الذي يصلى فيه في المقام ليس بحد الإلزام، فيأتي دليل التخير \_ الذي ذكرناه في المسأله السابقه \_ هنا أيضاً، وإن كان الأولى في كلتا المسألتين الصلاة في الثوب المقطوع النجس هناك، أو محتمل النجاسه هنا. والله العالم.

{والأحوط القضاء خارج الوقت في الآخر أيضاً إن أمكن، وإلا عارياً}

ص: ٢٩٠

---

١- الوسائل: ج ١ ص ٢٥٧ الباب ٢ من أبواب الوضوء ح ١.

ربما يقال فى وجه ذلك: إنه قد كلف بالصلاه فىهما فلما أفر الصلاه أتى بالممكن فى الوقت، وذلك لا يسقط غير الممكن فى الوقت، فاللازم الإتيان بالصلاه الثانيه خارج الوقت.

وربما يوجه ذلك: بعدم إحراز امتثال الواجب فى وقته، لجواز أن يكون ما أتى به من الصلاه واقعه فى الثوب النجس، ولذا يلزم القضاء خارج الوقت فى الثوب الآخر إن أمكن وإلا فعارياً.

لكن ىرد عليه: إنه إن لم يكن له وقت إلا لصلاه واحده، ولم يكن آثماً فى التأخير \_ كما إذا بلغ الصبى فى آخر الوقت \_ فلا وجه لاحتمال كونه مكلفاً بالصلاتين، وإن كان له وقت وأخر عمداً حتى ضاق الوقت، فإن التكليف ينقلب إلى الميسور وقد أتى به \_ كما إذا أخر الصلاه حتى لم يتمكن من الطهاره المائيه، أو من بعض الأجزاء كالسوره مثلاً \_ فإن ما يأتى به كاف بدون أن يجب عليه الإتيان بالصلاه الكامله خارج الوقت. هذا مضافاً إلى أن الشك فى موضوع "الفوت" الذى هو معيار القضاء كاف فى الفتوى بعدم وجوب القضاء، فالقول بعدم وجوب القضاء أقرب.

ثم الظاهر أن مراد المصنف من القضاء عارياً، فيما إذا لم يتمكن من الصلاه فى ثوب طاهر، بأن خاف الموت أو نحوه، وإلا فلا وجه للقضاء عارياً إلا إذا قيل بوجوب الفور فى القضاء، وهذا ما لا يقول به المصنف، مع أن فرض خوف الفوت نادر جداً، والله العالم.

(مسأله \_ ٦): إذا كان عنده مع التوبين المشتهين ثوب طاهر لا يجوز أن يصلى فيهما بالترار، بل يصلى فيه، نعم لو كان له غرض عقلائى فى عدم الصلاه فيه لا بأس بها فيهما مكرراً.

(مسأله \_ ٦): {إذا كان عنده مع التوبين المشتهين ثوب طاهر، لا يجوز أن يصلى فيهما بالترار، بل يصلى فيه}.

فى المسأله ثلاثه أقوال:

الأول: عدم الجواز مطلقاً، لأنه لعب بأمر المولى، ولأنه لا يجوز الاكتفاء بالامثال الإجمالى مع إمكان الامثال التفصيلى، ولأنه ينافى قصد الوجه.

وفيه: إنه على تقدير كونه لعباً، إنما هو لعب فى كيفية الامتثال، لا فى نفس الامتثال، وذلك لا يضرّ بالطاعه، كما أنه لا دليل على عدم جواز الامثال الإجمالى فى صورته التمكن من الامثال التفصيلى، أما قصد الوجه فقد قرر فى محله عدم اعتباره.

الثانى: الجواز مطلقاً، لأنه امتثال بالنسبه إلى التكليف، وإن فرض اقترانه بمعصيه اللعب، فإن المعصيه بالمقدمه لا تسرى إلى الطاعه فى ذى المقدمه.

الثالث: التفصيل، وهو الذى ذكره المصنف حيث استثنى من الصوره السابقه ما ذكره بقوله: {نعم لو كان له غرض عقلائى فى عدم الصلاه فيه، لا بأس بها فيهما مكرراً} وذلك لأن الغرض

العقلاني يدفع كون العمل لعباً، فلا مانع منه، وقد تكلمنا حول هذا الموضوع في كتاب التقليد مفصلاً، فراجع.

ص: ٢٩٣

## مسأله ۷: فيما لو كان أطراف الشبهه ثلاثه

(مسأله ۷ \_): إذا كان أطراف الشبهه ثلاثه، يكفى تكرار الصلاه فى اثنتين، سواء علم بنجاسه واحد وبطهاره الاثنتين، أو علم بنجاسه واحد وشك فى نجاسه الآخرين، أو فى نجاسه أحدهما، لأن الزائد على المعلوم محكوم بالطهاره، وإن لم يكن مميزاً، وإن علم فى الفرض بنجاسه الاثنتين يجب التكرار بإتيان الثلاث، وإن علم بنجاسه الاثنتين فى أربع يكفى الثلاث، والمعيار كما تقدم سابقاً التكرار إلى حد يعلم وقوع أحدها فى

(مسأله ۷ \_): {إذا كان أطراف الشبهه ثلاثه، يكفى تكرار الصلاه فى اثنتين، سواء علم بنجاسه واحد وبطهاره الاثنتين، أو علم بنجاسه واحد وشك فى نجاسه الآخرين، أو فى نجاسه أحدهما، لأن الزائد على المعلوم {نجاسته {محكوم بالطهاره، وإن لم يكن مميزاً} ولا- فرق بين أن يعلم بالطهاره أو يشك فيها، لأن الأصل الطهاره، والإشكال بأن الفرد غير المميز لا يجرى فيه الأصل غير تام، كما لا يخفى.

{وإن علم فى الفرض بنجاسه الاثنتين} وعلم بطهاره الثالث أو شك فى {يجب التكرار بإتيان الثلاث} لأنه يعلم حينئذ بإتيان صلاه بطهاره معلومه، أو بطهاره حسب الأصل.

{وإن علم بنجاسه الاثنتين فى أربع يكفى الثلاث} وهكذا.

{والمعيار \_ كما تقدم سابقاً \_ التكرار إلى حد يعلم وقوع أحدها فى

الطاهر} فإن كان ثلاث في خمس صلى في أربع وهكذا، ولو كان هناك ثوب نجس قطعاً وثوبان أحدهما نجس، صلى في الثوبين، ولو لم يقدر إلا على صلاة واحدة صلى في أحد المشتبهين لاحتمال الموافقة القطعية، ولو كانت هناك فئتان من الثياب كل فئة عشره علم بنجس واحد في هذه الفئة، وبنجسين في الفئة الثانية ولم يقدر إلا على صلاة واحدة، فهل يقدم الفئة ذات النجس الواحد أو يخير بينهما؟

احتمالان: من ضعف احتمال النجس في الفئة الأولى. ومن أن الأمر مشكوك على كل حال. والظاهر التساوى وإن كان الأولى تقديم الفئة الأولى.

ثم في صورته وجوب تكرار الصلاة لو كانت هناك فئتان من المشتبه، كل فئة خمسه مثلاً، اشتبه إحداهما بثلاثة ثياب نجسه واشتبهت الأخرى باثنين، جاز أن يصلى في هذه الفئة ثلاثة أو تلك أربعة، كما يجوز في كليهما ست صلوات، وهناك فروع آخر يعلم مما تقدم.

ولو صلى بعض الصلوات ثم تبين كون النجس أنقص مما كان يقطع، كفى ما صلى إذا كانت الصلوات المأتى بها أزيد من النجس بواحد.

ولو تبين كون النجس أكثر \_ كما إذا صلى ثلاث فيما علم أن النجس اثنان، ثم بعد الصلوات تبين أن النجس ثلاث \_ فالظاهر عدم الاحتياج إلى صلاة أخرى، لأن ظهور كون الصلاة في النجس



— بعد أن صلى — لا يوجب إعادته الصلاة فكيف بظهور كون ما صلّى محتملاً أنها وقعت في النجس كما في المقام.

ص: ٢٩٦

## مسألة ٨: في نجاسة البدن والثوب ووجود الماء لأحدهما

(مسألة ٨ \_ ٨): إذا كان كل من بدنه وثوبه نجسًا، ولم يكن له من الماء إلا ما يكفي أحدهما، فلا يبعد التخيير

(مسألة ٨ \_ ٨): {إذا كان كل من بدنه وثوبه نجسًا، ولم يكن له من الماء إلا ما يكفي أحدهما، فلا يبعد التخيير} لعدم أولويته تطهير أحدهما عن الآخر، ولا- تطهير بعض من كل منهما على تطهير واحد منها، فهو كما إذا كان عضوان من بدنه نجسًا، ولم يكن له من الماء إلا ما يكفي أحدهما.

ثم في المسألة احتمالات:

الأول: وجوب تطهير البدن، لأنه أقرب إليه من الثوب، وفيه: إنه لا دليل على تقديم الأقرب، وإلا إذا كان له ثوبان أحدهما شعار والآخر دثار، لزم تطهير الشعار لأنه أقرب إلى بدنه، ولا يظن أن يلتزم به أحد.

الثاني: التخيير، كما تقدم، وأشكل عليه: باحتمال تقديم البدن، فيدور الأمر بين التعيين والتخيير فيقدم التعيين، وفيه: إن الأصل في مورد دوران الأمر بين التعيين والتخيير يكون أصل البراءة من الخصوصية محكمه.

الثالث: عدم وجوب غسل أحدهما، إذ الواجب هجر الرجز، وهذا ما لا يمكن، ولا دليل على التخفيف، وفيه: إن المتفاهم عرفاً من مبعوضيه الرجز أن تقليله أيضاً محبوب.

الرابع: إنه إن قلنا بوجوب الصلاة في الثياب كان التخيير، وإلا فإن قلنا بوجوب الصلاة عارياً، أو التخيير بين العارى وغيره، لزم

والأحوط تطهير البدن وإن كانت نجاسه أحدهما أكثر أو أشد لا يبعد ترجيحه.

تطهير البدن، لأنه يصلى حينئذ بدون النجاسه، ولعل هذا الاحتمال أقرب، ومنه يعلم الإشكال فى قوله: {والأحوط تطهير البدن} بل الأحوط أن يطهر البدن ويصلى مرتين، عارياً وبالثياب النجسه.

{وإن كانت نجاسه أحدهما أكثر أو أشد} كما إذا كان أحدهما بولاً والآخر دماً {لا يبعد ترجيحه} لما تقدم من أن المتفاهم عرفاً مبغوضيه كل المراتب وكل الأبعاض، وإن كان المحتمل فى مقام الثبوت عدم الفرق بين الزائد والناقص، وله أمثله عرفيه، مثلاً: إذا أراد المولى إرواء الحديقه لثلا تموت الأزهار، فإنه لا يجب إعطاء الماء القليل الذى تموت الأزهار وإن سقيت بهذا الماء القليل، لكن الاحتمال لا ينافى الظهور العرفى.

نعم ربما يقال: لا ظهور عرفى ولو بمعونه عدم إيجاب الشارع تأخير تطهير المربيه ثوبها لتكون صلاتها فى نجاسه أخف، وعدم إيجاب الشارع إزاله بعض دم القروح والجروح قبل البرء، وعدم إيجابه بعض الوضوء \_ فى الحدث \_ إذا تمكن من ماء يكفى لوجهه فقط مثلاً، إلى غيرها من الأمثله.

ثم ربما يحتمل التخيير بين البدن الأخف نجاسه، والثوب الأشد نجاسه لما سبق من تقديم البدن لأهميته، فيكون لكل طرف أهميه من ناحيه وتكون النتيجة التخيير.

(مسألة ٩ \_ ٩): إذا تنجس موضعان من بدنه أو لباسه ولم يمكن إزالتهما فلا- يسقط الوجوب ويتخير إلا مع الدوران بين الأقل والأكثر، أو بين الأخف والأشد، أو بين متحد العنوان ومتعدده

(مسألة ٩ \_ ٩): {إذا تنجس موضعان من بدنه أو لباسه ولم يمكن إزالتهما فلا- يسقط الوجوب} بالنسبة إلى البعض لقاعده "الميسور"، ولما تقدم من ظهور الدليل عرفاً مبغوضيه كل المراتب وكل الأبعاض، لكن هل مثل ذلك مما يوجب الحكم أو الاحتياط، محل تأمل.

بل لا- يبعد أن يقال: الحكم بذلك احتياطي، لعدم العلم بأنه ميسور، فهل يقول الفقهاء بلزوم نزع دلاء من البئر فيما له مقدر خاص إذا لم يمكن ذلك المقدر، أو كان الماء متغيراً مما يلزم النزع حتى يزول التغيير فلم يمكنه ذاك وتمكن من نزع دلاء يوجب التخفيف لا تغيير الماء. ويؤيد عدم الوجوب أن الشارع ندب إلى النضح في موارد إيهام النجاسة مع أنه لو كان التخفيف واجباً أوجب النضح لأنه نوع من التخفيف حتى يتبخّر بعض النجاسة \_ إن كان نجساً واقعاً \_ بتبخر الماء المنضوح، فتأمل.

{ويتخير} بين تطهير هذا أو ذاك، ومما تقدم يعلم حكم ما إذا كان له ثوبان لبسهما، كلاهما نجس، فإنه على القول بالتخفيف يجب نزع أحدهما، بخلاف ما إذا لم نقل بالتخفيف، فإنه يجوز الصلاه فيهما {إلا مع الدوران بين الأقل والأكثر، أو بين الأخف والأشد} كالبول والدم {أو بين متحد العنوان} كبول الإنسان {ومتعدده}

فيتعين الثانى فى الجميع، بل إذا كان موضع النجس واحداً وأمكن تطهير بعضه لا يسقط الميسور، بل إذا لم يمكن التطهير لكن  
أمكن إزالة العين وجبت، بل إذا كانت محتاجه إلى تعدد الغسل وتمكن من غسله واحده فالأحوط عدم تركها لأنها توجب خفه  
النجاسه

كبول الكلب، فإنه نجس لأنه بول ولأنه من كلب {فيتعين الثانى فى الجميع} لما تقدم من دليل الميسور، والأهميه، ونحوهما،  
والأولى كون الحكم احتياطياً.

{بل إذا كان موضع النجس واحداً، وأمكن تطهير بعضه لا يسقط الميسور} فإنه مصداق للفرع السابق.

{بل إذا لم يمكن التطهير لكن أمكن إزالة العين وجبت} لأنه نوع من التخفيف.

أما ما ذكره المستمسك من أنه (كما يستفاد مما ورد من الأمر بنفض الثوب إذا هبت الريح فسفت عليه العذره)<sup>(1)</sup>، ففيه: ما لا  
يخفى، إذ الظاهر من النص عدم نجاسه الثوب والبدن بذلك، وإلا لأمر الإمام بالتطهير ولم يقتنع بالأمر بالنفض كما هو واضح.

{بل إذا كانت محتاجه إلى تعدد الغسل، وتمكن من غسله واحده، فالأحوط عدم تركها لأنها توجب خفه النجاسه} ولعل وجه

ص: ٣٠٠

إلا أن يستلزم خلاف الاحتياط من جهة أخرى، بأن استلزم وصول الغساله إلى المحل الطاهر.

احتياطه هنا وفتواه فى السابق مع أن المسألتين من واد واحد، احتمال أن لا تخفف الغسله الأولى، لاحتمال كونها من قبيل شرط تأثير الغسله الثانيه فى الرفع، لكن فيه: إن دليل الميسور واحتمال الاهميه وغيرهما آتٍ هنا كما فى هناك، فاللازم كون المقامين بحكم واحد احتياطاً، أو فتوى.

{إلا- أن يستلزم خلاف الاحتياط من جهة أخرى، بأن استلزم وصول الغساله إلى المحل الطاهر} فيما كان الوصول مستوجباً للتنجيس.

ثم إذا كان هناك نجاستان إحداهما ترفع بمره، والأخرى لا ترفع إلا بمرتين، قدّم الأول إذا لم يكن له من الماء إلا بمقدار مره، كما أنه إذا كان محلّ نجوه وبوله نجسين، قدّم تطهير محل البول بالماء، وتطهير النجو بالخرق ونحوها، وكذلك إذا كان جرحان فى بدنه أحدهما يدمى بعد التطهير والأخر لا يدمى، فإنه يطهر الذى لا يدمى إذ لا فائده من تطهير المحلّ الذى يدمى، والله العالم.

ص: ٣٠١

## مسأله ١٠ : فى الدوران بين رفع الخبث والحدث

(مسأله \_ ١٠): إذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفى إلا لرفع الحدث أو لرفع الخبث من الثوب أو البدن تعين رفع الخبث، ويتيمم بدلاً عن الوضوء أو الغسل،

(مسأله \_ ١٠): {إذا كان عنده مقدار من الماء لا يكفى إلا لرفع الحدث، أو لرفع الخبث من الثوب أو البدن، تعين رفع الخبث، ويتيمم بدلاً عن الوضوء أو الغسل} كما هو المشهور بينهم.

قال فى المستمسك: (هذا مما لا إشكال فيه عندهم، العمده فيه أنه يستفاد من الأدله الداله على بدليه التيمم عن الوضوء أو الغسل مشروعيه البدليه فى كل مورد يلزم محذور من الطهاره المائيه)(١) انتهى. وهكذا ذكره بتبسيط مصباح الهدى وغيرهما.

لكن فيه: إنه لم يُعلم من الأدله ترجيح ما ليس له بدل على ما له بدل، إذ فى عالم الثبوت يمكن تقديم ما له بدل كما يمكن تساويهما من حيث الملا-ك، ألا- ترى أن المولى لو قال: أعط لزيد ديناراً، فإن لم يكن عندك دينار فدرهماً، وقال: تصدق بدينار، كان من الممكن أنه لو لم يكن للعبد إلا ديناراً واحداً ودرهماً أن يريد المولى إعطاءه للفقير، أو يكون الأمران متساويين عنده، فصرف وجود البدل لأحد الشقين لا يوجب ترجيح الشق الآخر عليه عند الدوران، وفى عالم الإثبات ليس لنا إلا إطلاقان.

وحيث لا يمكن الجمع بينهما كان اللازم القول بالتخير كسائر

ص: ٣٠٢

والأولى أن يستعمله في إزاله الخبث أولاً ثم التيمم، ليتحقق عدم الوجدان حينه.

الإطلاقات المتزاحمه، والقول بأنه لو تيمم وطهر الخبث جمع بين الطهارتين بخلاف ما إذا توضأ، والجمع بين الأمرين مقدم على الإتيان بأمر واحد محل نظر، لأنه لم يعلم ترجيح هذا الجمع على الطهاره المائيه، ولذا اختار بعض المعاصرين التخيير وهذا هو الأقرب.

{والأولى أن يستعمله في إزاله الخبث أولاً، ثم التيمم ليتحقق عدم الوجدان حينه} نعم لا إشكال في جواز ذلك، لأنه إما من باب التعيين كما يقوله المشهور أو من باب التخيير، ولو كان الماء بقدر إزاله بعض النجاسه أو الوضوء والغسل لم يستبعد تقديم الوضوء أو الغسل، لأنه يصلى في النجس على كل حال، والطهاره المائيه لها أهميه، كما يستفاد من قوله (عليه السلام): «سبحانه الله أفما يخاف من يُصلّى من غير وضوء أن تأخذه الأرض خسفاً» (١) فتأمل.

ص: ٣٠٣

---

١- الوسائل: ج ١ ص ٢٥٧ الباب ٢ من أبواب الوضوء ح ١.



## مسأله ١١ : فى الإتمام والإعاده لو صلى مع النجاسه اضطراراً

(مسأله \_ ١١): إذا صلى مع النجاسه اضطراراً، لا يجب عليه الإعاده بعد التمكن من التطهير،

(مسأله \_ ١١): {إذا صلى مع النجاسه اضطراراً لا يجب عليه الإعاده بعد التمكن من التطهير} إذا كان الاضطرار تقيه فلا إشكال فى عدم وجوب الإعاده، لأن أوامر التقيه تقتضى الكفايه، إلا فيما خرج، وليس المقام مما خرج، أما إذا كان الاضطرار غير التقيه ففى مطلق مسأله البدار لذوى الأعذار، أقوال:

الأول: جواز البدار مطلقاً، لإطلاق أدله إقامه الصلاه من أول الوقت إلى آخره.

الثانى: عدم الجواز مطلقاً، لأن الشارع إنما أراد الصلاه التامه للأجزاء والشرائط بين الحدين، فإتيانها أول الوقت فاقده لبعض الأجزاء والشرائط إتيان لغير المأمور به، سواء علم بزوال العذر أم لم يعلم.

الثالث: التفصيل بالجواز مع علم المضطر ببقاء العذر إلى آخر الوقت، أو مع عدم العلم بارتفاعه إلى آخره، ولو لم يحصل العلم بالبقاء أيضاً حسب اختلاف الأقوال فى المسأله، كما فصل فى مبحث التيمم، لكن الظاهر هو القول الثانى، إذ أدله الوقت محكوم به بأدله الأجزاء والشرائط، كما أن العلم لا مدخله له فى الحكم، فإذا كان فى عالم الثبوت بين الحدين مضطراً صحت صلاته ولم يكن موقع للإعاده أصلاً، وإلا احتاجت إلى الإعاده.

نعم لو حصل التمکن فی أثناء الصلاة استأنف فی سعه الوقت، والأحوط الإتمام والإعاده.

نعم الظاهر صحه التمسك بحديث "لا تعاد" فيما إذا صَلَّى زاعماً جوازها ثم تبين أنه لم يكن مضطراً بين الحدين، وتفصيل الكلام في المسأله في باب التيمم.

{نعم لو حصل التمکن فی أثناء الصلاة استأنف فی سعه الوقت} إذا لم يتمكن من النزع والتطهير، وذلك لأن إذا تمكن من إتيان بقيه الصلاة كامله وجبت، إذ لا اضطرار حينئذ "والضرورات تقدر بقدرها" سواء في سعه الوقت أو ضيقه، فإذا لم يتمكن من الإتيان بالبقية كامله ففي ضيق الوقت يتم، لأن الوقت مقدّم على سائر الأجزاء والشرائط على ما عليه النص والفتوى، وفي سعه الوقت قَطَعَ الصلاة واستأنف، لعدم التمکن من الإتيان بقيه الصلاة على الوجه الصحيح.

{والأحوط الإتمام والإعاده} للتزاحم بين حرمه الإبطال وبين مانعيه النجاسه، وحيث يمكن الجمع بينهما يقدم الجمع على ترجيح أحدهما، لكن هذا الاحتياط مستحب لأن حرمه الإبطال متوقفه على إمكان الإتمام على الوجه الصحيح، والمفروض عدم إمكانه في المقام.

ص: ٣٠٥

## مسألة ١٢ : في المضطر إذا سجد على المحل النجس

(مسألة \_ ١٢): إذا اضطر إلى السجود على محل نجس، لا يجب إعادتها بعد التمكن من الطاهر.

(مسألة \_ ١٢): {إذا اضطر إلى السجود على محل نجس لا يجب إعادتها بعد التمكن من الطاهر} هذه المسألة كالمسألة السابقه، أما ما ذكره المستمسك من أن (العمده في دليل اعتبار طهاره المسجد الإجماع، والمتيقن منه حال الاختيار، فالمرجع في حال الاضطرار أصل البراءه، وعليه فلا مانع من جواز البدار)(١). ففيه:

أولاً: أن هناك بعض الروايات الداله على وجوب الطهاره، كصحيحه حسن بن محبوب قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الجص يوقد عليه بالعذره وعظام الموتى، ثم يجصص به المسجد أيسجد عليه؟ فكتب إليّ بخطه: «إن الماء والناار قد طهره»(٢). فإن الظاهر منها اشتراط الطهاره في المسجد.

وثانياً: إنه لا يظن أن يُجوز المُجمعون الصلاه في أول الوقت لمن لا يقدر على طهاره المسجد إذا علم بأنه يقدر بعد دقائق مثلاً.

ثم إنك قد عرفت صحه التمسك بحديث "لا تعاد" في المقام فيما إذا تبين عدم الاضطرار بين الحدين بعد أن صلّى.

ص: ٣٠٦

١- المستمسك: ج ١ ص ٥٥٤.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٩٩ الباب ٨١ من أبواب النجاسات ح ١.

## مسأله ١٣ : في عدم وجوب إعادته ما لو صلى على الموضع النجس

(مسأله \_ ١٣): إذا سجد على الموضع النجس جهلاً أو نسياناً لا يجب عليه الإعادته وإن كانت أحوط.

(مسأله \_ ١٣): {إذا سجد على الموضع النجس جهلاً أو نسياناً لا يجب عليه الإعادته} لا لعدم إطلاق دليل الشرطية على ما تقدم من المستمسك، بل لحديث "لا تعاد" كما قررنا سابقاً. ولذا نقول بأنه لو سجد على النجس جهلاً أو نسياناً أو ما أشبهه، ثم بعد رفع الرأس علم أو التفت إلى ذلك لا تجب عليه تدارك السجده ولا إعادته الصلاه {وإن كانت أحوط} للإشكال في شمول حديث "لا تعاد" للمقام، كما تقدم في بعض المباحث السابقه، وتفصيل الكلام في هذه المسأله في مبحث الخلل، وكذلك إذا كانت السجده أرفع بما كثر من مقدار أربع أصابع، أو كانت على ما لا تصح السجود عليه أو ما أشبهه، والله سبحانه العالم.

ص: ٣٠٧



## الأول: دم الجروح والقروح

### دم الجروح والقروح

#### فصل

فيما يعفى عنه في الصلاة وهو أمور

الأول: دم القروح والجروح.

{فصل فيما يعفى عنه في الصلاة} من النجاسات {وهو أمور}:

{الأول: دم القروح والجروح} في الجملة بلا خلاف كما في الحدائق، بل إجماعاً كما في المستند، بل الإجماع بقسميه عليه كما في الجواهر، ويدل عليه مستفيض النصوص، كصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما (عليهما السلام) قال: سألته عن الرجل يخرج به القروح، فلا تزال تدمى كيف يصلى؟ فقال: «يصلى وإن كانت الدماء تسيل»<sup>(١)</sup>..

وصحيح ليث المرادي قال: «قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الرجل تكون به الدماميل والقروح، فجلده وثيابه مملوءه دمًا وقيحًا، وثيابه بمنزله جلده؟ فقال: «يصلى في ثيابه، ولا يغسلها ولا شيء»

ص: ٣٠٩

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٩ الباب ٢٢ من أبواب النجاسات ح ٤.

عليه«(١١)). ونحوه حسن ليث المرادي(٢٢) إلا أنه لم يذكر في متنه "وثيابه بمنزله جلده".

وصحيح عبد الرحمان بن أبي عبد الله قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): الجرح يكون في مكان لا يقدر على ربطه فيسيل منه الدم والقريح فيصيب ثوبي، فقال: «دعه فلا يضر ك أن لا تغسله»(٢٣).

وموثق سماعه بن مهران عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا كان بالرجل جرح سائل فأصاب ثوبه من دمه فلا يغسله حتى يبرأ وينقطع الدم»(٢٤).

وروايه أبي بصير قال: دخلت على أبي جعفر (عليه السلام) وهو يصلي، فقال لي قائدي: إن في ثوبه دمًا، فلما انصرف قلت له: إن قائدي أخبرني أن بثوبك دمًا. فقال (عليه السلام) لي: «إن بي دماميل ولست أغسل ثوبي حتى تبرأ»(٢٥).

ص: ٣١٠

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٩ الباب ٢٢ من أبواب النجاسات ح ٥.

٢- التهذيب: ج ١ ص ٢٥٨ الباب ١٢ تطهير الثياب وغيرها من النجاسات ح ٣٧.

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٩ الباب ٢٢ من أبواب النجاسات ح ٦.

٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٠ الباب ٢٢ من أبواب النجاسات ح ٧.

٥- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٨ الباب ٢٢ من أبواب النجاسات ح ١.

وموثقه عمّار الساباطى عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الدمل يكون بالرجل فينفجر وهو فى الصلاه؟ قال: «يمسحه ويمسح يده بالحائط أو بالأرض، ولا يقطع الصلاه»<sup>(١)</sup>.

وعن عبد الله بن عجلان، عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل به القرحة لا يزال يدمى كيف يصنع؟ قال: «يصلى وإن كانت الدماء تسيل»<sup>(٢)</sup>.

وعن محمد بن مسلم قال: قال: «إن صاحب القرحة التى لا يستطيع صاحبها ربطها ولا حبس دمه، يصلى ولا يغسل ثوبه فى اليوم أكثر من مره»<sup>(٣)</sup>.

وعن سماعة قال: سألته عن الرجل به القرحة أو الجرح فلا يستطيع أن يربطه ولا يغسل دمه؟ قال: «يصلى ولا يغسل ثوبه كل يوم إلا مره، فإنه لا يستطيع أن يغسل ثوبه كل ساعه»<sup>(٤)</sup>.

ثم إنهم اختلفوا فى أنه هل يعتبر استمرار سيلان الدم وعدم انقطاعه مطلقاً ولو لمحه، كما عن ظاهر المقنعه والخلاف والسرائر

ص: ٣١١

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٠ الباب ٢٢ من أبواب النجاسات ح ٨.

٢- البحار: ج ٧٧ ص ٨٤ ح ١.

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٩ هامش ٤ نقلا عن السرائر (المستطرفات) ص ٤٧٤ س ٢.

٤- الاستبصار: ج ١ ص ١٧٧ ح ٦١٧.



والتذكرة والمنتهى والتحرير والنافع والدروس، بل ربما احتمل أنه الأشهر، أو يعتبر عدم انقطاعه في مده يتمكن من الصلاه فيها، كما عن المعبر والذكرى، بل ربما قيل إنه محتمل عبارته المقنعه والخلاف أيضاً، أو لا يعتبر مطلقاً، فيكون معفواً ما لم يبرأ، كما عن الصدوق والنهائيه والمبسوط وجماعه آخرين، بل في المصباح نسبته إلى أكثر المتأخرين، وهذا هو الأقرب لمفهوم صحيح ابن مسلم، وليث، وحسنه، وموثق سماعه، وروايه أبي بصير، وموثقه عمار، وروايه ابن عجلان، ودلاله هذه الأخبار على المختار ظاهره فلا حاجة إلى البيان.

استدل للقول الأول بأمر:

الأول: أدله رفع العسر والخرج، فإنه لو كان للدم سيلان عسر إزالته فيعفى عنه، بخلاف ما لو لم يكن له سيلان فإنه لا عسر، فلا عفو، وفيه: إن الظاهر من الأخبار وكلمات الأصحاب أن العفو عن هذا الدم ليس بمناط العسر، بل عفى عنه كما عفى عن الدم دون الدرهم.

قال الفقيه الهمداني: (ومن هنا قد يغلب عن الظن أن مرادهم بالمشقه هي المشقه العرفيه الحاصله باحتياجه في أغلب أوقات صلاته إلى التطهير دون الحرج الرافع للتكليف بمقتضى أدله نفي

ص: ٣١٢

الثانى: إن الأصل الثانوى فى النجاسه وجوب الإزاله فى الصلاه، والقدر المتيقن من الخارج عن هذا الأصل هو ما دام سيلانه، وفيه: إن الخارج من هذا الأصل هو مطلق دم القروح والجروح ولا وجه للتمسك بالأصل المتيقن فى مقابل الإطلاق، بل الدليل الخاص كقول أبى جعفر (عليه السلام): «لست أغسل ثوبى حتى تبرأ».

الثالث: بعض الروايات المتقدمه، كصحیح عبد الرحمان: «فيسيل منه الدم والقيح» وموثق سماعه: «جرح سائل». وروايه ابن عجلان: «لا يزال يُدمى» وخبر محمد بن مسلم: «ولا حبس دمها». وخبر سماعه: «ولا يغسل دمه»، وقوله: «لا يستطيع أن يغسل ثوبه كل ساعه».

وفى الجميع ما لا يخفى: إذ السيلان فى صحیح عبد الرحمان وقع فى كلام السائل، والسيلان فى موثق سماعه لا يراد به الاستمرار، بقرينه ذيله «حتى تبرأ» وروايه ابن عجلان إنما وقع السيلان فيها فى كلام السائل، مضافاً إلى أن مفهوم الجواب يدل على

ما لم تبرا، فى الثوب أو البدن،

عدم اشتراط السيلان، وروايتا محمد وسماعه محمولتان على الاستحباب بقريته الروايات الداله على المختار، مما تقدم.

هذا مضافاً إلى ما ذكره صاحب الذخيره وغيره، من أن المراد بالسيلان ونحوه فى هذه الروايات "خروج الدم متكرراً" كما هو المتعارف المفهوم من هذا الكلام عرفاً، لا اتصال الجريان بحيث لا يفتر ولو لمحه.

واستدل للقول الثانى: بما عن الشهيد (رحمه الله) فى الذكرى: من زوال الضروره التى كان حكم العفو دائراً مدارها فيرتفع العفو، وبما عن كشف اللثام: من الاقتصار على المتيقن فى الخروج عن الأصل، وبيعض الروايات المتقدمه.

وقد ظهر من أجوبه القول الأول الجواب عن هذه الوجوه، فلا نطيل بالتفصيل.

ثم إن العفو عن هذين الدمين إنما هو {ما لم تبرا} كما صرح به فى خبر أبى بصير وموثق سماعه، مضافاً إلى وجود الحكم ما دام صدق العنوان، ولا فرق فى العفو بين أن يكون هذا الدم {فى الثوب أو البدن} لإطلاق بعض النصوص، وتصريح بعضها بالثوب، وأما البدن فهو واضح، والظاهر أنه لا فرق بين الثوب الساتر وغيره، والمحتاج إليه وعدمه، كما لا فرق فى البدن بين مواضع المساجد وغيرها.

ص: ٣١٤

قليلاً كان أو كثيراً، أمكن الإزاله أو التبديل بلا مشقه أم لا.

نعم يعتبر أن يكون مما فيه مشقه نوعيه، فإن كان مما لا مشقه فى تطهيره أو تبديله على نوع الناس فالأحوط إزالته أو تبديل الثوب، وكذا يعتبر أن يكون الجرح مما يعتد به، وله ثبات واستقرار، فالجروح الجزئيه يجب تطهير دمها،

نعم لو كان فى مسجد الجبهه وأممكن إزالته لم يبعد اللزوم من جهة اشتراط طهاره مسجد الجبهه كما تقدم وإن عرفت الإشكال فيه.

{ قليلاً كان } الدم { أو كثيراً } لإطلاق بعض النصوص وصريح بعضها الآخر { أمكن الإزاله أو التبديل } للثوب { بلا مشقه أم لا } لما عرفت فى المذهب المختار.

{ نعم يعتبر أن يكون مما فيه مشقه نوعيه } وإن لم تكن مشقه شخصيه { فإن كان مما لا مشقه فى تطهيره أو تبديله على نوع الناس فالأحوط } عند المصنف (رحمه الله) { إزالته، أو تبديل الثوب } ولكن الأقوى عدم الوجوب، لإطلاق قوله (عليه السلام): «يمسحه ويمسح يده بالحائط أو بالأرض». وقوله (عليه السلام): «لست أغسل ثوبى حتى تبرأ» ونحوهما.

{ وكذا يعتبر أن يكون الجرح مما يعتد به وله ثبات واستقرار فالجروح الجزئيه يجب تطهير دمها } إما لانصراف الجرح عن مثله، وإما لأن الإطلاقات مُنزّله على ما كان الجرح كلياً، لبعض التعليقات

ولا يجب فيما يعفى عنه منعه عن التنجيس، نعم يجب شدة إذا كان في موضع يتعارف شدة،

وبعض موارد الأسئلة، ولكن ربما يقال: بأنه لا وجه حينئذ لاختصاص الجروح بالذكر، فإن القرحة كذلك، ويجب بأنه من باب المثال، وإلا فالمراد الأعم، أو يقال أنه فرق بين الجرح والقرحة، فإن الروايتين المشتملتين على الجرح صرحتا بلفظ السيلان، وذلك مما ينافى الجزئية.

ولكن الأقرب عدم اعتبار هذا القيد لا في الجرح ولا في القرحة للإطلاقات، أما في القرحة فلما تقدم، وأما في الجرح فلأن الإمام (عليه السلام) حدّد غاية العفو \_ في موثق سماعه \_ بالبرأ، ومن المعلوم أنه قبل البرأ ينقطع السيلان بمدّه والجرح الجزئي يسيل منه الدم كالجرح الكلي، اللهم إلا أن يريد بذلك مثل خدش الإبره أو السكين عند قطع اللحم، مما يكثر في المباشرين للخياطة والطبخ وكذا البثره الصغيره التي يكون دمها قدر دم بعوض مثلاً.

والحاصل: أن للاعتداد مراتب، وكذا للثبات والاستقرار، وليس الشرط مطلق الاعتداد والثبات، بل القدر الذي يشمله إطلاق الأدله، وذلك أمر عرفي لا حدّ له شرعاً، والميزان أنه لو ألقى على العرف مثل هذه الإطلاقات، فهم منها غير الجزئي الذي لا يعتد به، والمنشأ في هذا التقييد واضح، وهو الانصراف العرفي.

{ولا- يجب فيما يعفى عنه، منعه عن التنجيس، نعم يجب شدة إذا كان في موضع يتعارف شدة} اقتصاراً على المتيقن من النصوص

ولا- يختص العفو بما في محل الجرح، فلو تعدى عن البدن إلى اللباس، أو إلى أطراف المحل كان معفواً، لكن بالمقدار المتعارف في مثل ذلك الجرح، ويختلف ذلك باختلافها من حيث الكبير والصغر، ومن حيث المحل، فقد يكون في محل لازمه وللانصراف، ولروايتي سماعه ومحمد بن مسلم، لكن الكل ممنوع.

أما الأول: فلأنه لا مجال له في قبال الإطلاق، والانصراف ممنوع جداً، خصوصاً في أزمته صدور الروايات التي لم يكن الشّد متعارفاً كهذه الأزمته، والعله في موثق سماعه "فإنه لا يستطيع أن يغسل ثوبه كل ساعه"، وظاهر روايه محمد صاحب "القرحه التي لا- يستطيع ربطها" لا- يمكن الاعتماد عليها للإطلاقات القويه في الروايات المتقدمه الموجهه لحمل ما اشتملا عليه \_ من الغسل كل يوم مره وغيره \_ على الاستحباب، مضافاً إلى ضعف روايه محمد سنداً ودلاله، لأنها مفهوم الوصف، ولذا ادعى المستند تبعاً للخلاف الإجماع على عدم وجوب عصب الجرح.

{ولا يختص العفو بما في محل الجرح، فلو تعدى عن البدن إلى اللباس أو إلى أطراف المحل كان معفواً} نصاً وإجماعاً {لكن بالمقدار المتعارف في مثل ذلك الجرح، ويختلف ذلك باختلافها من حيث الكبير والصغر، ومن حيث المحل، فقد يكون في محل لازمه

بحسب المتعارف التعدى إلى الأطراف كثيراً، أو فى محل لا يمكن شده، فالمناطق المتعارف بحسب ذلك الجرح.

بحسب المتعارف التعدى إلى الأطراف كثيراً، أو فى محل لا يمكن شده، فالمناطق المتعارف بحسب ذلك الجرح { وقد اختلفوا فى هذه المسأله على أقوال:

الأول: ما ذكره المصنف (رحمه الله) ووجهه حمل المطلقات على المتعارف، مضافاً إلى مفهوم روايه محمد بن مسلم.

الثانى: عدم العفو مطلقاً، كما عن المنتهى والمعالم وجامع المقاصد، لأن الحكم دائر مدار الضروره، ولا ضروره فى غير محل الجرح.

الثالث: العفو مطلقاً، وهو المحكى عن المدارك، وذلك لإطلاق الأدله.

الرابع: الفرق بين ما إذا كان التعدى بنفسه فيعفى عنه، وبين غيره من يد أو ثوب أو نحوهما، فلا- يعفى، وهو مختار الحدائق والمستند، وذلك لتصريح أكثر الأخبار بإصابه الدم الظاهره فى إصابته بنفسه، وعدم إطلاق شامل لإصابته بواسطه غيره، لكن الأقوى الثالث، لصراحه موثق عمار: عن الدمّل يكون بالرجل فينفجر وهو فى الصلاه، قال: «يمسحه ويمسح يده بالحائط أو بالأرض ولا- يقطع الصلاه» هذا مضافاً إلى الإطلاقات، فإن تعارف مسح الدمّل والجرح باليد، أو وضع اليد المقروحه أو المجروحه على

الركبه ونحوها، أو القعود بحيث يتعدى من هذا الرجل إلى تلك، أو إلى بعض مواضع الجسد، أو نحو ذلك يوجب القول بعدم انصراف الإطلاقات.

أما ما ذكره المصنف (رحمه الله) ففيه: إن التعارف لا يوجب الانصراف المتمدّ به في رفع اليد عن الإطلاق.

وأما ما ذكره العلامة (رحمه الله) وغيره، بعد تسليم أن مرادهم ما حكى، ففيه: إنه يوجب أن لا يبقى مورد للروايات، إذ لا يمكن عدم التعدى، مضافاً إلى روايه الجعفي قال: رأيت أبا جعفر (عليه السلام) يصلى والدم يسيل من ساقه (١).

وأما الرابع: فقد عرفت ما فيه، وعلى هذا فالأقوى التعدى مطلقاً، إلا في مثل ما إذا خضب وجهه بالدم مثلاً، إذ الإطلاق ونحوه لا يشمل.

ص: ٣١٩

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٩ الباب ٢٢ من أبواب النجاسات: ح ٣.



## مسأله ١: فى القيح المتنجس الخارج مع دم الجرح

(مسأله ١ \_ ١): كما يعفى عن دم الجرح كذا يعفى عن القيح المتنجس الخارج معه، والدواء المتنجس الموضوع عليه، والعرق المتصل به فى المتعارف، أما الرطوبه الخارجيه إذا وصلت إليه وتعدت إلى الأطراف

(مسأله ١ \_ ١): {كما يعفى عن دم الجرح} والقرح {كذا يعفى عن القيح المتنجس الخارج معه، والدواء المتنجس الموضوع عليه، والعرق المتصل به فى المتعارف} لإطلاق النص والفتوى، وتعارف خروج القيح، مضافاً إلى النص.

وكذا الدواء، فإنه كثيراً ما يوضع على القروح والجروح الدواء، وليس فى الروايات تعرض للتقييد، فهنا من أظهر مصاديق "عدم البيان دليل عدم".

وكذا العرق، ولقد أغرب فى المستند، فأفتى بعدم العفو عن العرق، قال: (لأن هذا المائع نجس غير الدم ولم يثبت العفو عنه، والعفو عما نجسه لا يوجب، وكون المتنجس أخف نجاسه لا يصلح دليلاً) (١)، انتهى. وعندى أنه لا محمل لفتواه (رحمه الله) إلا أن بلاده كانت بحيث لا يتعارف العرق، أما الحجاز والعراق فمعنى عدم العفو عن العرق فيهما عدم العفو عن هذين الدمين، ولو حمل النص على الشتاء أو البلاد التى تكون بارده كان أغرب.

{أما الرطوبه الخارجيه إذا وصلت إليه وتعدت إلى الأطراف

ص: ٣٢٠

فالعفو عنها مشكل فيجب غسلها إذا لم يكن فيه حرج.

فالعفو عنها مشكل، فيجب غسلها إذا لم يكن فيه حرج { لعموم عدم جواز الصلاة في النجس، والدم والقيح والعرق والدواء خارج بالتعارف والنص، فيبقى الباقي داخلاً في عموم عدم الجواز، لكن الأقوى العفو عن الرطوبة المتعارفه، إذ كثيراً ما تكون الدمى في فصول نزول المطر، خصوصاً بالنسبة إلى أهل البادية، فانهم يبتلون بذلك، ويسرى الماء إلى مواضع طاهره، بل أهل الحضر كذلك.

هذا مضافاً إلى كثره ملاقاته الماء للدم، والتعدى عنه إلى محل طاهر عند التخلي إذا كان الجرح أو القرحة في تلك الأطراف، ونحوه غيره، فالقول بالعفو عن المتعارف قوى. قال الفقيه الهمداني (رحمه الله): (ولو أصابه جسم طاهر من ماء ونحوه فتنجس به فالظاهر تبعيته له في العفو ما لم ينفصل عنه)<sup>(١)</sup>، انتهى.

ص: ٣٢١

---

١- مصباح الفقيه المجلد ١ ص ٧٤ سطر ٣٠ (الجزء الأخير).

## مسأله ٢: فى وجوب غسل الجسد المتلوث

(مسأله \_ ٢): إذا تلوثت يده فى مقام العلاج غسلها، ولا- عفواً، كما أنه كذلك إذا كان الجرح مما لا يتعدى فتلوث أطرافه بالمسح عليها بيده أو بالخرقه الملوثتين على خلاف المتعارف.

(مسأله \_ ٢): {إذا تلوثت يده فى المقام العلاج غسلها، ولا- عفواً} لعموم وجوب إزالة النجس للصلاه، والقدر الخارج هو المتعارف كما تقدم، لكن عرفت قوه العفو لموثق عمار الصريح فى المطلب خصوصاً فى مثل الحك ونحوه {كما أنه كذلك إذا كان الجرح مما لا يتعدى، فتلوث أطرافه بالمسح عليها بيده أو بالخرقه الملوثتين على خلاف المتعارف} للعموم المتقدم، إلا إذا كان غير بعيد عن المتعارف للإطلاقات ونحوها المخصصه للعموم.

ص: ٣٢٢

(مسأله \_ ٣): يعنى عن دم البواسير خارجه كانت أو داخله، وكذا كل قرح أو جرح باطنى خرج دمه إلى الظاهر.

(مسأله \_ ٣): {يعنى عن دم البواسير خارجه كانت أو داخله، وكذا كل قرح أو جرح باطنى خرج دمه إلى الظاهر} كما أفتى به الجواهر والذرائع وغيرهما، وذلك لإناطه حكم العفو فى الأدله بهما، ولا مدخل لكونهما فى الظاهر أو الباطن فى نفى التسميه ولا- فى نفى الحكم، كما أن كون البواسير من جمله القروح مما لا إشكال فيه، والنقض بدم الرعاف الخارج من الداخل، ودم الأسنان الذين لا نقول بالعفو عنهما فى غير محله لانتفاء الموضوع فيهما، فإنهما ليسا من القروح والجروح، ومثله القرحة إذا كان داخل الأنف أو العين أو الأذن.

نعم المحكى عن كشف الغطاء عدم العفو قال: (وما كان خروجه من البواطن، كدم البواسير والرعاف والاستحاضه ونحوها، يغسل مع الانقطاع، ومع أمن الضرر وإن بقى الجرح، ويحافظ على الحفيظه مع الاستدامه، كما فى المسلسوس والمبطون مع عدم التعذر والتعسر)(١) انتهى.

وفيه: الفرق بين الرعاف والاستحاضه، وبين ما كان عن قرح باطنى، فإن الأولين ليسا عن جرح أو قرح، مضافاً إلى ورود النصوص الخاصه فيهما، فلو فرض أنهما من القروح

ص: ٣٢٣

لم يلزم إلا تخصيص إطلاق أدله العفو بهما، لا رفع اليد عن الإطلاق في مطلق القروح الباطنيه.

نعم لا يبعد الانصراف في الدم الخارج من الصدر أو المعده أو نحوهما لقروح هناك، ولا تلازم بين هذا الانصراف والانصراف عن مطلق القروح الباطنيه.

ص: ٣٢٤

(مسألة ٤ \_ ٤): لا يعفى عن دم الرعاف ولا يكون من الجروح.

(مسألة ٤ \_ ٤): {لا يعفى عن دم الرعاف ولا يكون من الجروح} ويدل عليه مضافاً إلى الأصل الثانوى فى باب الصلاة، وتصريح جملة من الفقهاء بذلك بعد عدم شمول أدله العفو، جملة من النصوص.

منها: صحيح معاوية بن وهب عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الرعاف أينقض الوضوء؟ قال: «لو أن رجلاً رعف فى صلاته وكان عنده ماء أو من يشير إليه بماء فتناولوه فمال برأسه فغسله فليبين على صلاته ولا يقطعها» (١).

ومنها: صحيحه الحلبي عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يصيبه الرعاف وهو فى الصلاة، فقال: «إن قدر على ماء عنده يميناً وشمالاً أو بين يديه وهو مستقبل القبلة فليغسله عنه، ثم يصلى ما بقى من صلاته، وإن لم يقدر على ماء حتى ينصرف بوجهه أو يتكلم فقد قطع صلاته» (٢).

ومنها: صحيحه ابن أذينة عن أبى عبد الله (عليه السلام) أنه سأله عن الرجل يرفع وهو فى الصلاة، وقد صلى بعض صلاته، فقال: «إن كان الماء عن يمينه أو عن شماله أو عن خلفه فليغسله

ص: ٣٢٥

- 
- ١- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤٦ الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاة ح ١١.
  - ٢- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤٥ الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاة ح ٦.

من غير أن يلتفت، وليبين على صلاته، فإن لم يجد الماء حتى يلفت فليعد الصلاة»<sup>(١)</sup>.

ومنها: خبر علي بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) قال: سألته عن رجل رعف وهو في صلاته وخلفه ماء، هل يجوز له أن ينكص على عقبه حتى يتناول الماء فيغسل الدم؟ قال: «إذا لم يلتفت فلا بأس»<sup>(٢)</sup>. إلى غير ذلك من النصوص. فإن المفهوم من هذه الروايات عدم العفو عن الرعاف، فإنه لو كان من الجروح أو القروح لم يكن وجه لغسله وهو في الصلاة كما لا يخفى.

ص: ٣٢٦

---

١- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤٤ الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاة ح ١.

٢- الوسائل: ج ٤ ص ١٢٤٧ الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاة ح ١٨.

## مسأله ٥: فى غسل الثوب من دم القروح والجروح

(مسأله ٥ \_ ٥): يستحب لصاحب القروح والجروح أن يغسل ثوبه من دمهما كل يوم مره.

(مسأله ٥ \_ ٥): {يستحب لصاحب القروح والجروح أن يغسل ثوبه من دمهما كل يوم مره} وفاقاً لغير واحد، بل ربما نسب إلى المشهور، ويدل عليه موثق سماعه وخبر محمد بن مسلم المتقدمان، وإنما حملناهما على الاستحباب لدلاله قوله (عليه السلام): «حتى تبرأ» وغيره على العدم وهو نص فى عدم الوجوب أو أظهر، والخبران ظاهران، فالجمع الدلالى يقضى بالاستحباب.

نعم مال الحدائق إلى القول بالوجوب، هذا كله فى الثوب، أما البدن فلا دليل على استحباب الغسل، والظاهر عدم الفرق فى الاستحباب بين أول اليوم وآخره وإن كان لو غسله آخر النهار وصلى بالطهاره أو النجاسه الخفيفه أربع صلوات كان أقرب إلى الطهاره، إلا- أن التأخير للظهيرين لا- يعلم أولويته بالطهاره أو نجاسه خفيفه من التقديم الموجب للنجسه بالنسبه إلى صلاتى المغرب والعشاء، وهل هذا الاستحباب طريقى حتى يقوم مقامه تبديل الثوب أو موضوعى، لا يبعد الأول وإن كان الجمود على ظاهر النص الثانى.

ص: ٣٢٧



(مسأله \_ ٦): إذا شك فى دم أنه من الجروح أو القروح أم لا فالأحوط عدم العفو عنه.

(مسأله \_ ٦): {إذا شك فى دم أنه من الجروح والقروح أم لا} بالشبهه الموضوعيه {فالأحوط عدم العفو عنه} وجزم به بعض المعاصرين، لا من باب التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه، بل لما ذكره الآخوند (رحمه الله) وغيره من استصحاب عدم عنوان الخاص فيشملة العام الأولى \_ الذى هو عدم جواز الصلاه مع النجاسه \_ لكن هذا الاستصحاب إنما هو مبنى على القول بجريان الأصل فى العدم الأزلى، وإلا فلا يجرى إذ لا حاله سابقه إلا ذلك، كما أن استصحاب عدم المانع فى الثوب قبل وقوع الدم غير جار، لتعدد الموضوع.

وقد يقال بجريان استصحاب كون الدم من غير قرح ولا جرح، إذ كل دم قبل خروجه عن محله لم يكن من قرح أو جرح، وهذا ليس من العدم الأزلى، وعليه فاللائم القول بالمانعيه لأن هذا الدم الذى كان مخلوقاً فى الجسم قبل خروجه، كان مانعاً عن الصلاه لو خرج، ولو يعلم محكوميته بحكم العفو، فيستصحب المانعيه.

ولكن فيه: إن ذلك الدم وقت كونه فى الجسم لم يكن مانعاً، ولم يعلم أنه خرج بعنوان ينطبق عليه المانعيه، والأقرب وفاقاً لجماعه من المعاصرين عدم المانعيه، لأصالة البراءه عن المانعيه.

وربما يقال: إن وجه احتياط المصنف (رحمه الله) لزوم إحراز

العنوان الوجودى فى الخروج عن العام، إذا علق حكم الخاص على ذلك فىكون ما نحن فىه من قىيل "لا- يحل مال امرء إلا بطيب نفسه" فإنه لا يمكن التصرف فى مال شخص إلا إذا أحرز طيب النفس، لكن قد عرفت سابقاً ما فىه، فراجع.

ص: ٣٢٩

## مسألة ٧: في تعدديه دم القروح والجروح

(مسألة ٧ \_ ٧): إذا كانت القروح أو الجروح المتعدده متقاربه بحيث تعد جرحاً واحداً عرفاً، جرى عليه حكم الواحد، فلو برء بعضها لم يجب غسله، بل هو معفو عنه حتى يبرأ الجميع، وإن كانت متباعده لا يصدق عليها الوحده العرفيه، فلكل حكم نفسه، فلو برئ البعض وجب غسله، ولا يعفى عنه إلى أن يبرأ الجميع.

(مسألة ٧ \_ ٧): {إذا كانت القروح أو الجروح المتعدده متقاربه بحيث تعد جرحاً واحداً عرفاً، جرى عليه حكم الواحد، فلو برأ بعضها لم يجب غسله بل هو معفو عنه حتى يبرأ الجميع} وفاقاً لغير واحد، لإطلاق جمله من الروايات التي منها خبر أبي بصير، الظاهر في تعليق الغسل ببرأ الجميع، وربما احتتمل عدم العفو لأن لكل واحد منها حكمه، فإذا برأ واحد ارتفع العفو بالنسبه إليه وهكذا لكنه في غير محله، إذ يدفعه إطلاق النص والفتوى.

وكيف كان: فهذا الفرع لا- إشكال فيه {و} إنما الإشكال فيما {إن كانت} الدمامل مثلاً {متباعده لا يصدق عليها الوحده العرفيه ف-} المصنف (رحمه الله) كبعض المعاصرين على أن {لكل حكم نفسه، فلو برأ البعض وجب غسله ولا يعفى عنه إلى أن يبرأ الجميع} لكن فيه إنه خلاف إطلاق بعض الروايات، وخصوص خبر أبي بصير، ولذا جرت السيره في أصحاب الدمامل أنه لو برأت مثلاً- دماميل يده اليمنى، ودماميل سائر جسده بعد تدمي لا يغير ثوبه لأجل نجاسه كتمه الأيمن، ولا يذهب إلى الحمام، والعمده إطلاق

الثانى: مما يعفى عنه فى الصلاة: الدم الأقل من الدرهم،

الدليل.

نعم ربما يشك فى العفو فيما كان دمل بيده ودمل برجله ثم برأ ما بيده، فإن القول بالعفو عنه مشكل.

### الثانى: الدم الأقل من الدرهم

#### الدم الأقل من الدرهم

{الثانى: مما يعفى عنه فى الصلاة: الدم الأقل من الدرهم} بالإجماع المستفيض نقله عن المختلف ونهايه الأحكام والمعتبر والمنتهى والتذكرة والخلاف وغيرها، بل عن كشف الحق نسبته إلى الإماميه، ويدل عليه مستفيض النصوص كصحيحه عبد الله بن يعفور: قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام) ما تقول فى دم البراغيث؟ قال: «ليس به بأس». قلت: إنه يكثر ويتفاحش. قال: «وإن كثر» (١).

وقال قلت: الرجل يكون فى ثوبه نقط الدم لا يعلم به، ثم يعلم فىنسى أن يغسله فيصلى ثم يذكر بعد ما صلى، أيعيد صلاته؟ قال: «يغسله ولا يعيد صلاته، إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله ويعيد الصلاة» (٢).

وروايه إسماعيل الجعفى: عن أبى جعفر (عليه السلام) قال: «فى الدم يكون فى الثوب إن كان أقل من قدر الدرهم فلا يعيد الصلاة، وإن كان أكثر من قدر الدرهم وكان رآه فلم يغسل حتى

ص: ٣٣١

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٠ الباب ٢٣ من أبواب النجاسات ح ١.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٦ الباب ٢٠ من أبواب النجاسات ح ١.

صلى فليعد صلاته» (١).

ومرسله جميل بن دراج: عن بعض أصحابنا عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام) إنهما قالان: «لا بأس بأن يصلى الرجل فى الثوب وفيه الدم متفرقاً شبه النضح وإن كان قد رآه صاحبه قبل ذلك، فلا بأس به ما لم يكن مجتمعاً قدر الدرهم» (٢).

وحسنه محمد بن مسلم: المرويه مضمرة فى الكافي (٣)، ومسنده فى الفقيه (٤) عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: قلت له: الدم يكون فى الثوب على وأنا فى الصلاة؟ قال: «إن رأيت وعليك ثوب غيره فاطرحه وصل، وإن لم يكن عليك غيره فامض فى صلاته، ولا إعادته عليك ما لم يزد على مقدار الدرهم، وما كان أقل من ذلك فليس بشىء، رأيت قبل أو لم تره، وإذا كنت قد رأيت وهو أكثر من مقدار الدرهم فضيعة غسله وصليت فيه صلاة كثيرة، فأعد ما صليت فيه» وعن التهذيب (٥)، والاستبصار (٦)، روايتها باختلاف ما.

ص: ٣٣٢

- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٦ الباب ٢٠ من أبواب النجاسات ح ٢.
- ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٦ الباب ٢٠ من أبواب النجاسات ح ٤.
- ٣- الكافي: ج ٣ ص ٥٩ فى الثوب يصيبه الدم والمدى ح ٣.
- ٤- الفقيه: ج ١ ص ١٦١ الباب ٣٩ فى ما يصلى فيه... ح ٩ (باختلاف بسيط).
- ٥- التهذيب: ج ١ ص ٢٥٤ الباب ١٢ فى تطهير الثياب... ح ٢٣.
- ٦- الاستبصار: ج ١ ص ١٧٥ الباب ١٠٦ فى المقدار الذى يجب إزالته من الدم... ح ١.

وعن الرضوى: «إن أصاب ثوبك دم فلا بأس بالصلاه فيه ما لم يكن مقدار درهم واف، والوافى: ما يكون وزنه درهماً وثلاثاً، وما كان دون الدرهم الوافى فلا يجب عليك غسله ولا بأس بالصلاه فيه، وإن كان الدم حمصه فلا بأس بأن لا تغسله إلا أن يكون الدم دم الحيض فاغسل ثوبك منه ومن البول والمني، قلّ أم كثر، وأعد منه صلواتك علمت به أم لم تعلم» (١).

ثم إن المستفاد من هذه الأخبار العفو عما دون الدرهم بلا إشكال، وأما قدر الدرهم فقد اختلف فيه كلمات الأصحاب، ففي المستند نسب إلى الأكثر كونه كالزائد في عدم العفو، بل في المصباح نسبته إلى المشهور، وعن بعض القول بالعفو عنه كالناقص وهو المنسوب إلى المراسم والانتصار، وإن نوقش في صحه النسبه.

وكيف كان فقد استدل للأول: بأصالة الشغل، والإجماع المدعى في الخلاف والسرائر، وبعض الأخبار المتقدمه، كصحيح ابن أبي يعفور: «إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله ويعيد الصلاه» ومرسل جميل: «ما لم يكن مجتمعاً قدر الدرهم» ومفهوم الفقيه الأولى من خبر الجعفى: «وإن كان أقل من قدر الدرهم فلا- يعيد الصلاه» والرضوى: «ما لم يكن مقدار درهم واف». والمروى عن كتاب على بن جعفر

ص: ٣٣٣

عن أخيه موسى (عليه السلام): «وإن أصاب ثوبك قدر دينار من الدم فاغسله ولا تصل فيه حتى تغسله»<sup>(١)</sup>، والدينار: على ما فى الوسائل بعد ذكر الحديث، بسعه الدرهم تقريباً.

واستدل للثانى: بالأصل كما فى المدارك، وبإطلاق الأمر بالصلاه فلا يتقيد إلا بدليل كما فى الذرائع. وبحسنه محمد بن مسلم: «ما لم يزد على مقدار الدرهم»، وبمفهوم الفقيه الثانى من خبر الجعفى: «وإن كان أكثر من قدر الدرهم... فليعد صلاته».

لكن لا يخفى ما فى هذه الأدله، إذ الأصل لا مسرح له فى قبال الدليل الذى تقدم، وإطلاق الأمر بالصلاه مقيد بالدليل، مضافاً إلى أن الأسمى ليست للأعم.

وأما حسنه ابن مسلم: فهى ظاهره فى العفو عن الدرهم، وصحيح ابن أبى يعفور ومرسل جميل كالنص، أو أظهر فى عدم العفو فلا بد من حمل الحسنه على إرادته الدرهم فما زاد، فإن هذا التأويل أقرب إلى الذهن من ارتكاب التأويل فى الخبرين المتقدمين، ولو فرضنا التعارض والتساقت لزم الرجوع إلى الأصل وهو عدم العفو.

ومفهوم خبر الجعفى يرد عليه:

ص: ٣٣٤

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٧ الباب ٢٠ من أبواب النجاسات ح ٨.

سواء كان في البدن أو اللباس،

أولاً: إن الظاهر المراد بالفقره الثانيه الدرهم فما فوق، إذ الشرطيه الثانيه مسوقه في الغالب لبيان مفهوم الشرطيه الأولى، فلو قال: من كان له ما دون عشره دنانير لم يكن عليه شيء، ومن كان له أكثر من عشره كان عليه كذا، فهم العرف اندراج العشره في الحكم الثاني.

وثانياً: إن الدرهم لو سلّمنا عدم اندراجه في أحدهما، بقي المرجع فيه الأصل الأولى وهو عدم العفو.

وثالثاً: فلو قلنا بإندرجه في مفهوم كل من الشرطين تعارضاً وتساقطاً وكان المرجع الأصل أيضاً {سواء كان في البدن أو اللباس} أما اللباس فهو مورد النصوص المتقدمه. وأما البدن فقد حكى الإجماع عليه صريحاً أو إطلاقاً عن الانتصار والتحرير والتذكره وكشف اللباس والخلاف والمختلف والمنتهى والدروس والمدارك والدلائل والذخيره، ويدل عليه روايه مثنى بن عبد السلام عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: إني حككت جلدي فخرج منه دم، فقال: «إن اجتمع قدر حمصه فاغسله، وإلا فلا» (١).

وقد أورد عليها: بضعف السند والدلاله، إذ لم يعلم أن لفظه حُمصه بالحاء المهمله، أو الحاء المعجمه، والأول غير تام، إذ إن كان المراد سعه الحمصه فلا سعه لها معلومه، مضافاً إلى أنه لو كان

ص: ٣٣٥



من نفسه أو غيره

المراد سعتها بعد البسط كان أكثر من الدرهم، وإن كان المراد سعتها قبل البسط فهي غير معلومه لأنها مدوره، وإن كان المراد وزنها فلم يقل بذلك أحد.

والجواب: أما عن ضعف السند، فبأنها مجبوره بعمل غير واحد واستناد غير واحد إليها.

وأما عن ضعف الدلاله: فبأن الظاهر أن قدر الحمصه الخارج من الدم، غالباً يلازم سعه الدرهم، وليس المراد بعد بسطها، وإلاّ أمكن بسط قدر الدرهم إلى دراهم، ويؤيد هذه الروايه ما تقدم عن الفقه الرضوى. {من نفسه أو غيره} لإطلاق النص والفتوى، بل فى المصباح نسبته إلى صريح فتاويهم، وقد خالف فى هذا صاحب الحدائق، تبعاً للمحدث الإسترأبادى، ففصل بين دم الشخص ودم غيره، وألحق دم الغير بدم الحيض \_ الذى يأتى عدم العفو عنه \_ استناداً إلى مرفوعه البرقى عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «دمك أنظف من دم غيرك، إذا كان فى ثوبك شبه النضح من دمك فلا بأس، وإن كان دم غيرك قليلاً كان أو كثيراً فاغسله» (١)، والرضوى: «وأروى دمك ليس مثل دم غيرك» (٢).

وفيه: مضافاً إلى ضعف السند وإعراض العلماء، أن ظاهر

ص: ٣٣٦

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٨ الباب ٢١ من أبواب النجاسات ح ٢.

٢- فقه الرضا: ص ٤١ س ١٥.

عدا الدماء الثلاثة من الحيض والنفاس والاستحاضه،

المرفوعه كون دم النفس إذا كان قليلاً- كان طاهراً، لأنه قابل ذلك بالغسل لدم الغير، فيكون من قبيل ما دل على طهاره الدم الذى يكون أقل من الحمصه، وقد عرفت الكلام فيه سابقاً، والرضوى مجمل فلا يمكن الخروج بهما عن إطلاقات أدله العفو.

وقد حمل الفقيه الهمداني (رحمه الله) هاتين الروايتين على الاستحباب، ولا بأس به {عدا الدماء الثلاثة من الحيض والنفاس والاستحاضه}.

أما استثناء دم الحيض، فقد نسبه المعتبر إلى الأصحاب، ونفى الخلاف عنه السرائر والذخيره، وادعى عليه الإجماع الغنيه والتنقيح وغيرهما، فيما حكى عنهم، واستدل لذلك بأغظيته، وبانصراف أدله العفو عنه، وفيهما ما لا يخفى، والعمده النص، وهو خبر أبى بصير عن أبى جعفر أو أبى عبد الله (عليهما السلام) قال: «لا تعاد الصلاه من دم لا تبصره غير دم الحيض، فإن قليله وكثيره فى الثوب إن رآه أو لم يره سواء»<sup>(١)</sup>.

والرضوى: «وإن كان الدم حمصه فلا بأس بأن لا تغسله إلا أن يكون الدم دم الحيض فاعسل ثوبك منه، ومن البول والمنى قل أم كثر، وأعد منه صلواتك علمت به أم لم تعلم»<sup>(٢)</sup>.

ص: ٣٣٧

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٨ الباب ٢١ من أبواب النجاسات ح ١.

٢- فقه الرضا: ص ٦ س ٦.

وضعهما مجبور بالعمل، مضافاً إلى أن الأولى مرويه في الكافي وهي كافيته في الاستناد، واستدل في المستند لذلك بالنبوي الأمر لأسماء في دم «حتّيه ثم اقرصيه ثم اغسله بالماء» (١).

وبروايه إسحاق: «الحائض تصلى في ثوبها ما لم يصبه دم» (٢).

ويؤيده خبر ابن كليب في الحائض: «تغسل ما أب ثيابها من الدم» (٣).

أقول: لكن جعل الجميع مؤيداً أولى كما لا يخفى، فإن هذه العمومات كعمومات الدم مما يمكن أن يكون خبر العفو حاكماً عليها.

وأما استثناء دم النفاس، فقد نسبه الذرائع إلى المشهور، وعن جامع المقاصد: أن عليه الأصحاب، وعن السرائر نفى الخلاف عنه، وعن الغنيه والخلاف الإجماع عليه، واستدل لذلك بأصل عدم العفو فيلحقه حكم مطلق الدم، وبغلظه النجاسه، وبما ورد في جملة من النصوص أنه دم محتبس وأنه حيض، وبالإجماع المتقدم، وبإنصراف أدله العفو عنه، وفي الجميع ما لا يخفى.

أما أصل عدم العفو: فمرفوع بالدليل الدال على العفو بقول

ص: ٣٣٨

١- عوالي اللئالي: ج ١ ص ٣٤٨ ح ١٣٠.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٠ الباب ٢٨ من أبواب النجاسات ح ٣.

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٠ الباب ٢٨ من أبواب النجاسات ح ١.

مطلق، خرج منه دم الحيض فيبقى الباقي في المخصص.

وأما غلظه النجاسة: فغير معلومه، والاستدلال لها بإيجابه الغسل غير تام، إذ مس الميت أيضاً موجب له، والمنى موجب، مع أن البول أغلظ نجاسه كما في جملة من النصوص، مضافاً إلى عدم التلازم بين الغلظه وعدم العفو.

وأما ما دل على أنه حيض محتبس، فمن المعلوم أنه لا يدل على كونه محكوماً بجميع أحكام الحيض، ولذا يفرق عنه في الفصل بين الحيضين وقلته، بل وكثرته على قول كثير، وغير ذلك من الأمور الفارقة.

وأما الإجماع: فعلى تقدير تسليمه فهو محتمل الاستناد وهو غير حجه، مضافاً إلى مخالفه صاحب الحدائق والمستند وغيرهما، وتردد السيد المرتضى وصاحب الذخيره، والانصراف لا وجه له، وعلى هذا فالأقرب عدم الإلحاق.

وأما استثناء دم الاستحاضه، فاستدل له بما استدل لاستثناء النفاس، غير أنهم بدّلوا دليل النفاس القائل بأنه حيض محتبس، بما دلّ على لزوم غسل الخرقه، من غير تفضيل بين قله الدم وكثرته، والجواب هو الجواب.

وأما الجواب عن هذا الدليل: فهو أن أدله العفو حاكمه، إلا إذا علم استثناء هذا المورد بخصوصه، والله العالم.

{أو من نجس العين} وفاقاً لجماعه، كالمحكى عن الراوندى، وابن حمزه، والفاضل فى جملة من كتبه، وغيرهم، واستدلوا لذلك بالانصراف، فإن ما يدل على العفو منصرف عن مثل هذا الدم، وبتضاعف النجاسة، وبأنه يلاقى حين خروجه بدن نجس العين، فيتنجس بنجاسة الكلب أو الخنزير مثلاً، وهو غير معفو عنه، إذ هو كما لو لاقى الدم البول، فإنه لا يقال بالعفو عنه.

لكن مع ذلك كله فقد خالف جماعه وقالوا بعموم العفو عنه، وبالغ الحلّى فادعى الإجماع على العفو، ودليلهم مطلقاً أدله العفو، وروايه أبى بصير والرضوى المخصصان عدم العفو بدم الحيض، فإن الاستثناء فيها يجعل العموم الدال على العفو مطلقاً، كالنص الذى لا يجوز أن يخرج عنه إلاً بدليل قاطع، وهو غير موجود، إذ الانصراف لا وجه له، وتضاعف النجاسة غير مانع بعد شمول أدله العفو، وتنجسه بملاقاه بدن الكلب مثلاً ممنوع، إذ النجس لا يتنجس، خصوصاً والفارق بين المقام وبين ملاقاه الدم للبول موجود، إذ دم الكلب نجس من حيث دم الكلب، فنجاسته بالكلب ثانياً تحصيل للحاصل، بخلاف تنجس الدم بالبول.

وعلى هذا، فالأقرب فى المقام التفصيل بين دم الكلب والخنزير ودم الميتة، وبين دم سائر نجس الأعيان وبين دم الكافر، فإنه لا يجوز فى الأول، لا لما تقدم من الأدله، بل لأنه الكلب والخنزير مما لا يؤكل لحمه ولا يجوز الصلاة فى شىء من ذلك، والميتة كذلك لا

يجوز الصلاة في شيء منها تحله الحياه، بخلاف الكافر فالإطلاقات تشمل دم الكافر، ومما تقدم تعرف وجه قوله: {أو الميتة}.

أما قوله: {بل أو غير المأكول} كالهرة والثعلب، وقد اختلفوا في ذلك، فالمحكي عن المشهور: عدم الفرق في العفو بين المأكول وغير المأكول، وذلك لإطلاق الأدله، خصوصاً ما دلّ على استثناء دم الحيض شبه الصريح في العفو عما عداه، خلافاً للمحكي عن كاشف الغطاء (رحمه الله) حيث قوّى عدم العفو عن دم ما لا يؤكل لحمه، واستدل له بأمور:

الأول: الانصراف.

الثاني: أصاله عدم العفو.

الثالث: ما دلّ على مانعيه ما لا يؤكل لحمه، كموثقه ابن بكير الوارده في باب الصلاة، قال: سأل زراره أبا عبد الله (عليه السلام) عن الصلاة في الثعالب والفنك والسنجاب وغيره من الوبر، فأخرج كتاباً زعم أنه إملاء رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «إن الصلاة في وبر كل شيء حرام أكله، فالصلاة في وبره وشعره وجلده وبوله وروثه وكل شيء منه فاسد، لا تقبل تلك الصلاة حتى يصلى في غيره مما أحلّ الله أكله، \_ إلى أن قال \_ فإن كان مما يؤكل لحمه فالصلاة في وبره وبوله وشعره وروثه وألبانه وكل شيء منه جائز، إذا علمت أنه ذكي وقد ذكاه الذبح وإن كان غير ذلك مما قد

نهيت عن أكله وحرّم عليك أكله، فالصلاه في كل شيء منه فاسد»(١).

وفيه: إن الانصراف ممنوع، وأصالة عدم العفو مرفوعه بالإطلاق.

أما الروايه فقد أورد عليها:

أولاً: بأن قوله (عليه السلام): «وكل شيء منه فاسد» لا يشمل الدم، لأن مقابله بالنسبه إلى ما يؤكل، حيث قال (عليه السلام): «وكل شيء منه جائز» لا يرد به الدم النجس وإلا فلو أريد من «كل شيء منه فاسد» حتى الدم، ولم يرد من قوله: «كل شيء منه جائز» حتى الدم لزم اختلاف السياق، وإذ لم يشمل قوله (عليه السلام) «وكل شيء منه فاسد» الدم، فإطلاقات العفو شامله له.

لكن يرد على هذا: أن «كل شيء» في الجملتين شامل للدم أيضاً، منتهى الأمر أنه خرج الدم النجس من قوله (عليه السلام): «كل شيء منه جائز» بدليل خاص وذلك لا يوجب اختلاف السياق، فهو مثل أن يقول المولى: "كل من في الدار أكرمه" و"كل من في الحديقته أهنه". ثم دل الدليل على إخراج الفساق من "كل من في الدار" فإنه لا يدل ذلك على إخراج الفساق من "كل من في الحديقته".

ص: ٣٤٢

١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٠ الباب ٢ من أبواب لباس المصلى ح ١.

مما عدا الإنسان على الأحوط، بل لا يخلو عن قوه، وإذا كان متفرقاً في البدن أو اللباس أو فيهما وكان المجموع

وثانياً: بأن النسبه بين إطلاقات العفو الشامله لدم غير المأكول، وبين الروايه الداله على عدم العفو عن كل شىء من غير المأكول، عموم من وجه، لأن الإطلاقات تشمل المأكول وغير المأكول وتخص الدم، والروايه تشمل الدم وغير الدم، وتخص غير المأكول، ففي مورد الاجتماع وهو دم غير المأكول يقع التعارض والتساقط والمرجع عموم ما دلّ على وجوب الإزالة عن الثوب والبدن.

لكن يرد عليه: أن الإطلاقات محكمه لقوتها، خصوصاً ما دل منها على استثناء دم الحيض، ولأنها ناظره إلى الأدله الأوليه التي منها موثقه ابن بكير {مما عدا الإنسان على الأحوط، بل لا يخلو عن قوه} ومما تقدم تعرف الإشكال في ما ذكره المصنف من القوه، ولذا قوى السيد الجمال العفو، وإن كان جملة من الشراح والمعلقين أيدوا المصنف.

أما استثناء الإنسان فوجهه واضح، لاستثناء الإنسان عن حكم ما لا يؤكل لحمه، بل ربما يقال إن الإنسان ليس داخلياً في أخبار ما لا يؤكل فيكون الاستثناء منقطعاً، وسيأتى الكلام فيه في محله إن شاء الله تعالى.

{وإذا كان متفرقاً في البدن أو اللباس أو فيهما، وكان المجموع



بقدر الدرهم فالأحوط عدم العفو،

بقدر الدرهم فالأحوط عدم العفو { لا إشكال ولا خلاف في أن الأقل من الدرهم لا بأس به، سواء كان مجتمعاً أو متفرقاً، وإنما الإشكال والخلاف فيما إذا كان المجموع بقدر الدرهم أو أزيد منه، لكن لم يكن كل واحد بقدر الدرهم، مثلاً كان الدم في ثلاثه مواضع كل موضع بمقدار نصف درهم، وفي المسألة أقوال:

الأول: العفو، وهو الذى اختاره الشيخ، والحلى، وابن سعيد، والشرايع، والنافع، والتلخيص، والمدارك، والذخير، والحدائق، بل جعله الحلى "الأظهر فى المذهب"، وفى الذكرى "إنه المشهور" كما حكى عنهم، واختاره المستند.

الثانى: عدم العفو، وهو الذى اختاره الديلمى والقاضى وابن حمزه والفاضل، بل نسب إلى أكثر المتأخرين، كما حكى عنهم، واختاره المعتمد.

الثالث: التفصيل بين ما إذا تفاحش وكثر الدم المتفرق فى أطراف الثوب والبدن كثره فوق العاده، فإنه لا يعفى عنه وإن كان كل واحد دون الدرهم، وبين غير المتفاحش منه، وإن بلغ المجموع منه بقدر الدرهم أو أزيد فإنه يعفى عنه، وهذا هو المحكى عن الشيخ فى النهايه، والمحقق فى المعتمد.

استدل للقول الأول: بصحيح ابن أبى يعفور، وفيه: «ولا يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً، فيغسله ويعيد

الصلاه»(١١)، ومرسل جميل وفيه: «فلا بأس به ما لم يكن مجتمعاً قدر الدرهم»(٢)، بناءً على أن يكون كلمه "مجمعاً" خيراً ثانياً لقوله: "يكون" في الصحيح، وخيراً أولاً- لقوله: S لم يكن R في المرسل، فما لم يكن في حال الاجتماع بقدر الدرهم أو أزيد، فهو مغفو عنه، سواء كان في مكان واحد، أو في أماكن متعدده.

واستدل للقول الثاني: بعموم المنع عن الصلاه في الدم إلا ما خرج، والمتيقن خروجه هو الأقل من الدرهم، وبصحيح محمد بن مسلم الذي فيه: «ولا إعادته عليكم ما لم يزد على مقدار الدرهم، وما كان أقل من ذلك فليس شيء»(٣)، فإن إطلاق المفهوم من قوله: "ما لم يزد" أنه لو زاد لزم الإعادته، سواء كانت الزيادة مجتمعه أو متفرقه، ومثله إطلاق خبر الجعفي: «وإن كان أكثر من قدر الدرهم»(٤) فإن إطلاقه شامل لما إذا كان أكثر مجتمعاً أو متفرقاً.

وأجيب عن الأول: بأن عموم المنع مخصص بصحيح ابن أبي يعفور ومرسل جميل، كما أن إطلاق خبري ابن مسلم والجعفي مقيد بهما، لكن فيه أن خبري ابن أبي يعفور وجميل لا دلالة فيهما، لأننا نقول:

ص: ٣٤٥

- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٦ الباب ٢٠ من أبواب النجاسات ح ١.
- ٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٦ الباب ٢٠ من أبواب النجاسات ح ٤.
- ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٧ الباب ٢٠ من أبواب النجاسات ح ٦.
- ٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٦ الباب ٢٠ من أبواب النجاسات ح ٢.

أولاً: إن الظاهر أن كلمه "مجتمعاً" حال عن الضمير المستتر فى "يكون" فى الصحيح، و"يكن" فى المرسل، وعليه فـ "مقدار الدرهم" فى الصحيح و"قدر الدرهم" فى المرسل خير للضمير المستتر فى "يكون" و"يكن" العائد إلى الدم، فيكون معنى الصحيح والمرسل "إلا أن يكون الدم \_ حال اجتماعه \_ قدر الدرهم" وذلك يصدق على ما إذا كان كذلك بالفعل، أو حال فرض الاجتماع، بل ربما يقال بأن الخبرين صريحان فى المتفرق، حيث إنه سئل فى الصحيح عن الثوب الذى فيه نقط من الدم، وفى المرسل عن الدم المتفرق شبه النضح.

هذا بالإضافة إلى أن "مجتمعاً" لو كان خبراً احتاج إلى تقدير لفظه "منه" بعد كلمه الدم حتى يرتبط الاستثناء إلى ما قبله، والتقدير خلاف الأصل.

وثانياً: لنفرض تساوى احتمالى الخبريه والحاليه، وعليه يكون الصحيح والمرسل مجملاً من هذه الجهه، والمرجع حينئذ عموم المنع عن الصلاه فى الدم، وإطلاق سائر الأخبار.

أما القائل بالتفصيل، فربما استدل له بالمروى عن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن دم البراغيث يكون فى الثوب هل يمنعه ذلك من الصلاه فيه. قال: «لا وإن كثر فلا بأس أيضاً بشبهه من الرعاف ينضح ولا يغسله»<sup>(١)</sup>. بناءً على أن المراد

ص: ٣٤٤

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٧ الباب ٢٠ من أبواب النجاسات ح ٧.

دم الرعاف المتفرق كدم البراغيث الذى هو متفرق، والمراد بالنضح الاستحباب. وبالمروى عن دعائم الإسلام عن الصادقين (عليهما السلام) أنهما قالا- فى الدم يصيب الثوب: «يغسل كما تغسل النجاسات» وخصا فى النضح اليسير منه ومن سائر النجاسات مثل دم البراغيث وأشباهه، قالا: «فإذا ظهر تفاحشٌ غُسل»<sup>(١)</sup>. لكن فيه.

أولاً: ضعف السند فى الدعائم.

وثانياً: أن اليسير والمتفاحش مجملان، فيفسرهما ما تقدم من الأخبار.

أما رده بترك العمل به، حيث إنه مشتمل على الترخيص فى سائر النجاسات \_ وهذا ما لا نقول به \_ ففيه: إن عدم العمل بجزء من الخبر، لا يوجب سقوطه، كما قرر فى محله.

ومما تقدم يعلم قوه قول المشهور من عدم العفو، من غير فرق بين أن يكون فى البدن، أو فى الثوب، أو فيهما، كان الثوب واحداً أو متعدداً، لأن الظاهر منه "الجنس"، لا أن العبرة بحال كل ثوب، كما استظهره بعض المعاصرين فأفتى بعدم البائس إذا كان

ص: ٣٤٧

---

١- دعائم الاسلام: ج ١ ص ١١٧ باب ذكر الطهارة الأبدان والثياب.

والمناط سعه الدرهم لا وزنه، وحدّه سعه أخصم الراحه، ولمّا حدّه بعضهم بسعه عقد الإبهام من اليد، وآخر بعقد الوسطى، وآخر بعقد السبابه فالأحوط الاقتصار على الأقل، وهو الأخير.

الدم بقدر الدرهم أو أكثر، إذا لم يكن في كل ثوب بقدر درهم، فإذا لبس عشره ملابس، وكان كل لباس ملطخاً بدم أقل من الدرهم، بما كان المجموع مثلاً مقدار تسعه دراهم لم يكن به بأس. {والمناط سعه الدرهم لا وزنه، وحدّه سعه أخصم الراحه} ويعرف ذلك بما إذا لوثت الكف بلون ثم وضعت فوق قرطاس، فإن القدر الذي لا يُلون من القرطاس هو مقدار أخصم الراحه {ولما حدّه بعضهم بسعه عقد الإبهام من اليد، وآخر بعقد الوسطى، وآخر بعقد السبابه، فالأحوط الاقتصار على الأقل، وهو الأخير}.

في هذا الباب أمور:

الأول: لا خلاف ولا إشكال في أن المراد بالدرهم سعته لا وزنه كما عن لوامع النراقى، وفي مصباح الهدى وغيرهما، وذلك لأنه المنصرف من التقدير، بالإضافة إلى أن وزن الدم غير معلوم للخواص، فكيف بسائر الناس، ولو كان المراد وزن الدرهم، لنا في ذلك تقديره بحمصه في روايتين لأن الدرهم حمصات لا حمصه، كما أنه لا ينبغي الإشكال في أن المراد سعه طرف واحد من الدرهم لا طرفيه ولا طرف واحد ودائره أطرافه، بل هو الظاهر من كلماتهم أيضاً فلا خلاف فيه، كما أنه لا إشكال في أن المراد بالدرهم درهم

ص: ٣٤٨

خاص لا كَلَّ ما يقال له درهم، لانصراف الإطلاقات إليه مع الغض عن تعيينه بـ "الوافى" في بعض الروايات.

الثاني: الظاهر أن التحديد المذكور الدرهم تحديد تقريبي، كما هو الميزان في التحديدات الشرعية، لا الدقى العقلى، فإن الشرع جاء على لسان العرف كما قال سبحانه: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ) (١). وقال (صلى الله عليه وآله وسلم): «إنا معاشر الأنبياء أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم» (٢) وهذا هو الظاهر من التحديد بالذراع والشبر وغيرهما، إذ يختلف مستوى الخلقه في ذلك، وبالنسبه إلى الدرهم: فإن الدراهم القديمه حتى القسم الواحد منها تختلف سعه وضيقتاً، كما هو المشاهد الآن في المتاحف.

الثالث: أن الفقهاء ذكروا أن الدرهم الذى هو المعيار فى المقام، هو الدرهم الوافى، وقال بعضهم هو الدرهم البغلى، والظاهر من كلماتهم أنهما واحد، وإنما للدرهم الواحد إسمان، لكن فى عبارته السرائر ما يحتمل أن يكون مراده المغايره بينها، لأنه بعد أن قيد الدرهم بالوافى قال: (وبعضهم يقولون دون قدر الدرهم البغلى) (٣) لكن يحتمل أن يريد صرف المغايره فى التعبير، أى أن بعضهم يعتبر

ص: ٣٤٩

١- سورة ابراهيم الآيه ٤.

٢- الكافى: ج ١ كتاب العقل والجهل ص ٢٣ ح ١٥.

٣- السرائر ص ٣٥ سطر ٣١.

بالوافى وبعضهم يعبر بالبغلى، بل لعل هذا الاحتمال أظهر.

ثم إنهم إنما قيدوا الدرهم بالوافى أو البغلى، لأنه ورد التعبير فى الفقيه الرضوى بالوافى حيث قال: «وإن أصاب ثوبك دم فلا بأس بالصلاه فيه، ما لم يكن مقدار درهم وافٍ، والوافى: ما يكون وزنه درهماً وثلاثاً، وما كان دون الدرهم الوافى، فلا يجب عليك غسله ولا بأس بالصلاه فيه»<sup>(١)</sup>.

وحيث إن "البغلى" هو "الوافى" كما عرفت. عبر بعضهم بالبغلى وإن لم يوجد هذا التعبير فى النص، وحيث أن الفقهاء عملوا بالرضوى صار مجبوراً، وإلا كان اللازم القول بكفايه مطلق الدرهم الذى كان فى زمان صدر الروايات، وقد كانت على أنواع كما ذكره المستمسك:

[الاول: المضروب سنه "٨٠" هـ وقطره "٥/٢٥" مم].

الثانى: المضروب سنه "٨٩" هـ وقطره "٥/٢٨" مم].

الثالث: المضروب سنه "١٠٠" هـ وقطره "٢٦" مم].

الرابع: المضروب سنه "١٧٤" هـ وقطره "٨/٢٦" مم]<sup>(٢)</sup>.

بل ويضاف على ذلك سعه الدينار، كما أفتى بذلك ابن أبى عقيل

ص: ٣٥٠

١- فقه الرضا: ص ٦ س ٤.

٢- المستمسك: ج ١ ص ٥٧١.

أيضاً لما رواه علي بن جعفر (عليه السلام) عن أخيه (عليه السلام) في حديث قال: «وإن أصاب ثوبك قدر دينار من الدم، فاغسله ولا تصل فيه حتى تغسله»<sup>(١)</sup> (فإن الدينار الإسلامي المضروب سنة ٧٩هـ \_ قطره ٥/١٧ مم، والمضروب سنة ١٣٠هـ \_ قطره ٢٠ مم) كما في المستمسك<sup>(٢)</sup>، ومن المعلوم رواج كل هذه الدراهم والدنانير في زمان صدور الروايات، إذ الواضح أن النقد المعمول به لا يندثر في مدة قليلة، بل تبقى رائجه مدة طويلة من الزمان.

الرابع: قيل إن الدرهم المعروف بين المسلمين هو ما كان وزنه ستة دوانيق، وكان ابتداء شيوعه في زمن عبد الملك، وكان الرائج قبله درهمين آخرين أحدهما وزنه ثمانية دوانق وهو المسمى بالوافي، والآخر أربعة دوانيق، فكان الدرهم الوافي بمقدار الدرهم المعروف المعهود، أعنى ستة دوانيق وزياده ثلثه \_ أي دانقان \_ ولذا سمي بالوافي، فإذا تحقق أن غيره كان أوسع منه، لم يكن وجه للأخذ بسعه الوافي، إلا دعوى الإجماع وهو محتمل الاستناد، والرضوى وهو ضعيف السند.

أما تسميه "البغلي" فقليل بأنه منسوب إلى رجل من كبار أهل الكوفة يسمى "ابن أبي البغل" ضربه للثاني في خلافته، وقيل إنه

ص: ٣٥١

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٢٧ الباب ٢٠ من أبواب النجاسات ح ٨.

٢- المستمسك: ج ١ ص ٥٧١.



منسوب إلى ملك يسمى "رأس البغل" وقيل: منسوب إلى مدينه قديمه من بابل يقال لها "بغل" متصله ببلد الجامعين. قال فى السرائر بعد ذلك: (يجد فيها \_ أى فى تلك المدينه \_ الحفره دراهم واسعه، وإنه شاهد واحداً منها فوجهه يقرب من سعه أخمص الراحه)(١).

الخامس: فى سعه الدرهم، العفو عما دونه، وقد عرفت أن المصنف ذكر لها أربعة احتمالات:

الأول: إنه سعه أخمص الراحه، وهذا ما ذكره ابن ادريس، من أنه وجد الدرهم البغلى يقرب من سعه أخمص الراحه، وحيث عرفت أن مبنى مثل هذا التحديد على التسامح، ذكر الفقهاء أنه سعه أخمص الراحه، وإلا فظاهر كلام ابن ادريس، أنه أصغر من سعه الأخمص.

الثانى: إنه سعه العقد الأعلى من الإبهام، وهذا ما ذكره ابن الجنيد.

الثالث: إنه سعه العقد الأعلى من الوسطى، كما نقله المستند وغيره.

الرابع: إنه سعه العقد الأعلى من السبابه، نقله المستند وغيره أيضاً. ولعله يقارب ما ذكره العماني من تحديده بالدينار، وقد

ص: ٣٥٢

عرفت تحديد الدينار في كلام المستمسك، وقد حدّد الدينار في مصباح الفقيه بالدنانير المتعارفه في عصره التي وزن كل منها مثقال شرعى، وهى التي تسمى بالأشرفى.

ثم إنه نقل عن المحقق في المعتبر، أنه بعد ذكر جملة من هذه التحديدات قال: (والكل متقارب) (١).

وعن الشهيد الثانى أنه قال: (لا تناقض بين هذه التقديرات لجواز اختلاف الدراهم من الضارب الواحد) (٢).

أقول: بل لما ذكرناه من وجود الدراهم المتفاوتة في زمن الأئمة (عليهم السلام)، ولبناء هذه التحديدات على المسامحة، وإلا فكيف يمكن تحديد نقط الدم المنتشرة بالدرهم أو الدينار.

قال في مصباح الهدى بعد نقل كلام الشهيد: (هذا ليس ببعيد لاختلاف السكك في سالف الزمان، كما شاهدناه في الفلوس القديمه) (٣).

وبناءً على ما ذكرناه يعنى عن الأقل من أكثر التقديرات، التي هي بين أخمص الراحة، وبين عقد الإبهام.

ص: ٣٥٣

---

١- المعتبر: ص ١١٩ سطر ٢٢.

٢- روض الجنان: ص ١٦٦ سطر ٤.

٣- مصباح الهدى: ج ٢ ص ١٣٢ الفقرة الأخيرة.

أما ما ذكره المصنف من الاحتياط، فكأن وجهه أن الدم محظور، والعفو مجمل بين الأقل والأكثر، فاللازم الاكتفاء بالأقل كما هو الشأن في كل مورد تردد الخاص بين الأقل والأكثر، وبهذا يتبين أن منع الجواهر من الرجوع إلى العموم حيث قال: (بأن العمومات مخصصة قطعاً بالدرهم وهو ومن حيث المقدار نوعان ما يجب إزالته وما لم يجب، فعند الاشتباه لا يمكن الرجوع إلى دليل الخاص والعام كليهما، بل يرجع إلى الأصل العملي وهو في المقام استصحاب بقاء الثوب على صفة الصلاة به) (١)

انتهى، محل نظر.

وهذا الذي ذكره الجواهر للأصل \_ ذكره المستند للدليل ببيان آخر، حيث قال: (إن اختلاف سعة الدراهم المضروبه بوزن واحد أمر معلوم، والموافق للقواعد الأخذ بأكثر المقادير، بل أكثر ما يمكن أن يكون سعة الدرهم) (٢)، ووجهه بأن العام المخصص بالمجمل يسقط عن الحجية، خصوصاً إذا كان المخصص مستقلاً كالمورد، ولا يخفى ما فيه أيضاً، وإن كنا نحن نقول بما قالاه للوجه المتقدم لا لما ذكراه.

ثم حيث عرفت المسامحة في مثل هذه التقادير، فالظاهر أن التحديد بالأخص ونحوه يصح بالنسبة إلى من أخصه أصغر، مثلاً:

ص: ٣٥٤

---

١- الجواهر: ج ٦ ص ١١٨ و ١١٩ نقلاً بالمضمون.

٢- المستند: ج ١ ص ٢٨٤ سطر ٨.

إذا كان أخصم زيد أصغر من أخصم عمرو صح أخصم عمرو بالنسبة إلى زيد، لا أن كل واحد أخصمه حجه بالنسبة إلى نفسه، للزوم ذلك التفكيك في الحكم وهو خلاف ظاهر الأدله.

نعم يشترط أن يكون زيد وعمرو متعارفاً، وكذلك بالنسبة إلى الكر مثلاً فالنفران المستويان خلقه إذا كانت أشبار أحدهما أكبر صح للأصغر أن يتخذه ميزاناً للكر، وكذلك بالنسبة إلى المحدد بالذراع، إلى غيرها من التحديدات الشرعيه.

ثم إنه لو كان الدم أكثر من درهم كفى إزاله القدر الزائد، إذ لا دليل على لزوم كون الدم من الأول أقل من الدرهم، ولا فرق في الدم المعفو بين أن يكون من أول الصلاه أو من وسطها، كما لا فرق بين أن يكون دم واحد أو دماء متعدده، كما إذا نضح دم شاه ودم بقره عليه، كما أن المراد بعدم العفو عن الزائد ما كان نجساً، أما الدم الطاهر كالمتخلف فلا إشكال فيه، ولا إشكال في المتخلف الذي لا إشكال فيه بين أن يكون من الجزء الحلال كالقلب أو من الجزء الحرام كالطحال.

## مسأله ١: لو تفشى الدم من أحد طرفى الثوب

(مسأله \_ ١): إذا تفشى من أحد طرفى الثوب إلى الآخر، فدم واحد، والمناطق فى ملاحظه الدرهم أوسع الطرفين،

(مسأله \_ ١): {إذا تفشى من أحد طرفى الثوب إلى الآخر، فدم واحد} كما عن العلامه فى المنتهى والمحقق والشهيد الثانين، بل نسب إلى الأشهر، وقال بعض بكونه حينئذ فى حكم المتعدد، ومن البيان والذكرى التفصيل بين الصفيق فيحكم المتعدد، وبين الرقيق فيحكم الواحد، والأقوى ما ذكره المصنف إذ المناطق فى الوحده والتعدد حكم العرف، والعرف لا يشك فى الواحده فى الثياب المتعارفه وإن كان صفيقاً.

نعم: مثل اللحاف والمحشو لا- يُعدّ الدم فيه واحداً إذا تفشى، بل ربما يقال بعدم العفو عنه إذا كان له عمق ولو غير ظاهر للأبصار، لا لاعتبار الشأنيه بأن يقال إن هذا المقدار من الدم ذى العمق أكثر من الدرهم شأنًا، إذ الظاهر من السعه "الفعليه" ولذا إذا وسّع مقدار نصف الدرهم إلى ما لوّن قدر الدرهم نقول بعدم العفو، فإن الحكم تابع للموضوع، وفى حاله كونه نصف الدرهم داخل فى موضوع العفو بخلاف حاله التوسيع، فإنه يدخل فى موضوع عدم العفو، بل لأن المنصرف من الأدله الثياب المتعارفه.

{والمناطق فى ملاحظه الدرهم أوسع الطرفين} وذلك لإطلاق العفو عما دون الدرهم، إذا كان الأوسع دون الدرهم، وإطلاق عدم العفو إذا كان بقدر الدرهم.

نعم لو كان الثوب طبقات فتفشى من طبقه إلى أخرى، فالظاهر التعدد، وإن كانتا من قبيل الظهاره والبطانه،

وربما يحتمل: أن المناط هو خصوص الطرف الملاقي للدم، ولو كان الطرف المتفشى إليه بخلاف ذلك، فإذا كان الملاقي أقل كان عفواً وإن كان الطرف الآخر أوسع، وإن كان الملاقي بقدر الدرهم لم يعف وإن كان الطرف الآخر أقل، وعلل ذلك بأن المنصرف من الأدله هو الوجه الملاقي، وفيه: إن الانصراف ممنوع.

{نعم لو كان الثوب طبقات فتفشى من طبقه إلى أخرى، فالظاهر التعدد وإن كانتا من قبيل الظهاره والبطانه} فكيف بما إذا كانتا من قبيل المحشو، وإنما نحكم بالتعدد لانصراف الأدله إلى ما لو كان ذا طبقه واحده.

لكن ربما يقال في باب التفشى مطلقاً، كون الاعتبار بمقدار الحمصه، فمقدارها معفو وإن تفشى في المحشو لدلاله الرضوى، وروايه مثنى بن عبد السلام عليها، لكن الظاهر أن الحمصه عباره أخرى عن الدرهم، ويؤيده الجمع بينها في الرضوى، فتأمل.

أما إذا كان ثوبان فتفشى من أحدهما إلى الآخر، فلا إشكال في عدّهما اثنين وإن تقدم عن بعض المعاصرين أنه لا بأس بالثوبين ونحوه، وإن كان في المجموع أكثر من دراهم، إذا كان في كل ثوب أقل من درهم، لكنك قد عرفت الإشكال فيه.

كما أنه لو وصل إلى الطرف الآخر دم آخر لا بالتفشى يحكم عليه بالتعدد، وإن لم يكن طبقتين.

{ كما أنه لو وصل إلى الطرف الآخر دم آخر لا بالتفشى، يحكم عليه بالتعدد وإن لم يكن طبقتين } قالوا للصدق عرفاً بأنه متعدد، واستثنى جملة من المعاصرين صورته ما إذا تفشى إلى الجانب الآخر ثم وقع عليه من الجانب الآخر دم آخر، فإنه لا إشكال فيه لأنه من قبيل وقوع الدم على الدم، لكن الظاهر عدم صدق التعدد، إذ أى فرق بين وقوع الدم على الدم الملاقى أولاً أو على المتفشى، فإن إطلاقات العفو يشملها، ولذا اختار بعض الشراح العفو.

نعم فيما لو وقع دم آخر على الجانب الآخر بدون الوحده، بأن كان الثوب غير قابل للتفشى، فهما اثنان، لكنه خارج عن موضوع المتن.

ثم إنه لو كان الدم بقدر الدرهم ثم تقلص تبعاً لتقلص الثوب عفى عنه بعد أن لم يكن معفواً، ولو انعكس بأن كان أقل ثم توسع أو تفشى إلى ما له بطانه لم يعف عنه بعد أن كان معفواً.

## مسأله ٢: لو وصلت الرطوبه من الخارج الى الدم الأقل

(مسأله ٢ \_ ٢): الدم الأقل إذا وصل إليه رطوبه من الخارج فصار المجموع بقدر الدرهم أو أزيد لا إشكال في عدم العفو عنه وإن لم يبلغ الدرهم. فإن لم يتنجس بها شيء من المحل بأن لم تتعدد عن محل الدم فالظاهر بقاء العفو،

(مسأله ٢ \_ ٢): {الدم الأقل إذا وصل إليه رطوبه من الخارج، فصار المجموع بقدر الدرهم أو أزيد، لا إشكال في عدم العفو عنه} وذلك لأن النجس دماً كان أو غير دم، لا يعفى عن مقدار الدرهم منه \_ وهنا النجس مقدار الدرهم \_ هذا بناءً على عدم العفو عن مقدار الدرهم كما تقدم، أما بناءً على العفو فهو داخل في الفرع الآتي.

{وإن لم يبلغ الدرهم} كما لو كان الدم بقدر ثلث الدرهم، ثم ملاقاته للرطوبه لم يزده على الثلث، أو صار بقدر الثلثين، بأن لم يبلغا قدر الدرهم {فإن لم يتنجس بها شيء من المحل، بأن لم تتعد عن محل الدم فالظاهر بقاء العفو} كما عن الذكري، وروض الجنان، والمعالم، والمدارك، لأن الفرع لا يزيد على الأصل، فإن المناط العفو عن نجاسه الدم، ويؤيده العفو عن نجاسه الجروح والقروح، مع وضوح أن العرق في كثير من الأحيان يلازم ذلك، بل يدل عليه إطلاق روايه مثنى بن عبد السلام، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قلت له: إني حككت جلدي فخرج منه دم؟ فقال: «إن اجتمع قدر حمصه فاغسله، وإلا فلا» (١) فإن الغالب كون الدم في

ص: ٣٥٩



وإن تعدى عنه ولكن لم يكن المجموع بقدر الدرهم ففيه إشكال، والأحوط عدم العفو.

الجلد يلقى العرق، ولو شك في بقاء العفو فالاستصحاب يقتضى البقاء، خلافاً للمحكى عن المنتهى والبيان والذخيره وغيرها، فقالوا بعدم العفو، وتبعهم المستمسك قال: (من جهه أن الرطوبه النجسه لَمَّا لم تكن بحكم الدم في العفو، فالصلاه معها صلاه في النجس، وإن لم يتنجس بها الثوب)(١).

وفيه: إن قوله "لما لم تكن بحكم الدم" أول الكلام، إذ المستفاد عرفاً من العفو عن الدم، العفو عن توابعه في الجملة، وإن لم يستفد منه العفو عن مطلق التوابع، كما إذا تنجس الثوب والبدن بالماء الملقى للدم.

والحاصل: إن العرف قاض بأن مثل هذا الرطوبه تُعدّ من توابع الدم المشمول لإطلاقات الأدله، وذلك لا يلازم إطلاق القول بالعفو عن كل تابع، ومن ذلك تعرف لزوم حمل الاحتياط على الاستحباب في كلام المصنف حيث قال: (وإن تعدى عنه، ولكن لم يكن المجموع بقدر الدرهم، ففيه إشكال، والأحوط عدم العفو) فإن الأقرب هنا أيضاً العفو، للملازمه العرفيه التي ذكرناها، وبذلك يظهر أن ما استدل به المستند لعدم العفو \_ مما دلّ على تطهير ما ينجس من الثوب أو البدن في الصلاه \_ منظور فيه، إذ استثناء دون الدرهم الملازم للعرق ونحوه كاف في تقييد المطلقات.

ص: ٣٦٠

١- المستمسك: ج ١ ص ٥٧٥ الفقره رقم ٢.

(مسألة \_ ٣): إذا علم كون الدم أقل من الدرهم، وشك في أنه من المستثنيات أم لا، يبنى على العفو

(مسألة \_ ٣): {إذا علم كون الدم أقل من الدرهم، وشك في أنه من المستثنيات أم لا، يبنى على العفو} وهذا هو المحكى عن الدروس والموجز وشرحه، واللوامع وصاحب الجواهر وغيرهم، بل ربما قيل بأن عليه بناء الفقهاء، خلافاً لمن أشكل في العفو، لإطلاق أدله عدم الصلاة في الدم، خرج منه "الدم الأقل" المقيّد بكونه ليس من نجس العين ونحوه، وحيث نشك أن الدم الموجود هل هو من الخارج أم لا، كان اللازم العمل بالإطلاق، أما من قال بالعفو، وهم المشهور حتى بين الشراح والمعلقين، خلافاً للسيد البروجردى الذى أشكل في العفو، فقد استدلوا بأمور:

الأول: عموم العفو مما دون الدرهم، وفيه: إنه من التمسك بالعام في الشبه المصداقيه، وقد حقق في محله عدم صحته، فإذا قال المولى: أكرم كل عالم إلا الفساق منهم، وشكنا في فرد أنه فاسق أم لا، لم يجب إكرامه، وكذا فيما نحن فيه، فإذا قال المولى: الدم دون الدرهم معفو إلا دم نجس العين ونحوه، وشكنا في أنه دم نجس العين، لا يمكن التمسك بعموم العفو.

إن قلت: فكيف قالوا بأنه لو شك في امرأه أنها قرشيه أم لا، في باب اليأس، يتمسك بأنها ليست قرشيه مع أن هناك أيضاً كالمقام، حيث دل الدليل على أن كل امرأه يأسها في خمسين، إلا القرشيه.

قلت: وجه ذلك أن الأصل العقلائي احتياج النسب إلى ثبوت، فإذا لم يثبت لم يرتب العقلاء آثار النسب على المشكوك فيه، فإذا قال أكرم بنى تميم وشكك في فرد أنه تميمي أم لا، كان بناء العقلاء عدم ترتيب أثر التميميه عليه إلى أن يثبت، وليس في المقام دليل عقلائي حتى يحمل الإطلاق عليه.

الثاني: استصحاب عدم كون الدم دم نجس العين أو نحوه من الدماء غير المعفوه، وفيه: عدم صحه هذا الاستصحاب، لأنه من أجزاء الاستصحاب في العدم المحمولي، لإثبات الأثر المترتب على العدم النعتي، وهو غير تام كما حقق في الأصول.

الثالث: استصحاب جواز الصلاة في الثوب، فإنه قبل وقوع هذا الدم عليه كان يجوز فيه الصلاة، فإذا وقع عليه الدم وشكك في أنه من المعفو أم لا، نستصحب جواز الصلاة، وهذا الأصل لا بأس به، كما اعتمد عليه المحقق الهمداني (رحمه الله)، والإشكال فيه بأن جواز الصلاة في الثوب قبل أن يطرأ عليه الدم المردد إنما كان مستنداً إلى طهارته وهي قد ارتفعت لفرض تنجس الثوب، ولا- حاله سابقه لجواز الصلاة في الثوب المتنجس حتى نستصحبه، غير وارد، إذ وقوع الدم المردد سبب للشك الموجب للاستصحاب عند بقاء الموضوع العرفي.

ولو بنى على ملاحظه المستندات لم يجر كثير من الاستصحابات، فلو أخذنا شيئاً من ماء الكر ثم شككنا في بقاء الكريه لم يصح أن

وأما إذا شك في أنه بقدر الدرهم أو أقل فالأحوط عدم العفو إلا أن يكون مسبقاً بالأقلية وشك في زيادته.

يقال: جواز التطهير في هذا الماء قبل أن يطرأ عليه النقص كان مستنداً إلى الحد المعين من الماء وقد ارتفع لفرض نقص الماء، ولا حاله سابقه لجواز التطهير في الماء الناقص.

الرابع: أصاله البراءة عن مانعيه الدم المشكوك مانعيته، وذلك لجريان البراءة في الحكم الغيري كما يجري في الحكم النفسى، لإطلاق أدلتها.

الخامس: أصاله البراءة عن مانع جديد غير الموانع المعلومه، فإننا نعلم بأن الصلاه مقيده بعده قيود وجوديه، كالطهاره والقبله والستر، وعده قيود عدميه، كعدم وقوعها في البول والمنى وما لا يؤكل، فإذا شككنا في قيد وجودى أو قيد عدمى زائداً على المعلوم، كما لو شككنا في اشتراطها بجلسه الاستراحه أو اشتراطها بأن لا تقع في الدم المشكوك فيه، كان الأصل العدم، للبراءة عن الشرط والمانع المشكوك فيهما.

وكيف كان: فما ذكره المصنف هو الأقوى.

{وأما إذا شك في أنه بقدر الدرهم أو أقل} مع العلم بالعفو عنه إذا تحقق كونه أقل من الدرهم {فالأحوط عدم العفو إلا أن يكون مسبقاً بالأقلية وشك في زيادته} فالاستصحاب يقتضى العفو، كما أنه لو كان مسبقاً بالأزيديه، وشك في نقصه فالاستصحاب يقتضى عدم العفو.

أما وجه الاحتياط فى المقام، فكأنه لاستظهار أن الدم غير المانع عن الصلاة مقيد بقيد عدمى \_ أى الدم الذى لا يكون بمقدار الدرهم \_ فإذا لم يحرز القيد لم يحكم بعدم المانع، وذلك كما إذا قيد القصر فى الصلاة بالسفر الذى هو مسافه، فإذا لم يحرز المسافه لم يحكم بالقصر.

وفيه: إن ما ذكرناه فى الفرع السابق آتٍ هنا، فالتفكيك بينهما لا وجه له، وكأن المصنف تبع (نجاه العباد) حيث قال: إن فيه وجهين، أحوطهما الإعادة لو صلى معه بعد أن حكم بالعمو فيما إذا علم بكونه أقل من الدرهم وشك فى كونه معفواً عنه. وكيف كان: فإن كان وجه نظرهما إلى ما ذكرنا من اشتراط الإحراز، ففيه: إن الأحكام مرتبه على الموضوعات بعناوينها الأوليه لا الموضوعات بقيد الإحراز.

أما مثال القصر، ففيه: إن التمام هناك إنما هو لاستصحاب عدم المسافه، فالظاهر هو اتحاد حاله الفرعين فى جريان البراءه.

## مسأله ٤: فى المتنفس بالدم

(مسأله \_ ٤): المتنفس بالدم ليس كالدم فى العفو عنه إذا كان أقل من الدرهم.

(مسأله \_ ٤): {المتنفس بالدم ليس كالدم فى العفو عنه، إذا كان أقل من الدرهم} لأصله عدم العفو، ولا دليل على أن الفرع لا يزيد عن الأصل، لأنها قاعده استحسانيه، لكن لا يبعد أن يقال إن المتنفس بالدم على قسمين:

الأول: ما لا يرى العرف التلازم بين العفو عن الدم وبين العفو عن ذاك، كما إذا تنجس ماء بالدم، ثم لاقى البدن أو الثوب ذلك الماء، فإنه لا تلازم عرفى بين العفو عن الدم والعفو عن ذاك.

الثانى: ما يرى العرف التلازم بحيث يستفيد حكم اللازم من حكم الدم، بمثل مفهوم الموافقه، كما إذا عرق أطراف الدم فى البدن بما أوجب نجاسه بعض حواشيه، ومثل هذا لا بأس به لدلاله الكلام عليه، ومن راجع مختلف أبواب الفقه يرى أن الفقهاء يتعدون \_ بالمناط \_ إلى أخفى من ذلك، فالقول بالعفو فى المقام هو الأقرب.

## مسأله ٥: فى إزاله عين الدم الأقل

(مسأله ٥ \_ ٥): الدم الأقل إذا أزيل عينه فالظاهر بقاء حكمه.

(مسأله ٥ \_ ٥): {الدم الأقل إذا أزيل عينه فالظاهر بقاء حكمه} كما عن شرح الموجز والنهايه والمدارك، واختاره أغلب الشراح والمعلقين، وذلك للفحوى فإنه من قبيل مفهوم الأولويه، ولاستصحاب العفو، ولاستصحاب بقاء الثوب على ما كان عليه من جواز الصلاه فيه، ولأن الثوب الملطخ كان نجساً وفيه عين الدم فزوال العين لا يوجب إسقاط العفو عن الثوب النجس.

وقد أشكل على الكل: بأن الفحوى لا وجه له بعد عدم معلوميه مناطات الأحكام. قال فى المستمسك: (وأما دعوى العفو فى المقام للأولويه فغير ظاهره) (١) وبأن الاستصحاب لا وجه له بعد وجود العام الذى هو عدم الصلاه فى الدم، وبأن العفو إنما كان إذا كانت النجاسه مع الدم، أما النجاسه بدون الدم فلم يعلم العفو عنها، وكأنه لذا أشكل ابن العم فى العفو، وقال الاصطهباناتى: (وإن كان الأحوط الأولى العدم).

لكن یرد على الإشكالات: بأن الفحوى معناها فهم العرف، وهذا لا- يرتبط بمناطات الأحكام، وإلا- لقیل مثل ذلك فى آیه (أف) (٢) والاستصحاب لا یدع مجالاً للعام، كما أن استصحاب

ص: ٣٦٦

١- المستمسك: ج ١ ص ٥٧٩.

٢- سورة الإسراء: الآیه ٢٣.

النجاسه أو الحرمة لا- يدع مجالاً لقاعده "كل شىء طاهر أو حلال" أما تقييد العفو بكون نجاسه الثوب مع الدم فذلك مما يستبعد عند العرف الذى هو المناط فى فهم الأحكام، فما هو المشهور بين المتعرضين لهذه المسأله من العفو هو الأقرب، خصوصاً بعد إطلاق أدله العفو، فإنه يشمل ما إذا بقيت العين أو زالت.

ص: ٣٤٧



## مسأله ٦: فى الدم القليل إذا وقع عليه دم آخر

(مسأله \_ ٦): الدم الأقل إذا وقع عليه دم آخر أقل ولم يتعد عنه أو تعدى وكان المجموع أقل لم يزل حكم العفو عنه.

(مسأله \_ ٦): {الدم الأقل إذا وقع عليه دم آخر} معفو عنه أيضاً {أقل ولم يتعد عنه، أو تعدى وكان المجموع أقل، لم يزل حكم العفو عنه} للإطلاق، واحتمال عدم العفو، لأنه يكون ثخيناً حينئذ، لا وجه له بعد تحقق الموضوع "الأقل" الذى هو موجب لتحقيق الحكم، فإن الحكم تابع للفعليه لا- الشأنيه، ولذا لو كان الدم ثخيناً ولم ينتشر، أو كان الفصل شتاءً، أو أحاطه بحياط يوجب عدم انتشاره كان معفواً، وإن كان نفسه لو انتشر لم يكن معفواً، ولو كان انتشاره بوسيله كما لو وسع دائره الدم الأقل.

ص: ٣٦٨

## مسأله ٧: فى الدم الغليظ

(مسأله \_ ٧): الدم الغليظ الذى سعته أقل عفو، وإن كان بحيث لو كان رقيقاً صار بقدره أو أكثر.

(مسأله \_ ٧): {الدم الغليظ الذى سعته أقل} من الدرهم {عفو، وإن كان بحيث لو كان رقيقاً صار بقدره أو أكثر} وذلك لكون المناط فى النص والفتوى السعه.

أما خبر الحمصه، فبالإضافه إلى ضعفه، محمول على التلازم الغالبى بين سعه الدرهم وقدر الحمصه، وهذا الحمل غير بعيد، وإن استبعده بعض، وذلك كتحديد الكر، تاره بالأذرع، وتاره بالأرطال، ويؤيد عدم الاعتبار بالغلظه أنها شىء، لا يمكن جعله معياراً لدى العرف، لاختلاف الدماء كثيراً، واختلاف رؤيه كل إنسان، فهذا يرى الدم غليظاً، وذاك يراه رقيقاً.

ص: ٣٦٩

## مسألة ٨: فى وقوع نجاسه أخرى على الدم

(مسألة ٨ \_ ٨): إذا وقعت نجاسه أخرى كقطره من البول مثلاً على الدم الأقل بحيث لم تتعدّ عنه إلى المحل الطاهر ولم يصل إلى الثوب أيضاً هل يبقى العفو أم لا؟

(مسألة ٨ \_ ٨): {إذا وقعت نجاسه أخرى، كقطره من البول مثلاً على الدم الأقل، بحيث لم تتعدّ عنه إلى المحل الطاهر، ولم يصل إلى الثوب أيضاً، هل يبقى العفو أم لا؟} أربعه احتمالات:

الأول: بقاء العفو مطلقاً، لإطلاق أدله العفو، خصوصاً وأن الدم كثيراً ما يختلط بنجس آخر كالبول الذى فيه الدم، والبراز المصاحب له، ولأنه لا يصدق الصلاه فى النجس عند مصاحبه النجاسه مع المصلى بلا تلوث شىء من ثوبه وبدنه بها.

الثانى: عدم العفو مطلقاً، لأن العفو كان عن الدم لا عن سواه، وفى الرضوى بعد ذكر الدرهم من الدم قال: «فلا بأس بأن لا تغسله إلا أن يكون دم الحيض، فاغسل ثوبك منه، ومن البول والمنى قلّ أم كثر، وأعد منه صلاتك» إلى آخره.

الثالث: ابتناء المسألة على أن النجس يتنجس أم لا؟ فإن قلنا بالأول لم يعف عنه، وإن قلنا بالثانى عفى عنه، لأنه على التقدير الأول نجس زائد، دون التقدير الثانى.

الرابع: ابتناء المسألة على أن النجس الجديد أشد نجاسه كالبول فلا عفو، أو لا ففيه العفو، والمصنف خرج عن المسألة

إشكال فلا يترك الاحتياط.

الثالث مما يعفى عنه: ما لا تتم فيه الصلاة

بـ {إشكال، فلا يترك الاحتياط} لكن الأقرب عدم العفو، حتى في صورته ما إذا يبس الدم، بحيث كان النجس الجديد عليه دون تلوث الثوب به إطلاقاً، وذلك لإطلاق عدم العفو عن النجاسات، ولا إطلاق في أدله العفو، ولذا قرب عدم العفو المستمسك، كما قوّاه الساده البروجردى والجمال والاصطهباناتى، قال فى المستند: (إزاله عين الدم عن الموضع بغير مطهر، لا يزيل العفو للاستصحاب، وخلطه مع نجاسه أخرى يزيله) (١)، انتهى.

### الثالث: ما لا تتم فيه الصلاة

الثالث: {مما يعفى عنه} فى الصلاة من النجاسات {ما لا تتم فيه الصلاة} بلا إشكال ولا خلاف، وقد ادعى فى المستند على ذلك الإجماع، فى الانتصار، والخلاف، والسرائر، وظاهر التذكرة وغيرها، وفى المستمسك زياده الكفايه والذخيره، ويدل عليه مستفيض النصوص، كموثقه زرارته عن أحدهما (عليهما السلام) قال: «كل ما كان لا تجوز فيه الصلاة وحده فلا بأس بأن يكون عليه الشئ مثل القلنسوه والتكه والجورب» (٢).

ومرسل عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله (عليه السلام) أنه قال: «كل ما كان على الإنسان أو معه مما لا تجوز

ص: ٣٧١

١- المستند: ج ١ ص ٢٨٣ سطر ٢١.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٥ الباب ٣١ من أبواب النجاسات ح ١.

الصلاه فيه وحده فلا بأس أن يصلّى فيه، وإن كان فيه قدر مثل القلنسوه والتكه والكمره والنعل والخفين وما أشبه ذلك»(١).

قال في مجمع البحرين: (الكمره كيس يأخذها صاحب السلس)(٢).

ومرسل حماد، عنه (عليه السلام): في الرجل يصلى في الخف الذى قد أصابه القدر؟ فقال: «إذا كان مما لا تتم فيه الصلاه فلا بأس»(٣).

ومرسل ابن أبى البلاد، عن أبى عبد الله (عليه السلام)، قال: «لا بأس بالصلاه فى الشىء الذى لا تجوز الصلاه فيه وحده، يصيب القدر مثل القلنسوه والتكه والجورب»(٤).

وخبر زراره، قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام) إن قلنسوتى وقعت فى بول فأخذتها فوضعتها على رأسى ثم صليت. فقال(عليه السلام): «لا بأس»(٥).

ص: ٣٧٢

- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٦ الباب ٣١ من أبواب النجاسات ح ٥.
- ٢- مجمع البحرين: ج ٣ ص ٤٧٧.
- ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٥ الباب ٣١ من أبواب النجاسات ح ٢.
- ٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٦ الباب ٣١ من أبواب النجاسات ح ٤.
- ٥- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٦ الباب ٣١ من أبواب النجاسات ح ٣.

من الملابس، كالقلنسوه والعرقجين والتكه والجورب والنعل والخاتم والخلخال ونحوها،

وفى الرضوى: «إن أصاب قلنسوتك، وعمامتك، أو التكه، والجورب، والخف، منى أو بول أو دم أو غائط، فلا بأس بالصلاه فيه، وذلك أن الصلاه لا تتم فى شىء من هذا»<sup>(١)</sup>. يصلى فى الخف الذى قد أصابه القنذر فقال: «إذا كان مما لا تتم فيه الصلاه فلا بأس»<sup>(٢)</sup>.

{من الملابس كالقلنسوه، والعرقجين، والتكه، والجورب، والنعل، والخاتم، والخلخال، ونحوها} فإن ظاهر الأخبار المتقدمه عدم اختصاص الحكم بالأمثله المتقدمه، بقرينه لفظ "كل ما" فى موثقه زراره، ولفظ "مثل" فى مرسل ابن سنان، ولفظ "وما أشبه" فى المرسل المذكور، بل ظاهر العله "بما لا يتم فيه الصلاه".

ومنه: يعلم أن ذكر الرواندى، وأبى الصلاح، وسلا، لبعض المذكورات، إنما هو من باب المثال، لا من باب الاختصاص، وعلى تقدير خلافهم، فهو مردود، بظاهر النص والإجماع الذى ادعاه الحلّى وغيره.

ص: ٣٧٣

---

١- فقه الرضا: ص ٦ سطر ٨.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٥ الباب ٣١ من أبواب النجاسات ح ٢.

بشرط أن لا يكون من الميتة،

ومما ذكر يعلم، أنه ليس المراد ما يلبسه الإنسان، بحيث يخرج مثل الخاتم والسوار والسيف، فإن إطلاق النص والفتوى بل دعوى الإجماع من الحلّى على شمول العفو لمثل الخلخال والدمليج، وظهور كلمه "أو معه" فى بعض الروايات السابقه مما يدل على الاستيعاب المذكور، والإشكال على ذلك بظهور "فيه" فى قوله (عليه السلام): «فلا بأس أن يصلّى فيه» فى الاختصاص بغير مثل الخاتم والسيف ونحوهما.

إذ ظاهر الظرف الملابس المتعارفه، مدفوع بأن الظرف المذكور محمول على الاتساع، بالقرائن الداخليه والخارجيه.

ثم إن ظاهر النص والفتوى، عدم الفرق بين أن يكون ما لا- يتم فيه الصلاه فى مواضعها، أم لا- فإذا وضع التكه على رأسه، والخف فى يده لم يضر ذلك، خلافاً لمن توهم الضرر، بحجه أن المنصرف من الأخبار كون ما لا يتم فى موضعه، فيرجع فى غيره إلى إطلاقات عدم صحه الصلاه فى النجس.

وفيه: إن ظاهر النص أن العفو لأجل كونه مما لا- يتم، لا أن للعفو وجهين، كونه مما لا يتم، وكونه فى موضعه، بشرط أن لا يكون من الميتة { على المشهور، وإن كان ظاهر عبارته جمله من الفقهاء الذين لم يستثنوا ذلك الإطلاق.

بل ربما يقال إنه ظاهر عبارته المستند حيث قال: (لا خلاف فى جواز الصلاه فى كلّما لا يتم الصلاه فيه وحده للرجال مع نجاسته ولو

بمثل دم الحيض ونجس العين كالتكه والقلنسوه[[\(١\)](#)] إلى آخره، بتقريب أنه لا- فرق بين أن يكون دم نجس العين في القلنسوه مثلاً، أو أن يكون نفس القلنسوه من نجس العين.

وكيف كان فالظاهر أن في المسأله قولين:

الأول: المنع.

الثاني: الجواز.

استدل للأول: بظهور ما دلّ على العفو عما لا يتم الصلاة فيه، في العفو عنه، من حيث التلوّث بالنجاسه، فلا يدل على العفو عنه من حيث كونه، عين النجاسه، وبالروايات الداله على المنع عن الصلاة في عين النجس، كخبر الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الخفاف التي تباع في السوق. فقال: «اشتر وصلّ فيها حتى تعلم أنه ميتة بعينه»[\(٢\)](#).

وخبر على بن حمزه: (إن رجلاً سأل أبا عبد الله (عليه السلام) وأنا عنده، عن الرجل يتقلد السيف ويصلّي فيه. قال: «نعم»، فقال الرجل: إن فيه الكيمخت. قال: «وما الكيمخت؟» قال: جلود دواب، منه ما يكون ذكياً ومنه ما يكون ميتة فقال: «ما علمت

ص: ٣٧٥

---

١- المستند: ج ١ ص ٢٨٠ سطر ٣١ \_ ٣٢.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧١ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات ح ٢.



إنه ميتة فلا تصل فيه»(١).

وموثقه سماعه: إنه سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن تقليد السيف في الصلاة وفيه الفراء والكيخت. فقال: «لا بأس ما لم تعلم أنه ميتة»(٢).

ومكاتبه عبد الله بن جعفر إلى أبي محمد (عليه السلام): يجوز للرجل أن يصلّى ومعه فأره المسك؟ فكتب: «لا بأس به إذا كان ذكياً»(٣).

وصحيح البنزطى عن الرضا (عليه السلام) قال: سألته عن الخفاف يأتى السوق فيشتري الخف، لا يدري أذكى هو أم لا، ما تقول فى الصلاة فيه وهو لا- يدري؟ أ يصلّى فيه؟ قال: «نعم أنا أشتري الخف من السوق ويصنع لى وأصلى فيه وليس عليكم المسألة»(٤). فإن الظاهر أنه لو سأل وتبين أنه من الميتة لم يجز الصلاة فيه.

وصحيح ابن أبى عمير عن أبى عبد الله (عليه السلام) فى الميتة؟ قال: «لا تصل فى شىء منه ولا فى شسع»(٥).

ص: ٣٧٦

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٢ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات ح ٤.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٣ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات ح ١٢.

٣- الوسائل: ج ٣ ص ٣١٥ الباب ٤١ من أبواب لباس المصلّى ح ٢.

٤- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٢ الباب ٥٠ من أبواب النجاسات ح ٦.

٥- الوسائل: ج ٣ ص ٢٤٩ الباب ١ من أبواب لباس المصلّى ح ٢.

واستدل للجواز، بإطلاق بعض الأدلة المتقدمه، فإن التعليل في الرضوى بقوله: «وذلك أن الصلاة لا تتم في شيء من هذه» يدل على أنه هو المنط، وذلك موجود في الميتة، وبأن المنط في أن تكون القلنسوه نجسه بدم الميتة مثلاً، أو أن تكون القلنسوه نفس الميتة واحد، ويجمله من الروايات المعارضه للتلك الروايات، مما يوجب حمل تلك على الكراهه.

كخبر الحلبي عن أبي عبد الله (عليه السلام): «كل ما لا تجوز الصلاة فيه وحده فلا بأس بالصلاه فيه، مثل التكه الابريسم والقلنسوه والخف والزنا، يكون في السراويل ويصلى فيه» (١١).

فإن إطلاق الخف وجمعه مع التكه، دال على جواز الصلاة في كل شيء من شأنه عدم جواز الصلاة فيه، لو كان مما تتم به الصلاة، إذا كان يستر العوره، سواء كان منشأ عدم جواز الصلاة فيه "لو كان مما يتم به الصلاة" هو كونه ميتة، أو متنجساً، أو كونه حريراً، أو غير مأكول.

وموثقه إسماعيل بن الفضل قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن لباس الجلود والخفاف والنعال، والصلاه فيها، إذا لم تكن من أرض المصلين؟ فقال: «أما النعال والخفاف فلا بأس

ص: ٣٧٧

بهما»(1) فإن كونهما من أرض غير المسلمين، معناه كونه محكوماً بعدم التذكية، وكونه ميتة، ومع ذلك فقد أجاز الإمام الصلاة فيهما.

والخبر الأول: وإن كان ضعيفاً سنداً، لكنه يصلح للتأييد.

أما الخبر الثاني: فقد أشكل على دلالة، باحتمال أن يكون السؤال عن احتمال كونه ميتة، أو عن احتمال كونه نجساً عرضاً، حيث باشره الكفار غالباً يراطبه، وحيث يكون الخبر مجملاً لا تبقى له جهة معارضة، مع تلك الأخبار الظاهرة.

لكن فيه: إن المطلوب من بلاد الكفار محكوم بعدم التذكية، وهذا هو موضع الكلام في هذه الرواية، وسائر الروايات، كما تدل على ذلك القرائن الداخلية والخارجية، وحيث إن الجمع بين هذه الموثقة وبين سائر الأخبار لا يمكن إلاّ بحمل تلك على الكراهة كان لا بد من القول بذلك، وإن كان الاحتياط لا ينبغي تركه.

أما القول بأن بعض نصوص المنع آب عن الحمل على الكراهة، ففيه: إنا لم نجد مثل هذا النص، كما إنا لم نجد وجهاً لطرح الموثقة، فما قاله المستمسك: من تعيين طرحه عند عدم إمكان الجمع العرفي محل تأمل.

ص: ٣٧٨

---

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣١٠ الباب ٣٨ من أبواب لباس المصلى ح ٣.

ولا من أجزاء نجس العين، كالكلب وأخويه،

{ولا- من أجزاء نجس العين كالكلب وأخويه} لأنه مع كونه ميتة، لعدم قبول نجس العين للتذكية، أنه نجس أيضاً قبل الموت، كذا قيل. لكن فيه:

أولاً: قد عرفت ادعاء المستند عدم الخلاف في الجواز، وإطلاقه شامل لميته نجس العين وغيره، فإذا كان في قلنسوه الإنسان دم كلب ميت، كان ذلك مشمولاً للكلام المستند، بل بعد كلامه السابق، ادعى أن عليه الإجماع، في الانتصار، والخلاف، والسرائر، وظاهر التذكرة وغيرها.

وثانياً: إن كونه نجس العين ليس بمانع، لعدم الدليل على استثنائه، وكونه ميتاً قد عرفت الكلام فيه.

وإن شئت قلت: إنه إن قلنا بالإشكال في الميته، أشكل هنا أيضاً بعد موت الحيوان النجس، أن يصلى في الخف المصنوع من جلده مثلاً، وإن لم نقل بالإشكال فيها جازت الصلاة فيه.

أما مثل أجزائه قبل الموت إذا تلوث بها، ما لا تتم فيه الصلاة، فلا وجه للإشكال فيه.

ثم: إنه يظهر من بعض الفقهاء، أنه إن كانت النجاسة دم حيض، أو نفاس، أو استحاضه، لم يعف عنه، وإن كانت فيما لا تتم الصلاة فيه.

واستدل لذلك بغلظه أحكام هذه الدماء، كما يظهر من عدم

استثنائها في الأقل من الدرهم.

وبما دلّ على تغيير القطنه في الاستحاضه، عند كل صلاه، مع وضوح أن القطنه مما لا تتم فيه الصلاه، بل ذهب المشهور إلى أنه يجب عليها، عند كل وضوء تغيير القطنه أو غسلها، بل عن الناصريات والمنتهى الإجماع على ذلك، فإذا كان الأمر في الاستحاضه التي هي أضعف كذلك، فالأمر في الحيض والنفاس بطريق أولى.

لكن يرد على ذلك:

أولاً: تنظير المقام بمسأله الأقل من الدرهم، قياس، لإمكان أن لا تجوز الصلاه في الثوب الملطخ بالأقل من الدرهم، بالنسبه إلى الدماء الثلاثه، مع جوازها فيما إذا كان الملطخ بها، مما لا تتم فيه الصلاه.

وثانياً: وجوب تغيير القطنه أو غسلها عند الصلاه ليس بمسالم، وإن ذهب إليه جمع من الفقهاء، ودلت عليه بعض النصوص، ولذا صرح بالاستحباب بعض الفقهاء، وتبعهم المستند، بل هو الظاهر من بعض الأخبار كروايه ابن أبي يعفور: «المستحاضه إذا مضت أيام أقرائها، اغتسلت واحتشت كرسفها، وتنظر فإن ظهر على الكرسف، زادت كرسفها. وتوضأت، وصلت» (١).

ص: ٣٨٠

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ٦٠٨ الباب ١ من أبواب الاستحاضه ح ١٣.

هذا مضافاً إلى أنه لو كما قلنا بوجوب تغيير القطنه، لم يعلم أن ذلك لأجل عدم العفو عن مثل هذه النجاسه، بل من المحتمل قريباً أن ذلك لأجل تلوث البدن والثوب بالدم، فإن الغالب جريان الدم بما يوجب التلوث.

وكيف كان، فالظاهر عموم العفو لمثله، ولذا لم يستثنه المصنف، ولا الشراح والمعلقون، مع أنهم استثناها بالنسبه إلى الأقل من الدرهم.

ثم إن المصنف لم يذكر قيد "للرجال" في عنوان البحث مع أنهم ذكروه. وذلك لوضوح أن المعيار ما لا يستر الرجل، لا المرأة فإن المرأة لا يسترها إلا ما يستر جميع جسدها، وهل المعيار كل إنسان بالنسبه إلى نفسه، أو المعيار هو المتوسط مطلقاً، احتمالان: من كون غالب الأحكام مترتبة على المتوسط خلقه فإذا كان متر من القماش مثلاً يستر الضعيف، ولا يستر السمين، لوحظ المتوسط في السمنه والضعف، وكذلك إذا كان يستر البالغ جديداً لا الرجل المسنّ، فإنه يلاحظ المتوسط بين البلوغ والهرم، ومن بعد العفو عما يستر هذا الإنسان، وإن لم يستر المتوسط، وبعد عدم العفو عما لا يستر هذا الإنسان لسمنه مفرطه، ويستر سائر المتوسطين، ولا يبعد كون المناط في كل إنسان نفسه، لأنه المكلف والموجه إليه هذا الحكم.

ثم إن كان الساتر من قبيل المطاط الذي إن مدّ ستر وإن لم

والمناطق عدم إمكان الستر بلا علاج، فإن تعمم أو تحزم بمثل الدستمال مما لا يستر العوره بلا علاج، لكن يمكن الستر به بشده بحبل أو يجعله خرقاً لا مانع من الصلاة فيه،

يعد لم يستر، وكان مده بقدر المتعارف، فالظاهر عدم العفو.

نعم، إذا كان مده أكثر من المعتاد وبه يستر، كان الظاهر العفو لأنه لا يستر فعلاً، كما أن الظاهر أن المعيار في الساتر، فالثوب الخفيف الذي لا يستر لخفته، وإن كان بحيث يشمل العورتين لا يعفى عنه، ومما تقدم يعرف حكم عظيم الأرنه، أو المبتلى بالفتق وما أشبهه، مما لا يكفيه في ستره ما يكفى غيره من المتعارف، وفي الممسوح ونحوه الاعتبار بنفسه في الستر لا بغيره، فتأمل.

والمناطق عدم إمكان الستر لصغره {بلا علاج، فإن تعمم أو تحزم بمثل الدستمال، مما لا يستر العوره بلا علاج، لكن يمكن الستر به بشده بحبل أو يجعله خرقاً لا مانع من الصلاة فيه} وذلك لظهور الأدله في الفعلية، فإن كثيراً مما لا تتم الصلاة فيه، يمكن أن يجعل بحيث تتم فيه الصلاة، كما أن كثيراً مما تتم فيه الصلاة يمكن جعله بحيث لا تتم فيه الصلاة، بسبب العلاج كالخياطه ونحوها، ويؤيد ذلك قوله (عليه السلام): «لا تجوز الصلاة فيه وحده» إذ مع العلاج يخرج عن كونه وحده.

ثم إن من العلاج ما إذا عرّض على الحر أو البرد، صار صالحاً للصلاه فيه، أو خرج عن الصلاحيه، كما إذا كان مما لا تتم،

وأما مثل العمامه الملفوفه التي تستر العوره إذا فلت فلا يكون معفواً

لكن إذا عرض على الحر تمدد أو كان صالحاً، لكن إذا عرض على البرد تقلص وخرج عن الصلاحيه.

وكذا إذا كان العرض على الماء، أو على الجفاف يوجب ذلك، إلى غيرها من الأمثله.

ثم الظاهر أنه لو كان لا- تتم في بعض الأحوال كحاله الصحه حيث لا يستر إلا القبل، وتتم في بعض الأحوال كحاله المرض، حيث يضطر لأجل المرض إلى الصلاه واقفاً مما لا يظهر دبره، تبع الحكم كل حال بنفسه، ففي المثال يكون ذلك النجس مما لا تتم فيه الصلاه في حال الصحه، أما في حاله المرض فهو مما تتم فيه الصلاه.

{وأما مثل العمامه الملفوفه التي تستر العوره، إذا فلت فلا يكون معفواً} كما هو المشهور، إذ هي مما تتم فيها الصلاه، ومجرد أنها ملفوفه لا يخرج عن الفعلية، خلافاً للمحكى عن الصدوقين حيث أجازا الصلاه فيه، واستدل لهما بالرضوى المتقدم قال (عليه السلام): «إن أصاب قلنسوتك أو عمامتك أو التكه أو الجورب أو الخف، منى أو بول أو دم أو غائط، فلا بأس بالصلاه فيه، وذلك أن الصلاه لا تتم في شيء من هذه وحده».

وبما ذكره المدارك حيث احتمل العفو، مستدلاً باختصاص



إلا إذا خيئت بعد اللف بحيث تصير مثل القلنسوه.

الدليل بالثوب، وليس منه العمامه، إذا كانت على الكيفيه المعهوده، ويرد على الرضوى ضعف السند الموجب لعدم الحجيه، بالإضافة إلى احتمال أن يكون المراد العمامه الصغيره التي لا تستر، فإن مثل ذلك متعارف عند بعض الكسبه خصوصاً فى الأرياف، واحتمال أن يكون المراد العمامه المخيطه، كما هو المتعارف عند بعض الطوائف، ويؤيد الاحتمال ما فى ذيل الرضوى: «إن الصلاه لا تتم فى شىء من هذه وحده» ويردّ على استدلال المدارك، بأن العمامه معدوده من الثياب قطعاً، كما فى الجواهر.

ولذا قال المصنف: {إلا إذا خيئت بعد اللف بحيث تصير مثل القلنسوه} ولو شك فى شىء أنه مما يستر أو لا يستر، فالأصل الجواز للشك فى المانع، ولو صلى فيه بزعم أنه لا يستر، ثم تبين أنه يستر صحت صلاته لحديث S لا تعادR.

ثم الظاهر من الأدله أن الأفضل الطهاره فيما لا يتم، وبه قال الشيخ فى محكى النهايه، وابن زهره، ونفى عنه البأس فى المستند بعد أن أفتى باستحباب تطهير النعل، لصحيحه عبد الرحمان.

ثم الظاهر أن مثل العقد فى إزار يمكن التستر به إذا عقد، ليس من العلاج المتقدم حتى تصح الصلاه فيه، كما أن الظاهر أنه لا فرق بين أن يكون المعفو عنه فى موضعه أم لا؟ كما إذا وضع الخاتم فى إصبع رجله، وبين أن يكون محتاجاً إليه أم لا؟ كما إذا شد الكمره بدون الاحتياج إليها، وذلك لإطلاق النص والفتوى،

المحمول المتنجس

الرابع: المحمول المتنجس الذى لا تتم فيه الصلاه مثل السكين والدرهم والدينار ونحوها،

والقول بعدم العفو للانصراف غير تام.

{الرابع} من المستثنيات: {المحمول المتنجس الذى لا تتم فيه الصلاه مثل السكين والدرهم والدينار ونحوها} وقد اختلفوا فى ذلك على قولين:

الأول: العفو عنه، وهو المحكى عن الذكرى والدروس وجامع المقاصد والمسالك والمدارك والذخيره وغيرها، بل نسب إلى ظاهر المعبر والشرائع.

الثانى: عدم العفو عنه، وهو المحكى عن السرائر والنهايه والمنتهى والبيان والموجز، بل نسب إلى ظاهر الأكثر.

استدل للأول بأمور:

الأول: أصل البراءه عن المانعیه، بعد عدم ما يدل على المنع عنه، لاختصاص الأدله الداله على المنع، بالمنع عن اللباس، فلا يدل على المنع عن غيره.

الثانى: إطلاقات أدله العفو عما لا تتم به الصلاه، فإنها شامله لما إذا كان الشىء محمولاً أو ملبوساً، كقول الصادق (عليه السلام):

«كل ما كان على الإنسان، أو معه، مما لا تجوز الصلاه فيه فلا

بأس أن يصلى فيه» (١)، و"فيه" بقرينه أو "معه" يراد به الظرفيه التوسعيه، وقول الرضوى: «وذلك أن الصلاه لا تتم فى شىء من هذا وحده» (٢)، فإن التعليل عام، وإن كانت الأمثله خاصه بالملبوس.

الثالث: فهم عدم الخصوصيه من الملبوس بالمناطق، إذ المفهوم من الروايات المتقدمه أن المانع هو اللباس الذى تتم فيه الصلاه، فغير اللباس لا بأس به، وربما يستدل لذلك أيضاً، بصحيح على بن جعفر عن أخيه موسى (عليه السلام) فى الثالول، قال: سألته عن الرجل يكون به الثالول أو الجرح، هل يصلح له أن يقطع الثالول وهو فى صلاته، أو ينتف بعض لحمه من ذلك الجرح ويطرحة؟ قال: «إن لم يتخوف أن يسيل الدم فلا بأس، وإن تخوف أن يسيل الدم فلا يفعله» (٣)، بتقريب أن الثالول جزء ميت، لأنه لو كان حياً لما أمكن نتفه، فيدل على جواز حمل المتنجس بالفحوى، لكن فيه نظر لا يخفى، وفى الأدله الثلاثه المذكوره كفايه.

استدل للقول الثانى بأمور:

الأول: قاعده الاشتغال، فإن الاشتغال بحاجه إلى البراءه

ص: ٣٨٦

- 
- ١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٦ الباب ٣١ من أبواب النجاسات ح ٥.
  - ٢- فقه الرضا: ص ٦ س ٩.
  - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٨٢ الباب ٦٣ من أبواب النجاسات ح ١.

اليقين، وفيه: إن البراءة مقدمه على الاشتغال.

الثانى: عموم ما دلّ على عدم جواز الصلاه فى النجس، كخبر خيران الخادم قال: كتبت إلى الرجل (عليه السلام) أسأله عن الثوب يصيبه الخمر ولحم الخنزير، أىصلّى فيه أم لا؟ فإن أصحابنا قد اختلفوا فيه، فقال: بعضهم صلّ فيه فإن الله إنما حرم شربها، وقال بعضهم: لا تصلّ فيه، فكتب (عليه السلام): «لا تصلّ فيه فإنه رجس»<sup>(١)</sup>.

وخبر موسى بن أكيل عن أبى عبد الله (عليه السلام): «لا تجوز الصلاه فى شىء من الحديد، فإنه نجس ممسوخ»<sup>(٢)</sup>.

وفى خبر السكونى: «لا يصلّى الرجل وفى يده خاتم حديد»<sup>(٣)</sup>. الحديث.

وخبر وهب بن وهب: أن علياً (عليه السلام) قال: «السيف بمنزله الرداء، تصلّى فيه ما لم تر فيه دمًا»<sup>(٤)</sup>.

ص: ٣٨٧

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٥٥ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ٤.

٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٠٤ الباب ٣٢ من أبواب لباس المصلّى ح ٦.

٣- التهذيب: ج ٢ ص ٢٢٧ الباب ١١ من أبواب ما يجوز الصلاه فيه وما لا يجوز ح ١٠٣.

٤- الوسائل: ج ٢ ص ١١٠١ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات ح ٣.

أيضاً»(١١))، وما ورد من النهي عن الصلاة في منديل الغير، حيث قال (عليه السلام): «لا- تصل في منديل يتمنديل به غيرك»(١٢)). فإن النهي ليس إلا لاحتمال كون منديل الغير نجساً.

وخبر على بن جعفر عن أخيه موسى (عليهما السلام) قال: سألته عن الرجل يمر بالمكان فيه العذرة فتهب الريح فتسفي عليه من العذرة فيصيب ثوبه ورأسه، يصلى فيه قبل أن يغسله؟ قال: «نعم ينفضه ويصلى فلا بأس»(١٣))، فإنه لو لم يكن المحمول مانعاً لم يأمره بالنفض.

وصحيح عبد الله بن جعفر المتقدم في الصلاة لمن معه فاره المسك، حيث قال (عليه السلام): «لا بأس به إذا كان ذكياً»(١٤)).

وصحيح على بن جعفر (عليه السلام) سألته عن الرجل يصلى ومعه دبه من جلد الحمار أو بغل. قال: «لا يصلح أن يصلى وهي معه إلا أن يتخوف عليها ذهابها فلا بأس»(١٥)).

وقد ورد أيضاً جواز الصلاة في خرقة الحناء إذا كانت طاهره،

ص: ٣٨٨

- 
- ١- الوسائل: ج ٣ ص ٢٥٠ الباب ٢ من أبواب لباس المصلى ح ١.
  - ٢- الوسائل: ج ٣ ص ٣٢٥ الباب ٤٩ من أبواب لباس المصلى ح ٢.
  - ٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٦ الباب ٢٦ من أبواب النجاسات ح ١٢.
  - ٤- الوسائل: ج ٣ ص ٣١٥ الباب ٤١ من أبواب لباس المصلى ح ٢.
  - ٥- الوسائل: ج ٣ ص ٣٣٧ الباب ٦٠ من أبواب لباس المصلى ح ٢.

الدال بمفهومه على عدم الجواز إذا كانت نجسه، ولكن الأقرب هو القول الأول، وذلك لعدم تماميه أدله القول الثانى، إذ عمومات النهى عن الصلاة التى وردت بكلمه "فيه" لا- ترتبط بالمقام، فإن كلامنا فى المحمول لا فى الملبوس، وكلمه "فى" إنما تنهى عن الصلاة "فيه" لا عن الصلاة "معه" وبهذا تسقط روايات خيران وموسى وأبى بصير وابن بكير عن الدلالة، وما دلّ على عدم الصلاة فى الحديد، كخبرى موسى وأبى بصير، لا يمكن العمل به حتى فى مورده، لما دلّ على عدم نجاسه الحديد، فلا بد أن يحمل على الكراهه، أو نحو ذلك.

بالإضافه إلى وضوح أن النبى وأوصيائه الكرام والصحابه، وأصحاب الأئمه (عليهم السلام)، كانوا يصلون فى الحديد فى أوقات الحروب، مع العلم أنه لم يكن كل ذلك للاضطرار، وكذلك لا- إشكال فى جواز الصلاة فى خاتم الحديد، وفى الحديد الصينى، إلى غير ذلك، ومن القريب جداً أن يكون المراد بنجاسه الحديد إضراره، لا النجاسه الشرعيه، كما أن المراد بكونه ممسوخاً، أنه مسخ عن كونه أرضاً، ولو لم نقل بذلك كان لا بد من ردّ علم مثل هذا الحديث إلى أهله (عليهم السلام).

وأما خبر وهب بن وهب، فيرد عليه بالإضافه إلى أنه معارض بما تقدم من أدله جواز الصلاة فى النجس الذى لا تتم الصلاة فيه، عدم إمكان العمل به لضعف سنده.

وأما روايه المنديل فلا دلالة فيها أصلاً، ولعل النهى من جهه أن منديل الغير وسخ، والصلاه فى الوسخ مكروه.

أما منديل نفس الإنسان فإنه مما لا بد منه فلا كراهه فيه من جهه العسر والحرج، أو نحو ذلك.

وأما خبر على بن جعفر، فلا بد من حمليه على الاستحباب بقريته ما دلّ على عدم البأس بالصلاه بالشىء المصاحب للقذر الشامل للعدرة إذا كان مما لا يتم فيه الصلاه، خصوصاً روايه الرضى المصرحه بالعدرة.

أما روايتا ابن جعفر، فمن قال بعدم جواز الصلاه فى الميتة، لا محذور منهما عليه، ومن قال بجواز الصلاه فى الميتة كما تقدم تقريره فلا بد له أن يحملهما على الاستحباب، بقريته موثقه إسماعيل المتقدمه.

أما خبر خرقة الحناء فليس له إلا الإطلاق الشامل لكونها مما تتم الصلاه فيها ومما لا تتم، ولكون النجاسه مسريه أو غير مسريه، ومن المعلوم لزوم تقييدها بالأخبار الداله على جواز الصلاه فيما لا تتم فيه الصلاه.

ثم إنه لو فرضنا وقوع التعارض بين الطائفة المجوزه، والطائفة المانعه، كان لا بد بعد التساقت من الرجوع إلى البراءه، لأن الشك فى مانعيه المحمول مرجعه إلى البراءه، كما حقق فى محله.

وأما إذا كان مما تتم فيه الصلاة، كما إذا جعل ثوبه المتنجس في جيبه \_ مثلا \_ ففيه إشكال، والأحوط الاجتناب وكذا

{وأما إذا كان مما تتم فيه الصلاة، كما إذا جعل ثوبه المتنجس في جيبه \_ مثلا \_} أو أخذه بيده، أو وضعه فوق رأسه، بدون أن يكون ملبوساً، بل محمولاً {ففيه إشكال} وخلاف عند الذاهبين إلى عدم الإشكال في المحمول الذي لا تتم فيه الصلاة.

أما الذاهبون إلى عدم جواز الصلاة في المحمول المتنجس الذي لا تتم فيه الصلاة فعدم الجواز هنا واضح.

وكيف كان، فالأقوى هنا أيضاً العفو، لا لخبر ابن سنان المتقدم، وفيه: «كل ما كان على الإنسان أو معه» (1). كما استدل به في مصباح الهدى، إذ في الخبر لفظ: «مما لا تجوز الصلاة فيه» وهو لا ينطبق على ما تتم فيه الصلاة، بل لقصور الأدلة المانعة عن الصلاة في النجس للمحمول، فراجع.

نعم مفهوم خبر ابن سنان المنع، لكنه وحده لا حجيه فيه، لضعف سنده فتأمل، ولو شك في الجواز كان أصل البراءة محكماً، كما تقدم في الفرع السابق.

{والأحوط الاجتناب} للمفهوم المتقدم {وكذا} الأحوط

ص: ٣٩١

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٤٦ الباب ٣١ من أبواب النجاسات ح ٥.



إذا كان من الأعيان النجسه، كالميته والدم وشعر الكلب والخنزير،

الاجتناب {إذا كان} المحمول {من الأعيان النجسه، كالميته والدم وشعر الكلب والخنزير} وفي المسأله أقوال ثلاثه:

الأول: المنع مطلقاً، وهو المحكى عن المبسوط والسرائر، وجمله من كتب العلامه، وجامع المقاصد، وغيرهم.

الثاني: الجواز مطلقاً، كما حكاه الجواهر عن بعض.

الثالث: التفصيل بين الميته فلا يجوز، وبين غير الميته فيجوز.

استدل للقول الأول: بجمله من الروايات.

مثل خبر على بن جعفر: فيمن يمر بالمكان فيه العذره فتهب الريح فتسفى عليه من العذره. وخبره الآخر الوارد فى دبه من جلد حمار أو بغل. وخبر وهب الدال على المنع عن الصلاه فى السيف الذى فيه الدم. وصحيح على بن جعفر الوارد فى فأره المسك.

وخبر على بن حمزه الوارد فى المنع عن الصلاه فى السيف الذى فيه الكيمخت إذا علم أنه ميته. وقد تقدمت كل هذه الأخبار فراجع.

واستدل للقول الثانى: بجمله من الروايات الداله على وجود عين

النجس فى المحمول.

مثل موثقه زراره: «لا بأس بأن يكون عليه الشئ» الشامل لكل أعيان النجس.

ومرسل ابن سنان: S وإن كان فيه قذر R، ومرسل حماد: «قد أصابه القذر». ومرسل ابن أبى البلاد: «يصيبه القذر». وخبر زراره: S قلنسوتى وقعت فى بول R.

والرضوى: «منى أو بول أو دم أو غائط فلا بأس بالصلاه فيه».

وبهذه الروايات تحمل روايات المنع على الكراهه، لأن ذلك هو مقتضى الجمع العرفى بينهما، بعد وضوح اتحاد حكم النجاسات وعدم الفرق بين أن تكون النجاسه محموله مستقله، أو كان المحمول الذى لا تتم الصلاه فيه ملوثاً بالنجاسه، وهذا القول هو الأقرب.

أما القول الثالث: فقد استدلل للمنع عن الميتة، بالروايات المانعه المصرحه بذكر الميتة التى هى أخص من الروايات المجوزه المطلقة، إذ ليس فى الروايات المجوزه ما يدل على الجواز فى الميتة.

أما بالنسبه إلى سائر النجاسات فالروايات المجوزه هى المحكمه، وفيه: إن الروايات الداله على جواز الصلاه فى الميتة إذا كانت مما لا تتم فيها الصلاه توجب حمل الأخبار المانعه على

ص: ٣٩٣

فإن الأحوط اجتناب حملها في الصلاة.

الكراهه، كما في رواية الحلبي حيث استثنى "الخف" وليس الخف المستثنى إلا من الميتة غالباً. وموثقه إسماعيل بن الفضل من قوله (عليه السلام): «أما النعال والخفاف فلا بأس بهما»<sup>(1)</sup>، وقد مر الكلام في ذلك في الثالث، مما يعفى عنه حيث استثنى المصنف الميتة فراجع.

وعلى هذا {ف} الأقرب الجواز، ولكن لا يخفى {أن الأحوط اجتناب حملها في الصلاة} ومما تقدم يظهر قرب جواز ما إذا كان ما لا يتم فيه الصلاة عين النجس، كجلد الميتة، أو شعر الكلب والخنزير والكافر، فإذا صنعت المرأة شعراً اصطناعياً من شعر كافر جاز أن تصلى فيه، وذلك لإطلاق الأدلة الدالة على العفو عما لا تتم الصلاة فيه، فيشمل ما إذا كان ملوثاً بالنجس، أو هو عين النجس، بل لخصوص أخبار الخف، فالمنع عن ذلك بدعوى ظهور أخبار العفو عما لا تتم الصلاة فيه، على العفو من حيث التلوث بالنجاسه، لا من حيث الأعم منه ومن عين النجس، محل إشكال.

وإن اختاره غير واحد من الفقهاء، بل عن بعض نسبته إلى الشهره، وقد أفتى في المستند بصحة الصلاة، إذا جبر العظم بعظم نجس، سواء اكتسى اللحم أم لا. فدعوى الجواهر عدم ظهور الخلاف في عدم العفو عنه ليس على ما ينبغي.

ص: ٣٩٤

---

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣١٠ الباب ٣٨ من أبواب لباس المصلى ح ٣.

## مسأله ١: فى الخيط المتنجس الذى خيط به الجرح

(مسأله \_ ١): الخيط المتنجس الذى خيط به الجرح يعد من المحمول. بخلاف ما خيط به الثوب والقياطين والزرور والسفايف، فإنها تعد من أجزاء اللباس، لا عفو عن نجاستها.

(مسأله \_ ١): {الخيط المتنجس الذى خيط به الجرح يعد من المحمول} وذلك لأنه ليس جزءاً من البدن قطعاً، ومن المعلوم أنه لا فرق فى المحمول بين أن يكون مربوطاً بالبدن، أو لم يكن مربوطاً بالبدن، كما إذا ألصق القلنسوه برأسه بسبب الصمغ أو القار مثلاً، فإن ذلك لا يخرجها عن كونه محمولاً، فحكم الجواهر بعدم عدّه من المحمول لا وجه له.

نعم حكمه بعدم وجوب إزالته للصلاه، لأنه من قبيل الدم الذى يدخله تحت جلده، والخمر التى يشربها، والميته التى يأكلها، تام إذ ليست هذه الأمور بنظر العرف محمولاً لأنه يشترط فى المحمول أن يكون فى الظاهر حتى ينتقض بمثل ما إذا جعل الإنسان فى فمه، أو أدخل الدواء الجامد فى دبره. بل لعدم الصدق العرفى، فإنه لا يقال لمن شرب الماء أنه حمل الماء، وقد أفتى فى المستند بعدم وجوب إخراج الدم المحتقن تحت الجلد من نفسه، أو من الخارج، وعدم بطلان الصلاه بشرب نجس أو أكله وأنه لا يجب القىء.

نعم يستحب ذلك لخبر عبد الحميد بن سعيد {بخلاف ما خيط به الثوب، والقياطين، والزرور، والسفايف، فإنها تعد من أجزاء اللباس، لا عفو عن نجاستها} لا لأن الثوب يشتمل على

الخيوط، ولا- فرق بين الخيوط الأوليه والخيوط الثانويه، كما ذكره بعض المعاصرين، إذ لا فرق في الحكم بين أن يكون الثوب مشتملاً على الخيوط أم لا. كالنايلون، بل لأنه معدود عرفاً من أجزائه، وذلك كاف في الحكم بعدم الجواز.

نعم إذا كان اللباس مما لا تتم فيه الصلاه، لم يكن بأس بنجاسه الخيوط كما لا يخفى.

ثم إنه لا إشكال في جواز حمل الحيوان الطاهر مأكولاً أو غير مأكول في الصلاه وإن كان في جوفه بول ونحوه، لأن أدله المنع لا تشملها، بالإضافة إلى ما ورد من حمل النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في أثناء الصلاه لأمامه بنت زينب.

ولصحيح على بن جعفر (عليه السلام) حيث سأل أخاه عن رجل صَلَّى وفي كَمِيّه طير؟ قال: «إن خاف الذهاب عليه فلا بأس»<sup>(1)</sup>.

ولا- مفهوم له، إذ لا يلزم حفظ كل طير يخاف عليه الذهاب، بل الظاهر أن الحيوان لو كان نجس العين أيضاً جاز، لعدم الدليل على المنع عنه، وقد تقدم جواز الصلاه في الخف من الميتة ونحوه.

ص: ٣٩٤

---

١- الوسائل: ج ٣ ص ٣٣٦ الباب ٦٠ من أبواب لباس المصلى ح ١.

ومنه يعلم جواز حمل قاروره فيها نجاسه كما أفتى به المستند وغيره، وإن كان المحكى عن العلامة في جملة من كتبه عدم جوازه، وإشكال الجواهر على المجوّز بأنه من حمل النجس، غير تام، إذ قد عرفت أنه لا دليل على حصر حمل النجس.

ثم إنه يجوز حمل الحيوان غير المأكول بعد الذبح، لأنه لا يشمله دليل عدم الجواز في غير المأكول، فما عن الذكري وجامع المقاصد من عدم جواز حمله، لأنه من حمل جلد غير المأكول محل منع، ولذا تنظر فيه الجواهر، فإذا أخذ الهره الميتة بيده مثلاً لم يصدق أنه حمل ما لا يؤكل لحمه.

ثم الظاهر أنه إذا جبر عظمه بعظم الكلب، أو عظم إنسان ميت، ولو كان الميت كافراً مثلاً، وكذا الجلد أو نحوه، لم يضر ذلك، لتحوله إلى جزء منه، ولعله لذا ورد عن الصادق (عليه السلام): عن الرجل يسقط سنه فيأخذ سن إنسان ميت فيجعله مكانه، قال (عليه السلام): «لا بأس»<sup>(١)</sup>.

فما عن المبسوط من نفي الخلاف في وجوب إزالة العظم النجس، وعن الذكري والدروس الإجماع عليه، محل تأمل. والإجماع

ص: ٣٩٧

---

١- الوسائل: ج ١٦ ص ٣٦٧ الباب ٣٣ من أبواب ما لا يحرم الانتفاع به ح ١٢.

الخامس: ثوب المريبه للصبى أمماً كانت أو غيرها،

محتمل الاستناد، ولذا كان المحكى عن الذكرى وكشف اللثام سقوط الوجوب لو مات بالإزاله، وقال بعض المعاصرين بعدم الوجوب إطلاقاً، إذ لا دليل عليه، فما عن بعض الشافعيه من وجوب إزالته وإن خشى التلف لا وجه له.

## الخامس: ثوب المريبه

### ثوب المريبه

{الخامس} مما يعفى عنه فى الصلاه من النجاسات: {ثوب المريبه للصبى} على الأظهر الأشهر، كما فى المستند، بل المشهور كما فى المصباح، بل من غير خلاف يعرف كما فى الحدائق، وعن غيره، لكن عن الأردبيلى، وأصحاب المدارك والمعالم والذخيره الإشكال فيه، ويدل عليه روايه أبى حفص عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سئل عن امرأه ليس لها إلا قميص واحد، ولها مولود فيبول عليها كيف تصنع؟ قال: «تغسل القميص فى اليوم مره»<sup>(١)</sup>.

وربما قيل بضعف الروايه، لكن روايه الشيخ والصدوق والمفيد لها مع عمل العلماء، حتى أنه لم يعرف الخلاف من غير الأربعة المذكورين، كافيته فى الجبر، فلا- يضر تضعيف الشيخ والعلامه وابن داود والوجيه لمن فى سندها، أعنى محمد بن يحيى المعاذى {أمماً كانت} المريبه {أو غيرها} لإطلاق النص والفتوى.

لكن ربما يقال: إن ظاهر قوله (عليه السلام) "لها مولود" أنها أمه، وليس فى عبارته المريبه حتى تعم، فاللازم الاقتصار فى ما خرج

ص: ٣٩٨

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٠٤ الباب ٤ من أبواب النجاسات ح ١.

متبرعه أو مستأجره، ذكراً كان الصبي أو أنثى،

عن القاعده على المتيقن.

وهذا هو الأرجح بنظر السيد الوالد والسيد الحكيم، ويدفع إطلاق النص بهذه القرينه، وإطلاق الفتوى بعدم معلوميه إرادتهم غير المتبادر من هذه اللفظه.

والقول بأن العله فى العفو الحرج، وهو مشترك بين الأم وغيرها فى غير محله، إذ هذا يحتاج إلى قطع بالمناط، فإنه ليس من منصوص العله، ولذا نقول بذلك ولو لم يكن حرجياً، ولو كان المناط الحرج لم يكن وجه لهذه الاختلافات التى وقعت فى كثير من التعدييات عن مورد الروايه، مضافاً إلى أنه لم يكن الحكم خاصاً باليوم مره، بل دار مدار الحرج، فربما لم يكن حرج فى اليوم مرتين، وربما كان الحرج فى اليوم مره أيضاً.

وكيف كان فالتعدى عن مورد النص لا وجه له {متبرعه أو مستأجره} فى الأم لا بأس بهذا التفصيل.

أما فى غير الأم، فقد عرفت النظر فيه، كما أنه يعلم مما ذكرنا حال المشتركين فى تربيته، فإن غير الأم لا يعنى عنها.

وأما الأم فهل يعنى عنها لصدق العنوان أم لا؟ احتمالان: وإن كان لا يبعد الأول لغلبيه إعانه غير الأم لها فى التربيه {ذكراً كان الصبي أو أنثى} كما عن الشهيد (رحمه الله) فى الذكرى، والمحقق الثانى فى جامع المقاصد، والشهيد الثانى فى المسالك، والفاضل

ص: ٣٩٩



وإن كان الأحوط الاقتصار على الذكر، فنجاسته معفوه بشرط غسله في كل يوم مره،

الأصفهاني في كشف اللثام، والمحدث البحراني في الحقائق، بل عن المعالم والذخيره، نسبته إلى أكثر المتأخرين، واستدلوا لذلك بصدق الولد عرفاً عليهما، وإن كان لغه مختصاً بالذكر، مضافاً إلى عدم الفرق في العله المشتركه وهى الحرج {وإن كان الأحوط الاقتصار على الذكر} كما عن الشيخ والمحقق والعلامه، بل عن جامع المقاصد أن مورد الروايه عن الصادق (عليه السلام) مولود والمتبادر منه الصبي.

وهكذا فهم الأصحاب، وذلك لعدم شمول اللفظ بحسب اللغه، ودعوى العموم عرفاً تحتاج إلى الاثبات، والقول بعدم الفرق في غير محله، فإن بول الصبي كالماء وبول الصبيه أصفر ثخين، كما ذكره العلامه.

وقد عرفت أن الحكم حيث كان على خلاف القاعده فلا بد من الاقتصار على القدر المتيقن، وبهذا يظهر خروج الخنثى المشكل أيضاً، لعدم العلم بالعموم عنه {فنجاسته} البوليه فقط كما سيأتي تفصيله {معفوه بشرط غسله في كل يوم مره} كما هو صريح النص والفتوى، واحتمال أن لا نجاسه لبوله إلا بهذا المقدار، فيجوز استعمال الطهاره معه للأمر، لعدم تصريح بالصلاه في النص، فتكون محكومته بأحكام الظاهر ما دامت تغسل كل يوم مره، بعيد جداً، لم يظهر فهمه من أحد من الأصحاب.

نعم لا يبعد إلحاق الطواف بالصلاه لدليل التنزيل، وهل العفو

مختص بعبادتها، أم عام يشمل عباده الغير، فيجوز لها الصلاه الاستيجاريه بهذا الثوب، الأقرب الأول، وإن لم نقل في الدم الأقل من الدرهم بذلك، إذ فرق بينهما من حيث الاستفاده من النص.

نعم حيث قلنا بصحة صلاتها، جاز لها الإمامه للنساء، لفرض أن الشارع أجاز الصلاه خلف من كانت طاهره، وهذه بحكمها إلا أن يقال بعدم الفرق بين الايتمام والاستيجار، فتأمل.

ثم هل يجب الغسل عليها كما هو صريح العلامه (رحمه الله) وغيره وظاهر من أطلق لفظ الغسل تبعاً للنص، أم يكفي الصب في مورد يكفي الصب، كما لو كان الغلام في الحولين ولم يتغذ كما هو ظاهر آخرين، الأقوى الثاني، لأن ما دل على كفايه الصب حاكم على ما دل على الغسل، فإن لنا طوائف ثلاث من الأخبار:

الأولى: ما دل على وجوب غسل البول مطلقاً.

الثانيه: ما دل على وجوب غسله من المريبه.

الثالثه: ما دل على كفايه الصب لغير المغتذى.

والثالثه حاكمه على الأولين، وقولهم أخصيتها عن الثالثه، لأن روايه الصب تشمل المريبه وغيرها، في غير محله، بعد ما عرفت من الحكومه، مضافاً إلى أن بينها عموماً من وجه، لأن روايات الصب تشمل المريبه وغيرها، وروايه المريبه تشمل مورد الصب وغيره.

وكيف كان، تغسل المربه كل يوم مره ثوبها {مخيره بين ساعاته} لإطلاق النص. وفي المقام أمران:

الأمر الأول: إن المراد باليوم هل الأعم من الليل، أو يختص بالنهار؟ احتمالان: فعن التذكرة والمنتهى والتحرير وجامع المقاصد والمقدس الأردبيلي والذكري وغيرها الأول، بل عن الحدائق قد ذكر كثير من الأصحاب أن المراد باليوم في الخبر ما يشمل الليل أيضاً، بل عن الذخيره أن المراد باليوم على ما ذكره أكثر الأصحاب ما يشمل الليل، واستدلوا لذلك بصدق اسم اليوم على الليل أيضاً.

وذهب آخرون إلى الثاني، فقالوا بلزوم كون الغسل في اليوم، لأن الصدق بالقرينه غير كاف في حمل اللفظ المطلق عن القرينه عليه، واليوم لغه لم توضع إلا للنهار المقابل لليل، فإنه لم يذكر أحد من أهل اللغة ممن تداول كتبهم، كالجوهري، وابن الأثير، والفيروز آبادي، والفيومي، والطريحي، و مترجم القاموس: أن اليوم اسم النهار والليل.

وهذا القول هو الأقرب بالنظر، وإن كان الأول أقرب عند العرف، إذ الاستفادة من النص كون الغسل في كل أربع وعشرين ساعه مره كاف في جواز الصلاه، لكن لما كان الحكم على خلاف القاعده، واللغه لا تساعد كون الليل داخلاً في اليوم بغير قرينه، فاللازم الاقتصار على القدر المتيقن عند اللغه والعرف.

وأما الاستدلال للإطلاق بالصلاة اليومية، أو قولهم: ادخرتك لهذا اليوم، المراد به أعم من الليل أو نحو ذلك، فلا يجدى، إذ الكلام فى اليوم المطلق بدون القرينه، وغالب موارد الاستعمالات مع القرينه.

ثم لا يخفى أن عدم وجوب الغسل فى الليل، مضافاً على الغسل فى النهار، ليس من جهة عدم إطلاق اليوم على الليل، كما ربما توهم، فخلوط بين الأمرين، بل من جهة أن ظاهر النص الاكتفاء مره لكل أربع وعشرين ساعه، كما نبه عليه فى المستند قال: (ثم المتبادر من الروايه كفايه الغسل فى اليوم فلا حاجه إليه فى الليله، كما إذا قيل يكفى غسل ثوبك كل خمس مره، فإنه يتبادر منه كفايته عن غسل سائر الأيام أيضاً، وهذا هو السر فى الكفايه فى اليوم والليله، لا شموله لها وضعاً أو بتبعيته) (١)، انتهى.

ثم لو استظهر كون المراد باليوم هو النهار فقط، كما استقر بناؤه، فالظاهر أن المراد به الأعم مما بين الطلوعين لأنه يوم عرفاً ولغوه، قال الفيومى: (اليوم أوله من طلوع الفجر الثانى إلى غروب الشمس) (٢). وقال الفيروز آبادى فى محكى بصائر: (اليوم

ص: ٤٠٣

---

١- المستند ج ٤ ص ٢٧١.

٢- مصباح المنير: ج ٢ ص ١٥٤.

معروف من طلوع الفجر الثانى إلى غروب الشمس (١)، والنهار من طلوع الشمس (٢). انتهى.

وعلى هذا فيكفى غسلها من طلوع الفجر الثانى إلى الغروب فى أى ساعه من ساعاته.

نعم لا بد وأن يسبق الغسل النجاسه، فلا يكفى الغسل بدون النجاسه، إذ المستفاد من النص أنه لرفع أثر النجاسه، فلو فرض أنها غسلت ثوبها من دون سبق نجاسه لم يكف، وهذا أمر واضح لا يحتاج إلى البيان.

ثم الظاهر أن الحكم تابع لليوم، من غير فرق بين اليوم الطويل والقصير، حتى فى الآفاق التى يبلغ طول اليوم ثلاث وعشرين ساعه، وأما الآفاق الرحويه فليس لها هذا الحكم.

والحاصل أن المراد باليوم هو اليوم المتعارف لا غيره، ومن هنا قد يشك فى لزوم تعجيل الغسل، إذا كان اليوم ساعه مثلاً كما فى بعض الآفاق.

الأمر الثانى: ربما يحتمل وجوب كون الغسل قبل صلاه الصبح، وذلك بمقدمات:

ص: ٤٠٤

- 
- ١- مجمع البحرين: ج ٦ ص ١٩٢، وفى لسان العرب: ج ٥ ص ٢٣٨. فيه: (اليوم معروف مقداره من طلوع الشمس إلى غروبها).
  - ٢- مجمع البحرين: ج ٣ ص ٥٠٧.

وإن كان الأولى غسله آخر النهار لتصلّى الظهرين والعشائين مع الطهاره، أو مع خفه النجاسه،

الأولى: ظهور الدليل فى كون الطهاره شرطاً للصلاه، فلم تؤمر بال غسل موضوعياً، بل شرطياً، كى تصلى مع الطهاره أو نجاسه خفيفه.

الثانيه: ظهور كون الشرط شرطاً متقدماً، لا شرطاً متأخراً أو متوسطاً، كما هو الظاهر من كل شرط، وليس عدم بيان الشرط فى الدليل مانعاً، إذ الظاهر من النص كون الأمر بال غسل للصلاه.

الثالثه: ظهور كون المراد باليوم، اليوم الواحد لا الملقق من نصف هذا اليوم ونصف ذلك اليوم، وهذه الظهورات الثلاثه تنتج لزوم كون الغسل قبل الصلاه الصبح.

وفيه: إن الظاهر من إطلاق اليوم جواز وقوع الغسل فى أى ساعه منه، وهذا الظهور أقوى من تلك الظهورات على تقدير تسليمها، مضافاً إلى عدم تماميه بعضها، فإن الدليل لم يدل على كون الغسل شرطاً بنحو الشرط المتقدم، كما لم يدل على الاشتراط أصلاً، بل هو مما يستفاد من الخارج من ضميمه المرتكز، الدال على أن الطهاره ليست حكماً تكليفاً نفسياً، بل إنما هو شرطى.

وبما ذكر يظهر بطلان سائر الأقوال والاحتمالات التى منها ما ذكره المصنف (رحمه الله) بقوله: {وإن كان الأولى غسله آخر النهار لتصلّى الظهرين والعشائين، مع الطهاره أو مع خفه النجاسه} فإن

وإن لم يغسل كل يوم

هذه الأولوية معارضه بالأولوية التي ذكرها البعض المتقدم من كون الغسل قبل صلاة الفجر، وأولوية الإتيان بالصلاة في أول وقت فضيلتها، بالإضافة إلى كونها خلاف إطلاق النص بوجه استحسانى.

وكيف كان، لا- مجال لاحتمال تعين وقوعه قبل صلاة الصبح، ولا لتعين وقوعه قبل الظهرين اللذين يأتى بهما آخر النهار، ولا لتعين وقوعه فى الوقت، فلا- يجوز الإتيان به قبله، كما اختاره جامع المقاصد قال: (والظاهر اعتبار كون الغسل فى وقت الصلاة، لأن الأمر بالغسل يقتضى الوجوب، ولا وجوب فى غير وقت الصلاة) (١١)، انتهى.

إذ يرد عليه: بعد دفعه بإطلاق النص بأن المقام مقام بيان علاج هذه النجاسة، ولو فى زمان عدم وجوب الصلاة، فظاهره أن الغسل مره فى كل يوم علاج للنجاسات العارضة فى كل وقت، وذلك لا يختص بوقت الصلاة، هذا مع أن فى العبارة المحكيه عنه قصوراً، إذ يشمل ما بعد صلاة الظهرين، فتأمل.

ومما ذكرنا يظهر النظر فى المحكى عن المدارك، من وجوب المبادره إلى الصلاة بعد الغسل مع الإمكان {وإن لم يغسل كل يوم

ص: ٤٠٦

مره، فالصلوات الواقعة فيه مع النجاسه باطله،

مره، فالصلوات الواقعة فيه مع النجاسه باطله { خلافاً لصاحب المدارك حيث قال في محكي كلامه: (ولو أخلت بالغسل وجب عليها قضاء آخر الصلوات، لأنها محل التضييق وصلاتها من قبل ذلك كانت جائزه، لجواز تأخير الغسل) (١)، انتهى. وتبعه صاحب الذخير، ونقله الحدائق ساكتاً عليه وأفرق النزاع المستند فقال: (ولو أخلت بالغسل ولا شك في عدم قضاء غير الصلاه الأخيره، لجواز تأخيرها إلى وقته، وهل يقضى الأخيره، قيل: نعم، وفيه إشكال) (٢)، انتهى.

وأجاب الذرائع عن كلام المدارك (بأن الغسل ليس من حيث هو واجباً نفسياً، وأموراً به تعبداً، حتى يضعه المكلف حيث شاء، من أول الصلوات أو أواسطها أو عقبيها، وإنما هو واجب غيري، والمقصود منه وقوع الصلوات بالطهاره مهما أمكن، فهي في أول ابتلائها بذلك، لا بد وأن تغسل ثوبها قبل الصلوات التي يجب عليها إيقاعها، وكلما أوقعت الغسل فلا بد وأن يكون يومها وليتها بعد ذلك قضاء لشرطيه الطهاره للصلاه) (٣). إلى آخره.

ص: ٤٠٧

---

١- المدارك: كتاب الصلاه ١٢٥ س ٢٣.

٢- المستند: ج ١ ص ٢٧٩ سطر ١٠.

٣- ذرائع الأحلام: ج ٥ ص ١٢٨ س ٣٣.



وفى الكل عندى نظر: إذ الظاهر من النص، أن الإتيان بغسل واحد فى كل يوم كاف فى صحة الصلوات، فإذا لم تأت بهذا الغسل يشملها دليل بطلان الصلاه بنجاسه البدن، ومقتضاه أنها لو غسلت ثوبها ولو فى آخر النهار صحت الصلوات السابقه واللاحقه وإلا- بطلت، وذلك بعد استفادته عن ظاهر النص، ليس أمراً غير معقول حتى يلزم تأويله، ولا دليل هناك يخالفه حتى يسقط بالمعارضه.

نعم الاستحسان فى خلافه لكنه ليس بحجه، وعلى هذا فلو ولد لها فى الليل وفرض أن بال عليها المولود لم يلزم تطهير ثوبها قبل صلاه الصبح، بل إن صلت مع البول وغسلت بعد ذلك صحت صلاتها، وقد عرفت أن القول بكون ظاهر الشرط المتقدم، يعارضه ظاهر النص الذى هو أقوى عنه.

وبما ذكرنا ظهر أن الأقوى ما اختاره المصنف (رحمه الله) من بطلان الصلاه الواقعه مع النجاسه، متقدمه كانت أم متأخره، لهذا اليوم، أو لسابقه، أو لاحقه.

ثم إنه قد سبقت الإشارة إلى أن المعفو عنه هو البول، لأنه مورد النص المخالف للقاعده، فاللازم الاقتصار على القدر المعلوم، وقد قصر الحكم على البول جماعه كالمسالك والروض ومجمع الفائده والمدارك والذخيره وغيرهم، بل عن الأخير حكايته عن جماعه من المتأخرين، وذهب بعض إلى التعدى إلى غائطه أيضاً، كالشهيد فى محكى ذكراه، بل عن كشف اللثام ما ظاهره نسبه هذا

ويشترط انحصار ثوبها في واحد، أو احتياجها إلى لبس جميع ما عندها وإن كان متعددًا،

القول إلى الأكثر، لأنه قال: (ولم يخصصوا الحكم بالتنجس ببوله حتى قيل إن البول في الخبر يعم الغائط توسعاً) (١)، انتهى.

وتردد العلامة في التذكرة في هذا الإلحاق، وذهب بعض إلى التعدى إلى مطلق النجاسات، وهو الظاهر من المصنف (رحمه الله) وغيره ممن عتبر بالنجاسه، ودليل هؤلاء عدم فهم الخصوصيه من البول بالنسبه إلى الغائط أو إلى سائر النجاسات، بل قال جامع المقاصد: (وربما كنى بالبول عن النجاسه الأخرى كما هو قاعده لسان العرب في ارتكاب الكنايه فيما يستهجن التصريح به) (٢)، انتهى. لكن ما ذكره إنما يتم بالنسبه إلى من يقطع بعدم الخصوصيه. أما بالنسبه إلى غيره فلا.

ويشترط انحصار ثوبها في واحد أو احتياجها إلى لبس جميع ما عندها وإن كان متعددًا { أما لو كان ثوبها واحداً فلا إشكال لأنه مورد النص والفتوى، والتصريح بالقميص في النص لا- يوجب قصر الحكم عليه، حتى أنه لو كان ثوبها غير القميص لم يكف الغسل مره.

وأما لو كان ثوبها متعددًا مع الاحتياج إلى الجميع لبرد ونحوه

ص: ٤٠٩

١- كشف اللثام: ج ١ ص ٥٤ س ٣٤.

٢- جامع المقاصد: ص ١٨ سطر ١٦.

فهل يكون كالثوب الواحد، كما عن بعض الأصحاب، بل ربما نسب إلى الشهيد الثاني، أم لا؟ كما هو ظاهر الشرائع، وعن جامع المقاصد وروض الجنان والمسالك ومجمع الفائده وغيرها. قولان:

مستند الأول: إن الجميع في حكم الثوب الواحد، إذ ليس الحكم تعبيراً محضاً بل هو للمشقه، وهي موجوده في المتعدد المحتاج إليه كالواحد.

ومستند الثاني: الاقتصار على النص المخالف للقاعده، مضافاً إلى أنه لو سلم أن مناط الرخصه هي المشقه التي من الممكن أنها لا تحصل إلا بثوب واحد، إذ ذات الأثواب لا تبقى عاريه في مده غسل كل ثوب، بل تلبس هذا وتغسل هذا وهكذا، والأقرب الثاني وقوفاً على النص الذي لا إطلاق له.

نعم هذا الكلام إنما هو في الأثواب المتعدده التي يكون كل واحد منها ثوباً مستقلاً، أما الأثواب المتعدده التي كلها بمنزله ثوب واحد، كالقميص القصير والسراويل، فهو في حكم الواحد، فتأمل.

ثم إن ما ذكر من وحده الثوب، يراد به الجامع للشرائط، فلو كان لها ثوبان، أحدهما غير جامع للشرائط، فإن تمكنت من لبسهما في غير حال الصلاة، كما لو كان أحدهما مما لا يؤكل لحمه، والآخر مما يؤكل، لم يشمل الحكم، لتمكنها من لبس غير ما يؤكل في سائر أحوالها، وما يؤكل تحفظ على طهارته وتجعله للصلاه فقط، وإن لم تتمكن، كما لو كان أحدهما حاك لا يستر العوره، بحيث لا

ولا فرق في العفو بين أن تكون متمكنه من تحصيل الثوب الطاهر بشراء أو استيجار أو استعاره أم لا، وإن كان الأحوط الاقتصار على صورته عدم التمكن.

تتمكن من لبسه في سائر أحوالها، كانت كذات الثوب الواحد.

ثم الظاهر أن كلام الفقهاء كمورد النص، إنما هو فيمن لها ثوب واحد، مع قطع النظر عن مثل المقنعه والجورب وأمثالهما، فالمرأه التي لها المقنعه مثلاً، زائده على القميص ليست ممن لها أثواب متعددة، وهل ينسحب الحكم إلى مقنعتها في صورته كونها ساتره للعبوره وحدها، حتى أنه لا يجب تطهيرها في اليوم أكثر من مره أم لا؟ احتمالان: وإن كان عدم الانسحاب أوفق بظاهر النص المقتصر على القميص، والظاهر أن النجاسه المستنده إلى البول حكمها حكم البول، إذ الغالب تنجس الثوب بالمتنجس بالبول لذوات الأولاد.

{ولا فرق في العفو، بين أن تكون متمكنه من تحصيل الثوب الطاهر، بشراء أو استيجار أو استعاره أم لا} وفاقاً لأصحاب الذخيره والحدائق والجواهر وغيرهم، لإطلاق النص المؤيد بغلبه إمكان الاستيجار والاستعاره ونحوهما {وإن كان الأحوط الاقتصار على صورته عدم التمكن} وفاقاً لصاحب المعالم وجماعه، على ما حكاه عنهم، وذلك لانتفاء المشقه لإمكان تحصيل الطاهر، واحتمال انصراف النص عن مثله، لكن الظاهر أنه لا- وجه لهذا الاحتياط، إذ العله غير منصوصه، واحتمال الانصراف مدفوع بالإطلاق.

(مسأله \_ ١): إلحاق بدنها بالتوب فى العفو عن نجاسته محل إشكال، وإن كان لا يخلو عن وجه.

(مسأله \_ ١): {إلحاق بدنها بالتوب فى العفو عن نجاسته، محل إشكال} ومختلف فيه، المحكى عن بعض مشايخ الشهيد الثانى الإلحاق، وعن الروض أن هذا الحكم مختص بالتوب، أما البدن فيجب غسله بحسب الممكنه، واستدل للأول بغلبه تعدى النجاسه من الثوب إلى البدن، فيشق التحرز عنه وبخلو النص عن تطهير البدن لكل صلاه، وعدم الدليل فى مثل المورد الذى يكثر الابتلاء دليل العدم، وهذا القول {وإن كان لا يخلو عن وجه} كما عرفت، إلا أن الأقوى عدم الإلحاق.

إذ يرد على الأول: إن المشقه لا- تشرع إلا بقدرها، ومن المعلوم أن بين الغسل كل يوم مره، وبين المشقه عموماً من وجه، فلا يمكن أن تكون المشقه دليلاً لوجوب الغسل كذلك.

وعلى الثانى: إن الحكم لما كان مخالفاً للقاعده، لزم الاقتصار على القدر المنصوص، والبدن لا يفهم من النص، مضافاً إلى أنه على تقدير التسليم، لزم القول بعدم لزوم تطهير البدن أصلاً، لأنه لم يذكر فى النص مع كونه معرضاً للنجاسه غالباً.

## مسأله ٢: فى إحقاق المرىبى بالمربيه

(مسأله \_ ٢): فى إحقاق المرىبى بالمربيه إشكال، وكذا من تواتر بوله.

(مسأله \_ ٢): {فى إحقاق المرىبى بالمربيه إشكال} واختلاف، فعن الشيخ والمحقق والعلامه، فى الإرشاد والتحرير والمنتهى ومجمع الفائده والمعالم والمدارك والذخيره والرياض وغيرها عدم الإلحاق. لأنهم اقتصروا على المربيه، أو صرحوا بالعدم، وعن القواعد والتذكره والبيان والذكري والمسالك وميل المحقق الثانى وتصريح آخرين الإلحاق، وهذا هو الأقرب، لأن الروايه مخالفه للقاعده كما عرفت، فيجب الإقتصار على موردها وهى المرأه كما عرفت.

والاستدلال للإلحاق بقطع عدم الفرق، وبحصول المشقه للمرىبى والحكم تابع لها، وبقاعده الاشتراك، مردود بأن القطع غير حاصل لنا، والمشقه ليست عله وإن كانت حكمه، وقاعده الاشتراك إنما تتم مع العلم بعدم الفرق أو الإجماع ونحوه به، وليس شىء منهما حاصلًا، ومن الكلام فى المرىبى يظهر حال الخنثى إذا كان أمًا، أو قلنا بتعدى الحكم إلى غير الأم.

{وكذا} الإشكال فى الخلاف فى إحقاق {من تواتر بوله} بالمربيه، والأصل فى ذلك ما رواه الشيخ بسنده، إلى سعدان بن مسلم، عن عبد الرحيم القصير، قال: كتبت إلى أبى الحسن (عليه السلام) أسأله فى الخصى يبول، فيلقى من ذلك شده فىرى البلبل بعد البلبل. قال:

ص: ٤١٣

«يتوضأ، ويتنضح في النهار مره واحده»<sup>(١)</sup> ورواها الصدوق في الفقيه مرسله<sup>(٢)</sup>.

واستند القائلون بالإلحاق كالعلامه والشهيد إلى قاعده الحرج أيضاً.

وأورد عليهم بضعف سند الروايه بسعدان وعبد الرحيم، أولاً.

وبضعف دلالتها من حيث احتمال أن البلل هو البلل المشتبه لا البول، ثانياً.

ومن حيث عدم تفصيلها بين من يتمكن من نزع ثوبه وغيره، ثالثاً.

ومن حيث إن النضح موجب لتكثير النجاسه لا للتطهير، رابعاً.

وبأن هذه الروايه معارضه لما دل في السلس على التطهير وحمل الخريطه، خامساً.

وبأن قاعده الحرج بينها وبين هذه الروايه عموم من وجه، فلا تكون مدركاً للحكم، سادساً.

وباحتمال أن يكون المراد بنضح الثوب، نضحه لثلا يرى أثر

ص: ٤١٤

---

١- التهذيب: ج ١ ص ٣٥٣ الباب ١٥ في آداب الأحداث ح ١٤.

٢- الفقيه: ج ١ ص ٤٣ الباب ١٦ في ما ينجس الثوب والجسد ح ٢٠.

البلل الذى يخرج بعد حتى يشك فى كونه بولاً أم لا، فتكون هذه الروايه كروايه النضح لمن يدخل بيت الخلاء لئلا يعلم بترشح البول، سابقاً.

لكنه يمكن الجواب:

أما ضعف السند: فلإمكان تحصيل كون الرجلين ثقه، من القرائن كاعتماد جماعه من أصحاب الإجماع، ومنهم صفوان ومحمد بن أبى عمير على الأول منهما، وكثير من الأجلاء والأعيان عليها جميعاً، مضافاً إلى أن كونها فى الفقيه بعد التزام الصدوق (رحمه الله) بحجيه ما فيه كاف فى جواز الاعتماد.

وأما ضعف الدلاله، فلأن ظاهر الروايه أن بوله لا- يخرج دفعه، بل يبقى منه شىء فيخرج شيئاً فشيئاً، ولذا خصّص السؤال بالخصى، وظاهر الجواب أن الواجب عليه الوضوء للصلاه، ويكفى لتطهير ثوبه نضحه فى النهار مره واحده، وهذا الظهور يرفع بعض الإشكالات.

نعم يبقى كون الروايه مخالفه للقاعده ولروايات السلس، وهذه الجبهه غير مهمه، بعد كون هذه الروايه أخص من الطائفتين، فالعمل بها فى موردها خال عن إشكال صناعى، إلا أن الالتزام بها مشكل، فالأحوط إلحاقه بالمسلوس لأنه من أفراده.

وأما مسأله الحرج، فقد عرفت الكلام فيه غير مره.

ص: ٤١٥



## السادس: في نجاسة البدن والثوب اضطرارًا

السادس: يعفى عن كل نجاسة في البدن أو الثوب في حال الاضطرار.

{السادس} مما يعفى عنه في الصلاة: {يعفى عن كل نجاسة في البدن أو الثوب، في حال الاضطرار} سواء كان الاضطرار إلى اللبس كبرد ونحوه أم لا، بأن كان الاضطرار من جهة وجوب الستر في الصلاة.

وأما الصلاة عارياً فقد تقدم الكلام فيه، والمدرك في هذا الحكم هو العمومات الداله على رفع الاضطرار الشامل للحكم التكليفي والوضعي، كالشرطية ونحوها، إلا ما خرج بنص أو إجماع، كالضمان والنجاسة ونحوهما، ونصوص خاصة كثيرة.

فعن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل أجنب في ثوبه وليس معه ثوب غيره، قال: «يصلى فيه فإذا وجد الماء غسله»<sup>(١)</sup>.

وعنه أنه: سأل أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل يكون له الثوب الواحد فيه بول، لا يقدر على غسله. قال: يصلى فيه»<sup>(٢)</sup>.

ص: ٤١٦

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٦ الباب ٤٥ من أبواب النجاسات ح ١.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٧ الباب ٤٥ من أبواب النجاسات ح ٣.

وعن عبد الرحمان بن أبى عبد الله أبى عبد الله (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يجنب فى ثوب وليس معه غيره ولا يقدر على غسله. قال: «يصلى فيه»<sup>(١)</sup>.

وعن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يجنب فى الثوب أو يصيبه بول وليس معه ثوب غيره. قال: «يصلى فيه إذا اضطر إليه»<sup>(٢)</sup>. إلى غير ذلك من النصوص.

ص: ٤١٧

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٧ الباب ٤٥ من أبواب النجاسات ح ٦.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٦٧ الباب ٤٥ من أبواب النجاسات ح ٧.



إشاره

فصل

في المطهرات وهي أمور:

أحدها: الماء، وهو عمدتها، لأن سائر المطهرات مخصوصه بأشياء خاصه بخلافه، فإنه مطهر لكل متنجس حتى الماء المضاف بالاستهلاك، بل يطهر بعض الأعيان النجسه كميّ الإنسان، فإنه يطهر بتمام غسله، ويشترط في

{فصل}

{في المطهرات وهي أمور: أحدها الماء} كما سبق في أول مباحث المياه {وهو عمدتها، لأن سائر المطهرات مخصوصه بأشياء خاصه، بخلافه فإنه مطهر لكل متنجس} بالضروره والإجماع المذكورين في كلام غير واحد، وقد سبق الاستدلال لذلك بالكتاب والسنة فراجع.

{حتى الماء المضاف} والأعيان النجسه {بالاستهلاك} فإن ماء الورد أو قطره من الدم، لو صبّا في حوض ماء طهرا، وليس الاستهلاك انعدام الموضوع حقيقه، بل بالنظر العرفي، ولذا يصح وصف المستهلك بالطهاره والنجاسه {بل يطهر بعض الأعيان النجسه} دون استهلاك {كميّي الإنسان} المسلم، ومن في حكمه {فإنه يطهر بتمام غسله} بعد ما كان نجساً، كما تقدم {ويشترط في

ص: ٤١٩

التطهير به أمور، بعضها شرط في كل من القليل والكثير، وبعضها مختص بالتطهير بالقليل.

أما الأول: فممنها زوال العين والأثر، بمعنى الأجزاء الصغار منها، لا بمعنى الطعم واللون ونحوهما.

التطهير به أمور، بعضها شرط في كل من القليل والكثير، وبعضها مختص بالتطهير بالقليل، أما الأول: { أى الشرط المشترك بين القليل والكثير } فممنها زوال العين والأثر { إذ بدون ذلك لا يصدق الغسل، مضافاً إلى الإجماع المدعى، وبعض الروايات الآتية } {بمعنى} { زوال } {الأجزاء الصغار منها، لا بمعنى الطعم واللون، ونحوهما} المراد بزوال العين واضح، أما المراد بزوال الأثر، فقد اختلفوا فيه على أقوال:

الأول: إن المراد بالأثر اللون، واستدل لوجوب إزالته بأن اللون عرض لا يقوم إلا بالمحل، فوجوده دليل وجود العين، إذ لو لم تكن عين النجاسة وبقي لونها، فلا يخلو الأمر من أن يكون اللون متقوماً بغير موضوع، وهذا مستحيل، أو متقوماً بمحل النجس أى الثوب مثلاً، وهذا يستلزم منه انتقال العرض، وانتقال العرض من موضوع إلى موضوع آخر أيضاً مستحيل.

وربما يستدل له، بما دلّ على تنجس الماء بتغير لونه بالنجس، بتقريب أن اللون إذا لم يكن من آثار النجس، لم يكن وجه لتنجس الماء، وهذا القول هو المحكى عن المنتهى والتنقيح.

الثانى: إن المراد بالأثر هو الرائحة الباقية من العين فى المحلّ بالدليلين السابقين، وهذا هو محكى عن المحقق الأردبيلى، لكنه (رحمه الله) جعل إزالتها مستحبه.

الثالث: إن المراد بالأثر النجاسة الحكيمه الباقية بعد زوال العين، فوجوب الإزاله عباره أخرى عن وجوب تعدد الغسل، واستدل له بأنه بعد ذهاب العين وآثارها، كاللون والرائحه، لم تبق نجاسه، فحكم الشارع بغسله مره ثانيه دليل على بقاء أثر للنجاسه.

هذا مضافاً إلى روايه ابن أبى العلاء: سألته عن الثوب يصيبه البول، قال (عليه السلام): «اغسله مرتين»<sup>(١)</sup>، الأولى للإزاله والثانيه للإبقاء، فالإبقاء بعد الإزاله عباره عن زوال الأثر.

الرابع: إن المراد بالأثر الرطوبه المختلفه بعد زوال العين، إذ لولا-نجاسه الرطوبه لم يكن وجه للغسل بعد زوال العين بحجر أو خشب أو قماش مثلاً.

الخامس: ما ذكره المصنف، تبعاً للمسالك والجواهر وغيرهما، وفى طهاره الشيخ المرتضى (رحمه الله) أنه أوضح التفاسير، وهذا هو الأقرب، لكن لا بد أن لا يراد بالأجزاء الصغار ما توجب فقط اللون والرائحه، بل الأجزاء الصغار عرفاً، فالمراد بالعين ما يظهر

ص: ٤٢١

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٠١ الباب ١ من أبواب النجاسات ح ٤.

للنظر في أول الأمر، والمراد بالأثر ما يظهر لها بعد الدقه العرفيه، فذلك لأجل إفاده أن التطهير لا يحصل بمجرد زوال الأجزاء الكبار، كما قد يتسامح العرف في تنظيفاتهم.

وإنما اخترنا هذا القول، لأنه يرد على القول الأول والثاني أنه لا دليل على وجوب إزاله اللون والريح، بل سيأتى الدليل على أن بقاءهما لا يضر بالتطهير، والماء خرج بالدليل، ولعل الوجه في تفكيك الشارع بين الماء وغيره، أن الماء قليلاً ما يتفق نجاسته بالغير، فالحكم بتطهيره بزوال اللون والريح لا يستلزم عسراً وحرماً، وذلك بخلاف سائر الأشياء، فإن زوال اللون والريح فيها لو كان شرطاً في الطهاره لزم العسر والحرج.

أما مسأله انتقال العرض وبقاء العين ببقاء اللون والريح، فيرد عليه أن هذا دقه عقليه، لا يقول به الشرع ولا العرف، ولذا لا يرى العرف بقاء القذاره إذا صبغ الشئ بما هو قدر عنده، أو صبغت اليد بالحناء المبلول بماء قدر.

ومن المعلوم أن بناء الشرع على العرفيات، لأذن الميزان فهمهم، قال سبحانه: (مَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ) (١). وقال (صلى الله عليه وآله وسلم): «إنا معاشر الأنبياء أمرنا أن نكلم

ص: ٤٢٢

ومنها عدم تغير الماء فى أثناء الاستعمال.

الناس على قدر عقولهم»(١). ويرد على الثالث إن ظاهر كلامهم زوال العين والأثر فى كل نجاسه، والدليل خاص بالبول ونحوه، فالدليل أخص من المدعى على أنا لا نمنع الاصطلاح المذكور فى البول ونحوه، إذ لا مشاحه فى الاصطلاح. كما أنه يرد على الرابع ما أوردناه على الثالث.

أما ما قيل من أن الرطوبة من العين لا- من الأثر، ففيه: ما لا يخفى، إذ ربما لا تعد الرطوبة من العين، فتحصل أن اللازم ذهاب الأجزاء الصغار بالإضافة إلى ذهاب الأجزاء الكبار، إذ بدون ذهابهما لا- زوال للنجاسه عرفاً، وقد أمرنا بإزالتها فى التطهير، والإنصاف أن قولهم زوال الأثر مستدرك، إذ بدون إزاله الأجزاء الصغار لا يصدق زوال العين.

{ومنها عدم تغير الماء فى أثناء الاستعمال}، التغير على ثلاثة أقسام:

الأول: التغير بالنجس.

والثانى: التغير بالمتنجس.

والثالث: التغير بالإضافة.

أما الأول: وهو التغير بالنجس، فهو إما فى أحد أوصافه

ص: ٤٢٣

---

١- الكافى: ج ١ ص ٢٣ كتاب العقل والجهل ح ٥.



الثلاثة، اللون والطعم والريح، والمشهور بينهم اشتراط عدم التغيير في تطهيره، وقد استدل لذلك بالإجماع المدعى، وبما دلّ على أن الماء إذا تغير تنجس بضميمة أن النجس لا يكون مطهراً، "إذ فاقد الشيء لا يعطيه" وفي كلا الدليلين نظر.

أما الإجماع فقد منعه بعض، وقال: إنه لا إجماع في المسألة، أو منع الإجماع ليس ببعيد، إذ هذا الشرط غير مذكور في كلام كثير من الفقهاء.

نعم ذكره في (نجاه العباد) وغيره، بالإضافة إلى أنه على تقدير وجود الإجماع فهو محتمل الاستناد، ومثله ليس بحجه، كما قرر في الأصول.

وأما الدليل الثانى: فيرد عليه أنه لا- تلائم بين تنجس الماء في التغيير في أحد أوصافه وبين كونه مطهراً، إذا كان التغيير بسبب الغسل، إذا كان الماء واحداً، ثم أخذ النجاسة بنفسه فطهر المحلّ وتنجس هو، كما في ماء الغساله، فإنه يطهر وإن تنجس هو - على قول من يقول بنجاستها - والسرف في ذلك أن كيفية التطهير موكول إلى العرف، وهم يرون النجاسات الشرعيه كالقذارات العرفيه، والماء في القذارات العرفيه يأخذ القدر وينظف المحل.

وعلى هذا، فالظاهر عدم اعتبار هذا الشرط، ويؤيده بل يدل عليه إطلاقات أدله مطهريه الماء، مع أن الغالب في القذارات الشديده تغير الماء، ولم ينبه الشارع على ذلك، هذا بالنسبه إلى التغيير في أحد الأوصاف الثلاثة.

أما التغير في غيرها، فقد حكى عن النهايه إلحاق زياده الوزن بالتغير في أحد أوصافه الثلاثه، ولعل نظره إلى أن زياده الوزن تلازم التغير في أحدها، وإلا فلم أجد على ذلك دليلاً ولا قولاً لغيره.

وأما الثاني: وهو التغير بالمتنجس فقد ادعى غير واحد عدم الإشكال في حصول الطهر به، وإن قلنا بنجاسته، وذلك لعدم التلازم بين تنجسه، وبين تطهيره المحل، ويدل عليه إطلاقات أدله مطهره الماء مع غلبه تغيّره، فيما إذا كان المتنجس ذا جرم، ومنه علم حال القسم الثالث وهو التغير بالإضافه وأنه لا يضر في التطهير.

{ومنها طهاره الماء} بلا إشكال ولا خلاف، وذلك لوضوح أن الماء النجس إذا لاقى مكاناً احتاج إلى التطهير، فكيف يكون مطهراً، ويؤيده بل تدل عليه الروايات الداله على أن الماء المتغير لا يتطهر به، كقول الصادق (عليه السلام) في خبر الدعائم: «إذا مرّ الجنب بالماء وفيه الجيفه أو الميته، فإن كان قد تغير لذلك طعمه أو ريحه أو لونه، فلا يشرب منه، ولا يتوضأ ولا يتطهر منه»<sup>(١)</sup>.

والرضوى: «وكل ماء تغير فحرم التطهير به»<sup>(٢)</sup>. في مكان

ص: ٤٢٥

---

١- الدعائم: ج ١ ص ١١٢ في ذكر المياه.

٢- فقه الرضا: ص ٥ السطر ٢٤.

آخر: «فإذا غيرته لم تشرب منه، ولم تطهر منه» (١١).

وروايه سماعه: عن أبي عبد الله (عليه السلام) عن رجل معه إناءان فيهما ماء وقع في أحدهما قذر لا يدري أيهما هو، وليس يقدر على ماء غيره. قال: «يهريقهما جميعاً ويتيمم» (٢).

فإن الظاهر منها أن الماء لم يتغير، إذ لو تغير لم يشته، والإهراق كناية عن عدم الانتفاع، إذ لو كان ينتفع به في التطهير كان الإهراق محرماً، من جهة أنه إسراف.

وفي روايه إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله (عليه السلام): عن رجل يجد في إنائه فأره وقد توضأ من ذلك الإناء مراراً، أو اغتسل منه، أو غسل ثيابه \_ إلى أن قال (عليه السلام) \_ : «ثم يفعل ذلك بعد ما رآها في الإناء، فعليه أن يغسل ثيابه ويغسل كل ما أصابه ذلك الماء، ويعيد الوضوء والصلاه» (٣). الحديث، إلى غير ذلك.

{ولو في ظاهر الشرع} لأجل استصحاب الطهاره، أو قاعدتها، أو إخبار ذى اليد، أو ما أشبه ذلك، لكن إذا كان الماء طاهراً ظاهراً يحكم بتطهر المغسول به طهاره ظاهرياً \_ بمعنى التنجيز والإعذار \_ فإذا انكشف الخلاف لزم ترتيب آثار النجس إذا كان له

ص: ٤٢٦

- ١- بحار الانوار: ج ٧٧ ص ١٧ الباب ٣ في حكم الماء القليل ح ٥.
- ٢- الوسائل: ج ١ ص ١١٣ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق ح ٢.
- ٣- الوسائل: ج ١ ص ١٠٦ الباب ٤ من أبواب الماء المطلق ح ١.

ومنها إطلاقه، بمعنى عدم خروجه عن الإطلاق في أثناء الاستعمال.

وأما الثاني: فالتعدد في بعض المتنجسات كالمتنجس بالبول، وكالظروف، والتعفير كما في المتنجس بولوغ الكلب، والعصر في مثل الثياب والفرش ونحوها مما يقبله،

آثار، كما إذا توضأ أو اغتسل بالماء النجس الواقعي.

أما إذا لم يكن له أثر كما إذا صلى في الثوب النجس واقعاً، فلا شيء عليه، كما حقق في محله.

{ومنها إطلاقه بمعنى} عدم كونه مضافاً من أول الأمر، كما تقدم في مبحث عدم مطهره المضاف.

أما إطلاقه بمعنى {عدم خروجه عن الإطلاق في أثناء الاستعمال} فقد عرفت أن الظاهر عدم اشتراطه، وإن ذكره المصنف وسكت عليه جملة من الشراح والمعلقين الذين وجدت كلماتهم.

{وأما الثاني} وهي الشروط المختصة بالقليل {فالتعدد في بعض المتنجسات كالمتنجس بالبول} ظرفاً كان أو غيره {وكالظروف} مطلقاً تنجس بالبول أم لا؟ {والتعفير كما في المتنجس بولوغ الكلب، والعصر في مثل الثياب والفرش ونحوها بما يقبله} على القول بوجوب العصر، كل هذه تأتي في محلها إن شاء الله تعالى.

والورود أى ورود الماء على المتنجس دون العكس على الأحوط.

{والورود، أى ورود الماء على المتنجس دون العكس، على الأحوط} وإن كان الأقرب خلافه، وقد اختلفوا فى ذلك إلى قولين:

الأول: ما ذكره المصنف، وقد نسب هذا القول إلى السيد وجماعه، بل ربما نسبه بعض المتأخرين إلى الشهره.

الثانى: عدم الاعتبار وأنه يكفى فى الطهر ورود النجس على الماء، فعن ذكرى الشهيد المناقشه فى اعتبار ورود الماء، ومال إليه فى المدارك، واستحسنه فى الذخير، وقواه فى شرح المفاتيح، بل عنه وشرح الإرشاد حكاية الشهره، على هذا القول كما فى المستمسك<sup>(١)</sup>، ومنه: يظهر أن ما ذكره الجواهر من أنه لم أجد من جزم بخلاف القول الأول، وما فى المستمسك من أنه لا ريب أنه المشهور، محل نظر.

وكيف كان\_ فقد استدلل للقول الأول: بانصراف أدله التطهير على ما هو المتعارف عند الناس من الغسل بنحو الورد، وبظاهر لفظ الصب الوارد فى بعض النجاسات، بعد الإجماع على عدم القول بالفصل.

فعن أبى عبد الله (عليه السلام) عن بول الصبى، قال (عليه السلام): «تصب عليه الماء، فإن كان قد أكل فاغسله بالماء

ص: ٤٢٨

١- المستمسك: ج ٢ ص ٨.

غسلاً»(١١).

وفى روايه دعائم الإسلام عن الصادق (عليه السلام) فى بول الصبى يصيب الثوب. قال: «يصب عليه الماء حتى يخرج من الجانب الآخر»(١٢).

وفى روايه زينب عن النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «يجزى الصب على بول الغلام، ويغسل بول الجاربه»(١٣).

فإذا احتاج بول الصبى الذى هو أخف إلى الصب احتاج ما يعتبر فيه الغسل إلى الورود بطريق أولى، وبالسيره المستمره لدى المتشرعه.

وفى الكل ما لا- يخفى- إذ الانصراف ممنوع، خصوصاً بملاحظه الارتكاز العرفى فى كيفية الإزاله، حيث لا فرق عندهم بين الورودين، وإحداث الشارع طريقه جديده غير معلوم.

أما تداول ورود الماء فذلك لا يوجب الانصراف، إذ هو لو كان فهو بدوى، ولم يعلم أنه كان كذلك فى زمان ورود الروايات، ومنه يعلم أن الأمر بالصّب لا يوجب التقييد لوروده. على النحو المتعارف

ص: ٤٢٩

---

١- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٠٣ الباب ٣ من أبواب النجاسات ح ٢.

٢- دعائم الاسلام: ج ١ ص ١١٧.

٣- الجواهر: ج ٦ ص ١٦١ السطر ١٠.

فى التطهير من غير دلالة على التقييد به، كما فى الأمر به فى باب الوضوء والغسل، ولم يفهم هناك اعتبار ورود الماء فيهما، بل الكلام منصب لجهه أخرى، فالتعبير بالصب لا يفيد الورد المذكور، ولذا نجد هذا التعبير عند العرف فى القذارات العرفية، من دون أن يراد بذلك ورود الماء.

أما السيرة: فلا حجية فيها، إذا لم تكن كاشفة عن كون الأمر كذلك فى زمان المعصوم، فلا داعى للتأمل باعتبار ورود الماء إثبات ذلك.

ثم إنه ربما يستدل على اعتبار ورود الماء، بالروايات الواردة فى باب الغسل، كالمروى عن زراره قال: قلت له كيف يغتسل الجنب؟ فقال: «إن لم يكن أصاب كفه شىء غسّمها فى الماء»<sup>(١)</sup>.

والمروى عن سماعة عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «إذا أصاب الرجل جنبه، فأراد الغسل فليفرغ على كفيه، فليغسلهما دون المرفق، ثم يدخل يده فى إنائه»<sup>(٢)</sup>.

والمروى عن حكم قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن

ص: ٤٣٠

---

١- الكافى: ج ٣ ص ٤٣ فى صفة الغسل والوضوء و... ح ٣.

٢- التهذيب: ج ١ ص ١٣٢ الباب ٦ فى حكم الجنابة وصفه الطهاره منها ح ٥٥.

غسل الجنابه، فقال: «إفص على كفك اليمنى من الماء فاغسلها، ثم اغسل ما أصاب جسدك من أذى»<sup>(١)</sup>.

والمروى عن علي بن جعفر عن أخيه (عليه السلام) حيث سأله عن الرجل الجنب يجد الماء في ساقه، ولا يبلغ الماء صاعاً. قال (عليه السلام): «إن كانت يده نظيفه فليأخذ كفاً من الماء بيد واحدة»<sup>(٢)</sup>.

وعن محمد بن أبي نصر قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الرجل يدخل يده في الإناء وهي قدره؟ قال: «يكفى الإناء»<sup>(٣)</sup>.

وعن أبي بصير عنهم (عليهم السلام) قال: «إذا أدخلت يدك في الإناء قبل أن تغسلها فلا بأس، إلا أن يكون أصابها قدر بول أو جنبه، فإن أدخلت يدك في الماء وفيها شيء من ذلك فأهرق ذلك الماء»<sup>(٤)</sup>.

وعن سماعة عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إن كانت أصابته جنبه فأدخل يده في الماء فلا بأس، إن لم يكن أصاب يده

ص: ٤٣١

---

١- التهذيب: ج ١ ص ١٣٩ الباب ٦ في حكم الجنابه وصفه الطهاره منها ح ٨٣.

٢- الوسائل: ج ١ ص ١٥٦ الباب ١٠ من أبواب الماء المضاف ح ١.

٣- الوسائل: ج ١ ص ١١٤ الباب ٨ من أبواب الماء المضاف ح ٧.

٤- الوسائل: ج ١ ص ١١٣ الباب ٨ من أبواب الماء المضاف ح ٤.



شيء من المنى»<sup>(١)</sup>، إلى غيرها من الروايات.

لكن يرد على الاستدلال بهذه الروايات: لزوم حملها على الاستحباب، بقرينه الروايات الداله على عدم البأس بذلك، بالإضافة إلى عدم دلالة الروايه الثانيه والثالثه لسماعه وحكم على مقصود القائل أصلاً، وضعف دلالة غيرها، إذ من المحتمل طهاره اليد القذره بإدخالها الإناء، وإنما يهراق الماء لأجل أنه غساله والغساله لا يطهر بها، بل لعلّ هذا هو الظاهر، فإن الإمام (عليه السلام) لم يقل ببقاء نجاسه اليد، ولو بقيت اليد نجسه لزم التنبيه عليه، فحال ما في الإناء بعد إدخال اليد حال ما إذا أفرغ الماء على يده النجسه، فإن الماء المجتمع من الغساله لا يصلح للتطهير.

واستدل للقول الثاني: ببعض الروايات الداله على عدم اعتبار ورود الماء في التطهير، كصحيح ابن مسلم: سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الثوب يصيبه البول، قال (عليه السلام): «اغسله في المركز مرتين، فإن غسلته في ماء جار فمره واحده»<sup>(٢)</sup>.

والظاهر منها بقرينه ذيله S إن المركز يملأ بالماء ثم يغسل الثوب فيه R، لا أن الثوب يوضع في المركز ثم يورد الماء عليه، كما أن المركز دون الكر قطعاً، ولذا قال في المستمسك: (وحمل المركز على

ص: ٤٣٢

---

١- التهذيب: ج ١ ص ٣٨ الباب ٣ في آداب الأحداث الموجهه للطهارات ح ٤١.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٠٢ الباب ٢ من أبواب النجاسات ح ١.

الكر غريب، ولا سيما وأن الفرق بين الكر والجارى لم يقل به أحد، إلى أن قال: وكذا حمله على إرادته التنظيف قبل الغسل (١).  
(١).

ورواه ابن محبوب عن أبي الحسن (عليه السلام) عن الجص يوقد عليه بالعذرة وعظام الموتى ثم يخصص به المسجد، فكتب: «إن الماء والنار قد طهراه» (٢). فإن الجص ينجس بسبب دهنه عظام الموتى، وسرايه نجاسه العذرة إليه، وبقاء أجزاء منه فيه. لكن الأجزاء تطهر بالنار، حيث تستحال إلى الرماد، والجص يطهر بالماء، حيث إن المتعارف أن الماء يؤتى به من محل الماء في إناء الجص ثم يلقي عليه الجص، وبذلك يظهر أن قول مصباح الهدى إن التمسك بالرواية مبنى على تبين كون المتعارف في ذلك الزمان وضع الجص على الماء دون العكس، وذلك غير متبين، وذكر الماء لمجرد المناسبه لا في مقام بيان مطهره الماء، منظور فيه.

وخبر محمد بن ميسر، المروى في الكافي والاستبصار، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل الجنب، ينتهي إلى الماء القليل في الطريق ويريد أن يغتسل منه، وليس معه إناء، يغرف به ويدها قدرتان؟ قال: «يضع يده ويتوضأ ثم يغتسل هذا مما قال

ص: ٤٣٣

١- المستمسك: ج ٢ ص ٩.

٢- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٩٩ الباب ٨١ من أبواب النجاسات ح ١.

الله تعالى: (ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) (١) «(٢)». فإن الظاهر أنه مكروه، وإلا فلو تنجس الماء لم يرفعه الاضطرار، كما أن احتمال أن الماء كره، إذ لا اصطلاح في لفظ القليل في لسان الروايات، يدفعه أنه لو كان كثيراً لم يكن بأس بإدخال اليد فيه، فلا يحتاج إلى الاستدلال له بالآية، فتأمل.

وموثق عمار في غسل الإناء عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سئل عن الكوز والإناء يكون قذراً، كيف يغسل وكم مره يغسل؟ قال (عليه السلام): «يغسل ثلاث مرات، يصب فيه الماء فيحرك فيه ثم يفرغ منه» (٣). الحديث.

وجه الاستدلال به أن العرف لا يرى فرقاً بين أن يرد الماء على النجس ويجمع فيه، وبين أن يرد النجس على الماء المجتمع، فيستفيد من أحدهما حكم الآخر، ومنه يظهر أن قول المستند بأن عدم دلالة على المقصود ظاهر واضح، محل تأمل، وبهذا كله تبين أن القول الثاني هو الأقرب، وإن كان الاحتياط في القول الأول.

ص: ٤٣٤

١- سورة الحج: الآية ٧٨.

٢- الكافي: ج ٣ ص ٤ في الرجل يأتي الماء ويده قذره ح ٢، والاستبصار: ج ١ ص ١٢٨ الباب ٧٦ في الجنب ينتهي إلى البئر أو الغدير... ح ٢ وفيه: S يغتسل R.

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٧٦ الباب ٥٣ من أبواب النجاسات ح ١.

## مسأله ١: المدار فى التطهير زوال عين النجاسه

(مسأله \_ ١): المدار فى التطهير زوال عين النجاسه دون أوصافها، فلو بقيت الريح أو اللون مع العلم بزوال العين كفى،

(مسأله \_ ١): {المدار فى التطهير زوال عين النجاسه، دون أوصافها فلو بقيت الريح أو اللون، مع العلم بزوال العين كفى} كما هو المشهور تحصيلاً، ونقلًا فى المدارك وجامع المقاصد، كما فى المستند نقله عنها، بل عن المعتمد دعوى إجماع العلماء عليه، لكن عن المنتهى وجوب إزاله اللون، وعن النهايه وجوب إزاله الرائحه دون اللون، وعن القواعد وجوب إزالتها مع عدم العسر فيها.

ويدل على المشهور \_ بالإضافة إلى صدق الغسل، وذهاب النجاسه الذى هو المعيار فى التطهير \_ جمله من الروايات، كالروايات الواردة فى عدم العبره ببقاء لون دم الحيض، وما ورد فى عدم العبره برائحه النجاسه فى باب الاستنجاء.

فعن عيسى بن أبى منصور قال: قلت لأبى عبد الله (عليه السلام) امرأه أصاب ثوبها من دم الحيض فغسلته فيبقى أثر الدم فى ثوبها؟ قال: «قل لها: تصبغه بمشق حتى يختلط» (١).

وعن على بن أبى حمزه عن العبد الصالح (عليه السلام) قال: سألته أم ولد لأبيه، فقالت: جعلت فداك إني أريد أن أسألك عن شىء وأنا استحيى منه. قال (عليه السلام): «سلى ولا تستحيى»

ص: ٤٣٥

وقالت: أصاب ثوبي دم الحيض فغسلته فلم يذهب أثره؟ فقال: «اصبغيه بمشق حتى يختلط ويذهب»<sup>(١)</sup>.

وعن الفقيه، قال: سئل الرضا (عليه السلام) عن الرجل يطأ في الحمام وفي رجله الشقاق، فيطأ البول والنوره، فيدخل الشقاق أثر أسود مما وطأه من القذر وقد غسله، كيف يصنع به وبرجله التي وطأ بها، أيجزيه الغسل أم يخلل أظفاره بأظفاره، ويستنجى فيجد الريح من أظفاره، ولا يرى شيئاً؟ فقال: «لا شيء عليه من الريح والشقاق بعد غسله»<sup>(٢)</sup>.

وفي روايه ابن المغيرة: إن للاستنجاء حدّ؟ قال (عليه السلام): «لا حتى ينقى ما ثمه». قلت: فإنه ينقى ما ثمه ويبقى الريح؟ قال (عليه السلام): «الريح لا ينظر إليها»<sup>(٣)</sup>.

وعن المعتمر والمنتهى، إنهما رويا عن خويله بنت يسار، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): رأيت لو بقى أثره؟ فقال (صلى الله عليه وآله): «الماء يكفيك ولا يضر ك أثره»<sup>(٤)</sup>، إلى غيرها من الروايات.

ص: ٤٣٦

---

١- الكافي: ج ٣ ص ١٠٩ في غسل ثياب الحائض ح ٣.

٢- الفقيه: ج ١ ص ٤٢ الباب ١٦ في ما ينجس الثوب والجسد ح ١٧.

٣- الوسائل: ج ٢ ص ١٠٣٣ الباب ٢٥ من أبواب النجاسات ح ٢.

٤- المنتهى: ج ١ ص ١٧٥ سطر ١١.

إلا أن يستكشف من بقائهما بقاء الأجزاء الصغار، أو يشك في بقائها، فلا يحكم حينئذ بالطهاره.

ثم إنه قد قام الإجماع على عدم الفصل بين النجسات وعدم الفصل بين المتنجسات، بإستثناء الماء الذى يتنجس بتغير طعمه أو لونه أو رائحته، وقد تقدم دليل القائل بإشترط ذهاب اللون والريح من تنظيره بالماء، ومن قوله ببقاء النجاسه لبقاء ذراتها، وإلاّ لزم انتقال العرض أو بقاء العرض بلا محل، كما أضافوا أيضا إستصحاب النجاسه، وفى الكل ما لا يخفى.

ثم هل يضر بقاء الطعم، والزوجه، والملاسه، والدسومه، عن الشيخ فى النهايه والخلاف، وجوب إزالتها، وتبعه المستند، واستدل له ببقاء النجاسه، واستصحابها، وفيها ما لا- يخفى، إذ المراتب الخفيفه من هذه الأمور لا- توجب صدق بقاء النجاسه، والاستصحاب لا مورد له مع صدق زوال النجاسه، وقد تقدم فى روايه خويله "ولا يضر أثره" {إلاّ أن يستكشف من بقائهما بقاء الأجزاء الصغار} العرفيه {أو يشك فى بقائها، فلا يحكم حينئذ بالطهاره} لصدق بقاء العين فى الأول، والاستصحاب فى الثانى.

أما الأجزاء الدقيه فقد تقدم عدم ضررها، لأن الأحكام منزله على العرف.

## مسأله ٢: كيفيه اشتراط طهاره الماء وإطلاقه

(مسأله ٢ \_ ٢): إنما يشترط فى التطهير، طهاره الماء قبل الاستعمال، فلا يضر تنجسه بالوصول إلى المحلّ النجس، وأما الإطلاق فاعتباره إنما هو قبل الاستعمال

(مسأله ٢ \_ ٢): {إنما يشترط فى التطهير طهاره الماء قبل الاستعمال} لما تقدم من عدم تطهير الماء النجس، نصاً وإجمالاً {فلا يضرّ تنجسه بالوصول إلى المحلّ النجس} إذ بناءً على الانفعال لا يمكن عدم التنجس، فيلزم عدم الطهر بالماء القليل أصلاً، وبناءً على عدم الانفعال لزم عدم اعتبار الغسله التى تتغير بالطعم أو اللون أو الريح، مع أن ظاهر الأدله اعتبار هذه الغسله، وإنما قال "بالوصول" لأن تنجسه بنجاسه خارجه يضر، كما إذا وقع على الماء عند ملاقاته لمحلّ النجس بول أو نحوه، إذ يلزم وصول الماء بعده حتى يصدق الغسل الذى هو عباره عن إزالة الماء للنجس.

لكن ربما يقال: إن الغسل حيث يصدق فى المقام لا تضر النجاسه الخارجيه إذ النجاسات الشرعيه، كالقذارات العرفيه والمناطق فيها الزوال \_ بالماء \_ من غير فرق بين أقسام الزوال، لصدق الغسل فى الكل، وأى فرق بين التنجسين "الوصول" أو "النجاسه الخارجيه" فمهما صدق الغسل زال التنجس، كما أنه كذلك فى الماء الجارى والكر ونحوهما، ولا دليل على استثناء القليل من هذه الكليه {وأما الإطلاق فاعتباره إنما هو قبل الاستعمال} لأن المضاف ليس بماء، وقد أمر الشارع بالتطهير بالماء كما تقدم الكلام فيه.

وحينه، فلو صار بعد الوصول إلى المحل مضافاً لم يكف، كما في الثوب

أما ما ذكره المصنف من قوله: {وحينه فلو صار بعد الوصول إلى المحل مضافاً لم يكف} فقد ذكروا في وجهه بأن الاغتسال إنما يحصل بنفوذ أجزاء الماء في أجزاء النجس \_ كالثوب مثلاً \_ فإذا أضيف قبل النفوذ لم يكن الاغتسال بالماء المطلق، بل بالماء المضاف، والدليل الدال على اعتبار الإطلاق وعدم حصول الطهر بالمضاف لا يفرق بين المضاف الذي كان مضافاً قبل الاستعمال، أو صار مضافاً به، ولا أقل من الشك، فيكون المحكم في مثله بقاء نجاسه المحل المغسول به.

لكن يرد على ذلك: إن قولهم "عدم حصول الطهر به" إلى آخره، غير تام، إذ دليل "الإطلاق" كدليل "الطهاره" ظاهران في كون ذلك قبل الاستعمال، فكما لا- تضر النجاسه بالملاقاه، كذلك لا تضر الإضافه بالملاقاه، مع أن الغالب في النجاسات، كالبول والدم ونحوهما، إضافه الماء بالملاقاه، بما يسلب عنه اسم المائيه، ولم يتبّه على ذلك الشارع.

وقد تقدم أن القذارات الشرعيه، كالقذارات العرفيه، فما دام لم يقيد الشارع الغسل بقيد يحال ذلك إلى العرف، والعرف يرى لزوم نظافه المحل بعد الغسل سواء صار الماء نجساً أو مضافاً، بعد الملاقاه أم لا.

ومنه يعلم الإشكال في ما ذكره بقوله: {كما في الثوب



المصبوغ، فإنه يشترط في طهارته بالماء القليل بقاءه على الإطلاق حتى حال العصر، فما دام يخرج منه الماء الملوّن لا يطهر إلا إذا كان اللون قليلاً لم يصر إلى حدّ الإضافه.

وأما إذا غسل في الكثير فيكفي فيه نفوذ الماء في جميع

المصبوغ، فإنه يشترط في طهارته بالماء القليل، بقاءه على الإطلاق حتى حال العصر، فما دام يخرج منه الماء الملوّن لا يطهر، إلا إذا كان اللون قليلاً لم يصر إلى حدّ الإضافه { وإنما قال: "حتى حال العصر" لأن من يرى أن العصر مما يوجب صدق الغسل بحيث لا "غسل" بدون العصر، فإنه لا يتحقق الغسل بدون العصر، فلا يتحقق المطهر إذا صار الماء مضافاً قبل العصر، إذ اللازم أن يكون الغسل بالماء المطلق.

ومن يرى أن العصر ليس دخيلاً- في مفهوم الغسل، فالوجه في لزوم بقاء الإطلاق إلى حال العصر أن الماء إذا صار مضافاً قبل العصر تنجس بملاقاه النجاسه، لانفعال الماء المضاف بالملاقاه، والمنتجس لا يكون مطهراً، وفي كلا الأمرين ما لا يخفى.

أما بالنسبه إلى الشق الأول، فلما عرفت سابقاً.

وأما بالنسبه إلى الشق الثاني، فلأن النجاسه بالملاقاه لا تنافي المطهريه، كما سبق بيانه في أول المسأله.

{وأما إذا غسل في الكثير، يكفي فيه نفوذ الماء في جميع

أجزائه بوصف الإطلاق، وإن صار بالعصر مضافاً، بل الماء المعصور المضاف أيضاً محكوم بالطهاره، وأما إذا كان بحيث يوجب إضافة الماء بمجرد وصوله إليه ولا ينفذ فيه إلا مضافاً فلا يطهر ما دام كذلك، والظاهر أن اشتراط عدم التغير أيضاً كذلك، فلو تغير بالاستعمال لم يكف ما دام كذلك،

أجزائه، بوصف الإطلاق وإن صار بالعصر مضافاً { إذ الماء المعتصم إذا نفذ في جميع الأجزاء بوصف الإطلاق طهر الجميع وإن صار بعد ذلك مضافاً { بل الماء المعصور المضاف أيضاً محكوم بالطهاره { إذ الماء قبل الإضافة معتصم بالكثير، فلا ينجس، وبعد الإضافة لم يتحقق ما يوجب نجاسته.

{وأما إذا كان { النجس { بحيث يوجب إضافة الماء بمجرد وصوله إليه { كما في العجين النجس، الذي لا يدخل الماء جوفه مطلقاً، بل يضاف قبل نفوذه في أجزائه { ولا ينفذ فيه إلا مضافاً، فلا يطهر ما دام كذلك { بناءً على اشتراط إطلاق الماء حين الاستعمال، لكنك قد عرفت الإشكال فيه.

نعم لا إشكال على رأى المصنف، إذا صار العجين خبزاً مثلاً، ثم نفذ فيه الماء، لأنه لا يكون مضافاً حين الاستعمال { والظاهر أن اشتراط عدم التغير { بالنجاسه في أوصافه الثلاثه { أيضاً كذلك { أى كاشتراط الإطلاق { فلو تغير بالاستعمال، لم يكف ما دام كذلك { أى ما دام متغيراً، فإن كان الغسل بالماء القليل اشترط عدم تغيره حتى حال العصر، وعليه فإذا خرج الماء متغيراً حال العصر لم يحصل

ولا يحسب غسله من الغسلات فيما يعتبر فيه التعدد.

الطهر، وذلك لأن العصر دخيل في مفهوم الغسل، فلم يحصل الغسل بالماء غير المتغير، وعلى القول بأن العصر ليس دخيلاً في مفهوم الغسل، فلتنجس الماء بالتغير حال كونه في المحل، والماء المتغير لا يطهر، وإن كان الغسل بالماء الكثير اشترط عدم تغيره، حال الوصول إلى المحل ونفوذه فيه، لا حال العصر، فلا يضر انفصاله عنه متغيراً (ولا يحسب غسله من الغسلات، فيما يعتبر فيه التعدد) وحيث عرفت وجه الإشكال فيما اشترطه سابقاً في الإطلاق، تعرف وجه الإشكال هنا أيضاً.

ص: ٤٤٢

### مسأله ٣: فى غساله الاستنجاء

(مسأله \_ ٣): يجوز استعمال غساله الاستنجاء فى التطهير على الأقوى وكذا غساله سائر النجاسات على القول بطهارتها، وأما على المختار من وجوب الاجتناب عنها احتياطاً فلا.

(مسأله \_ ٣): {يجوز استعمال غساله الاستنجاء فى التطهير على الأقوى، وكذا غساله سائر النجاسات على القول بطهارتها، وأما على المختار من وجوب الاجتناب عنها احتياطاً فلا} قد تقدم الكلام فى ذلك فى مبحث الماء المستعمل، فراجع.

ص: ٤٤٣

مسأله ١: الشك فى رطوبه المتلاقى...٢٥

مسأله ٢: فى كفايه زوال العين...٢٧

مسأله ٣: فى المناط فى الجمود...٢٩

مسأله ٤: فى المناط فى السرايه...٣٢

مسأله ٥: فى المناط فى السرايه و عدمها...٣٣

مسأله ٦: فى النخاع يخرج من الأنف...٣٥

مسأله ٧: فى الثوب الملطخ بالتراب النجس...٣٦

مسأله ٨: فى التأثر بالنجاسه فى المتنجس...٣٧

مسأله ٩: فى المتنجس لا يتنجس...٤٠

مسأله ١٠: فى الأثر فى العلم الإجمالى..٤٦

مسأله ١١: فى تنجيس المتنجس...٤٩

مسأله ١٢: فى التنجس بالملاقاه...٦٥

مسأله ١٣: فى عدم تنجيس الملاقاه فى الباطن...٦٧

فى اشتراط إزاله النجاسه عن البدن فى الصلاه

٢٣٢-٦٩

مسأله ١: فى وجوب إزاله النجاسه عن السجده...٩٠

مسأله ٢: فى وجوب إزاله النجاسه عن المساجد...٩٢

مسأله ٣: فى أن الإزاله واجب كفائى...١١٠

مسأله ٤: فى التزام بين الصلاه و بين إزاله النجاسه...١١٢

مسأله ٥: فى وجوب إتمام الصلاه مع العلم بالنجاسه...١١٨

مسأله ٦: فى عدم جواز تنجيس المكان النجس ثانياً...١٢٤

مسأله ٧: فى جواز فصل ما يتوقف عليه تطهير المسجد...١٢٥

مسأله ٨: لو تنجس حصير المسجد...١٣٠

مسأله ٩: فى توقف تطهير المسجد على تخريبه...١٣١

مسأله ١٠: فى المسجد الخراب كالمسجد المعمور...١٣٢

مسأله ١١: فى توقف التطهير على تنجيس بعض المواضع...١٤٠

مسأله ١٢: فى بذل المال لتطهير المسجد...١٤٢

مسأله ١٣: فى تغيير عنوان المسجد...١٤٣

مسأله ١٤: فى الجنب وتطهير المسجد...١٤٨

مسأله ١٥: فى تنجيس معابد اليهود والنصارى...١٥٢

مسأله ١٦: فى تنجيس ملحقات المسجد...١٥٩

مسأله ١٧: فى العلم الإجمالى بنجاسه أحد المسجدين...١٦٢

مسأله ١٨: فى المسجد الخاص والعام...١٦٣

مسأله ١٩: فى إعلام الغير عند عدم التمكن من الإزالة...١٦٦

مسأله ٢٠: المشاهد كالمساجد...١٦٨

ص: ٤٤٥

مسألة ٢١: فى وجوب إزاله النجاسه عن ورق المصحف..١٧٥

مسألة ٢٢: فى حرمه كتابه القرآن بالحبر النجس...١٨٠

مسألة ٢٣: فى عدم جواز إعطاء القرآن بيد الكافر...١٨٢

مسألة ٢٤: فى حرمه وضع القرآن على النجاسه...١٨٤

مسألة ٢٥: فى وجوب إزاله النجاسه عن التربه الحسينيه...١٨٥

مسألة ٢٦: فيما لو وقع ورق القرآن فى الخلاء...١٩١

مسألة ٢٧: فى تنجيس مصحف الغير..١٩٢

مسألة ٢٨: فى أن تطهير المصحف كفاي...١٩٤

مسألة ٢٩: فى تطهير مصحف الغير دون إذنه...١٩٧

مسألة ٣٠: فى إزاله النجاسه عن المأكول...٢٠٠

مسألة ٣١: فى الانتفاع بالأعيان النجسه...٢٠٢

مسألة ٣٢: فى جعل الغير يأكل النجس أو يستعمله...٢١١

مسألة ٣٣: فى سقى الأعيان النجسه للأطفال...٢١٩

مسألة ٣٤: فى إعلام الغير بالنجاسه...٢٢٨

مسألة ٣٥: فى تنجيس الاستعاره...٢٣٢

فصل

فى الصلاه فى النجس

٢٣٣-٤٠٨

مسألة ١: ناسى الحكم كجاهله...٢٤٨

مسألة ٢: فى حكم الجهل بالنجاسه...٢٤٩



مسأله ٣: فى الجهل بالموضوع...٢٧٥

مسأله ٤: فى انحصار الثوب فى النجس..٢٧٦

مسأله ٥: فىما لو كان عنده ثوبان يعلم بنجاسه أحدهما...٢٨٥

ص:٤٤٦

مسألة ٦: فى التوبن المشتبهن ...٢٩٣

مسألة ٧: فىما لو كان أطراف الشبهه ثلاثه..٢٩٥

مسألة ٨: فى نجاسه البدن والثوب ووجود الماء لأحدهما...٢٩٨

مسألة ٩: موارد عدم سقوط الميسور فى تطهير البدن...٣٠٠

مسألة ١٠: فى الدوران بين رفع الخبث والحدث...٣٠٣

مسألة ١١: فى الإتمام والإعاده لو صلى مع النجاسه اضطراراً...٣٠٥

مسألة ١٢: فى المضطر إذا سجد على المحل النجس...٣٠٧

مسألة ١٣: فى عدم وجوب إعاده ما لو صلى على الموضع النجس...٣٠٨

فصل

ما يعفى عنه فى الصلاه

٣٠٩-٤١٧

الأول: دم الجروح و القروح...٣٠٩

مسألة ١: فى القيح المتنجس الخارج مع دم الجرح ...٣٢٠

مسألة ٢: فى وجوب غسل الجسد المتلوث...٣٢٢

مسألة ٣: فى دم البواسير...٣٢٣

مسألة ٤: فى دم الرعاف...٣٢٥

مسألة ٥: فى غسل الثوب من دم القروح والجروح...٣٢٧

مسألة ٦: فى غسل الثوب مع الشك...٣٢٩

مسألة ٧: فى تعدديه دم القروح والجروح...٣٣٠

الثانى: الدم الأقل من الدرهم.....٣٣١

مسأله ١: لو تفشى الدم من أحد طرفى الثوب...٣٥٦

مسأله ٢: لو وصلت الرطوبه من الخارج الى الدم الأقل...٣٥٩

ص:٤٤٧

مسألة ٣: فى دم المشكوك... ٣٦١

مسألة ٤: فى المتنفس بالدم... ٣٦٥

مسألة ٥: فى إزالة عين الدم الأقل... ٣٦٦

مسألة ٦: فى الدم القليل إذا وقع عليه دم آخر... ٣٦٨

مسألة ٧: فى الدم الغليظ... ٣٦٩

مسألة ٨: فى وقوع نجاسه أخرى على الدم.. ٣٧٠

الثالث: ما لا تتم فيه الصلاة... ٣٧١

الرابع: المحمول المتنفس... ٣٨٥

مسألة ١: فى الخيط المتنفس الذى خيط به الجرح... ٣٩٥

الخامس: ثوب المرييه... ٣٩٨

مسألة ١: فى إلحاق بدن المرييه بالثوب.. ٤١٢

مسألة ٢: فى إلحاق المربى بالمرييه... ٤١٣

السادس: فى نجاسه البدن والثوب اضطراراً ... ٤١٦

فصل

فى المطهرات

٤١٩-٤٤٣

الأول: الماء... ٤٢٠

مسألة ١: المدار فى التطهير زوال عين النجاسه... ٤٣٥

مسألة ٢: كيفية اشتراط طهاره الماء وإطلاقه... ٤٣٨

مسألة ٣: فى غسله الاستنجاء... ٤٤٣

المحتويات... ٤٤٥

ص: ٤٤٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.



مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية

WWW

للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

[www.Ghaemiyeh.com](http://www.Ghaemiyeh.com)

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩